

ثانياً :

فلسفۃ النفس حقیقہ

[مقدمة (١)]

بسم الله الرحمن الرحيم

(١/ب) أحقُّ خبرٍ يكون مبتدأً به الصحائفُ ، وأحسن زهرٌ تُقَوَّفُ (٢) منه حقيقة اللطائف ، حمدُ الله الذي نصب النحو في الكلام ، منزلة الملح في الطعام ، وجزم دقائقه عن بصائر الطَّغَامِ (٣) ، فإنه أنفع العلوم ، وأهدى إلى المقصود والمرام .

والصلاة والسلام على محمد المبعوث في سروات (٤) القبائل ، المنعوت بتوضيح البراهين ، وتنقيح الدلائل ، وعلى آله وأصحابه الذين بهم الإعراب (٥) في رفع الإسلام ، والبناء في كسر أداة الكفر والظلام .

وبعد .. فإن أنصب العلوم رفعا ، وأعظمها نفعا ، وأجدرها بصرف الخواطر ، وأولاهها بالافتتاح في الدفاتر ، هو علم الإعراب ؛ لكونه مناطا للدين القويم ، ومدارا للصرائط المستقيم ، ومورثا في كل شئ غاية الإتقان ، لا سيما في كلام الله المنزل (٢/أ) المسمى بالقرآن ؛ لعموم عوائده ، وشمول فوائده فبالحرى (٦) أن يجعل طلاب العلوم الإسلامية عنان الاعتناء إليه مصروفا ، وأن يتخذوه دائما لطباعهم مأنوسا .

ثم إني طالما رأيت المختصر المنسوب إلى الإمام الهمام كشف المشكلات حلال المعضلات ، أستاذنا أستاذ العالمين ، إنسان عيون العالمين ، سعد الحق والملة والدين التفتازاني (٧) ، تغمدته الله بغفرانه .

(١) العنوان من الباحث وكل ما يأتي عنوانا بين معقوفتين فهو كذلك .

(٢) تُقَوَّفُ أى : تزين ، انظر اللسان مادة (ف و ف) ، ط دار صادر .

(٣) الطغام : أرادلُ الناس وأوغادهم ، وأنشد أبو العباس : -

إِذَا كَانَ اللَّيْبُ كَذَا جَهُولًا ... فَمَا فَضْلُ اللَّيْبِ عَلَى الطَّغَامِ !؟

والواحد والجمع في ذلك سواء ، انظر اللسان مادة (ط غ م) .

(٤) السروات : جمع سرارة وألفها منقلبة عن واولقولهم في الجمع : سروات ، وسرارة كل شئ : أعلاه ،

وظهره ، ووسطه ، انظر اللسان مادة (س ر و) .

(٥) من معاني الإعراب : الإبانة ، والإيضاح ، والإفصاح - انظر اللسان مادة (ع ر ب) .

(٦) الحرى : الخليق ، يقال : فلانٌ حرىٌ بكذا ، وحرىٌ بكذا ، وحرىٌ بكذا ، وبالحرى أن يكون كذا أى :

جديرٌ وخليقٌ ، اللسان مادة (ح ر ي) .

(٧) هو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، ولد في تفتازان سنة ٧١٢هـ ، وقد أفرد له المبحث الأول

من الفصل الأول من الدراسة .

وبوَاهُ بُحْبُوحَةَ^(١) جَنَانِهِ ، وكان مشتملا على غرر الفوائد ، ومنطبقا على درر
الفرائد ، وكان في بعض ألفاظه انعقاد يحتاج إلى إيماء زهيدٍ ، وإطلاقٌ يفقر إلى تقييد
، فنأجبت ذرْعِي^(٢) أن أشرحه شرحا بميط خفاءه ، ويبين رموزه وإشارته وإيماءه ،
فخاطبني بقوله :

أَرَاكَ عَلَى شَفَا خَطِرٍ مَهُولٍ . : بَمَا أَوْ دَعَتَ رَأْسَكَ فِي فُضُولٍ^(٣)

(٢/ب) وكنت فيما بين ذلك أقدم رجلا وأوخر أخرى ، إلى أن أشار إليَّ من به
يتصعد رتبة الدين والدنيا ، ويتطأطأ دون سراق جلاله رقاب الأمراء والوزراء ،
وعهده حضرة آصف العهد بل سليمان^(٤) ، وملأ أهل العالم بعدله وإحسانه ، رافع
مراتب العلم إلى الغاية القصوى ، ناظم مصالح أرباب الدين والدنيا ، المنصور في
السماء ، المظفر على الأعداء ، الأمير الأعظم (شاهملك بهادر)^(٥) لا زالت آثار
معاليه لامعة على صفحات الليالي والأيام .

(١) البُحْبُوحَةُ : وسط المحلة ، وبحبوحة الدار وسطها ، وفي الحديث أنه - صلى الله عليه وسلم - قال : " من سره
أن يسكن بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فليزِم الجماعة ؛ فإن الشيطان مع الواحد وهو مع الاثنين أبعد " ، قال أبو عبيد : أراد
ببحبوحة الجنة وسطها . انظر : اللسان مادة (ب ح ح)
(٢) الذرع : الوسع والطاقة ، ومنه الحديث : " فكبر في ذرعي " أي : عظم وقعه ، وجل عندي .

انظر اللسان مادة (ذ ر ع)

(٣) البيت من الوافر ، وهو من قصيدة لبديع الزمان الهمذاني يرد بها على أحد الشعوبيين في حضرة
الصاحب بن عباد ، انظر : مقدمة الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٨/١ ، ٤٩ .

(٤) ورد في تفسير قوله تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ من الآية رقم (٤٠) سورة النمل : أن
الذي قال ذلك هو آصف بن برخياء ، وكان صديقا يعلم الاسم الأعظم الذي إذا دعي به الله أجاب ، وعليه
فيكون مراد المؤلف أن يصف عهده بهذا الصديق آصف . ثم أضرب عن ذلك ، ووصف عهده بأنه عهد
سليماني فترقى من الصديق إلى النبي ، انظر : تفسير ابن كثير ٣/٣٦٤ ط دار التراث العربي .

(٥) لم أعثر على ملك ، أو أمير في هذه الفترة باسم (شاهملك بهادر) ، وربما كان لقباً فارسياً للملك (شاه رخ)
، أحد أبناء (تيمورلنك) والذي كان يحكم خراسان وسجستان وما وراء النهر ، وإيران ثم آلت إليه البلاد التي
كان يحكمها أخوه (ميران شاه) بعد موته ، فأصبح يحكم كل إمبراطورية أبيه ، وبسط سلطانه على الصين ،
والهند وعاش طويلا حتى مات سنة ٨٥١هـ أي : بعد تأليف هذا الكتاب الذي بين أيدينا - بثمانية وعشرين
عاما ، وكان يرعى العلوم والآداب في مملكة الواسعة ، وكان يتخذ هراة بأفغانستان عاصمة له وهي البلد
التي نشأ فيها الشارح وثبت أن الشارح - رحمه الله - ألفه هذا الشرح في عمر العشرين ، أي : عام ٨٢٣هـ
وهي نفس الفترة المصاحبة لهذا الملك والذي تنطبق عليه هذه الأوصاف الكثيرة ، ويدل على ذلك قول =

وأطناب^(١) دولته مربوطة بأوتاد الخلود والدوام ؛ فإنه هو الذى يتلألاً بين الأمراء تلاكؤ الشمس بين الكواكب في أفق السماء ، فالمرجو من كرمه أن يسكت عن مؤاخذتي في جمع ذلك كل لسان ، ويمنع عن إصابتي بالتخطئة كل لسان ، فإنني بالنقصان لمعتزف ، وللخطايا لمعتزف (٣/أ) .

فشرعت فيه على مقتضى إشارته ، وشرحت له شرحاً وافياً لحل عبارته ، وسميته بـ " الرشاد في شرح الإرشاد " ^(٢) ، فجاء معولاً على كرم الإخوان والخلان ، فإنه أول قطر نشأت سحابته من بحر [العمان] ^(٣) ، ﴿ إِنَّهُ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ، وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ ۖ ﴾ . ^(٤)

قال المصنف^(٥) - رفع الله درجته في العليين : (الحمد لله) وأقول ، وأنا الفقير المفتقر إلى رحمة الله الحامى ، شيخ على بن مجد الدين بن محمد بن مسعود بن

= الشارح في الورقة الأخيرة من المخطوط : وقد كان الاختتام والافتتاح بدار السلطنة بهراة - حفظها الله - ، انظر فيما سبق :

- إيران ماضيها وحاضرها ، لدونالد ولبر ص ٧٩ ، ط مكتبة مصر سنة ٣٧٧ هـ ص ٧٩ .
وتاريخ الأدب العربى لشوقي ضيف ط دار المعارف " الطبعة الثانية ٤٩٧/٥ وأفغانستان بين الأمس واليوم ، تأليف ابو العنين فهمى محمد . ص ٤٦ : ٤٧ ، ط دار الكاتب العربى سنة ١٩٦٩ م .
(١) الأطناب : الحبال الطوال ، يشد بهما البيت والسرادق ، انظر اللسان مادة (ط ن ب) .
(٢) تصادف أن سمى كل من صاحب هذا الكتاب على بن محمد البسطامى . ، ومحمد بن الشريف الحسينى شرحهما بـ " الرشاد في شرح الإرشاد " وقد فرغ كل منهما من شرحه سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة .
انظر كشف الظنون ٦٧/١ ، وشذرات الذهب ٣١٩/٧ ، وقد سبق الحديث عن شروح كتاب الإرشاد فى المبحث الثانى من الفصل الأول فى قسم الدراسة .
(٣) (العمان) : هكذا رسمت ولم استطع الوقوف على صوابها بما يستقيم والمعنى .
(٤) الأيتان رقم (٨٧ ، ٨٨) من سورة ص .
(٥) هو : العلامة التفتازانى وقد سبق ترجمته ص ١٤١ .

محمود الشَّاهِرُودِي البِسْطَامِي^(١) - غفر الله ذنوبه ، وستر في الدارين نقصانه وعيوبه
 أثر المصنف - رحمه الله - بعد التيمن بالتسمية افتتاح الكتاب بحمد الله ، اقتداء بخير
 الكلام ، واقتفاء بسنة نبينا - عليه الصلاة (٣/ب) والسلام^(٢) ، وإفادة لمعنى الثبوت
 والدوام . فقولُه : (الْحَمْدُ) مبتدأ خبره قوله : (لِلَّهِ) وهو في الأصل كان ظرفا
 [لغويا]^(٣) ثم صار ظرفا مستقرا ، وقدم الأول على الثاني ؛ إذ الأصل تقديم المبتدأ^(٤)
 ولا صارف والحصر حاصل ؛ إذ المبتدأ معرف بلام الجنس .

ثم إن نعم الله - عز و علا - على كثرتها قسمان : دائمة ثابتة ، وحادثة متجددة ،
 فاختار المصنف في الحمد عليها عبارة ذات وجهين^(٥) ؛ ليفيد في أحد الوجهين ما
 يناسب الأول ، وفي الآخر ما يناسب الثاني ، ومن هنا اختلف اختيار العلماء فمنهم من
 يختار الجملة الاسمية^(٦) ، ومنهم من يختار الفعلية^(٧) جريا على قضية التناسب ، ثم إن

(١) هو علي بن - مجد الدين محمود - بن محمد بن مسعود بن محمود الشاهرودي توفي سنة خمس وسبعين
 وثمانمائة ، له تصانيف عديدة في النحو ، وغيره من العلوم ، وقد أفرد جزء من الدراسة للحديث عنه ، انظر
 في ترجمته : ،

البدر الطالع ٤٩٧/١ ، وشذرات الذهب ٣١٩/٧ ، والأعلام ٩/٥ .

(٢) فقد بدأ القرآن الكريم بالفاتحة وأولها بعد التسمية - الحمد ، وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي
 أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة قال : قال صلى الله عليه وسلم : " كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع " .
 سنن ابن ماجه ٦١٠/١ ط المطبعة العلمية ، الأولى ١٣١٣ هـ .

(٣) في الأصل (لغوا) وما أثبت أدق ، والظرف اللغوى هو : ما كان العامل فيه مذكورا ، والظرف
 المستقر : ما كان العامل فيه مقدرا ، انظر : التعريفات للجرجاني ص ١٨٥ : ١٨٦ .

(٤) وذلك لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق ، ويجوز تأخيره حيث لا مانع ، نحو : قائم زيد ،
 أ هـ مع الهوامع ٣٢٩/١ ط دار الكتب العلمية ، الأولى ١٩٩٨ .

(٥) يقصد بجملة " عبارة ذات وجهين " باعتبار متعلق الجار والمجرور ، فهو متعلق بمحذوف تقديره : كائن
 ، أو استقر .

(٦) ممن اختار تقدير المتعلق كائن ، أو مستقر : البصريون ، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة
 والأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا ، وقد رجح ذلك ابن مالك ، انظر : التصريح ، ط دار إحياء الكتب
 العربية ١٦٦/١ ، والهمع ٣٢١/١ .

(٧) الذين اختاروا تقدير المتعلق : كان ، أو استقر الأخفش ، والفارسي و الزمخشري ، وحجتهم أن
 المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلا ،
 انظر : التصريح ١٦٦/١ ، الهمع ٣٢١/١ .

الَّذِي جَعَلَ بِكَلِمَتِهِ عِلْمَ الْإِعْرَابِ مَرْفُوعَ الْبِنَاءِ

الله -عزَّ وعلا- كما يستحق الحمد لجزيل آلائه ، وجميل نعمائه كذلك يستحق الحمد لجلال ذاته ، وكمال صفاته ، فعلق المصنف بحمد الله ، حمده أولا باسم ذاته المستجمع لجميع الصفات والكمالات بقوله : (لِلَّهِ) ، ووصفه ثانيا بصفة مخصوصة تناسب المقصود رعاية لبراعة الاستهلال .

فقال : (الَّذِي جَعَلَ بِكَلِمَتِهِ عِلْمَ الْإِعْرَابِ مَرْفُوعَ الْبِنَاءِ) ، (وَجَعَلَ) مع فاعله صلة الموصول ، و (جعل) قد جاء لمعان :

الأول : معنى " خَلَقَ " ، قال تعالى : ﴿ جَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ﴾ (١) .
الثاني : معنى " صَيَّرَ " ، قال تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُمْ جَذَاذًا ﴾ (٢) .
الثالث : معنى " سَمَّى " ، قال تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِائًا ﴾ (٣) ، الرابع : معنى " طَفِقَ " ، يقال : جَعَلَ فلانُ كذا ، أي : طَفِقَ . (٤)

والمراد هنا هو المعنى الثاني ، والمراد بالكلمة هنا هو الكلام على وتيرة قوله تعالى : ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ (٥) ، أي : كلامه .

وفي الحديث : " الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ " (٦) ، أي : الكلام الطيب ، والباء هي السببية على وتيرة قوله تعالى : ﴿ فَيُظِلُّمِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ (٧) .

(١) من الآية رقم (٢٣) من سورة الملك ، وتكون جعل هنا متعدية إلى مفعول واحد
(٢) من الآية رقم (٥٨) من سورة الأنبياء ، وفي الأصل : (و جعله جذاذًا) وهو سهو من الناسخ ، وجعل بمعنى "صير" تتعدى إلى مفعولين ، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١ ط مكتبة المتنبى ، بدون تاريخ .
(٣) من الآية رقم (١٩) من سورة الزخرف .
(٤) وتكون جعل هنا لازمة ، انظر في معاني جعل : شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١ ، ولسان العرب مادة

(ج ع ل)

(٥) من الآية رقم (٤٠) من سورة التوبة .

(٦) هذا جزء من حديث وهو بتمامه " كل سلامى عليه صدقة كل يوم ، يعين الرجل فى دابته يحمله عليها ، أو يرفع عليها متاعه صدقة ، والكلمة الطيبة صدقة ، وكل خطوة يمشيها إلى الصلاة صدقة ، ودل الطريق صدقة " أ . هـ ، والحديث رواه البخارى فى صحيحه "٥٦" كتاب الجهاد ، " ٧٢" باب فضل من حمل متاع صاحبه فى السفر ٨٥/٦ حديث رقم ٢٨٩ ، ورواه أيضا فى " ٢٨ " كتاب الأدب ٣٤ باب طيب الكلام ١٠/ ٤٤٨ ، حديث رقم ٦٠٢٣ ، ورواه مسلم فى صحيحه كتاب الزكاة ١٦ باب بيان اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف ٨٣/٧ ، ورواه الإمام أحمد فى مسنده ٣١٦/٢ .

(٧) من الآية رقم (١٦٠) من سورة النساء .

وعدل عن الكلام إلى الكلمة لوجوه :

الأول : الاقتداء بخير الكلام ، والاقتفاء (٤/ب) بسنة النبي -عليه الصلاة والسلام- كما ذكرنا آنفا .

الثاني : أن الكلام يوصف بالمهمل والمستعمل ، فيقال : هذا كلام مهمل ، والكلمة لا توصف بالإهمال . الثالث : أن الكلمة أبلغ هاهنا لما فيها من الإشعار بأن رفعة علم الإعراب تثبت بكل جزء من أجزاء كلامه . (١)

الرابع : أن ذكر الكلمة أنسب بالإعراب ؛ إذ الإعراب محله الكلمة دون الكلام . (٢)

والمراد بعلم الإعراب : علم النحو ، وهو علمٌ له ؛ لغلبة الاستعمال ، وعدل عنه إليه ؛ لأنه أنسب بذكر البناء ، وهو من قبيل المطابقة على نمط قوله تعالى : ﴿ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ (٣) وهو من قبيل إضافة العام إلى الخاص ، على نمط قولهم : شجر أراك ، والإضافة بيانية ، نص عليه المصنف في شرح المفتاح (٤) ، وفيه بحث ؛ إذ القوم مصرحون بأن الإضافة البيانية مشروطة بأن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه ، على نمط " خَاتَمُ فَضَّةٍ " (٥) وهاهنا ليس كذلك (٥/أ) ، ولهذا

(١) وذلك لأن الكلام يتألف من الكلمات فهي أجزاؤه ، وهذا من النكات كما قال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ٣٤/١ ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٩٩٧ .

(٢) ولأن الكلام يطلق على ما تكون من ثلاث كلمات فصاعدا ، وقد يكون من بينها الحرف ، والحرف مبنى فناسب ذكر الكلمة للإعراب ، انظر : شرح الأشموني ٣٥/١ .

(٣) من الآية رقم (٨) من سورة النخان .

(٤) وهو من قوله : " وعلم المعاني من الإضافة البيانية كشجرة الأراك " أ هـ

شرح القسم الثالث من المفتاح لسعد الدين التفتازاني ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر الجزء الأول ص ٨ من التحقيق .

(٥) من أضرب الإضافة أن تكون بمعنى اللام نحو : دار زيد ، تريد : دار لزيد ، وإضافة بمعنى (من) كهذا المثال ، وهو قولك : خاتم فضة ، أي : خاتم من فضة انظر في ذلك : الجمل لعبد القاهر الجرجاني ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٩٩٠م ص ٩٣ .

نراهم يصرحون بأن الإضافة في قولهم : "مسجد الجامع " لامية ^(١) ؛ إذ الأول أعم ، والثاني أخص مطلقا ، إذ الجامع في العرف لا يتناول إلا المضاف ، والمعنى هاهنا : أن الله - عز وعلا - جعل بسبب كلامه الكريم ، وقرآنه العظيم ، علم النحو رفيع القدر ، عظيم الشأن ، وذلك لأن كلامه أعلى وأجل من كل كلام ، وهو مع جلالته يتوقف فهم معانيه على علم النحو ، فصار علم النحو بهذا الاعتبار رفيع المقدار ، عظيم الاعتبار .

قال صاحب الكشف ^(٢) في قوله تعالى : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ ^(٣) ويحكى أن أعرابيا سمع رجلا يقرأ بجر ﴿رَسُولُهُ﴾ ^(٤) ، فقال : إن كان الله بريئا من رسوله فأنا منه بريء ، فذكره الرجل عند عمر - رضي الله عنه - فحكى الأعرابي قراءته ، فعند ذلك أمر عمر - رضي الله عنه - بتعليم العربية ^(٥) - ويروى أن أبا الأسود الدؤلي ^(٦) قال :

(١) والفرق بين أن تكون الإضافة بمعنى " اللام " ، وبين أن تكون بمعنى " من " ، أن يقع اسم المضاف إليه على المضاف إذا كانت بمعنى " من " ، ولا يقع إذا كانت بمعنى " اللام " ، وبينه : أنه يجوز أن تقول في الخاتم : إنه فضة في : "خاتم فضة" ، ولا يستقيم أن تقول في الغلام : إنه " زيد " في : غلام زيد ، انظر : ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل الخوارزمي ، ط جامعة أم القرى ١٩٩٨م ص ٢٣٨ .

(٢) الزمخشري : هو محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم جار الله ، كان معتزليا ، ولد سنة ٤٩٧هـ وورد بغداد غير مرة ، وأخذ عن علمائها ، من تصانيفه : الكشف في التفسير ، والفايق في غريب الحديث ، وأساس البلاغة في اللغة ، والمفصل والأنموذج في النحو ، وغيرها ، توفي سنة ٥٣٨هـ ، انظر في ترجمته : البغية ٣٨٨ ، والأعلام ٥٥/٨ ، وشذرات الذهب ١٨٨/٤ ، ووفيات الأعيان ١٦٨/٥ .

(٣) من الآية رقم (٣) من سورة التوبة .

(٤) هذه قراءة شاذة ، قال أبو حيان : وقرئ بالجر شاذًا ، ورويت عن الحسن ، وخرجت على العطف على الجوار ، كما أنهم نعتوا ، وأكدوا على الجوار ، وقيل : هي واو القسم ، كقوله : لعمر ك ، أه البحر المحيط ٦/٥ ، طبعة دار الفكر الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، والكشاف ٢/٢٤٥ ، وفي هذه القراءة يقول الألوسي : "هذه القراءة لعمرى موهمة جدا ، وهي في غاية الشذوذ ، والظاهر أنها لم تصح . تفسير روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ٤٧/١٠ ، طبعة دار إحياء التراث العربي الرابعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(٥) الكشف عن حقائق التنزيل للزمخشري ٢/٢٤٥ ، ط دار الريان للتراث الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م والمشهور في كتب النحو أن الذي أمر أبا الأسود بوضع النحو هو الإمام علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه -

(٦) أبو الأسود الدؤلي : هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل أبو الأسود الدؤلي ، كان من سادات التابعين ومن أكمل الرجال ، وأسداهم عقلا مات سنة سبع وستين ، أو تسع وستين للهجرة بطاعون الجارف . انظر في ترجمته : أخبار النحو بين البصريين ص ١١ ت / محمد إبراهيم البنا ، ط دار الاعتصام الأولى ١٤٤٠هـ - ١٩٨٧م ، ووفيات الأعيان ٢/٢١٦ ت / محمد محيي عبد الحميد ، ط مكتبة النهضة المصرية الأولى ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .

دخلت على عليٍّ - رضى الله عنه - (٥/ب) فرأيتُه متفكراً ، فقلت فيم تتفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال : إني سمعت ببلدكم لحناً ، فأردت أن أصنع في أصول العربية شيئاً ؛ ليكون حافظاً للألسنة عن الخطأ ، فألقى إليّ صحيفة فيها : بسم الله الرحمن الرحيم ، الكلام كله ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف ، فالاسم : ما أبان عن المسمى ، والفعل : ما أبان عن الفاعل ، والحرف : ما أبان عن معنى في غيره ليس باسم ولا فعل ، وقد كان في الصحيفة شيء من باب التعجب - أيضاً - فقال : انح هذا النحو ، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، وشئ ليس بظاهر ولا مضمر ، قال أبو الأسود : فجمعت أشياء ، وعرضتها عليه ، وكانت تلك الأشياء حروف النصب : إن ، وأن ، وكأن ، وليت ، ولعل ، لكن لم أذكر لكن .

فقال : لم تركتها ؟ فقلت : لم أحسبها منها ، فقال : هي منها ، فزدتها (١) .

وبالجملة فهذا العلم علم جليل (٦/أ) فوائده ، جزيل مواهبه ، لا يوجد علم من العلوم الإسلامية إلا وهو محتاج إليه (٢) ؛ فهو - إذن - مرفوع البناء .

فقله : (مَرْفُوعُ الْبِنَاءِ) استعارة بالكناية ، وتخيلية ، شبه النحو بشيء له بناء فأثبت له الرفعة تخيلاً (مَنْصُوبَ اللَّوَاءِ) منصوب مفعول ثالث لجعل ، على نمط قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾ (٣) على ما نص عليه صاحب الكشف ، أي : جعله جامعاً لرفعة البناء ، ونصب اللواء (٤) ، أو جعله منصوب اللواء على أنه مفعول بعد

(١) وردت روايات كثيرة في سبب وضع علم النحو وهي مذكورة في :

أخبار النحويين البصريين ص ١٥ ، الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨٩ ت.د / مازن المبارك ، ط دار النفائس ، الطبعة السادسة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م طبقات النحويين ص ١٢ ، إنباه الرواة ٤/١ ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م . مراتب النحويين ص ٢٤ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار النهضة بالقاهرة ، روضات الجنات ١٤٤ وغيرها .

(٢) وفي ذلك يقول الزمخشري : " وذلك أنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية فقهها ، وكلامها ، وعلمى تفسيرها ، وأخبارها إلا وافقاره إلى العربية بين لا يدفع ، ومكشوف لا يتقنع ، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ، ومسائلها مبني على علم الإعراب ، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه ، والأخفش ، والكسائي ، والفراء وغيرهم من النحويين البصريين ، والكوفيين " أ هـ المفصل في العربية ص ٣ ، ط دار الجيل ، الطبعة الثانية .

(٣) من الآية رقم (٢٣) من سورة الفرقان .

(٤) قال الزمخشري في إعراب قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾ : صفة للهباء ... أو مفعول ثالث لجعلناه ، أي : فجعلناه جامعاً لحقارة الهباء والتناثر ، كقوله : ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ ، أي : جامعين للمسوخ والخسء " أ هـ الكشف ٢٧٤/٣ .

مَجْرُورٌ ذَيْلُ الشَّرَفِ ، بِجَزْمِ الْقَضَاءِ فَوْقَ السَّمَاءِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ
بِمَحَاسِنِ الْأَفْعَالِ

مفعول ، وجعله صفة لـ (مَرْفُوعَ الْبِنَاءِ) سخيْف لا يقبله طبع سليم ، وهو
أيضا استعارة على النمط السابق .

(مَجْرُورٌ ذَيْلُ الشَّرَفِ) (مجرور) منصوب على نمط المنصوب ، شبه النحو
بإنسان ذى لباس فأثبت له ذيلاً (٦/ب) فذكر الجر ترشيحاً . (١)

(بِجَزْمِ الْقَضَاءِ) أي : القضاء المجزوم القاطع الموصوف بعدم الرفع ، وهو
متعلق بالمجرور (٦/ب) ويجوز أن يجعل متعلقاً يجعل علي نمط التقييد ، وعلى وتيرة
قولهم : أكلت من بستانك من ثمرة " ، وعليه قوله تعالى : ﴿كُلُّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ (٢)
(فَوْقَ السَّمَاءِ) متعلق بقوله : مجرور ذيل الشرف ، وهو إشارة إلى أن الرفع
بلغت غايتها ، ولا يخفي ما في كلامه من لطائف الجمع بين الإعراب والبناء ، والرفع
والنصب ، والجر والجزم .

(وَالصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ [بِمَحَاسِنِ] (٣) الْأَفْعَالِ) ، لما كان النبي -
صلى الله عليه وسلم - واسطة بين الله - عز وجل - وبين عباده ، وكان وصول الفيض
منه إليهم غير ممكن إلا بتوسطه (٤) ؛ إذ الطرق إلى الله كلها مسدودة إلا طريق النبي
الأمي العربي ، لزم العكوف لكل أحد على بابه ، ووجب على كل مدرك ، الالتجاء
بجنابه (٥) وكما أنه - صلى الله عليه وسلم - واسطة بيننا ، وبين الله - تعالى - كذلك آله
وأصحابه وسائط بيننا وبينه - صلى الله عليه وسلم -

(١) الاستعارة الترشيفية : " هي إثبات ملائم المشبه به للمشبه " أهـ . التعريفات للجرجاني ص ٣٦ .

(٢) من الآية رقم (٢٥) من سورة البقرة .

(٣) في إرشاد الهادي (بمحاسن) ولعلها في نسخة اطلع عليها الشارح ولم يقف عليها محقق إرشاد الهادي
انظر إرشاد الهادي : ص ٨٣ .

(٤) وهذا ما يقربه الجميع ، قال السيوطي في حاشيته على تفسير البيضاوي عند تفسير قوله تعالى ﴿عَفَا اللَّهُ
عَنْكَ لِمَ أَذْنَبْتَ لَهُمْ﴾ : " وأنا واحد الناس كل ما أنا فيه من خير من أمور الدنيا ، والآخرة من الله تعالى
بواسطة النبي صلى الله عليه وسلم " أهـ نواهد الأبيكار ، وشوارد الأفكار ٢ / ١٢٧ ب حاشية للسيوطي
على البيضاوي مخطوط بالمكتبة الأزهرية .

(٥) يظهر في هذا الكلام النزعة الصوفية عند الشارح فقد كان من مشايخ الصوفية ، كما ذكر أصحاب
التراجم ، انظر : الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ١ / ١٠٢ ، ط دار الكتاب العربي بيروت
١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

فَلَا جَرَمَ عَقَبَ^(١) (١/٧) المصنف - رحمه الله - حمد الله - عز وجل - بالصلاة عليه ، وعقب الصلاة عليه بالصلاة على آله ، وأصحابه ؛ تكميلاً لسلسلة الفيض ، وتعليماً لطريق الاستفاضة ، وتنبيهاً على أن هذا هو الصراط المستقيم ، فمن عدل عنه فهو في الضلالة مخلص مقيم ، وعقب الحمد أولاً باسم الذات ، وعقبه ثانياً ببعض الصفات .

وعكس الأمر هاهنا في الصلاة ؛ تنبيهاً على أن الاستحقاق الذاتي إنما هو منصب الألوهية وحده لا شريك له ، وأما النبي فلا خفاء في أنه غير الرسول ، أي : أن بينهما فرقاً نص عليه التنزيل الإلهي ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾^(٢) إنما الخفاء في وجه الفرق ، فذهب صاحب الكشف إلى أن الرسول من جمع بين المعجزة والكتاب المنزل عليه ، والنبي من لم ينزل عليه كتاب ، هذا كلامه في تفسير سورة الحج^(٣) .

وظاهر هذا الكلام مشعر بأن الرسول مشروط بكونه صاحب كتاب ، والنبي مشروط بعدمه (٧/ب) فبينهما - إذن - تباين .

(١) لو قال : " فلا جرم أن جعل " لكان أولى فـ " لا جرم " وردت في القرآن في خمسة مواضع متلوة بأن واسمها ، ولم يجر بعدها فعل .

واختلف فيها فقيل : " لا " نافية لما تقدم ، و " جرم " فعل معناه حقا ، وأن مع ما في حيزها فاعله . وقيل : زائدة ، و " جرم " معناه كسب ، وما في حيزها في موضع نصب ، وقيل : هما كلمتان ركبتا وصار معناها حقا ، وقيل : معناه لا بد ، وما بعدها في موضع نصب بها بإسقاط حرف الجر ، وقيل هي جواب لما قبلها من الكلام . انظر في ذلك :

معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ، تحقيق / علي محمد البجاوي ، ط دار الفكر العربي ٢٤٧/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٨/٢ ، تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط دار السرور بدون تاريخ ، والجنى الدانى ص ٤١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٠/٣ تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد المختون طبعة هجر الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، واللسان مادة (ج ر م) ، والكشاف ٦٠١/٢ ، ومغنى اللبيب ٢٦٥/١ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية بيروت لبنان ١٤١١هـ - ١٩٩١ م .

(٢) من الآية رقم (٥٢) من سورة الحج .

(٣) ونص كلامه هو قوله : " والفرق بينهما أن الرسول من الأنبياء : من جمع إلى المعجزة الكتاب المنزل عليه . والنبي غير الرسول : من لم ينزل عليه كتاب ، وإنما أمر أن يدعو الناس إلى شريعة من قبله . أ هـ الكشف ١٦٤/٣ .

وظاهر كلامه في سورة مريم مشعر بأن النبي أعم لأنه قال : الرسول الذي معه كتاب، والنبي الذي ينبئ عن الله - عز وجل - ، وإن لم يكن معه كتاب كيوشع-عليه السلام (١) ، وكلامه (٢) هذان وإن كانا متنافيين ظاهرا إلا أنه مع ذلك يرد عليه أن كثيرا من الرسل لم يكونوا ذوي كتاب فإنه تعالى قد صرح بأن إسماعيل ، وإلياس ، ويونس ، ولوطا من المرسلين ولم يكن لهم كتاب ، وبهذا يظهر ضعف ما قاله المصنف - رحمه الله - في شرح العقائد : أن الفرق بين الرسول والنبي أنه قد يشترط في الرسول الكتاب ، والنبي أعم (٣) .

وآثر النبي على الرسول ؛ إذ هو ينبئ عن الشرف والارتفاع في الجملة نظرا إلى مأخذه بحسب أصل اللغة ؛ لأنه من النبوة وهي الارتفاع ، على ما قيل (٤) .
فقوله : (مُحَمَّدٌ) عطف بيان للنبي ، وقوله : (الْمَبْعُوثِ) أي : المرسل ، يقال : بعث فلان فلانا ، أي : أرسله (٥) . وعدل عنه تنبيهها على الاهتمام ؛ إذ هو مستعمل عرفاً فيما هو مهم جدا .

وقوله : (لِمَحَاسِنِ الْأَفْعَالِ) أي : لتكميل محاسن الأفعال على ما قاله -صلى الله عليه وسلم - : " بُعِثْتُ لِأَتِمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ " (٦) ، أو لتعليم محاسن الأفعال ، وبالجملة فالمضاف مقدر ، والمحاسن جمع ، " حسن " على خلاف القياس (٧) ، ومحاسن الأفعال : كل خصلة يرتضيها العقل والشرع .

(١) ورد هذا عند تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ﴾ من الآية رقم (٥١) من سورة مريم . انظر : الكشف ٢٢/٣ .

(٢) ثنى الشارح جمع التكسير (كلام) ، وذلك جائز عند الحاجة ، قال الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك ٢١٤/٤ ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧ م : " قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع ، كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال في جماعتين من الجمال : جمالان ، كذلك يقال في جماعات: جمالات " أهـ .

(٣) انظر : شرح العقائد النسفية ص ٩٤ : ٩٥ بدون طبعة .

(٤) انظر : اللسان مادة (ن ب ا) .

(٥) انظر : اللسان مادة (ب ع ث) .

(٦) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٣٨١/٢ برواية : " إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتِمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ " عن أبي هريرة . ورواه الإمام مالك في الموطأ ٩٠٤/٢ برواية : " بُعِثْتُ لِأَتِمِّمَ حَسَنَ الْأَخْلَاقِ " .

(٧) المحاسن : جمع لا واحد له من لفظه ، قال الأزهرى : لا تكاد العرب توحد المحاسن ، وقال بعضهم : واحدها محسن ؛ قال ابن سيده وليس بالقوى ، ولا بذلك المعروف ، إنما المحاسن عند النحويين ، وجمهور اللغويين جمع لا واحد له . اللسان مادة (ح س ن) .

الْمَنْعُوتِ بِأَحْسَنِ الْأَسْمَاءِ ، وَآلِهِ ، وَأَصْحَابِهِ الْمَضْمُونِ إِلَى حُرُوفِ سُيُوفِهِمْ فَتَحُ
الْأَرْجَاءِ ، وَكَسْرُ الْأَعْدَاءِ

(الْمَنْعُوتِ) أي : الموصوف (بِأَحْسَنِ الْأَسْمَاءِ) الأحاسن جمع "أحسن"
كالأفاضل جمع "أفضل" ، يعنى أنه -صلى الله عليه وسلم- موصوف بأنه منسمى بأسماء
هى أحسن أسماء المخلوقين . (وَآلِهِ) معطوف على نبيه ، لا على محمد ؛ لفساده
(وَأَصْحَابِهِ الْمَضْمُونِ إِلَى حُرُوفِ سُيُوفِهِمْ فَتَحُ الْأَرْجَاءِ وَكَسْرُ الْأَعْدَاءِ) ، "الآل" ،
أصله " أهل " وتصغيره " أهيل " ^(١) إلا أنه خص استعماله بذوى النبويات الشريفة أعم
من أن يكون ذلك الشرف (٨/ب) بحسب الدنيا الدنية ، أو بحسب الآخرة الهنية .

وآله : أمة المتابعة على ما روى عنه -صلى الله عليه وسلم- ، حين قيل له : من
آلك ؟ فقال : "كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ" ^(٢) . فعطف الأصحاب -إذن- تخصيص بعد التعميم
تنبيهها على رفعة شأن الأئمة ، وعلو مكانة الخلفاء الأربعة .

والحروف جمع حرف ، والحرف بحسب اللغة : الطرف ^(٣) ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْ
النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ ^(٤) أي : على طرف من الدين لا في وسطه وقلبه ،
وهنا مثل لكونهم على قلق واضطراب في دينهم ، لا على سكون وطمأنينة ، كالذى يكون
على طرف العسكر ؛ فإن أحس بظفر وغنيمة قر ، وإلا فر ، كذا في الكشف ^(٥) .

(١) الألف في آل منقلبة عن همزة هي بدل من هاء أهل ، ولا يستعمل الآل في كل موضع يستعمل فيه الأهل
فلا يقال آل الإسكاف ، ولا آل الخياط ، ولا انصراف إلى آلك كما يقال إلى أهلك ، وإنما يختص الآل
بالأنشراح يقال القراء آل الله ، واللهم صلى على محمد ، وعلى آل محمد قال تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ
آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ شرح المفصل لابن يعيش ٧/١ .

وآله : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، واختلف في ألفة أمقلبة عن هاء ، أم عن واو قال بالأول سيبويه
وأصله عنده أهل ، وهو ما عليه الشارح ، وقال بالثاني الكسائي وأصله عنده أول من آل يؤل " اللسان
(أهل ، أول) والتصريح بمضمون التوضيح ١١/١ ، وشرح الحدود النحوية ص ٣٩ .

(٢) لم أعثر على هذه الرواية في كتب الحديث التى وقفت عليها .

(٣) الحرف في الأصل الطرف والجانب ، وبه سمى الحرف من حروف الهجاء ، انظر : لسان العرب مادة

(ح ر ف) .

(٤) من الآية رقم (١١) من سورة الحج .

(٥) الكشف ١٤٦ / ٣ .

و(الْأَرْجَاءُ) جمع " الرجا " مقصورا ، وهى الجوانب والأطراف ^(١) ، قال تعالى: ﴿وَالْمَلِكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ ^(٢) وفاعل (الْمَضْمُوم) ، (فَتَحُ الْأَرْجَاءِ) ^(٣) أي : ضم إلى حروف سيوفهم فتح أطراف العالم وآفاق الدنيا . قال الله تعالى : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ ﴾ ^(٤) (٩/أ) إشارة إلى هذا المعنى ، وأشار بـ (فَتَحُ الْأَرْجَاءِ) و(كَسَرُ الْأَعْدَاءِ) إلى الآيات الآفاقية الإلهية الموعودة بقوله الجليل :﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ﴾ ^(٥) وهى الأمور التي يسرها الله -عز وجل- بعد رسوله -صلى الله عليه وسلم- للخلفاء الراشدين ، ولأصحابه الناصرين لدينه من بعده في آفاق الدنيا ومشارك العالم ومغاربه عموما ، وفي بلاد العرب والعراقين وبلاد العجم خصوصا ، من الفتوح التي لم ترها عين ، ولم تسمعها أذن قبل ذلك ، ومن الغلبة والظفر على الأكاسرة والجبابرة المتكثرين بكثرة العدد مع قلة أهل الإسلام الموسومين بالقوة البدنية والمالية مع ضعفهم وفقيرهم .

ولا يخفي ما في هذه الخطبة من لطائف الجمع بين الإعراب والبناء ، والجمع بين الرفع والنصب ، والجر والجزم ، والفتح والكسر ، ومن الجمع بين المبعوث والمنعوت ، ومن الجمع بين الأفعال والأسماء والحروف (٩/ب) (وَبَعْدُ) أي : بعد حمد الله والصلاة على نبي الله -صلى الله عليه وسلم- ، (وَبَعْدُ) من الظروف المبنية المنقطعة عن الإضافة ، وإنما بنى على الضم اشعاراً بأن حركته حال الإعراب مخالفة لحركته حال البناء ^(٦) .

(١) ومن معناها أيضا الناحية ، انظر : اللسان مادة (ر ج و) وأراد بال أرجاء هنا : البلاد .

(٢) من الآية رقم (١٧) من سورة الحاقة .

(٣) لو قال : (ونائب فاعل المضموم) لكان أولى ؛ لأن (فتح الأرجاء) نائب فاعل لاسم المفعول

(المضموم) وليس بفاعل .

(٤) من الآية رقم (٥٣) من سورة فصلت .

(٥) من الآية رقم (٥٣) من سورة فصلت .

(٦) بعد - ومثله قبل - من الظروف المنقطعة عن الإضافة ، وكان الأصل أن يضافا إلى اسم يبينهما كقولك : قبل زيد ، وبعد عمرو ، ولكنهما قطعا عن الإضافة وضمنا معنى ما قطعا عنه ، فأشبهها بذلك الأسماء الموصولة التي لا تنتم إلا بصلاتها فينبى ، أما عن سبب اختصاصهما بالضم ، فلأن الضم أقوى الحركات ، =

فَهَذَا مُخْتَصَرٌ فِي عِلْمِ النَّحْوِ سَمَّيْتُهُ بِالْإِرْشَادِ ، وَسَأَلْتُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ الْوَلَدَ الْأَعَزَّ ، وَكُلَّ مَنْ يَحَاوِلُ الرَّشَادَ ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ التَّوَكُّلُ ، وَبِهِ الْاِعْتِضَادُ ، وَإِلَيْهِ التَّفْوِيزُ إِنَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ

(فَهَذَا مُخْتَصَرٌ فِي عِلْمِ النَّحْوِ) الفاء على توهم " أما " ؛ إذ الشيء إذا عرف في موضع ، واشتهر وروده هناك جاز تركه مع بناء الكلام عليه لقوة الدلالة ، وانسياق الزمن عليه .

وقد يقال إن " أما " هنا محذوفة ، والواو قائمة مقامها ، والمبادرة إلى التصريح بالاختصار ترغيب للنظار ؛ إذ الهمم قاصرة ، وأذهان أهل الزمان بالشيء اليسير قانعة .
(سَمَّيْتُهُ بِالْإِرْشَادِ) ؛ إذ هو مرشد إلى الصراط المستقيم ، أو لكل أحد إلى مطلبه أو إلى الدقائق ، والحقائق . والجملة هذه صفة لـ (مُخْتَصَرٌ) ويجوز أن تكون مستأنفة لا محل لها (١٠/أ) من الإعراب . (وَسَأَلْتُ اللَّهَ) - عز وجل - (أَنْ يَنْفَعَ بِهِ) أي : بهذا المختصر (الْوَلَدَ الْأَعَزَّ ^(١)) ، وَكُلَّ مَنْ يَحَاوِلُ (أي : يطلب) (الرَّشَادَ) وهو الطريق السوي . (وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ التَّوَكُّلُ) ونفي الشكوك ، وتفويض الأمر إلى مالك الملوك (وَبِهِ الْاِعْتِضَادُ) أي : قوة العضد (وَإِلَيْهِ التَّفْوِيزُ إِنَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ) عالم بالضمائر والنيات .

= ولقوته خصوا به من المعربات والمبنيات أقواها " أ هـ المرتجل لابن الخشاب ص ١٠٢
إلا أن أبا البركات الأنباري ذكر أن حركة بعد وقبل الضم لوجهين :
أحدهما : أنه لما حذف المضاف إليه بنيا على أقوى الحركات وهي الضمة ، تعويضاً عن المحذوف وتقوية لهما .

والوجه الثاني : إنما بنوهما على الضم ؛ لأن النصب والجر يدخلهما ، نحو : جئت قبلك ، ومن قبلك ، وأما الرفع فلا يدخلهما البتة ، فلو بنوهما على الفتح ، أو الكسر لالتبس حركة الإعراب بحركة البناء ، فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضمة ؛ لتلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء " أ هـ أسرار العربية ص ٥٠ : ٥١ ط دار الجيل بيروت الأولى ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م .

(١) يريد ابنه محمداً وكان محمد هذا منتظماً في سلك العلماء وملازماً لمجالس تيمور ، وقد حضر بحضرته بسمرقند مرة ، فأمر له بخمسة آلاف دينار ، ولما مات تيمور أقام هو في (هراة) ومات سنة ٩٢٨ بالطاعون " أ هـ التعليقات السنوية ص ١٣٤ ط دار المعرفة لبنان ١٣٢٤ هـ .

مَقْدَمَةٌ ، النَّحْوُ : مَعْرِفَةُ أَحْوَالِ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ

(مَقْدَمَةٌ) أي : هذه مقدمة ، فهو " خبر " والمبتدأ محذوف ، وإنما نكرها ؛ إذ لم يسبق ذكر لها ولا إشارة إليها ، فلا معنى لتعريفها .

وترك المصنف - رحمه الله - كيفية ترتيب الكتاب أو كيفية بنائه على المقدمة ، والأقسام اختصاراً ، والمراد بالمقدمة هاهنا مقدمة الكتاب ، وهى : عبارة عما ترتبط به مسائل الكتاب ارتباطاً يزيد في البصيرة لا مقدمة العلم وهى ما يمتنع الشروع في العلم بدونها ، وهو تصويره بوجه ما ^(١) ، والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش وهى الجماعة الذين (١٠/ب) يتقدمون الجيش من " قَدَمَ " بمعنى " تقدم " يعنى : أنها مأخوذة من " قَدَمَ " اللازم ^(٢) لا المتعدى ، ومعناها " المتقدمة " والموصوف مقدر والتقدير : هذه جماعة من المباحث متقدمة .

ويجوز أن تكون المقدمة مأخوذة من " قَدَمَ " المتعدى ، والتقدير هذه جماعة من المباحث مقدمة نفسها على سائر المباحث ؛ لاشتغالها على ما يقتضى تقدمها ، كما أن العالم مقدم نفسه على غيره ؛ لأنَّ علمه يقتضى تقدمه على غيره .

(النَّحْوُ : مَعْرِفَةُ أَحْوَالِ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ) يريد أن من المباحث التي ترتبط بها مسائل هذا المختصر ارتباطاً يزيد في البصيرة ، إنما هو أن يعرف أولاً ماهية علم النحو ؟ .

(١) وفى ذلك يقول الجرجاني :- المقدمة : تطلق تارة على ما يتوقف عليه الأبحاث الآتية ، وتارة تطلق على قضية جعلت جزء القياس ، وتارة تطلق على ما يتوقف عليه صحة الدليل ومقدمة الكتاب : ما يذكر فيه قبل الشروع في المقصود لإرتباطها .

ومقدمة العلم : ما يتوقف عليه الشروع ، فمقدمة الكتاب أعم من مقدمة العلم ، بينهما عموم وخصوص مطلق ... " أ هـ التعريفات للجرجاني ص ٢٩٠ : ٢٩١ ط دار الريان للتراث .

(٢) قال ابن منظور : " وفى كتاب معاوية إلى ملك الروم : لأكونن مقدمته إليك ، أي : الجماعة التى تتقدم الجيش ، من قدم بمعنى تقدم ، وقد استعير لكل شئ فقليل : مقدمة الكتاب ، ومقدمة الكلام ، بكسر الدال " أ هـ اللسان مادة (ق د م) وانظر أساس البلاغة ٢/٢٣٤ ، ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٥ م .

.....
وذكر المعرفة ميل إلى أن العلم عبارة عن الإدراك ^(١) ؛ لأن أسماء العلوم كالبحر مثلا يطلق إطلاقا شائعا على معان ثلاثة : .

الأول : المعلومات التي هي القواعد ، والأصول ، والمسائل .

الثاني : الملكة الحاصلة (١١/أ) منها ، الثالث : إدراك تلك المعلومات .

وهذا المعنى هو المعنى الحقيقي للفظ ، إلا أن المعلوم لما كان له تعلق به شاع إطلاقه عليه -أيضا- إما مجازا ، أو اصطلاحا ، ولما كانت الملكة تابعة للمعلوم في الحصول ، وكان المعلوم تابعا لها في البقاء ، شاع إطلاقه على هذا المعنى - أيضا- إما مجازا أو اصطلاحا .

والمراد بالمعرفة : العِلْم والإدراك مطلقا ^(٢) ، جزئيا كان معلومه أو كليا ، والتعريف الذي ذكره المصنف - رحمه الله - هو التعريف الظاهري المتداول المشهور في ألسنة القوم ، وهو تعريف قاصر ، أما أولا : فلأن النحو باحث عن أحوال أو آخر الكلم من جهة البناء أيضا ، وتركه المصنف .

فإن قيل : ذكر الإعراب دون البناء إشعار بأن نظر النحوي واعتناؤه بشأن الإعراب ، إذ الإعراب هو نصب عينيه ، واعتناؤه برعايته ، على ما صرح به صاحب اللباب ^(٣)

قلنا : هذا ليس بشيء لأن مثل هذه الاعتبارات (١١/ب) غير جار في التعريفات.

(١) وفي التعريفات للجرجاني ص ١٩٩ : " العلم : هو إدراك الشيء على ما هو عليه " أ هـ ، ويوضح ذلك الشيخ يس في حاشيته على شرح الفاكهي على القطر ص ٩ ، ط مصطفى البابي الحلبي ، الثانية ١٣٩٠ هـ ، ١٩٧١ م بقوله : " المراد بالعلم هنا : الإدراك كما هو المعنى الأصلي له وإن أطلق على الملكة ، والمسائل " أ هـ .

(٢) ويؤيد ذلك بما قاله الجرجاني في التعريفات ص ٢٨٣ : المعرفة : إدراك الشيء على ما هو عليه ، وهي مسبقة بجهل بخلاف العلم ؛ ولذلك يسمى الحق -تعالى- بالعالم دون العارف " أ هـ

(٣) قال الإسفراييني : واعتناء النحوي برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب على تفاوتها بحسب المواضع " أ هـ لباب الإعراب ص ١٥٠ ت/ بهاء عبد الوهاب عبد الرحمن ، ط دار الرفاعي ، الأولى ٤٠٥ هـ ، ١٩٨٤ م .

وأما ثانيا : فلأن معرفة العرب بحسب السليقة داخلية في التعريف ، وذلك ليس من النحو على ما صرح به صاحب المفتاح في قسم النحو^(١) ، فالتعريف الصحيح الذي لا يحول حوله ريبة ما ذكره صاحب الكشف^(٢) والمفتاح وغيرهما^(٣) .

وحاصله أن النحو عبارة عن معرفة كيفية تركيب الكلام باعتبار تأدية المعنى الأصلي فقط ، معرفة مأخوذة عن استقراء كلام العرب ، مستنبطة من قوانينه ، مبنية على ذلك ، فيندرج فيه الإعراب والبناء ، ويدفع عنه معرفة العرب العرباء ذلك بحسب السليقة .

وهاهنا تحقيق نفيس ، وحاصله أن الحركة البنائية لا مدخل لها في تأدية أصل المعنى بل المعتبر في تأديته هو الحركة الإعرابية فقط^(٤) ، مثل : "هؤلاء" في قولنا : جاءني هؤلاء ، وضربت هؤلاء ، ومررت بهؤلاء ، مالم يعرف أنه مرفوع محلا على أنه فاعل في الأول ، ومنصوب محلا على أنه مفعول (١٢/أ) في الثاني ، ومجرور

(١) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب سراج الدين ، عالم بالعربية والأدب ، مولده ووفاته بخوارزم ، من كتبه مفتاح العلوم ، ورسالة في علم المناظرة انظر في ترجمته شذرات الذهب ١٢٢/٥ ، الأعلام ٢٢٢/٨ . ولم أعر في قسم النحو في كتاب مفتاح العلوم للسكاكي على النص صراحة على أن معرفة العرب بحسب السليقة داخلية في هذا التعريف لعلم النحو ، وهي ليست منه ، وقائل هذا الكلام هو صاحب شرح القسم الثالث من المفتاح ، وهو المصنف التفتازاني وهو قوله : " أراد بالمعرفة ما هنا سببه ، وأصله الذي هو الأصول ، و القواعد ، أو الملكة الحاصلة منها التي بها المعرفة لتقرر ذلك ، و اشتهاره فيما بينهم ، وبهذا يخرج معرفة العرب ذلك بحسب السليقة " أ هـ شرح القسم الثالث من المفتاح ص ١٧ رسالة دكتوراه .

(٢) لم أعر على هذا التعريف للنحو للعلامة الزمخشري في كتبه التي رجعت إليها ، ولعل هذا التعريف في كتاب ، أو حاشية لم أقف عليهما .

(٣) ونص السكاكي في ذلك هو قوله : " أعلم أن النحو هو أن ننحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم ؛ لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ، وقوانين مبنية عليها ؛ ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية " أهـ مفتاح العلوم ص ٧٥ ، طبعة دار الكتب العلمية ، الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٤) وفي ذلك يقول ابن الحاجب : " الإعراب في الأسماء موضوع بإزاء معان يدل عليها ، فالرفع علم على الفاعلية ، والنصب علم على المفعولية ، والجر علم الإضافة ... " أ هـ الإيضاح في شرح المفصل ١١١/١ ت/ موسى بنأي العلي ، ط وزارة الأوقاف بالعراق ١٩٨٣ م .

محلا على أنه معمول لما قبله لا يعرف أصل المعنى أصلا ، والكسرة البنائية في آخره لا مدخل لها في تأدية أصل المعنى ، نعم لابد أن يعرف أن حركته بنائية لا إعرابية حتى لا يقع الغلط بهذا السبب ، فعلم النحو -إذن- ليس إلا معرفة حركة آخر الكلمة ، الحركة التي بها يتأدى أصل المعنى ، فتعريف المصنف -إذن- وتعريف القوم كلاهما واحد بلا تفاوت ، فمباحث المبنيات -إذن- في علم النحو مذكورة لتتميم الفائدة ، وتكميل الصناعة ، لا لأنها من النحو .

فالأفصح -عندي- في هذا المقام أن يقال : النحو : معرفة إعراب الكلمة في التركيب اكتسابا ^(١) . فاندفعت الإشكالات بأسرها ، واتضح التحقيق الذي لا محيد عنه . فليتأمل ، وقوله : (مِنْ جِهَةِ الإِعْرَابِ) أي : من حيث الإعراب ، والنحو في اللغة القصد ^(٢) وفي الاصطلاح ما أشار إليه بقوله : (مَعْرِفَةُ) إلى آخره . والإعراب في اللغة : الإبانة والإظهار ^(٣) ، سميت [به] ^(٤) الحركة المخصوصة المعلومة ؛ إذ بها تظهر المعاني التي هي (١٢/ب) الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ^(٥) ،

(١) لعل الشارح في تعريفه هذا للنحو يريد أن ينبه على أمور سماها بالإشكالات وهي :
- أنه لا فائدة في ذكر الأحوال في تعريف النحو ؛ لأن في معرفة إعراب الكلمة معرفة لحال آخرها
- وكذلك لا فائدة في ذكر الأواخر ؛ لأن الإعراب محله آخر الكلمة لا غير .
- وقوله : (في التركيب) قيد للكلمة ، وتنبيه على أن الكلمة ما لم تقع في التركيب لا يكون لها إعراب ، يقول المحقق الرضى : " المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل ، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب " أ هـ شرح الكافية ٥٠/١ ت / إميل بديع يعقوب ، ط دار الكتب العلمية لبنان ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م ، ويؤيد ذلك ابن القواس في شرحه على كافية ابن الحاجب ٩٤/١ ت د / على الشوملي ، ط دار الأمل ، الأردن الأولى ١٤١٠ هـ ، ٢٠٠٠ م ، بقوله : " .. سبب الإعراب هو التركيب " أ هـ
- وقوله " (اكتسابا) قيد للمعرفة ، وإخراج لمعرفة العرب بحسب السليقة .

وهكذا نجد الشارح يأتي بهذا التعريف ليخرج ما ذكر .
(٢) وقد جاء " نحو " لمعان آخر منها : المثل ، نحو : مررت برجل نحوك ، أي : مثلك ، والجهة ، نحو : توجهت نحو البيت ، أي : جهة البيت ، والمقدار ، نحو : له عندى نحو ألف ، أي : مقدار ألف ، والقسم ، نحو هذا على أربعة أنحاء ، أي : أقسام ، والبعض ، نحو : أكلت نحو السمكة ، أي : بعضها . اللسان مادة (ن ح و) ، والأشمونى ٢٤/١ ، والتهذيب الوسيط في النحو للصنعاني ص ١٩ ط دار الجيل ، وأكثر هذه المعاني تداولها ما ذكره الشارح ولذلك لم يعرض لغيره .

(٣) اللسان مادة (ع ر ب) .
(٤) في الأصل (بها) وما أثبت أضبط .

(٥) انظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٩١ ت د / مازن المبارك ، دار النفائس ، السادسة ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٦ م .

الكَلِمَةُ : لَفْظٌ مَوْضُوعٌ مُفْرَدٌ

وقيل : مأخوذ من قولهم : عربت معدته ، أي : فسدت ^(١) ، والهمزة للسلب على نمط قولهم : أشكيت زيدا ، أي : أزلت شكايته سميت به تلك الحركة ؛ إذ بها يزول الفساد ، ويندفع الاشتباه ، وقيل إنه مأخوذ من قولهم : امرأة عروبة ، أي : محبوبة ^(٢) سميت به تلك الحركة ؛ إذ بها جعل الكلام محبوبا عند السامع ، معلوما لديه ^(٣) .

والكلم من الكلمة بمنزلة التمر من التمرة ^(٤) ، وما يقال أنها جمع الكلمة ففيه تسامح والمراد أنه جنس يطلق على القليل والكثير .

فَ (الكَلِمَةُ : لَفْظٌ مَوْضُوعٌ مُفْرَدٌ) لما أخذ في تعريف النحو حاول الآن أن يفسر الكلمة ، ويبين ماهيتها ، فاللام في الكلمة لام العهد الخارجي ، إشارة إلى المعهود المذكور سابقا ، والتاء منسلخة عن معنى الوحدة و (الكَلِمَةُ) مبتدأ وقوله : (لَفْظٌ) خبره .

وإنما لم يقل لفظة ؛ إذ هو في الأصل مصدر ففيه اعتبار لصورة المصدرية على نمط قولهم : (١٣/أ) امرأة صوم ، ورجلان ، ورجال صوم . ^(٥)

(١) اللسان مادة (ع ر ب) .

(٢) وفي أساس البلاغة للزمخشري : " خير النساء اللعوب العروب ، وقد تعربت لزوجها إذا تغزلت له وتحببت إليه " أ هـ ١٠٦ / ٢ .

(٣) هذه الأقوال الثلاثة التي ذكرها الشارح في تسمية الإعراب بهذا الاسم هي نفسها التي ذكرها الأنباري في أسرار العربية ص ٤٠ : ٤١ . وانظر في ذلك أيضا : اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ص ٥٢ : ٥٣ طبعة دار الفكر ، والتخمين في شرح المفصل ٢٠١/١ : ٢٠٢ .

(٤) أي : الكلم جنس ، والكلام نوع ، وهذا ما قرره ابن برهان العكبري انظر : شرح اللمع ١ / ٢ طبعة المجلس الوطني الكويت الأولى ص ١٩٨٤ م .

والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات ولهذا قال سيبويه : هذا باب علم ما الكلم من العربية ، ولم يقل ما الكلام ؛ لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء : الاسم والفعل والحرف ، فجاء بما لا يكون إلا جمعا ، وترك ما يمكن أن يقع على الواحد وعلى الجماعة ، أهـ اللسان مادة (ك ل م) والكتاب ١٢/١ ط دار الجيل بيروت الطبعة الأولى (٥) وفي ذلك يقول ابن مالك : اللفظ أولى بالذكر من اللفظة ؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفا أو أكثر ، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد لأن نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب ، ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به ، كقولهم للمخلوق : خلق ، والمعهود في هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء ، ولذلك قلما يوجد في عبارات المتقدمين لفظة ، بل الموجود في عباراتهم لفظ " أ هـ شرح التسهيل طبعة هجر للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م / ٤ .

وُفسِّرَ اللفظ بأنه ما يتلفظ به الإنسان مهملاً كان ، أو مستعملاً .

واعترض عليه بأنه منقوض بكلمات الله وبكلمات المَلَكِ والجن ؟

وأجيب : بأن المراد بما يتلفظ ما من شأنه التلفظ ^(١) ، والمراد باللفظ : اللفظ

الملفوظ على نمط قولهم : الدينار ضرب الأمير ، أي : مضروبه ^(٢)

فإن قيل : فالحركة الإعرابية ملفوظة موضوعة مفردة ، وليست بكلمات اتفاقاً ؟!

أجيب : بأن المراد باللفظ ما يستقل في التلفظ به ، وهي ليست كذلك .

فإن قيل : المنوى في ضرب في قولك : زيد ضرب كلمة اتفاقاً وليس بملفوظ ؟!

أجيب : بأن اللفظ يتناول الملفوظ حقيقة والملفوظ حكماً ^(٣) ، ولا يخفي ضعف هذا

الكلام .

والوضع، تعيين اللفظ بإزاء المعنى ^(٤) ، والمفرد : ما لا يدل جزؤه على جزء

معناه ^(٥) .

فقوله : (مَوْضُوعٌ) صفة (لَفْظٌ) ، وقوله : (مُفْرَدٌ) صفة بعد صفة .

(١) ووضح ذلك الجامي في الفوائد ٤/٢ بقوله : وتقييد التلفظ بالإنسان لا يخرج كلمات الله - تعالى -

وكلمات الملائكة والجن عن تعريف اللفظ حتى يخرج عن تعريف الكلمة ؛ لأنها مما يتلفظ بها الإنسان " .

(٢) انظر : شرح لب الألباب في علم الإعراب ص ٢٠ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، وشرح ألفية ابن

معطي ص ١٩١ ط مكتبة الخريجي الرياض الأولى ١٩٨٥ م .

(٣) وهذا ما قرره الخوارزمي انظر : التخمير في شرح المفصل ١/١٥٦ ، ط دار الغرب الإسلامي بيروت

الأولى ١٩٩٠ م .

(٤) وفي التعريفات للجرجاني ص ٣٢٦ : " الوضع: جعل اللفظ بإزاء المعنى ، وهو تخصيص شيء بشئ متى

أطلق ، و أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني، والمراد بالإطلاق : استعمال اللفظ وإرادة المعنى أ هـ .

(٥) السابق ص ٢٨٧ .

واللفظ : احتراز عن الخط ، والعقد ^(١) والإشارة ^(٢) (١٣/ب) والنصب ^(٣) ،
والوضع : إخراج للمهملات ^(٤) ، والمفرد : إخراج للمركبات ، والوضع جار في
المركبات أيضا جريانه في المفردات ، فـ "عبد الله" ونحوه ، إذا كان علما كلمة واحدة
، إلا أن آخره لما كان مشغولا بالإعراب المَحَلِّيَّ والجزء الأول فارغاً أظهر فيه إعرابه
وكلام صاحب اللباب ^(٥) فيه مضطرب ، فذكر في التعليق أن مثله كلمة واحدة ^(٦) ،
وصرح في شرح المصباح [بأنهما كلمتان ؛ إذ هما معربتان] ^(٧) بإعرابين ، ومن
لوازم الكلمة الواحدة ، أن تكون معربة بإعراب واحد ، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء
الملزوم ، هذا كلامه ^(٨) ولا يخفي ضعفه ؛ لأن مثله حال العلمية معرب بإعراب واحد
فقط ، وأما حركة المضاف إليه فهي محكية ، وليست بحركة إعرابية في هذه الحالة .

(١) العقد : جمع عقدة : وهى الحبل الذى يعقد فى الإصبع ؛ ليكون تذكرة لبعض الأشياء ، وقد يفهم منه عقد أصابع
الكف بطرق معروفة فى العدد من الواحد إلى المائة انظر : حاشية إعانة الطالبين على فتح المعين ١٧٥/١
وقال الجاجز : العقد : هو الحساب باليد ، دون اللفظ والخط ، البيان والتبيين للجاجز ٨٠/١ الناشر مكتبة الخانجي
القاهرة ، الخامسة ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م .

(٢) كإشارة الأخرس مثلاً

(٣) جمع نصبة وهى : الحال الناطقة بغير اللفظ ، والمشيرة بغير اليد ، انظر : عيون الأخبار لابن قتيبة ١٨١/٢
ط دار الكتب المصرية ١٩٢٥ ، وانظر فى الاحتراز باللفظ عن غيره مما ذكره الشارح .
التيسيل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان ١٦/١ ، وشرح الأنموذج للأردبيلي ص ٤ ت د/ حسنى عبد
الجليل يوسف ، ط مكتبة الآداب ١٩٩٠ م ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢١/١ ، وشرح الأشمونى ٣١/١ ، ط دار
الكتب العلمية بيروت ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ .

(٤) مثل : " ديز " و " لاز " مما لم يوضع ... " أ هـ شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ١٢١ ، وشفاء
العليل فى إيضاح التسهيل للسلسلي ٩٥/١ .

(٥) صاحب اللباب هو : تاج الدين محمد بن محمد بن سيف الدين أحمد ، المعروف بالفاضل الإسفرايينى ، النحوي
اللغوي ، صنف ضوء المفتاح فى المعانى ، ولباب الإعراب ، والضوء على المصباح ، وفاتحة الإعراب ،
ورسالة فى الجملة الخبرية وغير ذلك ، توفى سنة أربع وثمانين وستمئة ، انظر ترجمته فى : هدية العارفين ٢/
١٣٤ ، ومعجم المؤلفين ١٨٠/١١ ، والأعلام ٢٥٩/٧ ، وكشف الظنون ٣٥١/٢ ، ٣٥٣ ، ٤٤٩

(٦) انظر : التعليق ، أو حاشية الإسفرايينى على لباب الإعراب ورقة رقم (٢ ب) مخطوط بدار الكتب .

(٧) فى الأصل : (بأنه كلمتان ، إذ هى معربة) وما أثبت ضبط .

(٨) نص الإسفرايينى فى ذلك هو قوله : " إن مثل عبد الله كلمتان بدليل أنهم أعربوا الاسمين ، أعنى : المضاف
والمضاف إليه فى قولك : جاءنى عبد الله بإعرابين مختلفين ، والكلمة الواحدة لا تكون معربة بإعرابين " أ هـ
الإسفرايينى مع تحقيق كتاب الضوء شرح المصباح ص ١٥ ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر .

وَأَنْوَاعُهَا: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ.....

فإن قيل : وصف اللفظ بالإفراد منقوض بمثل : مسلمان ، ومسلمون ، وبصري فإن كلا منها كلمة واحدة مع أن جزء اللفظ يدل على جزء المعنى ؛ إذ الألف يدل على التنثية (١٤/أ) والواو يدل على الجمع ، والياء تدل على النسبة ، وكذا الفعل المضارع ، فإن حروف المضارعة تدل على معنى في المضارع ، وكذا تاء التأنيث في " قائمة " ، وكذا التنوين ولام التعريف .

أجيب : بأن كلا من هذه كلمتان صارتا لشدة الامتزاج كلمة واحدة ^(١) (وَأَنْوَاعُهَا) أي : أنواع الكلمة ثلاث تقسيم للكلمة بعد الفراغ من تحديدها (اسمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ) قدم الاسم على أخويه ؛ إذ يحصل الكلام من نوعه دون أخويه . ^(٢)

فإن قيل : هذا منقوض بنحو : " يا زيد " ؛ فإنه كلام مع أنه اسم ، وحرف ؟! أجيب بأن " يا " قائمة مقام الفعل عند أكثر النحاة ^(٣) ، وعند آخرين " يا " اسم كذا ذكره ابن الحاجب في إيضاح المفصل ^(٤) .

وقدم الفعل على الحرف ؛ لأنه يدل على معنى في نفسه ، ولأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام إلا أنه يقع أحد جزئي الكلام ، بخلاف الحرف .

^(١) يلاحظ على الشارح إكثاره من إيراد الاعتراضات المفترضة والرد عليها ، وهي في مجملها نوع من الرياضة العقلية لا يبنى عليها حكم كلامي يستفيد منه النحوى .

^(٢) وذلك لأنه أصل وهما فرعان ؛ إذ هو لا يحتاج إليهما في تأليف الكلام وهما يحتاجان إليه . " أهـ شرح الأنموذج للأردبيلي ص ٨ .

^(٣) وعلى رأسهم سيبويه حيث يقول : ومما ينتصب في غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبدالله ، والنداء كله كأنه قال : يا ، أريد عبدالله فحذف " أريد " وصارت " يا " بدلا منها ، لأنك إذا قلت : يا فلان علم أنك تريده " أهـ الكتاب ٢٩١/١ ، وانظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، ت د/ محمد كامل بركات ، ط جامعة أم القرى السعودية بدون تاريخ .

٢/٤٨٠ ، والجامع الصغير لابن هشام ص ٩٣ ت/ أحمد محمود الهرميل ، ط مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م ، وسيأتى تفصيل ذلك في النداء

^(٤) ونص ابن الحاجب في ذلك هو قوله في المنصوب باللازم إضماره : وقد اختلف النحويون في المنادى ، هل هو مفعول بفعل التزم إضماره ؟ فيكون من هذا الباب ، وعليه الأكثر ، أو هو مفعول باسم فعل وهو " يا " و " أيا " و " هيا " ، فجعل هؤلاء حروف النداء أسماء أفعال " أهـ الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٩/١

وإنما قال أولاً : (وَأَنْوَأَعُهَا ثَلَاثَةً) ثم بيّن الثلاثة بقوله : (اسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، وَحَرْفٌ) ولم يقل : (١٤/ب) وهى اسم ، وفعل ، وحرف ابتداءً كما قال الشيخ ابن الحاجب ^(١) ، وصاحب اللباب ^(٢) وغيرهما ^(٣) لنكت :

الأولى : تشويق السامع بواسطة الإجمال أولاً ، والتفصيل ثانياً ؛ إذ الشيء بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب .

الثانية : تمكنه في النفس زيادة تمكين ؛ إذ الشيء إذا ذكر مبهما ثم ذكر مفصلاً كان أوقع في النفس . ^(٤)

الثالثة : تكميل لذة السامع ؛ إذ الإدراك لذة ، والحرمان منه مع الشعور ببعضه ألم ، فإن المجهول من جميع الجهات والاعتبارات لا ألم في الجهل به ، وأما إذا حصل الشعور به بوجه دون وجه تشوقت النفس إلى العلم به ، وتألمت بفقدانه ، فإذا حصل لها العلم به كملت لذة العلم ، فهاهنا لذتان : لذة الوجدان ، ولذة الخلاص عن الألم ، واللذتان خير من لذة واحدة .

النكتة الرابعة : دفع السؤال المشهور ابتداءً من أن اللازم أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معا (١٥/أ) ؛ فإن الواو للجمع ^(٥) ، وحاصل الدفع أن هذا من قبيل تقسيم الكلّي

(١) حيث قال : " الكلمة : لفظ وضع لمعنى مفرد ، وهى : اسم ، وفعل ، وحرف " اهـ الكافية في النحو ، طبعة مكتبة دار الوفاء جدة سنة ١٤٠٧ ص ٥٩

(٢) قال الإسفراييني : " الكلمة هي اللفظ الموضوع للمعنى مفرداً ، وهى اسم إن دل على معنى فى نفسه ، ولم يقتزن بأحد الأزمنة الثلاثة كرجل ، فعل إن اقتزن به كـ " ضرب " ، وإلا فهي حرف كـ " قد " ولكل منهما حد " اهـ لباب الإعراب ص ١٢٤ .

(٣) كأبى حيان حيث قال : " وهى : اسم ، وفعل ، وحرف " اهـ النكت الحسان ص ٣٢ طبعة مؤسسة الرسالة الأولى ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م

(٤) وقد قرر ذلك الأمر المحقق الرضى بقوله : " والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع فى النفوس لذلك المبهم ؛ لأن النفوس تتشوق إذ أسمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه " اهـ شرح الكافية ١٧٤/١ .

(٥) يرى بعض النحاة أن الواو هنا يجوز أن تكون بمعنى " أو " كما استعملت " أو " بمعنى الواو فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ أَيْمًا أَوْ كُفُورًا ﴾ الإنسان (٢٤) وقول الشاعر :

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ... مَا بَيْنَ مَلْجَمٍ مَهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ

إلى جزئياته ، كقولهم : الحيوان : إنسان ، وفرس ، وبقر يعنى أن هذه الثلاثة أنواع للكلمة مندرجة تحتها اندراج الإنسان ، والفرس ، والبقر تحت الحيوان ، لا من قبيل تقسيم الكل إلى أجزائه كقولهم : السَّكَنَجَبِينَ : خَلٌّ وَعَسَلٌ . (١)

وهاهنا جواب آخر عن هذا السؤال ، وهو أن هذا إنما يلزم إذا كان الواو للمعية وليس كذلك ، والجمع المطلق ليس معناه المعية بل معناه اشتراك المعطوف والمعطوف عليه فيما قصده المتكلم من الإثبات فليتأمل .

النكته الخامسة : التنبيه على أن الكلمة جنس وهذه الثلاثة أنواعها ؛ لأنها مقولة عليها ، وهى مختلفة الحقائق ، كإطلاق الحيوان على الفرس ، والبقر ، ونحوهما ، فالكلمة مقولة على كثيرين مختلفين بالحقائق فكانت جنساً ، وكل من هذه الثلاثة مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة (١٥/ب) فكان كل منها نوعاً (٢) ولا يقدر هنا أن يكون مميز بعض هذه الثلاثة أمراً عديمياً ، فإن أهل العربية لا التفات لهم إلى ما يعتبره أهل المعقول (٣) ، وإنهم يطلقون الجنس والنوع بهذا المعنى على ما صرح به صاحب المفتاح

= انظر شرح الكافية لابن جماعة ص ٥٩ طبعة دار المنار ٢٠٠٠م ، وكون " أو " بمعنى الواو فى هذه الآية يفهم من قول الصيمرى : " كأنه قال : لا تطع منهم الآثم ولا الكفور على اجتماعهما أو انفادهما " أ هـ التبصرة والتذكرة ١٣٤/١ ت / فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط جامعة أم القرى الأولى ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م ، وشرح الجمل لابن خروف ٣٢٧/١ ، ت د / سلوى محمد عرب ، جامعة أم القرى ، الأولى ١٤١٩ هـ .

(١) السَّكَنَجَبِينَ : شراب مركب من (سك) و (انكبين) أي : خل ، وعسل ، ويراد به كل حامض وحلو معجم الألفاظ الفارسية المعربة ص ٩٢ ط مكتبة لبنان ١٩٩٠ م .

(٢) وضح الشيخ ابن الحاجب هذا الأمر بقوله : " فالجنس هو الذى تدخل تحته أنواع مختلفة بحقيقة كلية ، فالكلمة تطلق على الاسم والفعل والحرف ، فهي بهذا الاعتبار جنس ؛ لشمولها لكل واحد منها ، وكل واحد منها نوع ؛ إذ حقيقة الجنس فيه موجودة وهى الكلمة " أ هـ الإيضاح فى شرح المفصل ص ٦٠ (٣) هذه قاعدة سائدة بين علماء العربية ، وممن صرح بها غير الشارح - المولى مصطفى بن شعبان المعروف بسرورى المتوفى ٩٦٩ هـ حيث قال : " أهل العربية لا يلتفتون إلى اعتبارات أصحاب المعقول ، بل إلى صحة تراكيب الكلام " أ هـ شرح المصباح ص ٢٢ ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر ١٤٠٢ هـ .

.....
في أول علم الاستدلال من أن الحد عند هؤلاء هو الجامع المانع ^(١) ، فيكون المميز عديمًا فكون المميز عديمًا غير قادح هاهنا ، وبهذا يظهر فساد ما وقع في بعض شروح المفصل من أن الجنس والنوع هاهنا غير مستقيم ؛ إذ المميز عديم ، فكيف يكون نوعاً ؟! ^(٢) .

والمراد بقوله : (ثَلَاثٌ) أنها منحصرة في هذه الثلاث ، ووجه الانحصار هو الاستقراء . ^(٣)

وقوله : (ثَلَاثٌ) حق العبارة أن يقال : ثلاثة ، فإن ثبت أنه وقع من المصنف هكذا فهو مبني على أن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه ، على نمط قولهم : سقطت بعض أنامله ، أو هو مبني على اعتبار مدلول المدلول ^(٤) .

(١) ونص السكاكي في ذلك هو قوله : " الحد عندنا دون جماعة من ذوى التحصيل عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه ، أو بلوازمه ، أو بما يتركب منها تعريفاً جامعاً مانعاً ، ... ونعني بالجامع كونه : متناولاً لجميع أفراده إن كانت له أفراد ، وبالمانع ، كونه آبياً دخول غيره فيه " أهـ مفتاح العلوم للسكاكي ص ٤٣٦ ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

(٢) لم أعثر على هذا الكلام في شروح المفصل التي بين يدي ، ولعله في شرح لم أقف عليه . انظر في ذلك الموضوع - التخمير في شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي ١٥٧/١ .

- وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/١ : ٢٠ ، ط مكتبة المتنبى ، بدون تاريخ .

- والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٦٠/١ .

- والمحصل في شرح المفصل للأندلسي المتوفى سنة ٦٦١هـ ص ٩٩ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ١٩٨٢م .

- المفصل في شرح المفصل لعلم الدين السخاوي ٦٤٣هـ ص ٧٠ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ١٩٧٩م .

- الإقليد شرح المفصل لتاج الدين الجندی ت ٧٠٠هـ ص ٣٤ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ١٩٨٤ .

(٣) قياستقراء كلمات العربية لا نجد غير الاسم والفعل والحرف ، بل إن الأمر يتعدى العربية إلى غيرها من اللغات يقول أبو القاسم الزجاجي : " وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك لا ينفك كلامهم كله من اسم وفعل وحرف ، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ولا أكثر منه ؛ وإن كان ليس له ترتيب العربي ونظمه وحسن تأليفه " أهـ الإيضاح في علل النحو ص ٤٥ .

(٤) يقول النيلي في هذا الموضوع : " وحذف التاء من " ثلاث " لتأنيث المعدود معنى ؛ لأن كل قسم من أقسام الكلمة كلمة ، فاللفظ مذكر ، والمعنى مؤنث ، فهو مثل قولك : " ثلاث شخص " إذا أردت به النساء . أهـ الصبوة الصفية في شرح الدرة الألفية القسم الأول ، ١/ ٣٨ ت أ د / محسن سالم العميري ط جامعة أم القرى ١٤١٥هـ .

الاسْمُ : مَا جَازَ أَنْ يُحَدَّثَ عَنْهُ
.....

ف (الاسمُ : مَا جَازَ أَنْ يُحَدَّثَ عَنْهُ) لما قسم (١٦/أ) الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف حاول أن يبين كلا من هذه الأقسام ، ويذكر تفسيره ، ففسر الاسم^(١) بالخاصة كما يقال : الإنسان ضاحك توضيحا ، وتسهيلا للأمر على السامع .

والمراد بجواز التحديث عنه : جواز جعله مخبرا عنه ، يعنى أن الاسم من حيث إنه اسم صالح لأن يكون مخبرا عنه ، ومحدثا عنه فلا يضر كونه محفوفًا بمانع في بعض المواضع ، وبهذا يندفع السؤال المشهور هاهنا بأن المستكن في " اضرب " لا يجوز أن يكون مخبرا عنه ؛ لأنه إنشاء .

فإن قيل : تفسير الاسم وتعريفه بجواز الحديث عنه منقوض بـ " إذ " ، و " إذا " و " متى " ، ونحوها فإنها لا يجوز الإخبار عنها للزوم ظرفيتها ؟!

أجيب بأن هذه وإن لم تكن مما تحدث عنه ، إلا إنها في معنى ما تحدث عنه ، وهو الوقت ، والوقت مما تحدث عنه في قولك : مضى الوقت وطاب واتسع ، وفيه نظر ؛ لأنه إن أريد بقولهم : " متى " في معنى الوقت أن معناها معناه ، وأنهما (١٦/ب) مترادفان فبطلانه ظاهر^(٢) ، وإن أريد أنها مستلزمة له لزم أن يكون الحرف اسما فإن " من " مثلا معناه ابتداء جزئي مخصوص ، وهو مستلزم لمطلق الابتداء الكلي

(١) تجدر الإشارة أن سيبويه لم يحد الاسم وإنما عرفه بالمثال حيث قال ١٢/١ : " فالكلم : اسم وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فالاسم رجل وفرس ، وحائط " أ هـ ، وقال المبرد : الكلام كله : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم " أ هـ المقتضب ١/١٤١ ت/ محمد عبد الخالق عضيمة ، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٤ م .

ومن العلماء من قال : لا حد له ولهذا لم يحده سيبويه وإنما اكتفى فيه بالمثال . أسرار العربية ص ٣٤ والبعض يعلل عدم حد سيبويه للاسم بأن ذلك ظنا منه أنه غير مشكل " الإيضاح في علل النحو ص ٤٩ .

(٢) ويفصل ذلك ابن الشريفة الجرجاني بقوله : " واعلم أن جواز الحديث من الخواص غير الشاملة ؛ لفقدانها في بعض الأسماء كاللازمة للظرفية ، وما قيل إنها في معنى ما يحدث عنه كـ " إذا " بمعنى الوقت مفردود بالتغاير بينهما ؛ لأن " إذا " للمستقبل والوقت مطلق " أ هـ . الرشاد في شرح الإرشاد ص ٢٧ رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية .

أَوْ يُضَافَ ، أَوْ يُضَافَ إِلَيْهِ
.....

فإن قيل : تعريف الاسم بما ذكر منقوض بقوله ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمِنُوا﴾^(١) فإن ﴿قِيلَ﴾ مسند إلى ﴿آمِنُوا﴾ وهو مخبر عنه ، وبقولهم : " زَعَمُوا مَطِيَّةَ الْكَذِبِ " ^(٢) ، فإن " زَعَمُوا " مبتدأ ، و " مَطِيَّةُ الْكَذِبِ " خبره .

قلنا : كل من ﴿آمِنُوا﴾ ، و " زَعَمُوا " هاهنا محكي اسم لنفسه . كما يقال : ضرب فعل ماض ، و " من حرف جر ^(٣) ، وأما نحو " تسمع " في قولهم : " تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " ^(٤) ، فهو مؤول بالمصدر ، أي : سَمَاعُكَ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ ، وعليه قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ^(٥) ، أي : انذارك وعدمه سيان عندهم .

(أَوْ يُضَافَ) أي : الاسم (أَوْ يُضَافَ إِلَيْهِ) أي : الاسم ما يكون مضافاً ، أو يكون مضافاً إليه ، فأشار إلى الأول بقوله : (١٧/أ) (أَوْ يُضَافَ) ، وإلى الثاني

(١) من الآية رقم (١٣) من سورة البقرة .

(٢) هذا المثال قال عنه السيوطي في الهمع : إنه من أقوال العرب ثم أتى بفائدة عليه قال فيها : " قولهم : زعموا مطية الكذب " لم أقف عليه في شيء من كتب الأمثال ... " أ هـ الهمع ٢٩/١ .
إلا أن ابن حجر قال : إنه حديث ، أخرجه ابن سعد في الطبقات من رواية الأعمش عن شريح قال : زعموا كنية الكذب ، انظر كتاب الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف للحافظ بن حجر العسقلاني ، بذيل الكشاف ٦٤/١ .

(٣) الإسناد في قولهم : " زَعَمُوا مَطِيَّةُ الْكَذِبِ " إلى لفظ الفعل دون معناه فتأويله : هذا القول مطية الكذب ، كما أن تأويل الآية : وإذا قيل لهم هذا القول . أ هـ حاشية الإسفراييني على لباب الإعراب : ورقة ١٢ ، مخطوط بدار الكتب ، وانظر : همع الهوامع للسيوطي ٢٧/١ ، ط دار الكتب العلمية ، الأولى ١٩٩٨م

(٤) قولهم : " تسمع بالمعدي خير من أن تراه " ، من أمثال العرب ، يضرب لمن خبره خير من مرآه ، ويروى : لأن تسمع ، وأن تسمع ، ولا إشكال فيه ، قاله المنذر بن ماء السماء " لضمرة بن ضمرة بن جابر ، وكان يسمع به ويعجبه ما ينقل عنه ، فلما رآه قال : تسمع بالمعدي خير من أن تراه ، فأرسلها مثلاً ، قال شقة : إن القوم ليس بجزر ، إنما يعيش الرجل بأصغريه لسانه وقلبه ، فأعجب المنذر كلامه ، وسره ما رأي منه فسماه باسم أبيه فهو ضمرة بن ضمرة ، وإنما حسن حذف " أن " في المثل لدلالة ما بعده عليه
انظر الأمثال لابن سلام ص ٩٧ ت د/ عبد المجيد قطامش ، ط دار المأمون للتراث الأولى ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م ، ومجمع الأمثال ١٧٧/١ ط دار مكتبة الحياة بيروت ، وفصل المقال ١٣٥ : ١٣٦ ت د/ إحسان عباس ط دار الأمانة ، والممتع لابن عصفور ٩٢/١ ، ت د/ فخر الدين قباوه ، ط دار المعرفة بيروت الأولى ١٩٨٧ .

(٥) من الآية رقم (٥) سورة البقرة .

أَوْ يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ ، أَوْ حَرَفُ الْجَرِّ ، أَوْ لَامُ التَّعْرِيفِ

بقوله : (أَوْ يُضَافُ إِلَيْهِ) ، فقوله : (يُضَافُ) الثانى مسند إلى (إِلَيْهِ) ، أو الفاعل مضمّر لظهوره بقرينة المقام ؛ أي : يضاف شئ إلى الاسم .

وأما قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ ﴾ ^(١) ، فالظرف مضاف إلى المصدر ^(٢) هذا ما عليه الجمهور ، وعند بعضهم هذه الصورة مستثناة ، يعنى أن الفعل يجوز أن تضاف إليه الظروف خاصة ^(٣) .

(أَوْ يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ) ضمير يدخله للاسم ، وهو مفعوله ، والتنوين فاعله ^(٤) .
وقدم المفعول على الفاعل مع أن حقه التأخير ؛ إذ قد تقرر أنه إذا كان المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل ، وجب تأخير الفاعل نحو : ضربنى زيد . ^(٥)

(أَوْ حَرَفُ الْجَرِّ) وأما قوله :

وَاللّٰهُ مَا لَيْلِيْ بِنَامٍ صَاحِبُهُ
^(٦)

(١) من الآية رقم (١٠٩) سورة المائدة .

(٢) ومثله قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ (المائدة : ١١٩) فالفعل فيه فى موضع المصدر انظر :
الهمع ٢٨/١ .

(٣) وهذا ما أخبر به المحقق الرضى حيث قال : " وعده بعضهم من خواصه أيضا واعتذروا عن الإيراد المذكور بأن المضاف إليه فى الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل ، أي : يوم جمع الله الرسل " أ هـ شرح الكافية ٤٧/١ .

(٤) المقصود بالتنوين : " تنوين التمكين لا تنوين الترتم " أ هـ شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٣٢/١ طبعة مكتبة نزار الرياض الأولى ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م .

(٥) انظر : حاشية الشيخ يس العليمى على التصريح ٨٣/١ ، ط دار إحياء الكتب العربية .

(٦) صدر بيت من الرجز لأبى خالد القناني ، وهو بتمامه .

وَاللّٰهُ مَا لَيْلِيْ بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطٍ اللَّيْلِ جَانِبُهُ

ويروى : عمر ك ما ليلى ، والله ما زيد ، عمر ك ما زيد ، وانظر البيت فى : الخصائص ٣٦٦/٢ ، والإنصاف ١١٢١١ ، وأسرار العربية ١٠٤ ، ١٠٥ ، والتبيين ٢٧٩ ، وشرح المفصل ٦٢/٣ ، واللسان مادة (ن و م)
الهمع ٢٨/١ ، والأشمونى ٣٩/٣ .

- والمُشَاهِد فيه : دخول حرف الجر - والذى هو من علامات الأسماء - على الفعل (نام) إلا أن هذا الكلام مؤول والتقدير : ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه ، أو كما قال ابن جنى : " قيل : إن " نام صاحبه " علم اسم لرجل ، وإذا كان كذلك جرى مجرى قوله : بنى شاب قرناها " . الخصائص ٣٦٧/٢ .

نَحْوُ : غَلَامٌ زَيْدٌ فِي الدَّارِ
.....

فمن قبيل إقامة الصفة مقام الموصوف أي : ما ليلي بليل نام (١٧/ب) صاحبه فيه
(أَوْ لَامُ التَّعْرِيفِ) أي : تعريف مدلوله ، أي : تعيينه بحيث لا يلتبس على السامع
، وأما قوله :

..... :. وَمِنْ جَرِّهِ بِالشَّيْحَةِ الَّتِي تَقْصَعُ (١)

فشاذ لا اعتداد به .

(نَحْوُ : غَلَامٌ زَيْدٌ فِي الدَّارِ) تمثيل للكل فإن الاسم وهو (غَلَامٌ) مبتدأ محدث عنه
، وقوله : (فِي الدَّارِ) خبره ، وهو بعينه مضاف إلى زيد ، وزيد مضاف إليه ، وهو
اسم وقد دخله التثوين -أيضا- ، و(في) حرف جر ، وقد دخل على الدار ، وهو اسم
وقد دخل لام التعريف -أيضا- فانطبق هذا المثال على الكل .

(١) عجز بيت من الطويل وهو بتمامه :

وَيَسْخَرُجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَانِهِ :. وَمِنْ جَرِّهِ بِالشَّيْحَةِ الَّتِي تَقْصَعُ.

وهو لذي الخرق الطهوي في الأشباه والنظائر ١٧٨/٢ ت د/ عبد العال سالم مكرم ، ط مؤسسة الرسالة
الأولى ١٤٠٦ هـ ، وانظر البيت في نواذر أبي زيد ٦٧ ت/ محمد عبد القادر أحمد ، ط دار الشروق ، سر
صناعة الإعراب ٣٦٨/١ ت د/ حسن هنداي ، ط دار القلم دمشق الأولى ١٤٠٥ هـ ، وشرح المفصل
١٢٥/١ ، ١٤٣/٣ الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ٧٢ ت د/ عبد الله البركاتي ، ط جامعة أم القرى
١٤١٠ هـ ، ١٩٨٩ م ، والإنصاف في مسائل الخلاف للأبنباري ١٥٢/١ ، ٣١٦ ت/ محمد محيي الدين عبد
الحميد ، ط المكتبة العصرية بيروت ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٣ م ، ورصف المباني للمالقي ٧٥ ت/ أحمد محمد
الخرائط ، ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥ هـ ، ١٩٧٥ م ، وتخليص الشواهد ١٣٨ ت د/ السيد تقي
عبد السيد ١٤٠٦ هـ ، وخزانة الأدب للبغدادي ٤٨٢/٥ ت/ عبد السلام هارون ، ط مكتبة الخانجي الثانية
١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م والمقاصد النحوية ٣٠٥/٤ ، وجواهر الأدب للإربلي ١٦٣ القاهرة ١٢٩٤ هـ .
والشاهد فيه قوله : " اليتقصع " حيث دخلت أل على الفعل شذوذاً ؛ إذ هي خاصة بالاسم .

الْفِعْلُ : مَا جَازَ أَنْ يَدْخُلَهُ قَدْ ، أَوْ السَّيْنُ ، أَوْ سَوْفَ ، أَوْ الْجَازِمُ ، أَوْ يَلْحَقَهُ الضَّمِيرُ
الْمَرْفُوعُ الْبَارِزُ

و(الْفِعْلُ) بكسر الفاء اسم للكلمة المخصوصة ، وبالفتح مصدر . (١)

(مَا جَازَ أَنْ يَدْخُلَهُ قَدْ) (٢) ، أَوْ السَّيْنُ أَوْ سَوْفَ (٣) ، أَوْ الْجَازِمُ (٤) (ذكر) (أَوْ)
تنبيهه على أن كلاً من هذه المذكورات دليل مستقل على إثبات الفعلية (٥) .

فإن قيل : لم أدخل اللام في السين وتركه في سوف ؟ ! .

قلنا : لأن سوف اسم لهذا الحرف المخصوص فلا معنى لإدخال اللام فيه، وأما
(١٨/أ) السين فهو اسم جنس كـ " غلام " ، و " دار " وتعينه بالإضافة ، أو باللام
فيقال : سين سوف (٦) ، وسين الاستفعال ، وسين الطلب ، ونحو ذلك فحقه - إذن - أن
يعرف باللام تعييناً له وتمييزاً عن غيره فاللام - إذن - إشارة إلى أن المراد به سين
سوف ، وبهذا يظهر أن حق العبارة أن يقال : وسوف ، أو السين فليتأمل .

(أَوْ يَلْحَقَهُ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْبَارِزُ) (٧) والتقيد بالمرفوع احتراز عن المنصوب
والمجرور، فإنهما يلحقان الاسم والحرف ، نحو : ضاربك وضاربه ، و " بك " ، و " به "

(١) اللسان مادة (ف ع ل) .

(٢) " قد " قد يكون اسم فعل ، أو اسم مرادف لحسب ، أما " قد " الحرفية فتختص بالدخول على الفعل، وهي
من علاماته " انظر في معاني " قد " مغنى اللبيب لابن هشام ١٩٣/١ طبعة المكتبة العصرية بيروت
١٩٩١ ، والجنى الدانى في حروف المعاني ص ٢٥٤ ت د/ فخر الدين قباوة ، طبعة دار الكتب العلمية
بيروت لبنان الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

(٣) هذه العلامة من قول سيبويه : " ونقول سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين
لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة " أ هـ الكتاب ١٤/١ .

(٤) فالجزم خاص بالأفعال قال سيبويه في ذلك : " وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في
الأسماء جزم " أ هـ الكتاب ص ٤/١ ، وانظر في ذلك شرح ألفية ابن معطى، ط مكتبة الخريجي الرياض
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، ٢٢٧/١ . والتذيل والتكميل لأبى حيان ١٣٨/١ ت أ د/ حسن هندأوي ، ط دار القلم
، دمشق الأولى ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧ .

(٥) وقد عد بعضهم علامات الأفعال أربعين علامة ، انظر : الجامع الصغير في النحو لعبد الله الزبيري ت أ/
محمد هلال ، ط كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس ١٣٩٦هـ ، ١٩٨٦م .

(٦) وافق الشارح الكوفيين في أن السين الداخلة على المضارع مقتطعة من سوف ، وهذا هو مفهوم كلامه
انظر: الإنصاف ٦٤٦/٢ .

(٧) المقصود بالضمير المرفوع : هو ضمير الفاعل مثل " قمت " ، وهو من علامات الفعل " انظر في ذلك:
التصريح بمضمون التوضيح ٣٩/١ .

أَوْ تَاءُ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ ، نَحَوُ : قَدْ قَامَ ، وَسَيَقُومُ ، وَسَوْفَ يَقُومُ ، وَلَمْ يَقُمْ ، وَقُمْتُ ، وَقَامَتْ . الْحَرْفُ : مَا لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ . الْكَلَامُ : مَا فِيهِ الْإِسْنَادُ

وقولك : (الْبَارِزُ) بالرفع ؛ لأنه صفة للضمير ، وهو احتراز عن المستتر فإنه يلحق الاسم نحو : زَيْدٌ ضَارِبٌ .

(أَوْ تَاءُ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ) بالرفع ؛ لأنه صفة للمضاف ، والنقييد بالساكنة^(١) احتراز عن المتحركة ، فإنها [تلحق]^(٢) الاسم ، نحو : مُسْلِمَةٌ ، وَفَائِمَةٌ .

ثم أشار إلى أمثلة الكل على الترتيب فقال : (نَحَوُ : قَدْ قَامَ) مثال لقد (١٨/ب) (وَسَيَقُومُ) مثال للسين (وَسَوْفَ يَقُومُ) مثال لسوف (وَلَمْ يَقُمْ) مثال للجازم ، (وَقُمْتُ) مثال للضمير المرفوع البارز (وَقَامَتْ) مثال لتاء التائيث الساكنة (وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ) ، أي : الحرف كلمة لا تصلح لشيء من هذه المذكورات ، أي : لا يجوز أن يكون فيه شيء من هذه الأشياء .^(٣)

(وَالْكَلَامُ مَا فِيهِ الْإِسْنَادُ) فرغ من تعريف الكلمة وأنواعها، فشرع في تعريف الكلام ، ولما كانت الكلمة جزءاً من الكلام ، وكانت معرفة الجزء متقدمة على معرفة الكل أخر تعريفه عن تعريفها^(٤) ، وإنما قال : (مَا فِيهِ الْإِسْنَادُ) ولم يقل : ما فيه التركيب؛ ليشمل نحو : " قُمْ " صورة .

(١) التاء الساكنة تلحق وجوباً الماضي المسند إلى المرفوع الذي تأنيثه حقيقى إذا لم يفصل بينهما ، ومثناه وجمعه بالألف والتاء ، نحو : قامت هند ، وقامت الهندان ، وقامت الهندات ، ولا التفات إلى عروض الحركة نحو : قالت أمه بنقل حركة الهمزة إلى التاء ، «قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ» و «قَالَتَا أُتَيْنَا طَائِعِينَ» بكسر التاء في الأولى ، وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما .

انظر فيما سبق : ارتشاف الضرب لأبى حيان ٧٣٤/٢ ت د / رجب عثمان محمد ، ط مكتبة الخانجي الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٠/١ ، وشرح ملحّة الإعراب ص ٣٥ مطبعة عبيد الأولى ١٩٨٢هـ .

(٢) فى الأصل (يلحق) وما أثبت أضبط .

(٣) وهذا ما قرره علماء العربية ، انظر فى ذلك : شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٦ ت/ عبد الحميد السيد عبد الحميد طبعة دار الجبل بيروت الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م . والصفوة الصفية القسم الأول ١/ ٥٥ .

(٤) ويوضح المحقق الرضى هذا الأمر بقوله : إنما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو : معرفة الإعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب ؛ لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه " أ هـ شرح الكافية ٣١/١ .

وإنما قال : (مَا فِيهِ الْإِسْنَادُ) ولم يقل ما فيه الإخبار؛ ليشمل الكلام الإنشائي؛ نحو : هل زيد قائم . ^(١) وقال جار الله في المفصل : الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى . ^(٢) ، وقال الشيخ ابن الحاجب ^(٣) : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ^(٤) . وعدل المصنف - رحمه الله - عن الأول ؛ (١٩/أ) ليشمل نحو : " قم " كما ذكرنا ، وعنه وعن الثاني ^(٥) ليتناول كلاما تركب من أكثر من كلمتين ، نحو : " زيد أبوه قائم " ، وزيد قام أبوه ، ونحو ذلك .

وهاهنا بحث وهو أن تعريف الكلام بما فيه الإسناد غير صحيح؛ لأنه منقوض باسم الفاعل المسند إلى فاعله ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وجملة الصلة ، فإنه يصدق على الكل أنه لفظ فيه الإسناد مع أنه ليس بكلام ^(٦) ؟!

والجواب : أن المراد بالإسناد: نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصح السكوت عليها ^(٧) قال صاحب اللباب : الإسناد هو تركيب الكلمتين ، أو ما يجرى

(١) وهذا ما بينه ابن يعيش حيث قال شارحا تعريف الزمخشري : " وإنما عبر بالإسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الإسناد أعم من الخبر ، لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام ، فكل خبر مسند ، وليس كل مسند خبر ، وإن كان مرجع الضمير إلى الخبر من جهة المعنى ، ألا ترى أن معنى قولنا : " قم " أطلب قيامك ، وكذا الاستفهام والنهي فاعرفه " شرح المفصل ٢٠/١ ، والأشباه والنظائر ١١/٣

(٢) المفصل في علم العربية ص ٦ ، طبعة دار الجبل بيروت .
(٣) هو : أبو عمر عثمان جمال الدين بن عمر المشهور بابن الحاجب ، ولد بإسنا سنة ٥٧١هـ ثم انتقل إلى القاهرة وتلقى العلوم عن الشاطبي ، ثم انتقل إلى دمشق ، من تصانيفه : منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل ، والإيضاح في شرح المفصل ، والأمالى والكافية والشافية وشرحهما ، توفي سنة ٦٤٦ هـ ، انظر في ترجمته : وفیات الأعيان ٣١٤/١ ، وشذرات الذهب ٢٣٤/٥ ، وهدية العارفين ٦٥٤/١ ، والأعلام ٢١١/٤ .
(٤) الكافية في النحو ص ٥٩ .

(٥) وهو ما يعرف الكلام بأنه : ما تركب من كلمتين أسندت إحداهما للأخرى ، وهو تعريف لبعض النحاة كالكيشى ، انظر : الإرشاد إلى علم الأعراب ص ٧٧ .

(٦) كلام الشارح هنا هو نفس مضمون استدراك الرضى على ابن الحاجب حينما عرف الكلام بأنه: ما تضمن كلمتين بالإسناد حيث قال : وكان على المصنف أن يقول : " بالإسناد الأصلي " ليخرج بـ الأصلي إسناد المصدر ، واسمى الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، والظرف فإنها مع أسندت إليه ليست بكلام " ويلاحظ تأثر الشارح الشديد باستدراكات وتحقيقات الرضى انظر: شرح الكافية ٣١/١ .

(٧) أي : يكتفي بها المخاطب ؛ إذ ليس كل ما يفهم منه معنى يفيد المخاطب ويكتفى به كقولنا : " زيد " يفهم منه معنى ، لكن ذلك المعنى الذى يفهم منه لا يكتفى به المخاطب . انظر : شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ، ت د/ تركى العتيبي ، ط مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ١/ ١٩٧ بنصرف .

مجراهما بحيث يفيد السامع ويسمى كلاماً ، وجملة ^(١) ويرد على هذا الجواب أنه إن فسر الإسناد المطلق بذلك ، لزم ألا يكون في هذه المذكورات إسناداً أصلاً ، وهو خلاف الاصطلاح ؛ إذ لا يخفى أن اسم الفاعل مع فاعله مشتمل للقطع بأنه مسند إلى فاعله ، وكذا اسم المفعول ، والصفة المشبهة (١٩/ب) وجملة الصفة والصلة ، ونحو ذلك ، وأنه اعترف بأن هؤلاء مشتمل على الإسناد ، فتفسير الإسناد -إذن- بذلك فاسد .

فيجب -إذن- أن يصار إلى ما ذكره المحقق الرضى من أن الإسناد قسمان : أصلى ، وهو ما بين الفعل وفاعله ، وبين المبتدأ وخبره .

وغير أصلى ، وهو ما بين هؤلاء . ^(٢) ثم الإسناد الأصلى قسمان : مقصود بذاته ، وهو ما بين الفعل وفاعله لصفة الانفراد ، والمبتدأ وخبره لصفة الانفراد ، وغير مقصود بذاته وهو ما بين هؤلاء . ^(٣)

فالجواب -إذن- أن يقول : والكلام ما فيه الإسناد الأصلى المقصود بذاته . فالتقييد بالأصلى إخراج للجمل التى ليست بكلام ، والجواب : أن الإسناد قسمان عام وخاص ، فالعام : هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصح السكوت عليها ، والمراد هاهنا هو القسم الثانى ، فخرج اسم الفاعل ، والجمل التى ليست بكلام .

فإن قيل : تفسير الإسناد على الوجه الأول ^(٤) يعم النسبة (٢٠/أ) في المركبات التقيدية في المركب من المضاف والمضاف إليه ، والمركب من الصفة والموصوف مع أنه خلاف الاصطلاح ؛ إذ لا يقال - عرفاً - إن فيها إسناداً ، والقول بأن المراد هو القسم الثانى ^(٥) ظاهر الفساد ؛ إذ الإبهام لا يناسب التعريف ؟!

(١) ونص قوله هو : " اعلم أن الكلام إنما يطلق على ما يحسن السكون عليه ، وذلك لا يتأتى إلا بعد الإسناد ، والإسناد في عرفهم عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة ، أي : على وجه يحسن السكوت عليه " أ هـ الضوء شرح المصباح ص ١٦٩ .

(٢) يقصد باسم الإشارة (هؤلاء) المصدر مع فاعله ، واسم الفاعل مع فاعله ، والمفعول مع نائب الفاعل ، والصفة المشبهة ... الخ .

(٣) انظر شرح الكافية ٣١/١ .

(٤) يريد الإسناد العام وهو : نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى .

(٥) أي : الإسناد الخاص ، وهو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصح السكوت عليها .

مِثْلُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَقُمُ
.....

- قلنا : منع وجود الإسناد بمعنى النسبة في المركبات التقييدية مكابرة محضة ،
ولئن لم ترض بذلك فقل في تفسيره بالمعنى الأول : الإسناد نسبة إحدى الكلمتين إلى
الأخرى لا على وجه التقييد . .

وأما إشكال الإبهام فجوابه أن هذا القسم أكثر في الإطلاقات وأوضح ، وتبادر
الذهن إليه أزيد حتى وصل إلى حد التعيين فاضمحل الإبهام ، وتداولته الأفهام .
وبالجملة فقد ظهر بالتحقيقات السابقة أن الكلام أخص من الجملة ، والجملة أعم ^(١) ،
وكل كلام جملة ولا ينعكس ؛ فإن الجمل الواقعة صفة للنكرة ، أو صلة ، أو حالا ، أو
خبرا للمبتدأ جمل وليست بكلام (٢٠/ب) ؛ لأن نسبتها ليست مقصودة بالذات ولا يصح
السكوت عليها ؛ فإنك إذا قلت : زيد أبوه ذاهب ، كان القصد إلى إثبات ذهاب الأب
لزيد لا إلى إثبات الذهاب لأبيه ، فإنه مقصود تبعا لا أصالة وهذا ظاهر .

وقال صاحب المقتبس في شرح المفصل ^(٢) :الكلام أعم والجملة أخص ، فإن كل
جملة كلام ، ولا عكس . وهذا غلط ظاهر لا يساعده أحد ، ولا يؤيده كتاب .

وأعجب منه ما ذكره صاحب لباب الإعراب أن الجملة والكلام مترادفان ^(٣)
(مِثْلُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ ، وَقُمُ) ، نبه بالمثل الأول والثاني على أن الكلام لا
يتركب إلا من فعل واسم ، أو اسمين .

^(١) إذ شرط الكلام الإفادة ، بخلافها ، ولهذا تسمعونهم يقولون جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدا
فليس "بكلام" ، المغنى ٤٣١/٢ .

^(٢) ذكر حاجي خليفة أن من شروح المفصل شرح تحت عنوان : المقتبس في توضيح ما التبس ، وهو كتاب
للشيخ أبي عاصم على بن عمر بن الخليل بن علي الفقيهي ، المدعو بالفخر الإسفندري المتوفى سنة ٦٩٨ هـ
، وقد اقتبس مواده من شروح المفصل كالتخمين والإيضاح والمحصل ،

ولم أقف على هذا الشرح مخطوطا ، وليس بمطبوع ، انظر كشف الظنون ١٧٧٦/٢ ، ١٧٧٧ .

^(٣) وهو قوله : " ثم اعلم أن الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين " أهـ
الضوء شرح المصباح ص ١٦٩ ، والإسفرابيني في قوله هذا يسير على نهج غيره كالزمخشري حيث قال
: " الكلام مؤلف إما من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر ، نحو : زيد قائم ، وإما من فعل واسم ، نحو :
ضرب زيد ويسمى جملة وكلاما " أهـ الأنموذج بشرح الأردبيلي ص ٦ . هذا وقد أنكر ابن هشام على من
قال بترادف الجملة والكلام ووصفه بالوهم المغنى ٤٣١/٢ .

القِسْمُ الْأَوَّلُ فِي الْأِسْمِ ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ ، فَالْمُعَرَّبُ : مَا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ

وبالمثال الثالث على أن أحد الجزئين قد يكون منويا لا ملفوظا . (١)

(الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فِي الْأِسْمِ) لما ذكر أن أنواع الكلمة ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف فهم من ذلك أن الاسم قسم أول ، والفعل قسم ثان ، والحرف قسم ثالث (٢) . فأرادها هنا أن يفصل الأقسام الثلاثة فقال : (٢١/أ) (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ) فالألف واللام في القسم الأول للعهد الخارجى المفهوم ضمنا من الكلام السابق ، ولما كان هاهنا مظنة الغفلة لبعد العهد ، وطول الفصل قال : (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فِي الْأِسْمِ) فليتأمل .

ولما عرف الاسم أولا بجواز التحديث والإضافة إلى آخر ما ذكره هناك حاول الآن أن يعقب تعريفه بتقسيمه فقال : (وَهُوَ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ ، فَالْمُعَرَّبُ : مَا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ) أي : المعرب اسم يختلف آخره باختلاف العوامل (٣) . فلا ينتقض التعريف بالعامل الفعلى ، فهذا تعريف للمعرب الذى هو الاسم بدليل قوله : (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فِي الْأِسْمِ) ، فصح قوله : (وَالْإِعْرَابُ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَجَرٌّ) ، وإنما عدل عن

(١) ويقرر ذلك أحد شراح الكافية بقوله : الكلام المنطوق بأحد جزئيه داخل في تعريف الكلام نحو : قم .

انظر شرح الكافية لابن القواس ٨٤ / ١ بتصرف .

(٢) وفى سبب تقديم الفعل على الحرف ، والاسم عليهما يقول النيلي : " وإنما قدم الاسم على الفعل ؛ لأن عليه مدار الكلام ، أي : لا يتم إلا به ، وهو يتم بدون أخويه فهو أصل لما سواه ؛ لتوقف غيره فى الفائدة عليه وقدم الفعل على الحرف ؛ لأنه أحد ركني الجملة ، فالاسم والفعل هنا ركني الكلام ، متى وجدا مع التأليف - الإسناد - تم الكلام ... وآخر الحرف ؛ لأنه ليس أحد جزأي الجملة " أ هـ الصفوة الصفية القسم الأول ، ٣٨ / ١ ، ٣٩ .

ويوضح ابن الخشاب سبب انحطاط رتبة الحرف عن الاسم والفعل ومجيئه قسما ثالثا بقوله :

" وينحط عن رتبة الفعل كما انحط الفعل عن الاسم ، وذلك أن الاسم يخبر عنه وبه والفعل يخبر به ، ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا عنه " أ هـ .

(٣) هذا التعريف الذى ذكره المصنف وسار عليه الشارح ذكره الفارسي في إيضاحه ص ١١ ، والزمخشري فى مفصله ص ١٦ ، وابن الخشاب فى المرتجل ص ٣٤ ، وابن معطي فى فصوله ص ١٥٤ ت/ محمود الطناحى ، ط عيسى البابى ١٣٩٦ هـ ، ١٩٧٦ م ، وابن عصفور فى المقرب ص ٦٩ ، ط دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م ، وابن يعيش فى شرحه للمفصل ٤٩/١ : ٥٠ .

تعريف ابن الحاجب حيث قال : " المعرب : المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل"^(١)؛ لأن فيه إبهاما وخفاء يجب صيانة الحدود عنه أما أولا : فلأن المركب يطلق على جزء المركب وعلى المجموع (٢١/ب) ، والثاني أشهر مع أن المراد هو الأول .^(٢)

وأما ثانيا : فلأننا سلمنا أن المركب هو أحد الجزأين أو الأجزاء كما هو مراده ، إلا أن كل اسم بهذه المثابة ليس معربا ، ألا ترى أن المضاف مركب مع المضاف إليه ولا يستحق بهذا التركيب إعرابا ، بل المضاف إليه هو الذي يستحقه بالتركيب الإضافي ؛ إذ المضاف عامله على قول^(٣) ، والحرف المقدر على الآخر ،^(٤) وكذا التابع مع متبوعه ، بل المعرب الاسم المركب الذي ركب مع عامله^(٥) .

(١) الكافية ص ٦٠ .

(٢) منا ذهب إليه الشارح من وصف تعريف ابن الحاجب للمعرب بأن فيه إبهاماً وخفاءً هو نفس وصف الرضى لتعريف ابن الحاجب، إلا أن الشارح أجمل والرضى فصل بقوله : " ولفظ المركب ، يطلق على شيئين : على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الآخر ، كما يقال في " ضرب زيد " ، مثلا : إن (زيدا) مركب إلى (ضرب) ، و(ضرب) مركب إلى (زيد) فهما مركبان . ويطلق على المجموع فيقال : (ضرب زيد) مركب من (ضرب) ومن (زيد) ومراد المصنف الأول ، وليس بمرضى ؛ لأن المركب في اصطلاحهم في المجموع أشهر منه في كل واحد من جزئيه ، أو أجزائه ، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركبا من شيئين فصاعدا كـ " خمسة عشر " ، ونحوه . وهذا دأب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى اعتمادا منه على عنايته . أ هـ شرح الكافية ٤٨/١ .

(٣) وهو منسوب إلى سيبويه ، انظر : الارتشاف ١٧٩٩/٤ ، والتصريح ٢٥/٢ .

وانظر في العامل في الإضافة : المرتجل ٥٦١ ، ولباب الإعراب ٣٦٥ .

(٤) مثل : خاتم فضة ، و غلام زيد على تقدير : خاتم من فضة ، و غلام لزيد ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٧/٢ ، وأسرار النحو ١٥٢ ت/ أحمد حسن حامد ، ط دار الفكر عمان .

(٥) ويوضح ذلك ابن جماعة بقوله : " المركب - اصطلاحا - هو مجموع شيئين إما لشيء واحد ، كـ " بعلبك " ، أو لإفادة نسبة كالجمل ، و جزء المركب ليس مركبا ، فـ " زيد " فى " قام زيد " ليس مركبا ؛ بل المركب : المجموع " شرح الكافية ص ٦٦ .

وأما ثالثا : فلأنه مبنى الأصل بحسب الظاهر ، والمعنى المشهور يتناول الفعل المضارع أيضا ؛ لأنَّ أصل جميع الأفعال هو البناء على ما ذهب إليه البصريون . (١)

فإن بنى الأمر على هذا الظاهر لزم أن يكون اسم الفاعل والمفعول و المصدر خارجا عن حد المعرب مع أن هذه معربة ، وإن بنى الأمر على ما أريد به من الحرف ، والماضى ، والأمر ، لزم إرادة خلاف الظاهر ، وهو إيهام لا يناسب التعريف ، وبالجمله فالتعريف الذى اختاره المصنف - رحمه الله - أوضح وأشهر . (٢)

- فإن قيل : قوله : (مَا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ) إن أريد بالاختلاف ، الاختلاف بالفعل لزم أن يكون " زيد " في أول التركيب في قولهم : جاءني زيد ، غير معرب ، وإن أريد به الاختلاف بالقوة ، يعنى من شأنه الاختلاف لزم أن يكون زيد ، وعمرو ، وبكر ، وخالد في مقام التعديد - مسكنة الأعجاز - معربة مع أنها مبنية ؟! (٣)

قلنا : كون هذه الألفاظ مبنية كَيِّتَ (٤) لا يقبل الاختلاف في خبر المنع (٥)

(١) وذلك لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ، والمضارع مبنى فى الأصل ، إلا أنه يحمل على الاسم في إعرابه . انظر في ذلك أسرار العربية ص ٤٦ ، والمرتل لابن الخشاب ص ٣٥ ، والصفوة الصفية القسم الأول ، ١ / ٧١ ، والتبصرة والتذكرة ١ / ٧٦ .

- هذا وقد ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل فى الأسماء والأفعال ، المساعد ١ / ٢٠ .

(٢) فهو تعريف كثير من العلماء كالفارسي ، والزمخشري ، وابن الخشاب ، وابن معطى ، وابن عصفور انظر فى ذلك : الإيضاح ص ١١ ، والمفصل ص ١٦ ، والمرتل ص ٣٤ ، والفصول الخمسون ص ١٥٤ ، والمقرب ص ٦٩

(٣) الأسماء المعددة تعديدا كأسماء العدد نحو : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، وأسماء حروف التهجى نحو : ألف ، باء ، تاء ، ثاء ، ونحو : زيد ، بكر ، عمرو ، وأسماء الأصوات مبنية لعدم وجود موجب للإعراب ، أي : المعانى المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة " انظر شرح الكافية ١ / ٤٩ : ٥٠ .

(٤) " كَيِّتَ " كناية عن القصة ، أو الأحدث .

وفى الحديث :، بسما لأحدكم أن يقول نسيت آية كَيِّتَ وكَيِّتَ ، قال ابن الأثير : وهى كناية عن الأمر ، اللسان مادة (ك ي ت) .

(٥) يريد : هذه الألفاظ المعددة مبنية ، وهو أمر لا يقبل النزاع والاختلاف فى خبر منعه من الإعراب .

لَفْظًا ، مِثْلُ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، أَوْ تَقْدِيرًا ، مِثْلُ : هَذِهِ عَصَا ، وَأَخَذْتُ عَصًا ، وَضَرَبْتُ بِعَصَا ، وَالْإِعْرَابُ : رَفَعٌ ، وَنَصَبٌ ، وَجَرٌ.....

إِما (لَفْظًا) يعنى أن اختلاف الآخر باختلاف العوامل قسمان :

الأول : اختلاف لفظي. ظاهر (مِثْلُ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ)^(١) ، الثاني : الاختلاف المعنوي ، وإليه أشار بقوله : (أَوْ تَقْدِيرًا ، مِثْلُ : هَذِهِ عَصَا ، وَأَخَذْتُ عَصًا ، وَضَرَبْتُ بِعَصَا) وقوله : (لَفْظًا ، أَوْ تَقْدِيرًا) نصب على المصدر ، أي : اختلافًا (٢٢/ب) ملفوظًا ، أو مقدرًا على التسامح ، فهما مصدران بمعنى المفعول ، اختلافًا ذا لفظ ، وذا تقدير .

- فإن قيل : فبم يعرف المعرب التقديري من المبنى مع اشتراكهما في عدم ظهور الإعراب ؟! وما وجه الفرق بين القسمين ؛ إذ جعلوا الأول تقديرًا ، والثاني محليًا ؟!

أجيب بأن المعرب التقديري هو الذي يقدر الإعراب على حرفه الأخير ، لكن له مانع يمنعه من الظهور ، وهو التعذر كالمقصور ، أو التعسر كالمقوص ، وأما المبنى فالمانع فيه ليس على الحرف الأخير فقط ، بل المانع في جملته .^(٢)
(وَالْإِعْرَابُ : رَفَعٌ ، وَنَصَبٌ ، وَجَرٌ) لم يذكر الجزم ؛ لأنه [ليس]^(٣) في صنف الأسماء ، وهو إعراب الأفعال^(٤) ، وقد أشرنا إليه فيما سبق .^(٥)

(١) أي : الداخل على الصحيح الآخر ، أو الجار مجراه وهو ما كان آخره واو ، أو ياء ساكن ما قبله مثل (دلو) ، (ظبي) .

(٢) ومثال ذلك : " هؤلاء " فالمانع من الإعراب مشابهة الكلمة كلها للمبنى ، وليس المانع آخر الكلمة ، كالفتى فى مثل : جاء الفتى ، فالرفع مقدر فى آخره لوجود الألف التى يتعذر معها ظهور الإعراب ، وكذلك فى المنقوص كـ " قاض " ، فالإعراب يستقل على آخره ، فالمانع إذن - فىهما - هو الحرف الأخير .

(٣) كلمة (ليس) غير موجودة فى الأصل ، وهى إضافة يقتضيهما السياق .

(٤) انظر فى ذلك : علل النحو لأبى الحسن الوراق ص ١٤٢ : ١٤٣ ، والتنزيل والتكميل لأبى حيان ١ / ١٣٨ ، وفى أنواع الإعراب يقول سيبويه : هذا باب مجارى أو آخر الكلم من العربية ، وهى تجرى على ثمانية مجار : على النصب والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والضم ، والكسر ، والوقف ، وهذه المجارى الثمانية يجمعهن فى اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح فى اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فى ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف ، الكتاب ١ / ١٣ .

(٥) يقصد بذلك قوله السابق : " والفعل ما جاز أن يدخله قد ، والسين ، وسوف ، أو الجازم " انظر ص ١٧٠ من التحقيق .

[إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ]

وَيَكُونُ بِحَرَكَةٍ ، أَوْ بِحَرْفٍ كَمَا فِي: أَبُوهُ ، وَأَخُوهُ ، وَحَمُوها ، وَفُوهُ ، وَهَنُوهُ ، وَذُو مَالٍ

(وَيَكُونُ) أي : الإعراب (بِحَرَكَةٍ) كما مر في قولك " جاءني زيد إلخ

(أَوْ) يكون (بِحَرْفٍ) والقسم الأول أصل ^(١) ؛ إذ هو أخف ولذا قدمه ، وذلك (كَمَا فِي :) الأسماء الستة مضافة إلى غيرياء المتكلم ، فإنها بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جرا في الأكثر . ^(٢)

(أَبُوهُ ، وَأَخُوهُ ، وَحَمُوها) ، إنما قال حموها ؛ لأن الأحماء : أقارب زوج المرأة ^(٣) ، فمعنى حموها : أبو زوجها ، أو أخوه ، أو ابنه فالضمير راجع إلى المرأة على كل تقدير .

(وَفُوهُ ، وَهَنُوهُ) الهن : الشئ المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة ، والفعل القبيح ، وغير ذلك ^(٤) .

(وَذُو مَالٍ) ، وكون إعراب هذه الأسماء بالحروف مشروط بشروط :

الأول : كونها مضافة ؛ إذ لو كانت مفردة لكان إعرابها بالحركة ، يقال : جاءني أب ، ورأيت أبا ، ومررت بأب . ^(٥)

^(١) سار الشارح على درب المصنف من أن الإعراب يكون بحركة أو بحرف ، وهذا مذهب الكوفيين ، فعندهم أن الإعراب يكون حركة وحرفا ؛ فإذا كان حرفا قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف ، انظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٢ .

^(٢) لأن هناك إعراب غير رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء سيذكره الشارح عند الحديث عن إعرابها . ^(٣) وفي اللسان : أحماء المرأة قوم زوجها ، مادة (ح م و) وقد يطلق على أقارب الزوجة ، انظر : همع الهوامع ١٢٥/١ ، والفوائد الضيائية ١٩٩/١ .

^(٤) اللسان مادة (ه ن و) ، هذا وقد أنكر الفراء أن يكون «هن» مما رفع بالواو ونصب بالألف ، وجر بالياء ، انظر : الارتشاف ٨٣٦/٢ ، والهمع ١٢٥/١ .

وهو مردود بقول سيبويه ٣٦٠/٣ : " واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك ويقول : هنوان فيجره مجرى الأب " أ هـ .

^(٥) وكذلك أخواتها ، انظر في ذلك : المرتجل ص ٥٨ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٨٠ ، وترشيح العلل في شرح الجمل ص ٢٨ ، وشرح الأنموذج للأردبيلي ص ١٩ .

.....
الثاني : كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم ؛ إذ لو كانت مضافة إلى ياء المتكلم فهي مبنية على قول (١) ، ومعربة [تقديرية] (٢) على قول . (٣)

الثالث : كونها مكبرة ؛ إذ لو كانت مصغرة ، لكان إعرابها بالحركة ، يقال :
جاءني أَخِيكَ ، ورأيت أَخِيكَ ، ومررت بأَخِيكَ . (٤)

والمصنف - رحمه الله - ترك هذه الشروط اعتمادا على الأمثلة ، ورعاية للاختصار الذي هو بصدده (٥) ، وينبغي أن يعلم (٢٣/ب) أن هذا - أعني ما ذكره المصنف - رحمه الله - من أن إعراب هذه الأسماء بالحروف - مبني على مذهب الجمهور ، وإلا ففيه قولان آخران مشهوران .

الأول : أنها أسماء مقصورة إعرابها بالألف في الأصول الثلاثة كلها ، وعليه قوله :

إِنَّ أَبَاهَا ، وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا (٦)

(١) يرى البعض أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني ، وقد ضعف هذا الرأي ابن الناظم انظر: شرح الألفية ص ٤١٣ .

(٢) في الأصل : (تقديرية) وما أثبت أضبط .

(٣) انظر في ذلك أسرار النحو ص ٧٩ .

(٤) انظر في هذا الشرط: همع الهوامع ١٢٤/١ ، وشرح الأنموذج للأردبيلي ص ١٩ .

(٥) وإلا فهناك شروط خاصة لم تذكر منها : أن تزال الميم من الفم ، فإن لم تزل أعرب بالحركات، مثل : خلوف فم الصائم . وكذلك أن تكون " ذو " بمعنى صاحب ، فإن كانت للإشارة أو موصولة فإنها مبنية . انظر في ذلك : همع الهمع ص ١٢٤ ، وشرح الأشموني ١٠٣/١ : ١٠٤ .

وكذلك كونها مفردة ؛ لأنها لو تثبتت أو جمعت ، فإعرابها إعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعة نحو : جاءني أبوان ، ورأيت أبوين ، ومررت بأبوين . انظر: التوطئة ص ١٢٠ ت/ يوسف أحمد المطوع ، ط دار التراث العربي القاهرة .

(٦) قائله أبو النجم العجلي ، واسمه : الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلي ، وهو من رجاز الإسلام ، والفحول المتقدمين في الطبقة الأولى منهم ، والبيت من الرجز وانظر البيت : في شرح المفصل ٥٣/١ ، والإنصاف ١٨/١ ، ورصف المباني ٢٤٠ ، ٢٣٦ وأوضح المسالك ٤٦/١ ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية بيروت ، وشرح شذور الذهب ص ٧٧ ، والمغنى ٤٨/١ ، والهمع ١٢٩/١ ، وشرح شواهد والمغنى ١٢٧/١ ، والمقاصد النحوية ١٣٣/١ ، وشرح الأشموني ١٠٦/١ .

- والشاهد في موضعين : الأول وهو المراد هنا : أنه استعمل الأب مقصورا .

والثاني : استعمال المثني بالألف في حالة النصب في قوله : قد بلغا في المجد غايتاهما .

[إِعْرَابُ الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ]

وَفِي التَّنْثِيَةِ ، وَفِي الْجَمْعِ ، مِثْلُ : جَاعَنِي مُسْلِمَانِ ، وَجَاعَنِي مُسْلِمُونَ ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمِينَ ، وَمُسْلِمِينَ وَإِذَا تَعَذَّرَ لَفْظًا كَعَصَى ، وَغُلَامِي ، أَوْ تَعَسَّرَ كَقَاضِي رَفْعًا ، وَجَرًّا .

الثاني : أن إعرابها بالحركة وإن كانت مضافة يقال : جاعني أبه ، ورأيت أبه ، ومررت بأبه . (١)

(وَفِي التَّنْثِيَةِ) أي : يكون الإعراب بالحرف في التنثية في الأحوال كلها .

(وَفِي الْجَمْعِ مِثْلُ :) قولك (جَاعَنِي مُسْلِمَانِ) حال الرفع في المثنى ؛ فإن الألف علامة الرفع (٢)

(وَجَاعَنِي مُسْلِمُونَ) في الجمع حال الرفع ، فإن الواو علامة الرفع . ومثل قولك :

(رَأَيْتُ مُسْلِمِينَ) ومررت بمُسْلِمِينَ ، فإن الياء علامة النصب والجر (وَ) مثل قولك في الجمع : (مُسْلِمِينَ) ومررت بمُسْلِمِينَ ، فالياء علامة النصب والجر .

ولما كانت الصيغة واحدة في التنثية والجمع حال النصب (٢٤/أ) والجر اكتفى في كل منهما بصيغة واحدة ؛ فإنه من الاختصارات اللطيفة فافهم .

(وَإِذَا تَعَذَّرَ) أي : الإعراب (لَفْظًا) في الأحوال الثلاث (كَعَصَى ، وَغُلَامِي) (٣) مطلقا ، (أَوْ تَعَسَّرَ) الإعراب (كَقَاضِي رَفْعًا ، وَجَرًّا) .

(١) وهي لغة ضعيفة ، انظر : الصفوة الصفية : القسم الأول ١ / ١٠٥ .

(٢) وكذلك ما ألحق به كـ " اثنان " ، و"كلا" مضافا إلى مضمير ، فإنها بالألف رفعا والياء نصبا وجرا على الأكثر ، انظر في ذلك : لباب الإعراب ص ١٥٥ .

(٣) يشير بذلك إلى أن الإعراب التقديري لا يكون إلا في كلمتين إحداهما : ما في آخرها ألف كعصا ، فإن الألف مد ساكن لا يقبل الحركة سواء كان ملفوظا كما في العصا ، أو مقدرا كما في عصا فألفه محذوف لالتقاء الساكنين : أحد هما الألف ، والآخر نون ، وهو في الأحوال الثلاثة منون .

وثانيتهما : ياء المتكلم كغلامي ؛ لأن ما قبل ياء المتكلم يجب أن يكون مكسورا وهو محل الإعراب فتعذر الإعراب فوجب تقديره ، انظر فيما سبق : أسرار النحو ص ٨١ ، ٨٢ ، والوافية ص ١٩ .

وَكَايِ الْحَسَنِ ، وَمُسْلِمِي الْقَوْمِ مُطْلَقًا ، وَكَمُسْلِمِي رَفْعًا

يعني حال كونه مرفوعا ومجرورا فالمصدر بمعنى المفعول كقولهم : درهم ضرب الأمير ، أي : مضروبه ، ويقال : الفاعل رفع ، أي : مرفوع^(١) ، والتقيد بالرفع والجر تنبيه على أنه لا يعسر حالة النصب ، فنقول : جاءني القاضي رفعا ، ورأيت القاضي نصبا ، ومررت بالقاضي جرا فلا استتقال في حال النصب ؛ لخفة الفتحة على الياء^(٢) .

(وَكَايِ الْحَسَنِ ، وَمُسْلِمِي الْقَوْمِ مُطْلَقًا) ، قيد بقوله : (وَكَايِ الْحَسَنِ وَمُسْلِمِي) ، وأراد بمثل : أبي الحسن : كل اسم من الأسماء الستة مضاف ، ملحق لساكن بعده ، نحو : جاءني أبو الحسن ، ومررت بأبي الحسن ؛ فإن إعرابه بالحرف في الأحوال [الثلاثة]^(٣) ، وإعرابه مع كونه بالحرف تقديرية ؛ لأن الحرف الذي هو الواو (٢٤/ب) حال الرفع ، والألف حال النصب ، والياء حال الجر محذوف مقدر ؛ لأن حرف العلة ساكن واللام بعده ساكن ، فالتقى ساكنان ، فحذف حرف العلة لفظا لا خطا ، والمتغير هو اللفظ، وليس في اللفظ حرف يكون إعرابا ، فيكون تقديرية ، وإثباته في الخط إشعار بالحرف المقدر ، وإرشاد إليه .

(وَكَمُسْلِمِي) أراد بمثل : (مُسْلِمِي) : كل جمع مذكر سالم مضاف إلى ياء المتكلم ، فإن رفعه وحده مقدر فيه^(٤) ، وإليه أشار بقوله : (رَفْعًا) أي : أنه في حال الرفع فقط إعرابه بالحرف المقدر ، كقولهم : جاءني مسلمي ،

(١) ويؤيد ذلك ما قاله ابن مالك في إطلاق اللفظ على الكلمة : " ... إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به ، كقولهم للمخلوق ، خلق " أهـ " شرح التسهيل ٤/١ ، وانظر : لب الألباب في علم الإعراب ، رسالة دكتوراه ص ٢٠ .

(٢) انظر فيما سبق : الصفوة الصفية القسم الأول ٩٤/١ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٩٤ ، والفوائد ص ٢٠٧ ت/ أسامة طه الرفاعي ، ط وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦/١ ، وشرح الأشموني ١٤٩/١ .

(٣) في الأصل : (الثلاث) وما أثبت أضبط .

(٤) يقول سييويه في ذلك : " ... وإن كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه ، قلبتها ياء وصارت مدغمة فيها ، وذلك قولك : هؤلاء مسلمي وصالحي " أهـ ، الكتاب ٤١٤/٣ .

فَتَقْدِيرِي^٢ ، وَالنَّصْبُ يَتَّبِعُ الْجَرَ فِي التَّنْثِيَةِ ، وَالْجَمْعُ السَّالِمُ ، نَحْوُ: مُسْلِمِينَ ، وَمُسْلِمَاتٍ
بِالْكَسْرِ

أصله : مُسْلِمُوِي ، اجتمعت الواو والياء وأولهما ساكن ، فقلبت الواو ياء^(١) ،
وأدغمت والمدغم (أ/٢٥) ثابت^(٢) .

(فَتَقْدِيرِي^٢) الفاء جواب إذا في قوله: (وَإِذَا تَعَذَّرَ لَفْظًا ... أَوْ تَعَسَّرَ) أي : تعذر
الإعراب لفظا ، وتعسر فهو تقدير^(٣) ، يعني أن تقدير الإعراب لأحد السببين : تعذر
النطق به وتعسره ، والمراد بالتعذر : امتناعه واستحالة ، وبالتعسر : صعوبة
واستثقاله .

(وَالنَّصْبُ يَتَّبِعُ الْجَرَ) أي : يكون تابعا له (فِي التَّنْثِيَةِ ، وَالْجَمْعِ السَّالِمِ)
سواء كان مذكرا أو مؤنثا (نَحْوُ : مُسْلِمِينَ) بصيغة التنثية في قولك : رأيت مسلمين ،
ومررت بمسلمين ، ولما كانت الصيغة في الحالتين واحدة اكتفى في كل منهما بصيغة
واحدة^(٤) ، وكذلك فعل في جمع المؤنث ، كما قال (وَمُسْلِمَاتٍ بِالْكَسْرِ) في الحالتين
نقول : رأيت مُسْلِمَاتٍ ، ومررت بِمُسْلِمَاتٍ .

(١) والتي تقلب هي الأتقل إلى الأخف ؛ إذ المراد بالادغام التخفيف " انظر في ذلك : شرح الكافية للرضي ١/
٨٥ .

(٢) والسرُّ في العدول عن الواو التي هي علامة الرفع إلى الياء هو الاستثقال ، ويوضح ذلك ابن القواس بقوله
: "... فعدل عن التي هي علامة الرفع إلى الياء استثقالا ، كما في "مرمى" ، و"مخشى" ، وأما في حالة
النصب والجر ، فإيا الإعراب بحالها لم تغير إلا بالادغام نحو : رأيت مسلمي ، ومررت بمسلمي .." أهـ
شرح الكافية لابن القواس ١/١١٢ ، وانظر : شرح المقدمة لابن الحاجب ١/٢٥٧ ، وشرح الأنموذج
للأردبيلي ص ٢٢ .

(٣) وهذا ما قاله ابن الشريف الجرجاني ، انظر : الرشاد في شرح الإرشاد ص ٣٦ من التحقيق .

(٤) يريد الشارح بما سبق : أن علامة الجر ، والنصب واحدة في كل من المثني ، وجمع المذكر السالم ، انظر
في ذلك الأصول لابن السراج ١/٤٦ : ٤٧ ، ت د / عبد الله عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة الثالثة ١٤١٧ هـ ،
١٩٩٦ م .

.....
وإنما قال : (الكسِر) تنبيهها على أن نصبه تابع لجره ؛ لأن جمع المؤنث (٢٥/ب) السالم^(١)، فرع لجمع المذكر السالم ، والنصب هناك تابع لجره ، فجعل هاهنا كذلك ؛ لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل^(٢).

فإن قيل : المزية لازمة من وجه آخر ؛ إذ الإعراب بالحركة أصل ، وبالحرف فرع ، واللفظي أصل والتقدير فرع ، وإعراب الجمع المذكر بالحرف ، وهو تقديري ، وإعراب الجمع المؤنث بالحركة وهو لفظي ، وهذا مزية من وجهين !! .

قلنا : لا يخفي أن جمع المذكر السالم محتاج إلى أمرين :

الأول : ما يكون علامة لجمعيته ، الثاني : ما يكون علامة لإعرابه .

وقد تقرر أن الحركة لا تصلح أن تكون علامة للجمعية ، فتعين [أن لا بد هناك من حرف]^(٣) يكون علامة لجمعيته ، فإن هذا ضروري لا بد منه ، وحينئذ فالطريق الممكن في إعرابه طريقان :

(١) الأولى بالشارح أن يعبر عن هذا النوع بـ " المجموع بألف وتاء " كما ذكر المحققون من العلماء ، ومنهم الزمخشري في المفصل ص ١٨٨ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٤٢/١ ، وغيرهما ؛ لأنه لا فرق بين المؤنث كـ " هندات " ، والمذكر كـ " اصطبلات " ، والسالم كمسلمات ، والمغير نظم واحده كـ " ثمرات " ، و " عرفات " ، و " كسرات " ، ولا حاجة إلى التقييد بمزيتين ؛ ليخرج نحو : قضاة ، وأبيات ؛ لأن المقصود ما دل على جمعيته بالألف والتاء ، والمذكورات ليس كذلك ، انظر في ذلك : همع الهوامع ١٧٨/١ ، ويس على التصريح ٧٩/١ .

(٢) ذكر أبو البقاء العكبري وجهين في حمل المنصوب هنا على المجرور :

الأول : أنه جمع صحيح فحمل النصب فيه على الجر كجمع المذكر ؛ لأن المؤنث فرع على المذكر ، والفروع تحمل على الأصول ، فلو جعل النصب أصلا لكان الفرع أوسع من أصله ، وهذا استحسان من العرب ، لا أن النصب متعذر .

الوجه الثاني : أن المؤنث بالتاء في الواحد تقلب تأؤه هاء في الوقف ، ولا يمكن ذلك في الجمع ، فكما غير في الواحد ، غير في الجمع ، فحمل النصب على غيره ؛ إذ كان تغييرا ، والتغيير يؤنس بالتغيير ... " أهـ اللباب في علل البناء والإعراب ص ١١٧ .

(٣) لو قال : (أنه لا بد من وجود حرف) لكان أضبط .

الأول : أن يجعل الإعراب ظاهرا على حرف الجمعية .

الثاني : أن يجعل حرف الجمعية بعينه علامة للإعراب ^(١) .

والثاني أخف الطريقتين ؛ إذ الحرف وحده (٢٦/ب) أخف من الحرف والحركة ،
والأصالة باعتبار الخفة ، فالخفة في جمع المذكر أزيد من جمع المؤنث فلا مزية - إذن
- فليتأمل ففيه دقة ما .

(١) في إعراب التنثية والجمع ثلاثة مذاهب :

من العلماء من ذهب إلى أنهما معربان بالحروف ، وهذا مذهب قطرب والكوفيين ، انظر في ذلك : المسألة
الثالثة من مسائل الإنصاف ص ٣٣ ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٣٠ ، ١٤٠ .
ومنهم من ذهب إلى أنهما معربان بالحركات المقدرة في الحروف ، وهذا مذهب البصريين ، انظر : المسألة
الثالثة من مسائل الإنصاف ص ٣٣ .

وقد اختار الشارح هذا المذهب بقوله بعد ذلك : " والثاني أخف الطريقتين ... إلخ " .
ومنهم من ذهب إلى أنهما معربان بالتغيير والانقلاب في حال النصب والخفض ، وعدم التغيير في الرفع ،
وهذا مذهب أبي عمر الجرمي .

انظر في ذلك : الإنصاف المسألة الثالثة ص ٣٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٣/١ ت/ صاحب أبو جناح
بدون طبعة وتاريخ ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ١٤٠ .

[إعرابُ غيرِ المنصرفِ]

وَبِالْعَكْسِ فِي غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ ، وَهُوَ : مَا فِيهِ اثْنَانِ مِنْ ، الْعَدْلِ ، وَالْوَصْفِ ،
وَالتَّأْنِيثِ ، وَالْعِلْمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ ، وَالْجَمْعِ ، وَالتَّرْكِيْبِ ، وَوزنِ الْفِعْلِ ، وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ
وَالنُّونِ ، أَوْ وَاحِدٌ يَقُومُ مَقَامَ الْاِثْنَيْنِ .

(وَبِالْعَكْسِ فِي غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ) أي : يتبع الجر النصب ، أي : يكون الجر
هاهنا تابعاً للنصب على عكس ما تقدم ^(١) . (وَهُوَ) أي : غير المنصرف (مَا فِيهِ)
سببان (اثنان) من الأسباب المذكورة هاهنا ، وهي التي فصلها بقوله : (مِنْ الْعَدْلِ ،
وَالْوَصْفِ ، وَالتَّأْنِيثِ ، وَالْعِلْمِيَّةِ ، وَالْعُجْمَةِ ، وَالتَّرْكِيْبِ ، وَوزنِ الْفِعْلِ ، وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ
وَالنُّونِ ، أَوْ وَاحِدٌ يَقُومُ مَقَامَ الْاِثْنَيْنِ .) ^(٢)

أي : غير المنصرف ما فيه اثنان ، أو واحدة تقوم مقام الاثنين ، قال صاحب
اللباب : متى اجتمع في الاسم اثنان ، أو واحد لم ينصرف ^(٣) .
واعترض عليه الشارحون بأنه عطف قوله : (أَوْ وَاحِدٌ) على (اثنان) فيكون
تقديره " متى اجتمع واحد " ، وهو غير صحيح ؛ إذ الاجتماع يقتضي التعدد البتة ^(٤) .

^(١) يريد : لما كان النصب يتبع الجر في التثنية والجمع السالم ، فإن الأمر معكوس فيما لا ينصرف ، فالجر
محمول على النصب ، لكونه مشابهاً للفعل ، فمنع منه الجر الذي منع من الفعل ، انظر في ذلك : الرشاد في
شرح الإرشاد لابن الشريف الجرجاني ص ٣١ من التحقيق ، وانظر المرتجل لابن الخشاب ص ٧١
^(٢) المشهور أن الأسباب تسعة : وزن الفعل ، الصفة ، التأنيث ، الألف والنون الزائدتان ، التعريف ، العدل ،
الجمع ، العجمة ، التركيب .

وجعلها الجرجاني ثمانية بإدخال الألف والنون في التأنيث ، انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٩٦٥/٢ .
- والإسفرائيني جعلها عشرة بزيادة الألف الزائدة في نحو : " أرطى " المشابهة لألف التأنيث ، انظر اللباب
ص ٢٠٣ ، وكذلك فعل ابن خروف ، انظر : شرح الجمل ٨٩٣/٢ .

- وجعلها الفارسي أحد عشر بزيادة الطول نحو : " سراويل " ، فإذا جعل علماً فلا ينصرف ، انظر
الإيضاح العضدي ص ٣٠٠ ، ت / حسن شاذلي فرهود ، ط دار التأليف ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٦٩ م ، والمقتصد
في شرح الإيضاح ١٠٠٤/٢ ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص ٤٠٤ .

^(٣) انظر : لباب الاعراب ص ٢٠٣ .

^(٤) الذي قال بذلك هو الزوزني حيث قال : " وفي لفظ الكتاب بحث ؛ إذ عطف قوله : (أَوْ واحد) على
(اثنان) فيكون التقدير : متى اجتمع في الاسم واحد ، وذا غير سديد ؛ إذ التعدد في فاعل اجتماع واجب ،
يقال : اجتمع زيد وعمرو ، أ هـ ، شرح الزوزوني على لباب الإعراب ، ٢ / ٤١٥ ، رسالة دكتوراه .

والجواب أَنَّهُ من قبيل قولهم :

عَلَفْتُهَا تَبْنًا ، وَمَاءً بَارِدًا (١)

أي : متى اجتمع في الاسم اثنان (٢٦/ب) و حصل واحد .

ولو سلم فمتعلقه محذوف تقديره : " أو اجتمع واحد مع غيره ، ولو سلم فالتعدد متحقق معنى ؛ لأن هذا الواحد قائم مقام اثنين ، واليه أشار بقوله :

(أَوْ وَاحِدٌ يَقُومُ مَقَامَ الْاِثْنَيْنِ) وبالجمله فعبارة المصنف - رحمه الله - خيرٌ من عبارته (وَذَلِكَ) الواحد القائم مقام اثنين شيئان ، الأول : (هُوَ الْجَمْعُ) الأقصى (كَمَسَاجِدَ) جمع مسجد ، (وَمَصَابِيحَ) جمع مصباح (٢)، ومثل بمثاليين ؛ إذ الأول بعد ألفه حرفان متحركان ، والثاني بعد ألفه ثلاثة أحرف [أوسطها] (٣) ساكن .

(١) صدر بيت من الرجز لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ٦٦٤ ، وهو بتمامه :

عَلَفْتُهَا تَبْنًا ، وَمَاءً بَارِدًا .. حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا .

انظر البيت في : معاني القرآن للفراء ١٤/١ ، الخصائص ٤٣١/٢ ، أوضح المسالك ٢٤٥/٢ ، مغنى اللبيب ٧٢٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٦٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٤١/١ ، والتصريح ٣٤٦/١ ، وشرح شواهد المغنى ٥٨/١ ، وشرح الأشموني ٢٢٦/١ .

-والشاهد فيه قوله : " وماء " حيث لا يصح أن يكون مفعولا به ، لأنه لا يصح أن يشترك مع لفظة " التبني " بعامل واحد ، وهو قوله : " علقتها " ؛ لأن الماء لا يعلف ، وإنما يسقى ، فلا بد من تقدير عامل ، والتقدير : سقيتها .

وقيل : الماء مفعول معه ، وقيل : إنه معطوف على "تبنا" ؛ لأن الشاعر ضمن الفعل "علقتها" معنى الفعل "أنلتها" ، أو قدمت لها .

(٢) الجمع الأقصى ، أو الجمع المتناهي عقد له سيبويه بابا قال فيه : هذا باب ما كان على مثال ، مفاعل ، ومفاعيل ، اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ وذلك لأنه ليس شيء يكون واحدا على هذا البناء ، والواحد أشد تمكنا ... " أ هـ الكتاب ٢٢٧/٣ ، وانظر : المقرب لابن عصفور ص ٢٦٥ ، ولباب الإعراب ص ٢١٢ ، والارتشاف ٨٥٢/٢ ، والهمع ٨٧/١ .

(٣) في الأصل (وسطها) وما أثبت أضبط ، وهي عبارة كثير من النحاة ، انظر : شرح الجمل لابن خروف الأشبيلي ١٠٩/٢ ، والتخمين في شرح المفصل ٢١٣/١ ، ولباب الإعراب للإسفراييني ص ٢١٢ .

فإن قلت : لم جعل هذا الجمع قائما مقام سببين ؟!

قلت : فيه خلاف ، ومذهب الجمهور ، على أن سببه قوة هذا الجمع ؛ إذ لا نظير له في الآحاد العربية ^(١).

القول الثاني : أنه شبيه بالأعجمي من جهة أنه لا نظير له في الآحاد ؛ إذ الأعجمي هو الذي لا نظير له في كلام العرب ، ففيه -إذن- سببان : الجمع ، وشبه العجمة ، لا سبب كالسببين ^(٢).

الثالث : أن أحد السببين فيه الجمعية ، والآخر (٢٧/أ) عدم النظير في الآحاد ، وهذا مذهب الجزولي ^(٣) ، ومن تبعه ^(٤)؛ فإن عدم النظير عنده سبب مستقل ، فعنده فيه سببان لا واحد يقوم مقام السببين ^(٥).

(١) معنى عدم النظير في الآحاد ، أنه لا يجمع كما تجمع الآحاد ، -نسب النيلي ذلك لإسبويه- ، وأنه خارج عن صيغ الآحاد ؛ وذلك لأننا لا نجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان ، أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر ، أو الألف عوض عن إحدى ياءى النسب كـ "يمان" ، و"شأم" ، أو ما يلي الألف ساكن ، كـ "عبال" جمع عبالة ، يقال : ألقى عبالته عليه ، أي : ثقله ، أو مفتوح كـ "براكاء" ، أو مضمون كـ "تدارك" أو عارض الكسر لأجل اعتلال الآخر ، كـ "تواب" ، و"تدان" أو ثاني الثلاثة محرك كـ "طواعية" و "كراهية" ، انظر فيما سبق : الصفوة الصفية القسم الأول ، ١ / ٣٥٩ ، والمرتلج ص ٨٥ ، وأمالى السهيلي ص ٣٨ : ٣٩ ، ت د / محمود الطناحى ، ط مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الأولى ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م ، وشرح الألفية لابن الناطم ص ٦٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢١٨ .

(٢) وعليه ابن بابشاذ ، انظر شرح الجمل لابن خروف الاشبيلي ٢ / ٩١٢ .

(٣) الجزولي هو : عيسى بن عبدالعزيز بن يلبخت أبوموسى ت ٦٠٧ هـ كان إماما فى النحو " كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشواذه ، صنف فيه المقدمة التى سماها " القانون " فاعتنى بها كثير من العلماء فشروحوها ، انظر : إنباه الرواه ٢ / ٣٧٨ : ٣٨٠ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٣٦ : ٢٣٧ ، والأعلام ٥ / ١٠٤ .
-أما عن مذهبه فى ذلك فقد قال : " والجمع تأثيره مع عدم النظير " أ هـ شرح المقدمة الجزولية للأستاذ أبى على الشلوبيين ٣ / ٩٦٧ .

(٤) كالشلوبيين حيث قال : " وتأثيره - أي : عدم النظير في الآحاد - مع الجمع ، نحو : مساجد ، فى جمع مسجد " أ هـ التوطئة ص ٢٧٥ .

(٥) أي : أن مثل : سراويل عند الجزولى ممنوع من الصرف لسببين : الجمعية ، وعدم النظير في الآحاد ، وإن كان عدم النظير عنده سبب يمنع الصرف بمفرده لا يحتاج لسبب آخر ، انظر توضيح ذلك فى شرح الكافية للرضى ١ / ٩٨ .

الرابع : أن سببه قوته ؛ إذ هو نهاية جمع التكسير ، ولهذا سمي بالجمع الأقصى ، قال صاحب اللباب : " الأصل في هذا أساور ، وأناعم وسائر الجموع التي ليس على زنتها واحد مبني عليهما ، ووجه الأصالة أن كلا منهما جمع مرتين ، فإن سوار جمع أولاً على أسورة ، وجمع أسورة ثانياً على أساور ، وكذلك أناعم ، فإن "نعما" جمع على أنعام" ، و"أنعام" جمع على أناعم ، فأساور وأناعم جمع الجمع ، فهو -إذن- الجمع الأقصى الذي هو نهاية الجموع ، ثم حمل مساجد على أساور ، ومصاييح على أناعم" (١).

وهذا ما قالوه من منع صرفه ، سببه الجمع وتكرره ، فالتكرير في الأصلين ظاهر ، وفي الفرعين كونهما على زنتهما [فكأنه] (٢) جمع آخر (٣) ، فالتكرار في الأولين حقيقي وفي الثاني تقديري ، هذا تحقيق هذا المقام (٢٧/ب) .

(وَأَلْفُ التَّائِيثِ الْمَقْصُورَةُ كَبْشَرَى ، وَالْمَمْدُودَةُ كَصَحْرَاءَ) إشارة إلى الأمر الثاني من الأمرين اللذين يقوم أحدهما مقام السببين ، فقوله : (وَأَلْفُ التَّائِيثِ) معطوف على الجمع في قوله : (وَذَلِكَ هُوَ الْجَمْعُ) وقوله : (الْمَقْصُورَةُ وَالْمَمْدُودَةُ) بيان لألفي التائيث ، أي : ألفان هما المقصورة (٤) والممدودة ، ويجوز أن يكون قوله : (الْمَقْصُورَةُ) مبتدأ ، وقوله : (كَبْشَرَى) خبره .

وكذا قوله : (وَالْمَمْدُودَةُ كَصَحْرَاءَ) ، ادعاء منه أن ألفي التائيث واضحتان في المقصورة ، والممدودة ، وإنما الشبهة في مثالهما .

(١) الضوء شرح المصباح ص ٢٠٤ .

(٢) في الأصل : (فكان) وما أثبت أضبط .

(٣) ممن قال بذلك الشيخ عبدالقاهر الجرجاني حيث يقول في المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٢٥/٢ : " اعلم أن هذا الباب أصله مبني على أكالب ، وأراهط ؛ لأنه قد جمع مرتين فقليل : كلب وأكالب ، فحصل فيه سبب متكرر .. " أ هـ ، وانظر في ذلك : الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٢٥ ، وشرح الكافية لابن القواس ١١٨/١

(٤) سواء كانت الألف المقصورة في اسم مفرد ، أو جمع ، أو مصدر ، أو صفة ، أو علم ، نحو : بهمي ، وسكاري ، وذكرى ، وزفرى ، ومنى ، وسلمى ، انظر : ارتشاف الضرب ٨٥٢/٢ .

فإن قلت : لم جُعلَ ألفا التأنيث قائمتين مقام السببين ؟!

قلت : للزومهما للكلمة ^(١) ، وبناء الكلمة عليهما ^(٢) ، بخلاف تاء التأنيث ؛ فإن وضعها على العُروض ، يعني الألف علم التأنيث كالتاء ، ففيه - إذن - سبب هو التأنيث . ولزوم هذه الألف لملحوقها ، حيث يمنع تجريد الكلمة عنها تارة ، وإدخالها أخرى على نمط قائم وقائمة ^(٣) سبب آخر ؛ إذ هو جار مجرى تأنيث ثان ^(٤) ، وتاء طلحة وإن كانت لازمة (٢٨/أ) إلا أن اللزوم في الوضع الثاني العَلَمِيّ ، دون الوضع الأول الجنسي بخلاف هذين الألفين ، فإن لزومهما في الوضع الأول ؛ فلهذا لم يجعلوا تاء مثل طلحة قائمة مقام السببين ^(٥) ، فليتأمل .

(وَالْعَدْلُ كَأَخَرَ ، وَعُمَرَ) سكت المصنف - رحمه الله - عن تعريف هذه الأسباب ، واكتفى بالتمثيل اختصارا .

(١) التأنيث إن كان بعلامة لازمة ، وهي الألف نحو : حبلى ، وحمراء منع الصرف وحده ، ووجود ألف التأنيث في الكلمة علة ، ولزومها بمنزلة علة أخرى ، انظر في ذلك : شرح اللمع للعكبري ٤٥٥/٢ ، والمقرب لابن عصفور ص ٣٦١ ، والتصريح ٢١٠/٢ ، وأسرار النحو لابن كمال باشا ص ٨٣ .

(٢) ويقرر ذلك ابن الناطم في شرح الألفية ص ٦٣٥ بقوله : " وإنما كانت وحدها سببا مانعا من الصرف ؛ لأنها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه ، ولم تلحقه إلا باعتبار تأنيث معناه تحقيقا ، أو تقديرا " أهـ وانظر في ذلك أيضا : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٦٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٧٧/٢ .

(٣) الفرق بين الهاء ، والألف أن الهاء ليست علامة لازمة ، بل تحذف في التكسير ، نحو : طلحة ، وطلاح وجفنة وجفان ، أما ألف التأنيث فهي علامة لازمة يبنى معها الاسم وتصير كبعض حروفه " انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٩١١ بتصرف ، والتبصرة والتذكرة ٥٤٨/٢ : ٥٤٩ ، والمرتل ص ٨٤ ، والتخمين في شرح المفصل ٢١٢/١ : ٢١٣ .

(٤) ويوضح ذلك صاحب التصريح ٢١٠/٢ بقوله : " .. وجود ألف التأنيث في الكلمة علة ، ولزومها بمنزلة تأنيث ثان ؛ فهو بمنزلة علة ثانية " أهـ وانظر المرتجل ص ٨٣ .

(٥) يريد أن ألفي التأنيث الممدودة والمقصورة ، التأنيث بهما لازم في أصل وضع الكلمة مثل : حبلى وصحراء ، وأما تاء مثل : طلحة فتكون لازمة في حالة النقل إلى العامية فقط ، أما الجمع كـ " طلاح " واسم الجنس كـ " شجر " فلا تثبت فيهما ، ولذلك - أي : لعدم لزومها للاسم فلم تقم مقام السببين في المنع من الصرف . انظر بتصرف الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤١٢ . وانظر المرتجل ص ٨٣ ، وشرح الرضى ١١٧/١ ، والتخمين في شرح المفصل ٢١٢/١ .

وذكر مثالين ؛ إذ العدل قسمان : تحقيقي ، وتقديرى^(١) ففي المثالين تنبيه على القسمين فالمثال الأول تحقيقي ، فإن أُخِرَ على وزن فُعَلْ جمع أخرى التي هي تأنيث آخر^(٢) ، وهو أفعل تفضيل معناه في الأصل : أشد تأخراً ، وكان في الأصل معنى " جاءني زيد ، ورجل آخر " رجل أشد تأخراً من زيد - في معنى من المعاني - ثم نقل إلى معنى "غير" ، فمعنى جاءني زيد ، ورجل آخر - إذن - رجل غير زيد . ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولاً ، فلا يقال : جاءني رجل وحمار آخر ، ولا امرأة أخرى^(٣) ، وتحقيق (٢٨/ب) العدل فيه أن قياس اسم التفصيل إذا لم يكن مع اللام والإضافة أن يكون على صيغة "أفعل من " ، ولا "لام" هنا ولا إضافة فوجب أن يكون على صيغة "أفعل من " ، فلما قيل : " آخر " علم أنه معدول عن "آخر من " ^(٤) ، وقال أبو علي الفارسي^(٥) : لا يجوز أن يكون آخر معدولاً عن اللام^(٦) ؛ إذ لو كان كذلك لوجب أن يكون معرفة كأمس وسحر المعدولين عن ذى اللام ، فلا يقع صفة للنكرات ، وقد وقع ، قال تعالى : ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٧) .

(١) سيأتي بيان الشارح للعدل التحقيقي والتقديرى في الصفحة القادمة ، وانظر في معنى العدل ، ومعنى قسميه : الإيضاح العضدي ص ٣٠١ ، واللمع ص ٢٣٦ ت / حامد المؤمن ط عالم الكتب الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، والمفصل ص ١٦ وشرح الحدود النحوية ص ٩٩ ، وشرح الرضى ٩٩/١ ، وأسرار النحو ص ٨٤ : ٨٥ .
(٢) انظر في ذلك : شرح اللمع للقاسم بن محمد الواسطي ، ت د / رجب عثمان ، ط مكتبة الخانجي الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ص ٢٠٤ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٢١ ، والصفوة الصفية القسم الأول ٣٥١/١ .

(٣) نقل الشارح النص السابق من شرح المحقق الرضى على الكافية ١٠١/١ ، إلا أنه لم يشر إلى ذلك ، كعادته في مواضع كثيرة ، وقد قمت بإثبات ذلك في الجزء الخاص بدراسة منهج الشارح .

(٤) انظر : الكتاب ٢٥٥/٣ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٢١ والصفوة الصفية القسم الأول ٣٥١/١ ، وهمع الهوامع ٩٠/١ .

(٥) أبو علي الفارسي : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل أبو علي ت ٣٧٧ هـ أحد أئمة العربية ، ولد في "فسا" من أعمال "فارس" ، وانتقل إلى بغداد ثم حلب ، فأقام عند سيف الدولة الحمداني ، ثم عاد إلى بلاد فارس ببغداد حتى توفي ، من كتبه الكثيرة : التذكرة ، والعوامل ، والمسائل الشيرازيات ، والإيضاح انظر في ترجمته : شذرات الذهب ٨٨/٣ ، وفيات الأعيان ٨٠/٢ ، الأعلام ١٧٩/٢ .

(٦) وعبارة الفارسي في المسائل المنثورة ص ٢٧٨ : ٢٧٩ : "...أخر" لا تنصرف في معرفة ولا نكرة ؛ لأنها معدولة عن " آخر منك " ، وليست معدولة عَسَمًا يَقُوم مقام الألف واللام . " أهـ .

(٧) من الآية رقم (١٨٤) من سورة البقرة .

وأجيب: بأن وجوب توافق المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتذكيراً ممنوع ، ولو كان كذلك لوجب بناء "سحر" ؛ إذ هو متضمن معنى الحرف وهو اللام ، وأما تعريفه فلأنه علم ؛ لا لأنه معدول عن ذى اللام ^(١).

فإن قيل : ما الفرق بين العدل الحقيقي ، والعدل التقديري ؟

قلنا : مرادهم بالعدل الحقيقي : هو الذي قام عليه دليل غير منع الصرف ، أي : يكون هناك (٢٩/أ) دليل على اعتبار العدل فيه سوى كونه ممنوعاً من الصرف ^(٢). والتقديري : ألا يكون هناك دليل على اعتبار العدل فيه سوى منع الصرف ^(٣).

فإن قيل : فهذا دور ؛ إذ الحكم إنما ثبت بالعلة ، فإن ثبتت العلة بالحكم كان دوراً ؟

قلنا : الحكم نفسه ثابت بنفس السبب ، والعلم بالسبب ثابت بنفس الحكم فلا دور وأما المثال الثاني ، وهو "عمر" فهو مثال العدل التقديري ، ونحوه : "زفر" ، فإن "عمر" و "زفر" معدولان عن "عامر" ، و "زافر" المعرفتين ^(٤) ؛ إذ لو كانا معدولين عن "عامر" و "زافر" نكرتين لوجدا بين أسماء الأجناس ^(٥) ولم يُوجدَا ، بدليل التتبع ، والاستقراء .

^(١) تابع الشارح المحقق الرضي فيما ذكره هنا ، حيث أورد الرضي منع أبي على الفارسي لكون "آخر" معدولاً عن اللام ... ثم أجاب بقوله : وأجيب بأنه معدول عن ذى اللام لفظاً ومعنى ، أي : عدل عن التعريف إلى التذكير ، ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفاً وتذكيراً ، ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذى اللام واجباً ، لوجب بناء "سحر" كما ذهب إليه بعضهم ؛ لتضمنه معنى الحرف ، فتعريف "سحر" ليس لكونه معدولاً عن ذى اللام ، بل لكونه علماً "أهـ شرح الكافية ١٠٣/١ وانظر : الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٢١ ، والصفوة الصفية القسم الأول ٣٥١/١ : ٣٥٢ .

^(٢) انظر في ذلك : شرح الكافية للرضي ٩٩/١ ، وأسرار النحو ص ٨٤ : ٨٥ .

^(٣) وهذا ما نص عليه الإسفراييني ، انظر : لباب الإعراب ص ٢١٠ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٣٥/١ ، وشرح الألفية لابن الناطم ص ٦٥٥ .

^(٤) لما وجد النحاة "عمر" و "زفر" غير منصرفين ، ولم يجدوا علة سوى العلمية قدروا العدل لحفظ قاعدتهم ، هذا عند البصريين ، وأما الكوفيون فلا يحتاجون إلى تقدير شيء ؛ لأنهم يمنعون الاسم من الصرف بعلة واحدة "أهـ أسرار النحو ص ٨٥ .

^(٥) وهذا ما قرره الإمام عبد القاهر - رحمه الله - بقوله : " ... ألا ترى أن زفر ، وعمر لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب أن يكون كل واحد منهما مستعملاً اسماً لنكرة ، وليس هنا شيء في النكرة يسمى عمر بإزاء رجل ، و فرس "أهـ المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٠٩/٢ .

ومن قبيل العدل باب قطام في تميم ^(١)؛ فإنه معرب غير منصرف عندهم ^(٢) ، وفي [الغة] ^(٣) الحجاز مبني على الكسر ^(٤) ، وعليه قوله :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوَهَا . : فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ ^(٥)

إلا ما كان آخره راء ؛ فإن تميما وافقوا [الْحَجَازِيِّينَ] ^(٦) في بنائه ^(٧) ، ومنه (٢٩/ب) قولهم : " مَنْ دَخَلَ ظَفَارٍ حَمَرٌ " ^(٨) ، إلا قليلا منهم ^(٩) ، وعليه قول من قال :
فَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ . : فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ ^(١٠)

(١) باب "قطام" هو : ما كان على وزن "فعال" من أعلام الأعيان المؤنثة ، و"قطام" اسم امرأة معدولة عن "قاطمة" وهو مأخوذ من القطم ، وهو العض وقطع الشيء بمقدم الفم، ولذلك قيل للصقر : قطامي " أهـ شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٤ .

(٢) انظر في ذلك شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٧٦/١ .

(٣) إضافة يقتضيها السياق .

(٤) وعلل ذلك ابن عصفور بأن ذلك تشبيها له بنزال . انظر : المقرب ص ٣٥٩ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو للجميل بن صعب ، انظر البيت في : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠١ والخصائص ١٧٨/٢ ، والمصباح للمطرزي ص ٥١ ، وشرح المفصل ٦٤/٤ ، وشرح قطر الندى ص ١٧ ، ط دار الجيل بيروت ، وشرح شنور الذهب ١٢٨ ، وأوضح المسالك ١٣/٤ ، وشرح اللحة البدرية ٢٣٤/١ ، ت د / صلاح روائ ، الثانية ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م ، والتصريح ٢٢٥/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٥٩٦/٢ ، وشرح الأشموني ٣٩٤/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٧٠/٤ .

والشاهد فيه قوله : "حذام" حيث جاء هذا الوزن مبنيًا على الكسر على وزن "فعال" تشبيها له بنزال ، وهو مذهب أهل الحجاز .

(٦) في الأصل (الحجاز) وما أثبت أضبط .

(٧) قال سيبويه : " فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز ، وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في يرى ، والحجازية هي اللغة الأولى القدي ، فزعم الخليل : أن إجنح الألف أخف عليهم يعني الإمالة ليكون العمل من وجه واحد ، فكروها ترك الخفة ، وعلموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك وأنهم إن رفعوا لم يصلوا " أهـ الكتاب ٢٧٨/٣ ، وانظر المقتضب ٣٧٥/٣ .

(٨) هذا مثل يضرب للرجل يدخل القوم فيأخذ بزيتهم ، وظفار قرية باليمن يكون بها المغرة وهي الطين الأحمر ، حمر : تكلم بالحميرية ، وقيل : صبغ ثوبه بالحمرة وهو الأرجح انظر مجمع الأمثال ٣٤٠/٢ ، والمستقصى ٣٣٥/٢ .

(٩) قال سيبويه : وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الراء ، ... أهـ الكتاب ٢٧٩/٣ .

(١٠) البيت من مخلع البسيط ، وهو للأعشى في ديوانه ص ٣٣١ ، والكتاب ٢٧٩/٣ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشننمري ٨٥٦/٢ ، ط المنظمة العربية بالكويت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ص ٤٧٧ ت د / زهير سلطان ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٩٤ م ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٣ ، والمرتجل ص ٩٥ ، وشرح المفصل ٦٤/٤ : ٦٥ ، والمقرب ص ٣٥٩ ، لسان العرب مادة (وبر) ، وهمع الهوامع ١٠٠/١ ، والمقاصد النحوية ٣٥٨/٤ .

و الوَصْفُ ، مِثْلُ : أَسْوَدَ ، وَأَجْمَعَ

قال صاحب اللباب في التعليق^(١) : أن واحدا من العرب دخل على بعض ملوك حمير فقال له الملك : "ثب" وهو بلغة حمير "اقعد" فوثب الرجل فخلج الملك ، وقال : ليس عندنا عربيتك مَنْ دَخَلَ ظَفَارَ حَمَرٍ ، أي: تكلم بلغة حمير ، وإلى هذا أشار من قال: **أكر بلبل رشد چاهي که آنجا هه باشند زانسان سبه برما** **ضرورت بانک ایشان بایدش** . . . **کرد و کمره برکنندش اذ قفا**^(٢)

ولقد صرح بهذا المعنى من قال :

فَدَارِهِمْ مَا دُمْتَ فِي دَارِهِمْ . . . وَ أَرْضِهِمْ مَا دُمْتَ فِي أَرْضِهِمْ^(٣)
و "ظفار" : اسم مصر من أمصارهم ، و "وبار" أرض كانت لعاد^(٤) ، وجهرة أي: عيانا ، أي : هلك أهل وبار هلاكا ظاهرا بَيِّنًا مكشوفًا على الناس .
(وَأَمَّا الْوَصْفُ ، مِثْلُ : أَسْوَدَ وَأَجْمَعَ) حق العبارة أن يقول : فمثل أسود (٣٠/أ) بالفاء ، والعجب من المصنف - رحمه الله - أنه كيف يترك الفاء في جواب (أَمَّا) مع مهارته في العربية^(٥).

= واستشهد الشارح بهذا البيت على أن أناسا من تميم يعربون باب "قطام" حتى ولو كان آخره راء ، قال ابن عصفور جمع الشاعر بين اللغتين ، و "وبار" الأولى مبنية على الكسر والثانية معربة إعراب ما لا ينصرف .

(١) التعليق المقصود به : حاشية الاسفرايينى على لباب الإعراب ، وهو مخطوط بدار الكتب تحت رقم (١٤٦٣) ١٣ نحو ، وهذا الكلام ورد باللوحة رقم (١٥) اب) منه .

(٢) كلام بالفارسية يدل على المعنى السابق ، وترجمته : لو أن البلبل المغرد وقف هنا يوما ما ، بين مجموعة من الغربان فعليه أن ينطق بما ينطقون ، وإلا فسوف يقتلونه من رقبتة . ترجمه د / أحمد محمد نادي ، المدرس بمعهد الدراسات الآسيوية ، بجامعة الزقازيق .

(٣) البيت من بحر المديد ومعناه واضح ، واستشهد به الشارح على المعنى السابق ، وليس بشاهد نحوي .

(٤) انظر معجم البلدان ٣٩٢/٨ .

(٥) الفاء بعد "أما" لازمة لا تحذف إلا مع قول أغنى عنه المحكى به ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ۖ ﴾ ، أي : فيقال لهم أكفرتم ، أو في ضرورة شعرية كقول الشاعر :

فَأَمَّا الْقَتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ .. وَلَكِنْ سِيرًا فِي عَرَاضِ الْمَوَاقِبِ

أو فى ندور كما فى صحيح البخارى : " أَمَّا بَعْدُ مَا بَالَ رِجَالِ " أهد الجنى الداني ص ٥٢٣ : ٥٢٤ وانظر معنى اللبيب ٦٧/١ وما بعدها .

وعليه فكان القياس ما قاله الشارح ، إلا أن عبارة المصنف في الإرشاد الهادي هي : " والوصف مثل : ... أهد ، ولم يقل : وأما الوصف مثل : ... " ولعل ذلك في نسخة اعتمد عليها الشارح ، انظر الإرشاد الهادي للتفتازانى ص ٨٨ .

والتمثيل بأَسْوَدَ تنبيه على أن المعتبر في الوصف هو الأصل ، وأن الغلبة غير قاذحة ^(١) ؛ فإن أَسْوَدَ كان عاما في كل ما فيه سواد ، ثم كثر استعماله في الحية السوداء ، حتى إذا أطلق كان المتبادر إلى الفهم ذلك من غير احتياج إلى القرينة ^(٢) .

وأما التمثيل بأجمع فتنبه على أن التعريف التوكيدي ليس معتبرا في منع الصرف على الاستقلال كسائر الأسباب التي سبق تفصيلها ، كما زعمه الشيخ أبو علي الفارسي ^(٣) ، ومن تبعه ^(٤) ، وتوضيح ذلك أن "أجمع" غير منصرف اتفاقا ، ولا نزاع لأحد في ذلك ؛ إنما النزاع في سبب المنع ، فعند الشيخ سببه وزن الفعل ، والتعريف التوكيدي ، وعند الجمهور سببه وزن الفعل والوصفية الزائلة في الاستعمالات بتمحضها للتأكيد الصُّرْفِ ، فكلام المصنف تنبيه على مذهب الجمهور

(١) أي : غلبة استعماله في الاسم .

(٢) الوصف المانع من الصرف هو الوصف الأصلي حتى وإن عرضت عليه الأسمية ، وكذلك إن كان في الأصل اسما فلا تقيده الوصفية العارضة ، فـ "أدهم" للقيد ، وأرقم" للحية غير منصرفين ، وأربع صفة منصرف . هذا وقد تتخيل الوصفية الأصلية فلا يصرف بها كما فعل ناس من العرب بـ "أخيل" وصف للطائر ، و"أجل" للصقر توها لمعنى ذي الخيلان في الأول ، والجدل ، أي : القوة في الثاني ، انظر في ذلك : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٣٨ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤١١ : ٤١٢ ، والمساعد ١١/٣ .

(٣) وهو قوله : " . فأما "أجمع" و "جمعاء" فليسا عندنا صفتين وإن كان على لفظ "أحمر" و "حمراء" ؛ لأنهما لم يمتنعا من الصرف في قولك : رأيت إخوتك أجمع ، ولكن لأنه معرفة ، وعلى وزن الفعل "أه الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني لأبي على الفارسي ١٦١/٢ رسالة ماجستير بمكتبة جامعة عين شمس رقم ٤١٥ م / ح .

(٤) كالشيخ عبد القاهر الجرجاني حيث قال : " وأما أجمع فإنه اسم ، وليس بصفة ؛ فإذا سميت به كان مثل : " افكل " اسم رجل ، لا تصرفه للتعريف ووزن الفعل . " أه المقتصد في شرح الإيضاح ٩٨٢/٢ .

والتَّائِيثُ مِثْلُ: طَلْحَةٍ ، وَزَيْنَبَ ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْعَلَمِيَّةِ.....

فافهم^(١) (والتَّائِيثُ مِثْلُ: طَلْحَةٍ ، وَزَيْنَبَ) ، ذكر للتأنيث مثالين تنبيهها على أن التأنيث قسمان : الأول : أن تكون تاء التأنيث فيه ظاهرة ، كـ "طَلْحَةٍ" .

الثاني : أن تكون تاء التأنيث فيه مقدرة غير ظاهرة ، كـ "زَيْنَبَ" ، وهو الذي يسميه القوم تأنيثاً معنوياً^(٢).

فإن قيل : التأنيث ضربان : تأنيث بالألف ، وتأنيث بالتاء ، وكلا القسمين معتبر في منع الصرف ، فلم خص المصنف - رحمه الله - القسم الثاني بالذكر وترك الالتفات إلى الأول ؟! ، قلنا : إذا أراد المصنف بالتأنيث هذا الضرب ، وعد ألفي التأنيث سبباً على حده ، فالألف واللام في التأنيث للعهد ، وقوله : (والتَّائِيثُ) معناه التأنيث المذكور المعهود المحدود في تفصيل الأسباب ، فالتأنيث عنده اسم لهذا الضرب فقط^(٣).

وأما الضرب الآخر ، فقد سماه باسم آخر على حده ، كما شاهدته^(٤) ، ولأنه بصدد التعرض لتأنيث شرطه (٣١/أ) العلمية ، كما أشار إليه بقوله : (وَلَا بُدَّ مِنَ الْعَلَمِيَّةِ) .

(١) حكى ابن كمال باشا هذا الخلاف بقوله : " .. وأما التعريف التأكيدي فقد اختلفوا فيه ، فمنهم من لا يجعله سبباً ؛ لأن تعريفه من قبيل الإضافة ؛ لأن جاءني القوم أجمع بمنزلة جميعهم ، ومنهم من يجعله سبباً ، ويدعى أن تعريفه وضعي كالإعلام ، أي : وضع تأكيداً للمعارف بلا علامة " أهـ أسرار النحو ص ٨٨ ، وانظر في ذلك : لباب الإعراب ص ٢٠٤ .

(٢) مما يمنع من الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظاً كطلحة ، وحزمة ولم يصرف لوجود العلمية في معناه ، ولزوم علامة التأنيث في لفظه ، فالعلم المؤنث لا تفارقه العلامة ، فالتاء فيه بمنزلة الألف في نحو : " حبكى ، وصحراء " ؛ فأثرت في منع الصرف ، بخلاف التاء في الصفة ، وأما تقديراً - أو المؤنث المعنوي - ففي المؤنث المسمى في الحال ، كـ "سعاد" ، و "زينب" ، أو في الأصل ، كـ "عناق" : اسم رجل ، أقاموا في ذلك كله تقدير العلامة مقام ظهورها " أهـ شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٥٠ .

وانظر في منع الصرف للعلمية والتأنيث : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥٠ ، والتبصرة والتذكرة ٥٤٨/٢ : ٥٤٩ ، وترشيح العلل في شرح الجمل ص ٤٤ ، والمساعد ١٩/٣ : ٢٠ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤١٢ ، والارتشاف ٨٧٨/٢ .

(٣) يريد الشارح أن المصنف - رحمه الله - إذا قال : التأنيث ، فهو التأنيث المعهود في المنع من الصرف مع سبب آخر ، كالعلمية في مثل : "طلحة" ، و "زينب" ، أما التأنيث الآخر ، وهو ما كان آخره ألف تأنيث مقصورة ، أو ممدودة فهو قائم مقام سببين ، وقد ذكره في موضع سابق .

(٤) ذكر المصنف - رحمه الله - القسم الأول وهو التأنيث بالألف في بداية حديثه عن موانع الصرف عندما تحدث عن الذي يقوم مقام سببين من العلل ، انظر قوله : (وألف التأنيث المقصورة كبشرى ، والممدودة كـ "صحراء" ص ١٨٩ من النص المحقق

والمشروط بالعلمية إنما هو التأنيث بالتاء فقط ^(١)؛ إذ التأنيث بالألف تأثيره حتم مقضي من غير احتياج إلى اشتراط ؛ إذ الألف هناك لازمة وضعاً ، وهذا هو السر في أنه قائم مقام السببين كما سبقت الإشارة إليه ^(٢).

وها هنا فائدة جلية نفعها عظيم فلتكن على ذكر منك ، وهي أن أسماء القبائل والبلدان أقسام :

الأول : ما يكون فيه مع العلمية سبب ظاهر ، نحو : بَاهِلَةٌ ^(٣)، وَتَغْلِبَ ^(٤)، وَبَغْدَادٌ ^(٥) ، وَخُرَاسَانٌ ^(٦)، ونحو ذلك .

الثاني : أنه ليس كذلك لكنه ممنوع في الاستعمالات ، أو مصروف في الإطلاقات . الثالث : ما ليس فيه مع العلمية سبب ظاهر ، وكيفية استعمالهم له مجهولة . الرابع : ما جاز في الاستعمالات صرفه ، ومنعه .

فالقسم الأول حكمه المنع من الصرف بلا شبهة ؛ لظهور السببين فيه .

^(١) اشترط النحاة في المؤنث بالتاء لفظاً ، أو تقديرًا العلمية ؛ ليمنع من الصرف قال الخوارزمي : " . أما التأنيث بالتاء فإنه لا يعتبر ما لم يستحكم بالعلمية " أهـ التخمير في شرح المفصل ٢١٢/١ ، وانظر : لباب الإعراب ص ٢٠٦ ، والصفوة الصفية القسم الأول ٣٥٤/١ .

^(٢) انظر ص ١٩٠ من النص المحقق .

^(٣) بَاهِلَةٌ : ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث ، قال الزجاج : " فأما قولك : من باهلة يا هذا ؟ فلا ينصرف ؛ لأن فيه هاء التأنيث " أهـ ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٩ وانظر : التبصرة والتذكرة للصيمري ٢/ ٥٧٧ .

^(٤) تَغْلِبَ : ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، انظر التبصرة والتذكرة ٥٧٦/٢ ، وانظر : الصفوة الصفية القسم الأول ٣٤٨/١ .

^(٥) بَغْدَادٌ : ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ؛ لأنها كلمة فارسية معناها : عطاء صنم ، لأن بغ صنم ، وداد عطية ، انظر اللسان مادة (ب غ د د) ، وفي المصباح المنير : " ... بغداد غير عربية فلا تدخل تحت الضابط العربي " أهـ ص ٣٤ مادة (ب غ د د) وقال ابن الأنباري : أصل بغداد للأعاجم ، والعرب تختلف في لفظها ؛ إذ لم يكن أصلها من كلامهم ولا اشتقاقها من لغاتهم " معجم البلدان ٢٣٠/٢ .

^(٦) هذه الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ، وقد ذكرها سيوييه في باب " ما أعرب من الأعجمية " ، وقال عنها : " وربما تركوا الاسم على حالة إذا كانت حروفه من حروفهم ، كان على بنائهم ، أو لم يكن ، نحو : خراسان ، وخرم ، والكرم " أهـ الكتاب ٣٠٤/٤ .

وخراسان بلاد واسعة ، أول حدودها ما يلي العراق (أذاورد) ... وآخر حدودها ما يلي الهند (طخارستان) ... ، ومن أمهات بلادها (نيسابور) و(هراة) . أهـ مرصد الاطلاع للبغدادي تحقيق / على محمد البجاوي ، ط دار إحياء الكتب العربية ٤٥٥/١ ،

وحكم القسم الثاني : التتبع والاستقراء (٣١/ب) والمتابعة ، فإن سلخوا في الصرف ، أو منعه وتيرة واحدة ، فعليك بالاعتداء بهم كصرفهم "تَقِيْفًا" ، و "مَعْدًا" ، و "حَنِينًا" ، ونحو ذلك ؛ (١) وكمنعهم منه نحو : "سَدُوسَ" (٢) ، و "هَجَرَ" (٣) و "عُمَانَ" (٤).

فالصرف -إذن- في القبائل بتأويل "الأب" إن كان اسمًا له كـ "تَقِيْف" ، أو بتأويل الحي ، وفي الأماكن بتأويل المكان ، والموضع ونحوها .

ويمنع الصرف في القبائل بتأويل "الأم" إن كان في الأصل كذلك ، وبتأويل القبيلة إن لم يكن كذلك ، وفي الأماكن بتأويل البقعة ، والبلدة ، ونحوهما (٥).

وأما القسم الثالث : فالاختيار فيه بيدك ، إن شئت فامنع ، وإن شئت فاصرف ، فالمنع بتأويل الأم ، والقبيلة ، والبقعة ، والصرف بتأويل الحي والمكان . (٦)

أما القسم الرابع: فلك فيه -أيضا- وجهان ، كـ "ثَمُودَ" (٧) ، و "وَاسِطَ" (٨)

(١) وهذا ما قرره الرضي بقوله : وإن سلخوا في صرفها ، أو ترك صرفها طريقة واحدة ، فلا تخالفهم ، كصرفهم "تَقِيْفًا" ، و "مَعْدًا" ، و "حَنِينًا" ، و "دَابِقًا" ، وترك صرفهم "سدوس" ، و "هجر" ، و "عمان" أ هـ . شرح الكافية ١٢١/١ ، وانظر ارتشاف الضرب ٨٨٢/٢ .

(٢) فلا تصرف "سدوس" ؛ لأنها اسم قبيلة ، انظر : التبصرة والتذكرة ٥٧٨/٢ .

(٣) هجر مدينة بالبحرين ، انظر معجم ما استعجم ١٣٤٦/٤ .

(٤) فهذه الأعلام تمنع من الصرف لاعتبار التأنيث فيها ، انظر : همع الهوامع ١١٥/١ .

(٥) فكل ذلك مبنى على المعنى ، انظر في ذلك : الجمل للزجاجي ص ٢٢٤ ، والتبصرة والتذكرة ٥٧٦/٢ ، ٥٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٤/٢ ، وما بعدها ، والصفوة الصفية القسم الأول ، ٣٧٨/١ ، شرح الجمل لابن هشام ص ٣٠٥ ، الارتشاف ٨٨٣/٢ ، و همع الهوامع ١١٥/١ .

(٦) لو ضم القسم الثاني والثالث في قسم واحد لكان أولى ، ويجعل الصرف فيه بتأويل الحي ، والمكان ، والموضع ، ويجعل عدم الصرف بتأويل القبيلة والبقعة والبلدة .

(٧) وقد ورد بالوجهين - الصرف ومنعه - في القرآن الكريم ، فمثال منع صرف ثمود قوله تعالى : ﴿ أَلَا بُعْدًا لِمَدْيَنَ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ ﴾ هود ٩٥ ، وقال تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ ﴾ هود ٦٨ فصرفه "أهـ" شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٦١٢ ، والصرف في قرادة ما سوى حمص و صمرّة ويعصوب .

(٨) و "واسط" فيه -أيضا- وجهان : الأول : الصرف وهو أكثر ، قال سيبويه : " وأما واسط فالتذكير ، والصرف أكثر) ، وإنما سمي واسطا ؛ لأنه مكان وسط البصرة والكوفة ... " أهـ الكتاب ٢٤٣/٣ .

و "قُرَيْشَ" ، ونحو ذلك - ، ^(١) فلك الاقتداء بهم مرة واحدة .

(وَالْعُجْمَةُ) وهي كون الكلمة [على] ^(٢) غير أوضاع العربية ، كذا في اللباب ^(٣) ، والمفتاح ^(٤) ، ونحوهما ^(٥) ، (٣٢/ب) (مثل : شَتَرَ) اسم حصن من حصونهم ؛ ^(٦) فإنه غير منصرف للعلمية والعجمة (وإبراهيم) فإنه غير منصرف للعجمة ، والعلمية ^(٧) ، وذكر لها مثالين إيماء منه إلى أن الشرط هاهنا تحرك الأوسط نحو "شَتَرَ" ، أو الزيادة على الثلاثة كإبراهيم . ^(٨)

(وَلَابُدُّ) في العجمة (مِنَ الْعَلَمِيَّةِ) أي : كونه علما ، وأسقط القيد الآخر الذي ذكره الشيخ ابن الحاجب حيث قال : شرطها [أن تكون] ^(٩) علما في العجمية ^(١٠) . تنبيهها على أن هذا الشرط غير لازم ^(١١) ، بل الواجب ألا يكون مستعملا في كلام العرب

وبعضهم - وهو قليل جدا - يجعله اسما للبلدة ، فلا يصرفه ، ويكون صفة سميت به البلدة "أهـ ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٢ ، و "واسط" اسم يطلق على عدة مواضع ، معجم البلدان مادة (وس ط) .

^(١) مثل : "دابق" الكتاب ٢/٢٤٣ .

^(٢) في الأصل (من) وما أثبت أضبط .

^(٣) قال الاسفراييني : "وأما العجمة فهي كون الكلمة من غير أوضاع العربية ، وشرطها علمية في العجمة .." أهـ لباب الإعراب ص ٢١٤ .

^(٤) وعلل الإسفراييني منع الصرف بها بقوله : "وكذا العجمة ؛ لأن لغة العرب متقدمة عندهم على ما يأخذونه من غيرهم .." أهـ الضوء ، شرح المصباح ص ٢٠٠ .

^(٥) كـ "شرح الحدود النحوية" للفاكهي ص ١٠٠ .

^(٦) قال ياقوت : " ... شتتر " قلعة من أعمال أران بين بردعة وكنجة " أهـ معجم البلدان ٥/٢٣٦-٢٣٧

^(٧) انظر : "ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٦١ ، وشرح الجمل لابن هشام ص ٣٠١ .

^(٨) اشترط السنحة لمنع الاسم الأعجمي من الصرف أن يكون علما ، وزائدا على ثلاثة أحرف ، أما الثلاثي فإن كان ساكن الوسط فأكثر النحاة على صرفه ، وإن كان متحرك الوسط فيمنع من الصرف ، انظر تفصيل ذلك في لباب الإعراب ص ٢١٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٥١ ، والارتشاف ٢/٨٧٦ : ٨٧٧ ، وهمع الهوامع ١/١١٠ .

^(٩) في الأصل (يكون) وما أثبت أضبط .

^(١٠) الكافية ص ٦٤ .

^(١١) كون الاسم الممنوع من الصرف للعلمية والعجمة علما في اللغة الأعجمية فيه قولان ذكرهما السيوطي في الهمع ١/١٠٩ : ١١٠ ، الأول : عدم اشتراط كونه علما في لسان العجم ، وعليه الجمهور فيما نقله أبوحيان

مَعَ تَحَرُّكِ الْأَوْسَطِ ، أَوْ الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، فَنُوحٌ مُنْصَرِفٌ

إلا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه - أيضا - علما كـ "إبراهيم" ، و اسماعيل أو لا كـ "قَالُونَ" ^(١) ، فإنه الجيد [باللسان] ^(٢) الرومي ، سمي نافع ^(٣) بذلك ^(٤) [روايته] ^(٥) عيسى ^(٦) ؛ لجودة قراءته . (مَعَ تَحَرُّكِ الْأَوْسَطِ) الساد مسد علامة التأنيث ، القائم مقام الحرف الرابع ^(٧) (أَوْ الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، فَنُوحٌ مُنْصَرِفٌ) الفاء في قوله : (فَنُوحٌ) للسببية ، والترتيب ، أي : بسبب أن تحرك الأوسط شرط في العجمة في الثلاثي صرف "نوح" لخفته بسبب سكون (٣٢/ب) وسطه ^(٨) ، قال جار الله في المفصل ^(٩) : مثل : نوح غير منصرف لحصول السببين ، ومنصرف للخفة .

الثاني : اشتراط كونه علما في لسان العجم ، وعليه أبو الحسن الدباج ، وابن الحاجب "أهـ" ، وانظر الارششاف ٨٧٥/٢ .

(١) قالون : الجيد ، وهو نكر ؛ في كلام العجم ، انظر مثل المقرب ص ٣٦٤ .

(٢) في الأصل : (بلسان) وما أثبت أضبط .

(٣) هو نافع بن عبد الرحمن : أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، مولى جعونة بن شعوب الشجعي المقرئ المدني ، كان إمام أهل المدينة ، والذي صاروا إليه في قراءته ، ورجعوا إلى اختياره ، وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة رضوان الله عليهم توفي سنة ١٦٩ وقيل سنة ١٥٩ ، وقيل غير ذلك . انظر في ترجمته : وفيات الأعيان ٥/٥ ، شذرات الذهب ٢٧٠/١ ، تهذيب التهذيب ٤٠٧/١٠ .

(٤) أي : بلقب قالون .

(٥) في الأصل : (رواية) وهو سهو من الناسخ .

(٦) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى المدني ، يكنى أبا موسى ، أخذ القراءة عن نافع ، وهو الذي أطلق عليه لقب (قالون) ؛ لجودة قراءته فمعنى (قالون) بلسان الروم (جيد) ، وفي الأعلام أنه كان أصم يقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفقي القارئ فيرد عليه اللحن والخطأ ، ولد في المدينة سنة ١٢٠ هـ وتوفي بها سنة ٢٢٠ هـ ، وفي النجوم الزاهرة : أنه توفي في سامرا ، انظر في ترجمته : النجوم الزاهرة ٢٣٥/٢ ، ومشاهير علماء الأمصار ص ٢٢٤ وسير أعلام النبلاء ٣٣٦/٧ ، وميزان الاعتدال ٢٤٢/٤ ، والأعلام ١٩٧/٥ .

(٧) ما ذهب إليه الشارح من قيام تحرك الوسط مقام حرف رابع ذهب إليه السيوطي حيث قال في الهمع ١٠/١ : " يمنع متحرك الوسط إقامة للحركة مقام الحرف الرابع كما في المونث " أهـ .

(٨) قال سيبويه : " وأما نوح ، وهود ، ولوط ، فتتصرف على كل حال لخفتها " أهـ الكتاب ٢٣٥/٣ ، وانظر المقتضب ٣٢١/٣ .

(٩) وعبارة الزمخشري في ذلك هي قوله : " .. وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كـ "نوح" ، و "لوط" منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين ، وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه ، وقد جمعها الشاعر في قوله :

لَمْ تَتَلَفُ بِفَضْلِ مِزْرِهِمَا . دَعْدُ ، وَلَمْ تَسُقْ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ .

أهـ المفصل ص ١٧ .

وشنع عليه الشيخ ابن الحاجب وقال : هذا تصحيف ؛ لأن مثل : "نوح" لم يوجد في كلام الله ، ولا في كلام الفصحاء غير منصرف ، ثم قال : وجمهور النحاة اشترط في اعتبار العجمة الزيادة على الثلاثة وهؤلاء لا يجيزون في "نوح" ، و "لوط" إلا الصرف^(١) . وجار الله تابع للشيخ عبد القاهر الجرجاني ؛ لأنه قال في الجمل : "والثلاثي الساكن الأوسط يجوز فيه الصرف ، وتركه ، نحو : "هند" ، و "دعد" ، و "نوح" ، و "لوط"^(٢) ، وأما ما فيه سبب ثالث كـ "ماه"^(٣) ، و "جور"^(٤) ؛ فإنهما غير منصرفين للعجمة والعلمية والتأنيث ، وقال صاحب اللباب : و "نوح" ، و "لوط" قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف ، فالقياس [أن يكونا ممنوعين]^(٥) من الصرف : إلا أن الخفة فيهما قاومت أحد السببين فصرفا لذلك^(٦) ، وقوم يجرونهما على القياس الظاهر (٣٣) واللغة الفصيحة هي التي وردت في أفصح الكلام ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا ^(٧) ۖ وَقَالَ : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ^(٨) ۖ وَقَالَ : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ^(٩) ۖ

(١) قال ابن الحاجب : " ... إذ لا خلاف أن (نوح ، ولوط) منصرف ، وما ذكره صاحب المفصل وهم غير مستقيم ؛ وإنما غره التزامهم منع نحو : ماه ، وجور ، فظن أن العجمة فيه علة ثالثة ، فقابل السكون بالتأنيث لخفته ، بقيت علتان لا مقابل لهما ، وليس بمستقيم ؛ لأن إجماعهم على صرف نوح ، ولوط يدل على أن العجمة ليست علة في مثله ؛ لفوات شرطها بالزيادة على الثلاثة ، أو يتحرك الوسط عند قوم ، وإذا ثبت ذلك وجب أن نعتقد أن لزوم منع صرف "ماه" ، و "جور" لتقوية التأنيث بصورة العجمة . "أهـ شرح الوافية نظم الكافية ٤/٤٤ وشرح المقدمة ٢٨٤/١ .

(٢) قال الشيخ عبد القاهر : " .. وإذا وقع في هذه الستة اسم كان على ثلاثة أحرف ساكن الوسط جاز فيه الصرف ، وتركه مع كونه معرفة ، ويكون ذلك في المؤنث نحو : دعد ، وهند ، والأعجمي نحو : نوح ، ولوط ، فأما في النكرة فليس إلا الصرف "أهـ . الجمل في النحو ص ٥٢ تحقيق / يسري عبد الغنى عبد الله ط دار الكتب العلمية بيروت ، وانظر المقتصد ٢/٩٩٤ : ٩٩٥ .

(٣) (الماء) بالفارسية ، أي بلد كان ، ذكره البكري في معجم ما استعجم ٤/١١٧٦ .

(٤) (جور) مدينة بفارس بينها وبين (شيراز) عشرون فرسخا ، معجم البلدان مادة (ج و ر) .

(٥) في الأصل : (أن يكون ممنوعا) وما أثبت أضبط .

(٦) الضوء شرح المصباح ص ٢١٣ .

(٧) من الآية رقم (١) من سورة نوح .

(٨) الآية رقم (١٠٥) من سورة الشعراء .

(٩) من الآية رقم (٧٧) من سورة هود .

وَالْجَمْعُ ، مِثْلُ : مَسَاجِدَ ، وَمَصَابِيحَ مِمَّا هُوَ عَلَى وَزْنِ فَعَالِلَ أَوْ ، فَعَالِيلَ وَالتَّرْكِيْبُ

(وَالْجَمْعُ ، مِثْلُ : مَسَاجِدَ ، وَمَصَابِيحَ) أورد له مثالين^(١) تنبيهاً على أن الجمع المعتبر في منع الصرف قسمان : أحدهما : أن يكون بعد ألفه حرفان ، سواء كان أحدهما مدغماً في الآخر كـ "دَوَابَّ" ، أَوْ لَا كـ " مَسَاجِدَ " .

الثاني : أن يكون بعد ألفه ثلاثة أحرف أو سطها ساكن كـ "مَصَابِيحَ"^(٢) وقد أوما في هذا التمثيل إلى إخراج نحو " مَدَائِنِي "^(٣) ؛ إذ هو خارج عن القسمين ، ثم أشار إلى فائدة التنبيه في التمثيل فقال : (مِمَّا هُوَ عَلَى وَزْنِ فَعَالِلَ) كـ "مَسَاجِدَ" (أَوْ) على وزن (فَعَالِيلَ) كـ "مَصَابِيحَ" ، وتعيين الوزن إيماء آخر إلى إخراج مثل : " مَدَائِنِي " ، ولمثل " صَيَاقِلَة " ^(٤)

(وَالتَّرْكِيْبُ) ^(٥) المذكور المعتبر في منع الصرف

(١) سبق أن أشار الشارح إلى الجمع الأقصى ، وسبب إيراد المصنف للمثالين المذكورين ، وذلك عند سرده للعلل المانعة من الصرف . انظر ص ١٨٧ من النص المحقق .

(٢) عرف ابن الحاجب الجمع المانع من الصرف بقوله : " هو كل جمع ثالثه ألف ، وبعد الألف حرفان فأكثر ، أو حرف مشدد كمساجد ، ومصابيح ، ودواب " أهـ الوافية شرح نظم الكافية ص ١٤٤ ، وقال الرضى ١٢٧/١ : " ضابط هذه الصيغة هو : أن يكون أولها مفتوحاً ، وثالثها ألفاً بعدها حرفان أدغم أحدهما في الآخر ، أو لا كـ " مساجد " و "دواب" ، أو ثلاثة ساكنة الوسط " أهـ .

(٣) مدائني : هو (مدائن) ، بياء نسبة والمدائن : بلدة صغيرة في الجانب الغربي من دجلة ، معجم البلدان ٧٤/٥ ، ودخول ياء النسب عليها يصرفها لدالاتها على المفرد .

قال المبرد : (مدائني) ونحوه ينصرف في المعرفة والنكرة ، ألا ترى أن مدائنيا إنما هو للواحد ، فبالياء خرج إليه " أهـ المقتضب ٣/٣٢٨ . وانظر : الأصول في النحو ٩٠/٢ : ٩١ ، والارتشاف ٨٥٤/٢ ، والهمع ٨٨/١ .

(٤) صياقلة : جمع "صيقل" وهو شحاذ السيوف ، وسبب صرف "صياقلة" أنه بدخول التاء أشبه المفردات كـ "كراهية" ، قال سيبويه : " قلنت : أرأيت صياقلة ، وأشباهاها ، لم صرفت ؟! قال : من قبل أن هذه الهاء إنما ضمت إلى صياقل ، كما ضمت موت إلى حضر ، وكرب إلى معدى في قول من قال : معد يكرب ، وليس الهاء من الحروف التي تكون زيدة في هذا البناء " أهـ الكتاب ٢٢٨/٣ وانظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٤ والأصول ٩٠/٢ ، وجمع الهوامع ٨٨/١ .

(٥) المراد بالتركيب : أن تضم اسماً إلى اسم فتجعلهما بمنزلة اسم واحد ، كقولهم حضرموت ، وبعليك " أهـ ترشيح العلل في شرح الجمل ص ٤٤ .

مِثْلُ : مَعْدٍ يَكْرِبُ ، وَبَعْلَبِكَ ، وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمِيَّةُ ، وَكَوْنُ التَّرْكِيْبِ غَيْرَ إِضَافِي

(مِثْلُ : مَعْدٍ يَكْرِبُ) (١) اسم قرية (٣٣/ب) بالشام ، ومعدى اسم مفعول من عدا يعدو فهو معدو إلى كدعا يدعو فهو مدعو ، فقلبوا الواو ياء ؛ وكسروا ما قبله لمناسبة الكسرة مع الياء ، ثم خفف ، وأما " كرب " فمعناه الفساد نص عليه سيبويه في كتابه (٢) (وَبَعْلَبِكَ) اسم بلدة بالشام (٣) .

والبعل في الأصل الزوج (٤) ، قال تعالى : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ (٥) ، ثم سمي به الصنم الذي كان يعبد أهل هذه البلدة ، وهو الصنم الكبير المصنوع من ياقوت أحمر ، وبين يديه أصنام صغار (٦) ، قال تعالى : ﴿ أَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴾ (٧) ، وَالبَيْكُ في اللغة " الدَّقُّ " (٨) .

(وَيُشْتَرَطُ) في التركيب (الْعِلْمِيَّةُ) ؛ إذ قد تقرر أن شرط الأسباب للزوم ، والعلمية بها يتحقق للزوم (٩) ، (وَ) يشترط (كَوْنُ التَّرْكِيْبِ غَيْرَ إِضَافِي) ؛ إذ لو كان إضافيا لكان منصرفا ، أو في حكمه ؛ فلا يكون سببا لعدم الانصراف (١٠) .

(١) أي : المركب المزجي : وهو أن يجعل الاسمان اسما واحدا لا بإضافة ، ولا بإسناد ، بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ، انظر : الأصول ٩٢/٢ ، والارتشاف ٨٦٥/٢ ، والسيوطي الهمع ٢٠٩/١ ، وشرح الأشموني ٣٦٦/٣ .

(٢) لم أعثر على هذا النص في كتاب سيبويه ، وربما نص سيبويه على أن " كرب " بمعنى الفساد في نسخة مفقودة اطلع عليها الشارح ، ولم يقف عليها المحققون ، ولم أعثر في اللسان على " كرب " بمعنى الفساد ، وكذلك أساس البلاغة " كرب " ٣٠١/٢ ، ٣٠٢ ، والمصباح المنير ص ٢٧٣ ، والمخصص ٩٧/١٤ . وإن كان الإمام المرزوقي قد نص على هذا المعنى بقوله " ... قالوا معد يكرِب ؛ لأنه عدا الفساد ، والكرِب : الفساد " أهـ شرح ديوان الحماسة ١٥٧/١ .

(٣) انظر معجم ما استعجم للبكري : ٢٦٠/١ ، ومعجم البلدان لياقوت الحموي ٤٥٣/١ .

(٤) انظر اللسان مادة (ب ع ل) .

(٥) من الآية رقم (٧٢) من سورة هود .

(٦) انظر كتاب الأصنام للكلبى ص ١٠٨ ، تحقيق أ/ أحمد زكي نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، سنة ١٣٤٣هـ - ١٩٢٤ م ، وانظر في ذلك أيضا : اللسان مادة (ب ع ل) والتخمين في شرح المفصل ١٦٨/١ .

(٧) الآية رقم (١٢٥) من سورة الصافات .

(٨) وفي اللسان : البَيْكُ : دَقُّ العنق " أهـ مادة (ب ك ك) .

(٩) اشترط النحاة في التركيب المانع من الصرف شروطاً منها : العلمية ، انظر في ذلك . التوطئة لأبي على الشلوبيني ص ٢٧٣ ، ولباب الإعراب ص ٢١٤ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٣٢ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٨٦٤ : ٨٦٥ ، وجمع الهوامع ١٠٩/٢ ، وأسرار النحو ص ٩٠ .

(١٠) انظر : الوافية شرح نظم الكافية ص ١٥٣ ، ولباب الإعراب ص ٢١٤ . وأسرار النحو ص ٩٠ .

وقوله : (غَيْرَ) منصوب (٣٤/أ) خبر كان . (وَلَا إِسْنَادِي) ؛ إذ لو كان إسناديا لكان مبنيًا ، ومحكيا على حاله فلا يكون معربا ، ومنع الصرف مخصوص بالمعربات (١) .

وفي التمثيل إيماء إلى إخراج مثل : " خَمْسَةَ عَشَرَ " (٢) ، ولمثل : " سَبِوِيَه " (٣) فإن قيل : فيلزم أحد الأمرين : إما ترك التعرض للإضافي ، والإسنادي اعتمادا على التمثيل ، وإما التعرض لإخراج مثل : " خَمْسَةَ عَشَرَ " ، و " سَبِوِيَه " اعتمادا على التصريح ! .

قلنا : الأصل في القيود الذُّكْرُ ، فالذي ذُكِرَ جارٍ على الأصل ، فليس لأحد أن يناقش فيه ، وأما إذا ترك فهو خارج عن الأصل ، والخارج عن الأصل محتاج إلى العذر دون الجاري على الأصل فافهم ، وقد شاع عند أهل العربية أنهم يعتمدون كثيرا على المثال ، والاعتماد على المثال ضرب من الاعتذار ، والمحتاج إلى الاعتذار هو الترك دون الذكر .

(١) ذكر المصنف - وتبعه الشارح - بعضا من شروط التركيب المانع من الصرف وقد أجملها بعض النحاة في أربعة شروط :

أولها : ألا يكون تركيب إضافة الثاني : أن لا يكون تركيب اسناد كتركيب الجمل ، الثالث : أن لا يتضمن الاسم الثاني معنى الحرف كـ "خمسعة عشر" ، الرابع : أن لا يكون الاسم الثاني صوتا " أهـ الصفوة الصفية القسم الأول ٣٦٦/١ .

(٢) تركيب العدد كـ "خمسعة عشر" مبني ؛ لتضمنه معنى حرف العطف ؛ لأن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد ، كما لو عطف أحدهما على الآخر ففيل خمسعة وعشرة ، فلما حذف حرف العطف وتضمن الاسمان معناه كما بني "كيف" ، و "أين" لما تضمننا معنى همزة الاستفهام ، وكما بني "من" حين تضمن معنى حرف الجزاء "إن" . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/١ بتصريف .

وانظر في بناء "خمسعة عشر" ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١٣٧ ، وشرح اللمع لابن برهان العكبري ٤٦٥/٢ ، وجمع لهوامع ١٠٩/٢ .

(٣) ما ركب من اسم وصوت فهو مبني ، مثل : سبيويه ، وعمرويه ، انظر في ذلك : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٩٨ : ٩٩ ، وشرح اللمع للقاسم الواسطي ص ٢٠٧ ، والارتشاف ٨٦٧/٢ ، وشرح الرضى ١٣٧/١ ، والفوائد الضيائية ٢٣٨/١ .

وَوَزَنُ الْفِعْلِ ، مِثْلُ : شَمَّرَ ، وَضَرَبَ ، وَمِثْلُ : أَحَمَدَ ، وَنَحَمَدَ ، وَيَشْكُرُ ، وَتَغْلِبَ
أَسْمَاءً.....

(وَوَزَنُ الْفِعْلِ) شرطه أن يكون مختصا بالفعل^(١) ، إذ لو اشترك هذا الوزن
بينه وبين الاسم (٣٤/ب) لا يقال إنه وزن الفعل ، وقد أوماً المصنف - رحمه الله - إلى
هذا الاشتراط بالمثال حيث قال : (مِثْلُ : شَمَّرَ ، وَضَرَبَ) ، (شَمَّرَ) في الأصل فِعْلٌ من
قولهم : شَمَّرَ عَنْ سَاقِهِ ، وَشَمَّرَ فِي أَمْرِهِ أَي : "خَفَّ"^(٢) ، ثم جُعِلَ اسماً لفرس^(٣) ،
و (ضَرَبَ) كونه فعلاً ظاهراً .

(وَمِثْلُ : أَحَمَدَ ، وَنَحَمَدَ ، وَيَشْكُرُ ، وَتَغْلِبَ) ثم قيد الكل بكونه اسماً حيث قال :
(أَسْمَاءً) أي : كون هذه أَسْمَاءً^(٤) ، فإنه حال من المضاف إليه لـ (مِثْلُ) ؛ لأنه في
المعنى فاعل ، كأنه قيل : يماثلهُ "شَمَّرَ" وأخواته ، أو مفعول كأنه قيل : يماثل وزن
الفعل كلا من هذه ، أو كأنه قيل : أمثله بهذه الأمثلة ، وأعاد لفظ المثل في الثاني تنبيهاً
على شرط آخر لوزن الفعل ، كأنه قيل : وزن الفعل شرطه أن يكون مخصوصاً بالفعل
مثل : "شَمَّرَ" ، و "ضَرَبَ" ، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل^(٥) ، غير قابل للتاء^(٦) .

(١) الوزن المختص بالأفعال هو الذي يمنع الصرف أما المشترك ، فلا يمنع منقولا كان من فعل ، كـ "حَكَمَ"
اسم رجل ، أو غير منقول منه ، كـ "بَصَلَ" اسم رجل . انظر لباب الإعراب للإسفرابيني ص ٢٠٧ ، والمقرب
لابن عصفور ص ٣٦٠ وشرح الألفية لابن النازم ص ٦٥١ ، والمساعد ١٠/٣ ، وأسرار النحو ص ٩١ .

(٢) وفي اللسان : يقال : شمر عن ساقه ، وشمر في أمره ، أي : خف "أه مادة (ش م ر) وانظر المصباح
المنير (ش م ر) ص ١٦٨ .

(٣) انظر التصريح بمضمون التوضيح ٢١٩/٢ .

(٤) أي : معارف وإلى هذا أشار ابن الخشاب بقوله : الاسم الذي يكون على وزن الفعل ، وهو علم تمنعه
الصرف ، الوزن الفعل والتعريف "أه المرتجل ص ٨٩ . وانظر : المقرب ص ٣٦٠ .

(٥) الحروف التي تزداد في أول الفعل هي " نأيت " ، قال أبو حيان : والغالب هو ما أوله زيادة من حروف
نأيت ، وهو منقول من فعل كـ "يشكر" .. أه الارتشاف ٨٥٧/٢ .

(٦) أي : تاء التأنيث ؛ لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل ؛ إذ الفعل لا تلحقه هذه التاء ، فكما تجر
الزيادة المتصدرة الوزن ، إلى جانب الفعل ، تجر التاء إلى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم . "أه شرح
الكافية للرضي ١٤٤/١ .

وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ كَمَرَوَانِ ، وَعُثْمَانُ ، وَعِمْرَانُ مِنَ الْأَعْلَامِ ، وَكَعْطُشَانُ وَنَدْمَانُ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ نَدْمَى مِنَ الصِّفَاتِ ، لَا نَدْمَانِ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ نَدْمَانَةٌ.....

(وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ) المضارعتان لألفي التأنيث ، ووجه المضارعة امتناع دخول (أ/٣٥) تاء التأنيث (١) .

أو أنهما زائدتان زیدتا معا في آخر الكلمة (٢) . (كَمَرَوَانُ وَعُثْمَانُ وَعِمْرَانُ مِنَ الْأَعْلَامِ) ، قوله : (مِنَ الْأَعْلَامِ) (٣) حال على نمط قوله : (أَسْمَاءُ) على ما شرحناه أنفاً (٤) ، وكذا قوله : (مِنَ الصِّفَاتِ) في قوله : (وَكَعْطُشَانُ ، وَنَدْمَانُ) لنديم الشراب (الَّذِي مُؤَنَّثُهُ نَدْمَى مِنَ الصِّفَاتِ ، لَا نَدْمَانِ الَّذِي مُؤَنَّثُهُ نَدْمَانَةٌ) ، فقوله : (كَمَرَوَانُ ... مِنَ الْأَعْلَامِ) ، و (كَعْطُشَانُ ... مِنَ الصِّفَاتِ) معناه أن هذا السبب إن كان في اسم فشرطه العلمية تحقيقاً للزومه كَمَرَوَانُ ، وَعُثْمَانُ ، وإن كان في صفة فشرطه انتقاء فعلائة كعطشان (٥) .

ولما كان الأول إشارة إلى اشتراط العلمية في الاسم ، والثاني إشارة إلى اشتراط انتقاء فعلائة في الصفة أعاد حرف التشبيه في الثاني بقوله : (وَكَعْطُشَانُ) تنبيهاً على أنهما نوعان متقابلان ، وأكد هذا التنبيه بالتقييد بالأعلام في الأول حيث قال :

(١) ذكر النحاة ثلاثة أوجه لمضارعة الألف والنون لألفي التأنيث ، ذكر الشارح منها اثنين ، أما الثالث فهو أن مؤنث مثل : سكرن من غير لفظه كما أن مذكر حمراء كذلك ، ألا ترى أنك تقول : سكرى ، فتغير الصيغة ، كما تقول في أحمر : حمراء ، ولا تقول سكرانة ؛ كما لا تقول أحمره " أه المقصد في شرح الإيضاح ٩٩٨/٢ . والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص ٤١٥ .

وإن كان بعض النحاة كالسهيلي لا يقر بهذه المشابهة ، ويرى أن المانع من صرف ما فيه ألف ونون هو مضارعة للتثنية من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى انظر : أمالي السهيلي ص ٣٧ .

(٢) انظر في أوجه المضارعة ، الكتاب ٢١٥/٣ : ٢١٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ ، والإيضاح العضدي ص ٢٩٩ ، والمقصد في شرح الإيضاح ٩٩٧/٢ : ٩٩٨ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٣٥ .

(٣) أي : إن كان الألف والنون زائدتين في أسماء كهذه فشرطها العلمية ، انظر : شرح اللمع لابن برهان ٢/٤٣٧ ، ولباب الإعراب ص ٢١٤ ، وهمع الهوامع ١٠٧/١ .

(٤) انظر : الصفحة السابقة .

(٥) ما كان صفة على فعلائة فلا خلاف في منع صرفه إن كان له مؤنث على "فعلي" ، ولا في صرفه إن كان له مؤنث على " فعلائة " أه شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٣٧ ، وانظر : شرح المقدمة الكافية ٣٠٧/١ ، وشرح الكافية لابن جماعة ص ٨٢ ، وأسرار النحو ص ٩١ .

تَنْبِيْهٌ : حُكْمٌ غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ : أَلَّا يَدْخُلَهُ الْكَسْرُ ، وَالتَّنْوِينُ

(مِنْ الْأَعْلَامِ) (٣٥/ب) وبالتفصيل بالصفات في الثاني حيث قال : (وَمِنْ الصِّفَاتِ) تكريرا للتنبيه ، وإمالة للذهول والغفلة .

وأدرج في أثناء الكلام الإشارة إلى القولين المشهورين هاهنا .

الأول : أن شرط الصفة انتفاء فعلاية .

الثاني : أن الشرط وجود فعلي^(١) ، ووجه الإشارة ظاهر على من له فطنة .

(تَنْبِيْهٌ) خبر مبتدأ محذوف ، أي : هذا تنبيه ، والتنبيه عبارة عن فائدة مندرجة تحت قاعدة سابقة بحيث لو جرد النظر عما بعدها لأمكن أن تفهم هذه الفائدة مما قبلها^(٢) .

(حُكْمٌ غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ : أَلَّا يَدْخُلَهُ الْكَسْرُ ، وَالتَّنْوِينُ) ؛ إذ التثنية علامة التمكن في الإعراب ، وأصل الاسم الإعراب^(٣) ، وأصل الفعل البناء ، فلما شابه الاسم غير المنصرف الفعل ، جعلوه ممنوعا من التثنية ، ومحروما منه حرمان الفعل ، تحقيقا للمتشابهة الحاصلة بين غير المنصرف وبين الفعل^(٤) .

(١) المحقق الرضوي يرى أن انتفاء فعلاية أولى من وجود فعلي ؛ لأن وجود "فعلي" ليس مقصودا لذاته ، بل المطلوب منه انتفاء التاء ؛ لأن كل ما يجيء منه "فعلي" لا يجيء منه "فعلاية" في لغتهم ، إلا عند بعض بني أسد ، فإنهم يقولون في كل "فعالن" جاء منه "فعلي" فعلاية أيضا ، نحو : "غضبانة" و "سكرانة" ، فيصرفون إذن "فعالن" ، فعلي " وهذا دليل قوي على أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلي "أهـ شرح الكافية ١٣٩/١ وانظر أسرار النحو ص ٩١ .

(٢) التنبيه في اللغة : هو الدلالة عما غفل عنه المخاطب ، واصطلاحا : ما يفهم من مجمل بأدنى تأمل إعلاما بما في ضمير المتكلم للمخاطب . وقيل التنبيه قاعدة تعرف بها الأبحاث الآتية "أهـ التعريفات للجرجاني ص ٩٣ ، وانظر : اللسان مادة (ت ب هـ) .

(٣) كون الإعراب أصلا في الأسماء ، والفعل محمول عليه مسألة خلافية ، فالجمهور على أن المعرب بحق هو الاسم ، والفعل المضارع محمول عليه ، قال ابن الخشاب : "... فواحد من هذين معرب بحق الأصل ، وهو الاسم الذي وصفناه ، والآخر محمول عليه وهو الفعل المضارع ، وكان حقه أن يكون ميبنا لولا شبهه عرض له ألحقه بحكم الاسم في الإعراب .." أهـ المرتجل ص ٣٥ ، وانظر : الخصائص ٦٣/١ .

وقال بعض الكوفيين : إن المضارع أصل في الإعراب أيضا ، واحتجوا بأن إعراب الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلا كإعراب الأسماء انظر : المسألة رقم (٨) من مسائل التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للكبرى ص ١٥٣ وما بعدها .

(٤) قال ابن جنى في الخصائص ٦٣/١ : " . وعليه باب ما لا ينصرف ، ألا تراهم لما شبهوا الاسم .

بالفعل فلم يصرفوه ، كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه " أهـ .

ولما سقط (أ/٣٦) التتوين سقط الكسر بتبعية التتوين ، والبرهان على أن سقوطه بتبعيته أنه يدخله الكسر مع اللام والإضافة ، نحو : مررت بالأحمر ، والحمراء ، وبعمرينا وبعثمانينا ، فإنه ليس هاهنا مع اللام والإضافة تتوين حتى يحذف .
 ووجه المشابهة بين الفعل ، وغير المنصرف كون كل منهما فرعاً لشيء آخر ، فإن الفعل فرع للاسم في الإفادة ؛ إذ الفعل مفتقر إلى الاسم في كونه كلاماً .
 والاسم مستغن عنه^(١) ، وغير المنصرف فرع للمنصرف ؛ إذ الأصل في الاسم الانصراف^(٢) ، وعدم الانصراف عارض له ، فلما صار غير المنصرف شبيهاً بالفعل أعطوه حكم الفعل من المنع عن الكسر والتتوين .

وهاهنا فائدة جلية وهي أن القوم اختلفوا في تفسير المنصرف ، وغير المنصرف فالجمهور على أن غير المنصرف : ما لا يدخله الكسر والتتوين ؛ لوجود السببين والمنصرف بخلافه^(٣) ، وقوم (ب/٣٦) يفسرون المنصرف بأنه : الذي تدخله الحركات الثلاث مع التتوين^(٤) ، وغير المنصرف بأنه الذي لا يستوفيها معه ، ويكون في موضع الجر مفذوحاً إذا لم يكن مع اللام والإضافة^(٥) ، وكلا القولين حالهما واحد . وقوم يقولون : غير المنصرف : ما فيه علتان من تسع ، أو واحدة تقوم مقامهما^(٦) ، والمنصرف بخلافه بعدم دخول الكسر والتتوين .

(١) الفعل فرع عن الاسم ومشتق منه ، فكل فعل لابد له من اسم وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، وفي ذلك يقول سيبويه : " وإنما هي من الأسماء - أي : الأفعال مشتقة من الأسماء - ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا " انظر الكتاب ٢١/١ ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ١٠٠ ، تحقيق د/ مازن المبارك ، ط دار الفرائد ، وأسرار العربية ص ٢٧٣ .

(٢) انظر : شرح اللمع للقاسم بن محمد الواسطي الضرير ص ١٩٧ .

(٣) وهذا ما قرره أبو القاسم الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص ١٦٥ بقوله : " اشتهر في عرف النحويين أن غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التتوين " أهـ وانظر : ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي ص ٤٢ ، والارتشاف ٢/٨٥٢ ، والهمع ١/٨٥ .

(٤) سواء كان دخولها لفظاً ، مثل : هذا رجل ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجل ، أو تقديرها مثل : هذه عصا ورحة ، ورأيت عصا ورحة ، وأمسكت بعصا ورحة " أهـ شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٧ .

(٥) انظر الإرتشاف ٢/٨٥٢ .

(٦) وعليه ابن السراج ، والناسم بن محمد الواسطي ، والأنباري ، وابن معطي ، وابن كمال باشا انظر : الأصول ٢/٨٠ ، وشرح اللمع ص ١٩٧ ، وأسرار العربية ص ٢٧٢ ، والفصول الخمسون ص ١٦٥ ، وأسرار النحو ص ٨٣ .

إِلَّا إِذَا أُضِيفَ ، أَوْ عُرِّفَ بِاللَّامِ ، فَيَدْخُلُهُ الْكَسْرُ ، مِثْلُ : صَلَّيْتُ فِي مَسَاجِدِكُمْ ، أَوْ فِي الْمَسَاجِدِ ، أَوْ سَنَحَ ضُرُورَةً ، أَوْ تَنَاسَبَ ، فَيَدْخُلُهُ الْكَسْرُ وَالتَّنْوِينُ

على هذا القول حكم غير المنصرف ، وعلى الأولين حده ، والمصنف - رحمه الله - اختار هذا القول الأخير فقال أولا : (غَيْرُ الْمُنْصَرَفِ مَا فِيهِ اثْنَانِ مِنْ تِسْعَةِ) ^(١) فلا جرم جعل ^(٢) امتناع دخول الكسر والتنوين هاهنا حكمه .

فقال : (حُكْمُ غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ أَلَا يَدْخُلُهُ الْكَسْرُ وَالتَّنْوِينُ) .
(إِلَّا إِذَا أُضِيفَ ، أَوْ عُرِّفَ بِاللَّامِ فَيَدْخُلُهُ الْكَسْرُ ، مِثْلُ : صَلَّيْتُ فِي مَسَاجِدِكُمْ ، أَوْ فِي الْمَسَاجِدِ ، أَوْ سَنَحَ ضُرُورَةً ، أَوْ تَنَاسَبَ فَيَدْخُلُهُ الْكَسْرُ ، وَالتَّنْوِينُ) معا ، يعني أن اللفظ في هذه الحالة غير منصرف (٣٧/أ) ، إلا أنه تخلف الحكم عن العلة ، فدخله الكسر فقط ، والكسر والتنوين معا .

وعدل عن وتيرة سلكها ابن الحاجب تنبيهها على أن كلامه مخبط ^(٣) ؛ لأنه فسر غير المنصرف أولا ، بما فيه علتان ^(٤) ، ثم قال : " ويجوز صرفه للضرورة ، أو للتناسب " ^(٥) .

(١) لم يذكر التفتازاني - رحمه الله - لفظ تسعة ، بل قال : غير المنصرف ما فيه اثنان من العدل ، والوصف .
" ، وذكر العلل التسع المانعة من الصرف ، انظر إرشاد الهادي ، ص ٨٧ ، وص ١٨٦ من النص المحقق .
(٢) لو قال : (فلا جرم أن جعل) لكان أولى فـ "لا جرم" وردت في القرآن في خمسة مواضع متلوة بان واسمها ، ولم يجر بعدها فعل .

واختلف فيها فقيل : "لا" نافية لما تقدم ، و "جرم" فعل معناه حقا ، وأن مع ما في حيزها فاعله .
وقيل زائدة و "جرم" معناه كسب ، وما في حيزها في موضع نصب ، وقيل : هما كلمتان ركبتا وصار معناه حقا ، وقيل : معناه لأبد ، وما بعدها في موضع نصب بها بإسقاط حرف الجر ، وقيل هي جواب لما قبلها من الكلام .

انظر معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي ٢/٢٤٧ ، تحقيق /علي محمد البجاوي ، ط دار الفكر العربي ، ومعاني القرآن للفراء ٨١٢ ، والجني الداني ص ٤١٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢٠ ، واللسان مادة (ج ر م) ، والكشاف ٢/٦٠١ ، ومغنى اللبيب ١/٢٦٥ ، وقد سبق ذلك ص ١٥٠ من التحقيق .

(٣) من معاني " الخطب " السير على غير هدى ، انظر اللسان مادة (خ ب ط) .

(٤) انظر : الكافية ص ١٢ .

(٥) انظر : الكافية ص ١٢ .

وهذا كما ترى كلام مخبط ؛ إذ الصرف على مقتضى كلامه عبارة عن مجرد الاسم من السببين ، واللفظ في حالة الضرورة أو التناسب غير مجرد عنهما ، بل تخلف الحكم عن العلة ، فكلامه ثانياً غير منطبق على كلامه أولاً ، كذا ذكره الرضي الأستراباذي (١) .

والجواب أن الانصراف وعدم الانصراف أمر معنوي ليس مطلوباً لذاته ، بل المطلوب بالذات هو أثر كل منهما ؛ لأنه هو الذي يظهر في اللفظ وهو المطلوب في الكلام ، ولهذه النكتة فسّر ابن الحاجب غير المنصرف وعقبه بحكمه فقال : " وحكمه ألاّ كسرٌ ، ولا تنوينٌ " (٢) .

يعني أن المطلوب بالذات إنما هو (٣٧/ب) هذا المعنى ولولاه لكان البحث عنهما عبثاً صرفاً ، فلما كان المطلوب ذلك شاع استعمال كل منهما موقع الآخر ، فيقال : هذا منصرف ، أي : يجوز كسره وتنوينه ، ويقال : هذا غير منصرف ، أي : يمتنع كسره وتنوينه ، وربما يعكس فيقال : هذا لفظ يقبل الحركات الثلاث ، أي : هو منصرف ، ويقال : هذا لفظ يمتنع كسره وتنوينه ، أي : هو غير منصرف .

فاعتمد ابن الحاجب في كلامه على هذا المعنى ، فلا جرم عقب (٢) ببيان الحكم

(١) قال الرضي معقّباً على كلام ابن الحاجب : " ففي قوله : ويجوز صرفه للضرورة ، أو التناسب نظر ؛ لأن الصرف على قوله عبارة عن : تعري الاسم عن السببين الاعتباريين ، وعن السبب القائم مقامهما ، وهو في حالة الضرورة ، وقصد التناسب غير مجرد عنهما ، فكان الوجه أن يقول : ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو للتناسب ؛ لأن حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة ، بخلاف حكم المعرب ، أعني : اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظاً ، أو تقديراً ؛ فإنه لا يتخلف عن علة الإعراب " أ هـ شرح الكافية ١/٨٨ .

(٢) هذا نص ابن الحاجب في الكافية ص ٦٢ ، ويعني به : أن الممنوع من الصرف حكمه أن لا يدخله الكسر ؛ لأنه يجر بالفتحة ، ولا ينون .

(٣) لو قال : " لا جرم أن عقب " لكان أولى ، انظر ما أثبت في هامش (٢) في الصفحة السابقة .

بقوله : ويجوز صرفه للضرورة^(١) ، أو التناسب^(٢) أي : يجوز كسره وتنوينه ، فهو - إذن - ناظر إلى جانب التحقيق ؛ فلا تخط في كلامه ، ولا اختلال في بيانه ، بل نظره أدق من نظر غيره ، فليتأمل .

أما المصنف - رحمه الله - فقد سلك طريق السلامة ، فاختر نمطا لا يرد عليه إشكال ، وهذا القدر كاف في العدول .

فإن قيل : فليَمَ وَسَمَ المصنف - رحمه الله - هذا البحث (٣٨/أ) بالتنبيه ؟ ولم سماه تنبيها ؟ ، قلنا : قد نبهناك آنفا على أنه شاع إقامة كل من الأثرين والمؤثرين مقام الآخر^(٣) ، والذهن من أحدهما إلى الآخر متبادر ، فسماه تنبيها على هذا المعنى .

(١) أي : ضرورة الشعر حيث يلجأ الشعراء إلى صرف الممنوع من الصرف لإقامة الوزن ، وهو لغة عند قوم من النحاة ، انظر : الارتشاف ٨٩١/٢ .

وقد نسب إلى الأخفش قوله : إن من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف ، قال : وكأنها لغة الشعراء ، جرت أسنتهم في الكلام على ما يضطرون إليه في الشعر . أهـ المساعد ٤٤/٣ ، ومنع الكوفيون صرف باب " أفعل منك " بالاستقراء .

انظر المسألة رقم (٦٩) من مسائل الإنصاف ٤٨٨/٢ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٣٥ ، ومن أمثلة ذلك بيت الكتاب ٣١٣/٣ .

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجُوتَهُ . . . وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

حيث صرف "مواليا" وحكمه المنع .

وبيت الإنصاف المسألة رقم (٦٩) ، ٤٨٩/٢ .

مَمَّنْ حَمَلَنَّ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ . . . حُبُّكَ النَّطَاقُ فَشَبَّ غَيْرَ مَهْبِلٍ

فـ "عواقد" كلمة على صيغة منتهى الجموع ، وهي تقتضي منع الصرف ، ولكن الشاعر صرف هذه الكلمة ونونها حين اضطر لإقامة الوزن ، وكذلك قول الشاعر :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرٌ عَنِيزَةٌ . . . فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

حيث صرف " عنيزة " وحققها المنع ، انظر التصريح ٢٢٧/٢ ، وشفاء العليل للسلسلي ٩١٠/٢ .

(٢) أي : تناسب الآيات ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ ﴾ النمل : ٢٢ ، انظر الهمع ١٢١/١ وكذلك قراءة الأعمش : ﴿ وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا ﴾ (نوح : ٢٣)

قال الزمخشري معلقا عليها : " ولعله قصد الازدواج فصرفها ؛ لمصادفته أخواتهما منصرفات ودًا ، وسوآعا ، ونسرا " أهـ الكشف ٦١٩/٤ .

(٣) انظر : الصفحة السابقة .

إِلَّا إِذَا أُضِيفَ ، أَوْ عُرِّفَ بِاللَّامِ فَيَدْخُلُهُ الْكَسْرُ ، مِثْلُ : صَلَّيْتُ فِي مَسَاجِدِكُمْ ،
أَوْ فِي الْمَسَاجِدِ ، أَوْ سَنَحَ ضُرُورَةً ، أَوْ تَنَاسَبَ فَيَدْخُلُهُ الْكَسْرُ وَالتَّنْوِينُ.....

فإن قيل : كما أن غير المنصرف شبيه بالفعل في الفرعية ، كذلك الفعل -أيضا-
- شبيه به في هذا المعنى ، فلم أعطى غير المنصرف حكم الفعل وَلِمَ لَمْ يُعَكَّسْ ؟
قلنا : لوجهين : الأول ، أن فرعية الفعل للاسم ذاتية ^(١) ، يعني أن ذلك مقتضى
ذاته بخلاف فرعية غير المنصرف للمنصرف فإنها عرضية ، فالفعل أقوى ، فجعله
مشبها به أولى .

الثاني : ثبت بدلائل أخر أن الفعل ممنوع عن التثوين ، فلو عكس لزم خرم
قاعدتهم المقررة ، وقوله : (إِلَّا إِذَا أُضِيفَ ، أَوْ عُرِّفَ) (٢) استثناء مفرغ ^(٣) ،
والمستثنى منه محذوف تقديره : حكم غير المنصرف : ألا يدخله الكسر والتثوين في
جميع الأوقات إلا في وقت الإضافة (٣٨/ب) أو التعريف .

فإن قيل : فقله : (فَيَدْخُلُهُ الْكَسْرُ ... فَيَدْخُلُهُ الْكَسْرُ وَالتَّنْوِينُ) إذن مستدرك
لا طائل تحته ؛ لأن مقتضى الاستثناء ذلك ، فأى فائدة في ذكره !؟

قلنا : استثناء الأمرين من الأمرين يحتمل وجهين ، ولما اختلف الحكم بينهما وقع
الاحتياج إلى بيانه؛ تنبيهها على أن نقض النفي بالإلا في وقت الإضافة والتعريف ليس

(١) الفعل فرع للاسم من وجهين :

أحدهما : لأنه لا يتم مع مثله كلام ، والثاني : أن الفعل مأخوذ من الاسم " أ هـ شرح اللمع للقاسم بن محمد
الواسطي ص ١٩٧ ، وانظر ما أثبت في هامش رقم (١) ص ٢٠٨ .

(٢) جميع ما لا ينصرف ، إذا أدخلت عليه الألف واللام انصرف ، نحو قولك :
مررت بالأحمر والأسود ، وكذلك إذا أضفت ما لا ينصرف انصرف ، كقولك : مررت بأحمركم ، وأسودكم
، وذلك لأن الألف واللام دخلت عليه فزال شبه الفعل ؛ لأنهما لا تدخلان على الفعل ، وكذلك الأفعال لا
تضاف إلى شيء .

انظر في ذلك الأصول لابن السراج ٧٩/٢ ، وشرح اللمع للقاسم الواسطي ص ٢١٠ ، والصفوة الصفية
للنيلي القسم الأول ١/ ٣٧٤ ، والفصول الخمسون لابن معطي ص ١٥٩ ، وشرح الألفية لابن النازم ص
٦٣٢ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٠٦ ، وشرح الكافية لابن جماعة ٨٦ ، والارتشاف ٨٥٢/٢ ،
وأسرار النحو ص ٩٣ .

(٣) المستثنى المفرغ : هو الذي ترك منه المستثنى منه ففرغ الفعل قبل (إلا) وشغل عنه بالمستثنى المذكور
بعد "إلا" ، نحو : ما جاءني إلا زيد " أ هـ التعريفات للجرجاني ص ٢٧١ ، وسيأتي في الاستثناء .

بحو :

أَعِدْ ذِكْرَ نَعْمَانٍ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ . هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ

كنقصه به في وقت الضرورة والتناسب ؛ فإن النقص في الأول ^(١) باعتبار الكسر فقط ؛ إذ التنوين لا يجتمع مع الإضافة واللام ^(٢) ، وفي الثاني باعتبار الكسر والتنوين ؛ إذ الضرورة والتناسب لا تنافي التنوين -أيضا- فليفهم ، (نحو) :

أَعِدْ ذِكْرَ نَعْمَانٍ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ . هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ ^(٣)

مثال للضرورة ، فقله : ما كررته يتضوع ، معناه : يتضوع ، أي : يفوح منه رائحة طيبة مدة تكريره ^(٤) .

فما هذه مصدرية ، والفعل بعده في تأويل المصدر ، والمضاف (أ/٣٩) محذوف -كما قدرنا- وهو نصب على الظرف ، وعامله الفعل بعده ، وهو يتضوع ، وفي الصحاح : وضاع المسك ، وتضوَّع ، وتَضَيَّعَ ، أي : تحرك فانتشرت رائحته ^(٥) .
قال العميري : ^(٦)

^(١) أي : قوله : " حكم غير المنصرف ألا يدخله الكسر والتنوين ، إلا إذا أضيف ، أو عرف باللام ، فيدخله الكسر " .

^(٢) انظر في ذلك : الأصول في النحو ٧٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٥٧/١ .

^(٣) البيت من الطويل ، وقائله غير معروف ، وانظر البيت في : الوافية في شرح الكافية للإسترابادي ص ٢٤ ، والفوائد الضيائية ص ٢١٢ ، وتاج العروس ٦ : ٤٣٦ ، وشرح لب الألباب في علم الاعراب لجمال الدين عبدالله ، النقرة كار ، رسالة دكتوراه ص ٧١ .

ونعمان بضم النون : الإمام أبو حنيفة بن ثابت ، وقيل بفتح النون : واد بالتنعيم .
والشاهد فيه قوله : " نعمان " ، حيث صرفه الشاعر ، ونونه مع أنه ممنوع من الصرف ، وذلك للضرورة الشعرية .

^(٤) اللسان مادة (ض و ع)

^(٥) تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ٣/١٢٥١ : ١٢٥٢ ، تحقيق / أحمد عبدالغفور عطار ، ط دار العلم للملايين .

^(٦) هو محمد بن عبدالله بن عمير الثقفي .

أنشد له الجوهري هذين البيتين يشبب بزینب أخت الحجاج بن يوسف الثقفي ، قال :
تَضَوَّعَ مِسْكَاً بَطْنُ نَعْمَانٍ ؛ إِذْ مَشَتْ
بِهَ زَيْنَبٌ فِي نَسْوَةِ عَطِرَاتِ
أَعِدْ ذِكْرَ نَعْمَانٍ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ . هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ
ويروي : " خَفَرَاتِ " .

تَضَوَّعَ مَشْكَاً بَطْنُ نَعْمَانَ ؛ إِذْ مَشَتْ . : بِهِ زَيْنَبٌ فِي نِسْوَةِ عَطَرَاتٍ . (١)

فقله : " زينب " بالتثوين هو أيضا للضرورة ، وبهذا يظهر أن قوله :
(فَيَدْخُلُهُ الْكُسْرُ وَالتَّنْوِينُ) ليس معناه أن دخولهما معا من مقتضيات الضرورة ، بل
معناه : أنه يجوز أن يدخله الكسر والتثوين معا ، ويجوز أن يدخله التثوين فقط .

(وزيد) أي : التثوين (في سَلَسِلٍ ، وَأَغْلَالٍ) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا
لِلْكَافِرِينَ سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾ (٢) ، فقله : ﴿ سَلَسِلًا ﴾ منون لمكان التناسب
لقوله : ﴿ وَأَغْلَالًا ﴾ (٣) ، وهذا ما يقال في هذا المقام ، أن التثوين قد يكون على الجوار
كالجر (٤) .

وهاهنا مناقشة ظاهرة ، وهي أن تثوين (سَلَسِلًا) يجوز (٣٩/ب) أن يكون
تثوين المماثلة (٥) لا تثوين التمكن ، فهي -إذن - خارجة عن البحث ؛ إذ الممنوع من
غير المنصرف هو تثوين التمكن ، والله أعلم .

(١) البيت من الطويل ، وهو للقميري أنشده له الجوهري في تاج العروس ٤٣٦/٦ ، وانظر إصلاح المنطق
لابن السكيت ص ٢٥٨ ، واللسان مادة (ض و ع) ، وشرح الكافية لعصام الدين الإسفراييني ١٣٣/١ .
وبطن نعمان بفتح النون ، واد بالتثعيم .

والشاهد فيه : تثوين "زينب" مع أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث ، وذلك للضرورة الشعرية .
(٢) الآية رقم (٤) من سورة الإنسان ، وهذه قراءة نافع ، والكسائي وأبي بكر عن عاصم ، انظر التيسير ص
٢١٧ ، وتحرير التيسير ص ١٩١ ، والسبعة لابن مجاهد ص ٦٦٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٤/٣ .
قال مكى : حجة من نونه أنه حملة على لغة لبعض العرب ، حكى سيبويه أن بعض العرب يصرفون كل مالا
ينصرف إلا "أفعل منك" .

(٣) انظر في ذلك : لباب الإعراب ص ٢١٦ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٦٢ ، والارتشاف ٨٩١/٢ ،
والمساعد ٤٣/٣ ، والهمع للسيوطي ١٢١/١ .

(٤) يريد بذلك أن الشيء قد يعطي حكم المجاور له مراعاة للقرب والمجاورة ، كقولهم : هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ
، بالجر ، والأكثر الرفع ، أي : خرب ، وماء شئٍ باردٍ .

انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١ ، ومعنى اللبيب ٧٨٨/٢ .

(٥) أي : المماثل لما قبله وهو تثوين المناسبة والذي سبقت الإشارة إليه آنفا .

[المَرْفُوعَاتُ]

المَرْفُوعَاتُ : فَمِنْهُ الْفَاعِلُ
.....

(المَرْفُوعَاتُ) قدمها على المنصوبات والمجرورات ؛ إذ المرفوع ما اشتمل على عَلمِ الفاعلية ، والفاعل عمدة الكلام ^(١) ، والمنصوب عَلمُ المفعولية ، وهو فضلة ^(٢) ، وكذا المجرور ؛ إذ هو عَلمُ المضاف إليه ^(٣) .

فقوله : (المَرْفُوعَاتُ) خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : " هذا باب المرفوعات " ، أو " هذا قسم المرفوعات " ، فالمضاف محذوف كالمبتدأ ؛ إذ المعنى على هذا يرشدك إليه الذوق السليم ، ولا ينبئك مثل خليم .

فإن قيل : لا يخفي أن المرفوعات جمع مرفوعة كالمسلمات : جمع مسلمة . وكذا المنصوبات والمجرورات ، فلم ذكر الضمير في قوله : (فَمِنْهُ الْفَاعِلُ) ؛ إذ الضمير إن اعتبر رجوعه إلى (٤٠ / أ) المذكور ضمنا ، فالمذكور الضمني هو المرفوعة دون المرفوع لما ذكرناه آنفا ؟ ! .

(١) العمدة : عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به ، والفضلة : عبارة عما يسوغ حذفه مطلقا إلا لعارض " أهـ ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٧ / ٣ .

وإنما يقدم العلماء الحديث عن المرفوعات على غيره ؛ لأنها وكما يقول ابن يعيش اللوازم للجملة والعمدة فيها والتي لا تخلو منها ، وما عداها فضلة : يستقل الكلام دونها " أهـ شرح المفصل ٧٤ / ١ .

(٢) وقد وضعت العرب الرفع للدلالة على العمدة ، فكل عمدة يرفع ، والنصب للفضلات ، انظر في ذلك : البسيط في شرح الجمل ٢٥٤ / ١ .

(٣) لو قال فيما سبق : الرفع ... علم الفاعلية .. ، والنصب علم المفعولية ... ، والجر علم الإضافة لكان أولى ؛ لأن المرفوع قد يكون مبتدأ وليس بفاعل ، والمنصوب قد يكون تمييزا ، أو خبرا لكان ، أو اسما لإن وليس بمفعول ، وقد يكون لجر بحرف وليس بالإضافة .

يقول الكيشي : "واعلم أن الرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة ، وإنما جعل كذلك ؛ لأن الضمة أثقل الحركات ، والفتحة أخفها ، والفاعل واحد والمفعول خمسة ، ليكثر الخفيف ، ويقل ضده ، وخص الكسر بالمضاف إليه ؛ لكونه واقعا بين الفاعل والمفعول " أهـ ، الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٠٠

قلنا : الضمير راجع إلى المضاف المحذوف كما قدرنا ، أي : من باب المرفوعات ^(١) ، أو من قسم المرفوعات ، فتذكير الضمير لا [ينهض] ^(٢) حجة على أن المرفوعات جمع مرفوع كما تداولته ألسنة الناظرين في هذا المقام ، واشتهرت على أن رجوع الضمير إلى المرفوع يحتاج إلى التقدير ، أي : من قسم المرفوع ، وإذا اعتبر التقدير فرجوع الضمير إلى الصريح أولى من الضمني .

وأما أن المرفوعات جمع المرفوع ، أو المرفوعة فتحقيق ذلك أن القياس الظاهر أنه جمع " مرفوعة" إلا أنه يجوز أن يكون جمع مرفوع ؛ إذ تقرر أن الجمع بالآلف والتاء مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل ^(٣) ، أو غير حقيقي كالأيام الخاليات ، والجال الراسيات ^(٤) ، والكواكب (٤٠/ب) الطالعات ، والسر في ذلك أنهم قصدوا الفرق بين العاقل وغير العاقل ، وإن كان غير العاقل فرعاً على العاقل ، كما أن المؤنث فرع على المذكر ، فألحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه فالمرفوعات - إذن - جمع مرفوع ^(٥) ؛ إذ المرفوع نعتبره صفة للمذكر وهو اللفظ فصيح جمعه على ذلك .

(١) قرر ذلك الأستراباذي بقوله : " ... فالمرفوعات : خبر مبتدأ محذوف ، أي : هذاباب المرفوعات ، ولم يرجع الضمير إلى المرفوعات ؛ لأن التعريف إنما هو للماهية ، لا للأفراد ... " أه الوافية في شرح الكافية ص ٤٣ .

(٢) في الأصل : (ينهض) ، ولا يستقيم الكلام بها .

(٣) جاء في اللسان مادة (ص ف ن) صفنت الدابة تصفن صفونا : قامت على ثلاث ، وثنت سنبك يدها الرابعة ، قال أبو زيد : صفن الفرس : إذا قام على طرف الرابعة ، وفي التنزيل : ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴾ (٣١) ص ، فالصافن من الخيل : الذي قلب حوافره وقام على ثلاثة قوائم ، وقيل : الصافن القائم على الإطلاق ، والعرب تقول لجمع الصافن : صوافن ، وصافنات ، وصفون .

(٤) انظر في ذلك : شرح التسهيل لابن مالك ١١٢/١ ، ويقول السيوطي : والذي يجمع بالآلف وتاء خمسة أنواع : . ، الثالث : صفة المذكر الذي لا يعقل كجال راسيات ، و﴿ أَيَّامٌ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ البقرة (٢٠٣) بخلاف صفة المؤنث : كحائض ، والعاقل : كعالم " أه مع الهوامع ٧٩/١ .

(٥) وهذا ما قرره الجامي بقوله : " المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة ؛ لأن موصوفه الاسم ، وهو مذكر لا يعقل ، ويجمع هذا الجمع مطرداً صفة للمذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل ، وجمال سبحات أي : ضخامات ، وكالأيام الخاليات " أه الفوائد الضيائية ٢٥٢/١ .

فَمِنْهُ الْفَاعِلُ ، وَالْمُبْتَدَأُ ، وَالْخَبَرُ ، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرُ لَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ ،
وَاسْمُ "مَا" وَ"لَا" الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ ، وَالْفَاعِلُ : مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ أَوْ شَبَّهَهُ

فإن قيل : المذکور في كتب القوم أن الجمع المعرف باللام وآخره الألف والتاء
للكثرة ، وهي ما فوق العشرة ، والمرفوعات على ما عدها المصنف - رحمه الله -
هاهنا لم تبلغ عشرة ، فكيف يصح استعمال الكثرة في القلة ؟!

قلنا : كون المعرف باللام للكثرة ممنوع بل هذه الصيغة للقلة ، معرفة كانت أو
نكرة ، ولو سلم فالأفراد كثيرة غير متناهية ، والذي عده المصنف هاهنا من قبيل
الأجناس ، فليتأمل .

(فَمِنْهُ) أي : من قسم المرفوعات (الْفَاعِلُ) قدمه على غيره ؛ إذ هو الأصل ^(١) .

فقله : (الْفَاعِلُ) (١/٤١) مبتدأ خبره قوله : (فَمِنْهُ) ، و"من" هذه تبعية ، أو
ابتدائية . (وَالْمُبْتَدَأُ ، وَالْخَبَرُ ، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَخَبَرُ لَا [الَّتِي] ^(٢) لِنَفْيِ الْجِنْسِ ،
وَاسْمُ "مَا" ، وَ"لَا" الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ) ، وسيمر عليك تفاصيل هذه واحدا فواحدا في
مواضعها ^(٣) ، (وَالْفَاعِلُ : مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ أَوْ شَبَّهَهُ) تفسير للفاعل وتحديد له .

وليس بتمام ، بل يجب أن يقال : الفاعل ما أسند إليه الفعل ، أو شبهه وآخر
عنه ^(٤) ؛ ليكون التعريف إشارة إلى امتناع تقديم الفاعل .

(١) أي : الأصل في استحقاق الرفع وما عده محمول عليه ، أو لأنه أصل المرفوعات ، انظر شرح المفصل
لابن يعين ٧٤/١ ، ويعلل الأردبيلي كون الفاعل أصلاً بقوله : " . لأن عامله فعل حقيقي غالباً وعامل باقي
المرفوعات ليس كذلك ، والفعل الحقيقي أصل في العمل ، فمعموله -أيضاً- يكون أصلاً بالقياس إلى معمول
غيره" أهـ شرح الأمودج ص ٢٦ : ٢٧ .

(٢) ما بين القوسين زيادة من متن الإرشاد الهادي ص ٩٠ يقتضيها السياق .

(٣) كان الواجب على انشراح - رحمه الله - أن يستدرك على المصنف التفتازاني اسم كان فإنه -أيضاً- من
المرفوعات ، لكنه لم يفعل .

(٤) وهذا ما عليه جمهور النحاة من اشتراط تقدم الفعل ، أو شبهه على الفاعل وتأخر الفاعل عنه ، انظر
الإيضاح العضدي للفارسي ص ٦٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٣٢٧/١ ، والمصباح
للمطرزي ص ٥٨ ، والتوطئة لأبي على الشلوبين ص ١٥٤ .

كما صرح بهذا القيد صاحب المفصل^(١) ، وصاحب اللباب^(٢) ، وغيرهما^(٣) ،
مصرحين بأن الفاعل يمتنع تقدمه على الفعل ورافعه البتة اتفاقاً ، وإخراجاً لمثل "زيد"
في مثل "زيد قائم"^(٤) ؛ إذ لو لا هذا التقييد لجاز أن يقال إنَّ "زيد" فاعل لـ "قائم" ، فإذا قيد
به، خرج مثله ، والمراد بشبه الفعل ما يشبه الفعل في كونه رافعاً^(٥) .

فيتناول : اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، واسم الفعل
(٤١/ب) واسم التفضيل ، والظرف ، والجار والمجرور^(٦) الرافعين للضمير في مثل :

(١) وهو قول الزمخشري : 'هو ما كان المسند إليه من فعل ، أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك : ضرب زيد ،
وزيد ضارب غلامه ..' أهـ المفصل ص ١٨ .

(٢) قال الإسفراييني : " ولا يكون إلا بعد الفعل .. أهـ لباب الإعراب ص ٢٢٢ .

(٣) كابن عصفور ، وابن هشام ، وابن يعيش ، انظر في ذلك : مثل المقرب ص ٧٧ ، والجامع الصغير ص
٧٥ ، وشرح المفصل ٧٤/١ .

(٤) اشترط النحاة عدم تقدم الفاعل على الفعل ، يقول ابن عقيل في هذا الشرط : " مقدم " تحرز من نحو : زيد
قام ، أو قائم ؛ فإن زيدا في الأول يصدق عليه أنه مسند إليه فعل ، وفي الثاني يصدق عليه أنه مسند إليه
مضمن معنى فعل ، وليس بفاعل فيهما ، وذلك لعدم تقدم المسند " أهـ المساعد ٣٨٥/١ .

أما الكوفيون : فيجيزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام نحو : زيد قام ، تقديره : قام زيد ، انظر في
ذلك : المساعد ٣٨٧/١ ، والهمع ٥١١/١ .

(٥) المقصود بشبه الفعل : ما يعمل عمل الفعل ، وهو من تركيبه كالأسماء المتصلة بالأفعال ، كاسم الفاعل
ومثاله قولهم : " زيد قائم أبوه " ، فأبوه فاعل أسند إليه قائم ، وهو مشبه بالفعل ، واسم المفعول ، ومثاله قولهم
: " ومضروب أخوه " والصفة المشبهة ، نحو : زيد حسن وجهه ، وظاهر كلام المصنف والشارح أن النائب
عن الفاعل فاعل اصطلاحاً ، فلم يحترز عنه في حده المذكور . وانظر في شبه الفعل شرح الأنموذج
للأردبيلي ص ٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١ .

(٦) في إجراء الظرف ، والجار والمجرور مجرى الفعل في رفع الفاعل خلاف ، فيرى بعض النحاة كأبي
الحسن الأخفش : أنهما يرفعان الفاعل على الإطلاق ... نحو قولك في الدار زيد ، وعندك عمرو ، فيجيز في
زيد وعمرو أن يكونا فاعلين بالظرف والمجرور تارة ، وأن يكونا مبتدئين أخرى . أما ابن عصفور فلا يجيز
في مثل هذا أن يكون زيد وعمرو فاعلاً ، وإنما هو مرفوع بالابتداء خاصة بدليل تأثير إن وأخواتها فيه، مثل
: إن في الدار زيدا ، وإن عندك عمرا ؛ لأنها لا تعمل إلا في المبتدأ خاصة ، انظر شرح الجمل ١٥٨/١ :

١٥٩ . هذا وقد عد الفاكهي الأسماء العاملة عمل الفعل عشرة وهي : اسم الفعل ، والمصدر ، واسمه ، واسم
الفاعل ، والمثال - أي : أمثلة المبالغة - واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والظرف ،
والجار والمجرور المعتمدان - أي : المعتمدان على نفي ، واستفهام - انظر شرح الحدود النحوية
ص ١٣٧ : ١٣٥ .

زَيْدٌ قُدَّامَكَ " ، أو في الدار ، والظاهر نحو : زَيْدٌ قُدَّامَكَ غلامه " ، وقد يقال : الرفع في الظرف هو الفعل ، أو شبهه ، إلا على قول من يقول : إن الرفع هو الظرف ^(١) .

وإنما ترك القيد المشهور ، وهو قولهم : " على جهة قيامه به " ؛ ليندرج فيه مفعول ما لم يسم فاعله ؛ فإنه فاعل عندهم اصطلاحاً ^(٢) ، وعليه الشيخان : عبد القاهر ^(٣) ، وجار الله ^(٤) ، وصاحب اللباب ^(٥) ، وتمثيل المصنف - رحمه الله - بقوله : (ضُرِبَ عَمْرُو) ينادي على أنه تابع لهؤلاء ، إلا أن هذا الخلاف خلاف لفظي راجع إلى أنه هل يقال : في اصطلاح النحاة : أن مثله فاعل أو لا ! ، وليس خلافاً معنوياً ^(٦) .

(١) في رفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور خلاف ، فالكوافيون يذهبون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه نحو : أمامك زيد ، وفي الدار عمرو ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش ، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما رفعه هو الابتداء ... انظر في ذلك : المسألة السادسة من الإنصاف للأنباري ٥١/١ .

(٢) ذهب أكثر البصريين من المتقدمين إلى عدم التفرقة بين الفاعل ، ومفعول ما لم يسم فاعله ، قال ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٣٢٤/١ : " ... والذين يجعلونه من أنواع الفاعل لا يحتززون عنه بهذا القيد ، وأكثر البصريين من المتقدمين هو عندهم فاعل ، فإذا حدوا الفاعل لم يحتزوا عنه ؛ ليدخل في حده " أهـ انظر سيبويه ٣٣/١ : ٣٤ ، والمقتضب ٥٠/٤ هذا وقد تبع هذا المذهب الإمام عبد القاهر الجرجاني وجار الله الزمخشري ، والإسفراييني على ما سيأتي بيانه .

(٣) قال الشيخ عبد القاهر : " اعلم أن الشريطة إذا كانت ما ذكرنا من أن يسند الفعل إلى الاسم مقدماً عليه ، فلا فصل بين : ضرب زيد ، وضرب زيد في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلاً ، وإذا جاز أن يسمى نحو : مات زيد ، فاعلاً مع أنه عار من الفعل ، ومفعول في المعنى من حيث إن الله تعالى أماته ، جاز أيضاً أن يسمى زيد في قولك : ضرب زيد فاعلاً ، وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى . وذلك لما ذكرنا من أن الاعتبار بأن يكون الفعل مسنداً إليه مقدماً عليه " أهـ المقتصد في شرح الإيضاح ٣٤٦/١ .

(٤) قال الزمخشري في المفصل ص ١٨ : " والفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً " أهـ . وفي عدم ذكر الزمخشري لمفعول ما لم يسم فاعله وإفراده بالذكر ، عند الحديث عن المرفوعات يقول الدماميني : وفي الفصل لم يذكر النائب عند تعداد المرفوعات ولا أخرجه من حد الفاعل ؛ لأنه يسميه فاعلاً " أهـ تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد ٢٢١/٤ .

(٥) يقول صاحب اللباب : " ويجعل المفعول فاعلاً بإسناد الفعل إليه ، إذا بني له الفعل بأن ضم أوله ماضياً مع كسر ما قبل آخره " . أهـ لباب الإعراب ص ٢٤٠ .

(٦) انظر في ذلك : شرح الكافية للرضي ١٦٢/١ ، وتعليق الفوائد ٢٢١/٤ .

مِثْلُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَضُرِبَ عَمْرُو ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ ، وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَخُوهُ ، وَعَامِلُهُ يُحَذَفُ جَوَازاً مِثْلُ : زَيْدٌ فِي جَوَابِ : مَنْ قَامَ ؟

(مِثْلُ : قَامَ زَيْدٌ) في إسناد الفعل للمعروف (وَضُرِبَ عَمْرُو) في إسناد الفعل للمجهول^(١) . (وَزَيْدٌ قَائِمٌ (أ/٤٢) أَبُوهُ) في إسناد شبه الفعل الذي هو اسم الفاعل ، (وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَخُوهُ) في الشبه الذي هو اسم المفعول^(٢) .

فإن قيل : كلا المثالين قاصر عن المقصود ؛ إذ يجوز أن يكون (قَائِمٌ) خبراً مقدماً على مبتدأه وهو أبوه ، وكذا (مَضْرُوبٌ) بالنسبة إلى (أَخُوهُ) ، فحق العبارة -إذن - أن يقال : " أبواه " و "أخواه" ؛ ليكون نصاً في المقصود .

قلنا : هذا مثال لا تمثيل وبرهان ، وتحقيق ذلك أن التمثيل مشروط بكونه نصاً في المقصود ؛ إذ التمثيل دليل مثبت ، فلو كان فيه احتمال لغير المقصود لما كان مثبتاً وحجة وبرهاناً .

وأما المثال ، فالمقصود منه التوضيح في الجملة ، والاحتمال في هذا المعنى كافٍ فلا حاجة إلى كونه نصاً في المقصود ، فلهذا السّر شرطوا في التمثيل النصوصية دون المثال ، والله أعلم بحقيقة الحال .

وشبه الفعل وإن كان أعم من اسم الفاعل والمفعول على ما نبهناك عليه سابقاً ، (٤٢/ب) إلا أنه ترك الأمثلة البواقي اعتماداً على فهم السامع^(٣) .

(وَعَامِلُهُ يُحَذَفُ) أي : عامل الفاعل ، يحذف مرة (جَوَازاً مِثْلُ : زَيْدٌ فِي جَوَابِ : مَنْ قَامَ ؟) فإن المجيب لهذا السؤال مخير بين أن يذكر الفعل ويقول : " قام زيد " ، وبين أن يحذفه فيقول : " زيد " فيكون حذفه على سبيل الجواز^(٤) .

(١) قوله : وَضُرِبَ عَمْرُو ، مثال نائب الفعل . وهو عنده بمنزلة الفاعل ، وقد تقدم ذلك .

(٢) انظر في أمثلة شبه الفعل وهو ما يعمل عمله في رفع الفاعل : شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١ ، وشرح الأنموذج للأردبيلي ص ٢٧ ، والمساعد ٣٨٥/١ ، ومع الهوامع ٥١٠/١ .

(٣) عد الفاكهي الأسماء المشبهة للفعل في رفعها للفاعل عشرة وقد تقدم ذلك هامش ص ٢١٨ .

(٤) يحذف الفعل الرفع للفاعل جوازاً عند قيام قرينة دالة على تعيينه ، حاله كانت أو مقالية كقولك : زيد لمن قال : من ضرب ! فزيد فاعل مقدر دل عليه لفظ الفعل ، انظر في حذف الفعل جوازاً . شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/١ ، والمساعد ٣٩٥/١ ، ومع الهوامع ٥١٤/١ ، وأسرار النحو ص ٩٧ ، وشرح الأشموني على الألفية ٦٩/٢ .

وفي الكلام إشارة إلى ما هو مختار عند الجمهور من أن العامل في الفاعل هو المسند إليه ^(١) لا الإسناد ، على ما زعمه بعض النحاة ^(٢).

(وَوَجُوبًا مِثْلُ : إِنْ زَيْدٌ قَامَ) تقديره : إن قام زيد ؛ إذ لو لم يقدر هكذا بأن يقال : "زيد" مبتدأ ، وقام خبره لزم دخول حرف الشرط على الاسم وهو غير جائز ؛ إذ هو مخصوص بالفعل فيكون حرف الشرط قاضيا بوجوب التقدير ^(٣).

وأما أن المتكلم لم حذفه ؟! فلأنه اعتبر الإبهام أوَّلاً ، والتفسير ثانياً ، فلو ذكره لكان جمعا بين المُفسِّر (٣/١) والمُفسَّر ، وهو غير جائز ^(٤)، فيكون حذفه على سبيل

(١) في رافع الفاعل مذاهب :

أحدها : وعليه الجمهور : أن العامل المسند إليه من فعل ، أو ما ضمن معناه ، كما فهم من حده وتعريفه .
الثاني : أن رافعه الإسناد ، أي : النسبة ، فيكون العامل معنويا ، وعليه هشام ، وخلف الأحمر .
وقد اعترض ابن مالك على هذا الرأي بقوله : " رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه ، لا الإسناد كما يقول خلف ؛ لأن الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه ، وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر ، ولأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل ، والفعل موجود فلا عدول عنه " أهـ شرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/٢ ، انظر في رافع الفاعل : البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١ / ٢٦١ : ٢٦٢ . وقد ذكر السيوطي في رافع الفاعل أقوالا أخرى منها : شبهه بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله ، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر ، وكذلك كونه فاعلا في المعنى ، ونسبه إلى خلف ، ورأى نسبه إلى قوم من الكوفيين أنه يرتفع بإحداثه الفعل انظر : الهمع ٥١١/١ .

(٢) نسبه ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٧/٢ لخلف الأحمر ، وكذلك الدماميني في تعليق الفرائد ٢٢١/٤ ، وكذلك في المساعد ٣٨٦/١ ، ونسبه السيوطي في الهمع ٥١١/١ إلى هشام .

(٣) " إن " إذا وليها اسم بعده فعل واقع على ضمير ذلك الاسم ، فإن البصريين مجمعون على أن ذلك الاسم فاعل فعل مضمر وجوبا ؛ لأن الجزاء يطلب الفعل ، ووجب ذلك في (إن) لأنها أم باب الجزاء ، فزيد في المثال فاعل ، والفعل مضمر وجوباً عليه (قام) ، والتقدير : إن قام زيد قام . ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ التوبة من الآية رقم (٦) ، أما غير "إن" من أدوات الجزاء ، فحذف الفعل معها قليل ، ولأولى تجنبه إلا في ضرورة الشعر ، انظر سيبويه ١١٢/٣ : ١١٣ .

(٤) قال ابن الناطم في إضمار الفعل وجوبا إذا فسر بما بعد الفاعل : " ... إلا أنه لا يتكلم به ؛ لأن الفعل الظاهر كالبديل من اللفظ بالفعل المضمر ، فلم يجمع بينهما . " أهـ شرح الألفية ص ٢٢٣ ، وهذا ما أكدّه ابن كمال باشا حيث قال : " وإنما وجب حذفه لكرهاتهم الجمع بين المُفسِّر والمُفسَّر " أهـ أسرار النحو ص ٩٧ .

وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْهُ ، وَلَا يَتَعَدَّدُ ، فَالْفَاعِلُ فِي مِثْلِ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، مُضْمَرٌ

الوجوب نظرا إلى مقصوده ، فقله : (جَوَازًا ... وَوُجُوبًا) مصدر بحذف المضاف ،
أي : حذفًا ذا جواز ، وذا وجوب .

أو التقدير ، يحذف حذفًا جائزًا ، وواجبًا على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل ، أو
تميز (وَلَا يَتَأَخَّرُ) أي : الفعل (عَنْهُ) أي : عن الفاعل ، إشارة إلى ما تقرر من أن تقدم
الفاعل على رافعه ممتنع اتفاقًا ^(١).

(وَلَا يَتَعَدَّدُ) أي : الفاعل لا يتعدد ^(٢) ، وعلة صاحب اللباب بأن المسند لا
يسند ^(٣) .

(فَالْفَاعِلُ فِي مِثْلِ :) قولهم : (زَيْدٌ ضَرَبَ ، مُضْمَرٌ) إشارة إلى جواب سؤال
مقدر ، حاصل السؤال : أنكم قد حكمتكم بوجوب تقديم الرفع ، وتأخير الفاعل ، وهو
منقوض بمثل قولهم : "زيدٌ ضَرَبَ" ، فإن "زيد" فاعل مع أنه مقدم على الفعل ؟!
وحاصل الجواب أنه ليس بفاعل ، بل الفاعل ضمير مستتر في الفعل مؤخر عنه فلا
نقض ، فقله : (فَالْفَاعِلُ ... إلخ (٤٤/ب) متعلق بقوله : (وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْهُ)

فحق الترتيب --إذن-- أن يكون بجنبه ومتصلا به ، إلا أنه كأنه أخره عن حديث
امتناع التعدد لطوله بذكر باب التنازع .

(١) أوجب البصريون تأخر الفاعل عن عامله ، ومنعوا تقديم الفعل ، أما الكوفيون فيجوزون تقديم الفاعل نحو
: زيد قام مستدلين بقول الشاعر :

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَاً وَئِيدًا .. أَجْدَلًا يُحْمِلُنَّ أَمْ حَدِيدًا .

أي : وئيدا مشيها . وتأوله البصريون على الابتداء ، وإضمار الخير الناصب : " وئيدا" أي : ظهر ، أو ثبت
فيكون الخير هنا والاكتفاء بالحال " انظر في ذلك : شرح المقدمة الجزولية ٢٣٠/١ : ٢٣١ ، وشرح الجمل
لابن عصفور ١٥٩/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢١٩ ، والبسيط في شرح الجمل ٢٦/١ ، ٢٧٢ ،
وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢ ، والمساعد ٣٨٧/١ .

(٢) الفاعل لا يتعدد ، أما لغة من قال من العرب : أكلوني البراغيث ، فالفعل مسند إلى فاعل واحد وهو
الظاهر ، والواو في "أكلوني" علامة الجمع ، وحمل على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام : " يتعاقبون
فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار " ، انظر : همع الهوامع ٥١٣/١ .

(٣) وهو قوله : " ولا يكون إلا واحدا ؛ إذ المسند لا يسند .. " أهـ لباب الإعراب ص ٢٢١ .

وَكَذَا فِي ضَرْبِنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ ، فَالْمُظْهَرُ مَعْمُولُ الْفِعْلِ الثَّانِي عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَالْأَوَّلُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ

(وَكَذَا) الفاعل (فِي ضَرْبِنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ) مضمر مؤخر (فَالْمُظْهَرُ) أي :
الفاعل المظهر (مَعْمُولُ الْفِعْلِ الثَّانِي عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ) ؛ لأنَّهم يختارون إعمال الثاني
رعاية للقرب ، والجوار مع تجويز إعمال الأول -أيضا - (١).

والمظهر معمول الفعل (الْأَوَّلُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ) فَإِنَّهُمْ يختارون إعمال الأول
إِذْ هو الأصل المقدم في الذكر ، فَجَعَلَهُ عاملا أولى مع تجويز إعمال الثاني (٢).
والحاصل أن نزاع الفريقين في الأولوية لا في الجواز (٣).

(١) إنما اختار البصريون إعمال الثاني - مع جواز إعمال الأول - لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب ،
فالأولى أن يستبد به دون الأبعد ، وأيضا لو أعملت الأول - في العطف - نحو : قام وقعد زيد لفصلت بين
العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة ، ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية ، وكلاهما خلاف الأصل ،
قال سيبويه ١٧٣/١ : ١٧٤ : " ... وهو قولك ضربت وضربني زيد ، وضربني وضربت زيدا ، تحمل
الاسم على الفعل الذي يليه ، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه
لا يعمل في اسم واحد نصيب ورفع ، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى " أهد
انظر في ذلك : المقتضب ٧٢/٤ ، ٧٣ ، والمسألة رقم ١٣ من مسائل الإتيان للأبازي ٨٣/١ ، وشرح
المفصل لابن يعيش ٧٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/١ ، وشرح الألفية للمراذي ٦٥/٢ .

(٢) اختار الكوفيون إعمال الأول مع جواز إعمال الثاني ، وحجتهم في ذلك أن الفعل الأول هو أول الطالبين
 واحتياجه إلى المطلوب أهد من احتياج الثاني ، ولأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضرار قبل الذكر ، وهو غير
جائر في كلامهم . انظر في ذلك : التبيين ص ٢٥٢ مسألة رقم (٣٤) ، والإتيان ٨٦/١ ، ٨٧ ، وترشيح
العلل في شرح الجمل للخوارزمي ص ٩١ .

(٣) وعلى كل فالراجح من المذهبين هو مذهب البصريين ، وعليه جاء قوله تعالى : ﴿آتُونِي أَقْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾
سورة الكهف من الآية رقم (٩٦) ، وقوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ﴾ سورة الحاقة من الآية رقم (١٩) ،
ولو أعمل الأول لقال : ﴿ أَقْرَغُهُ ﴾ ، و ﴿ أَقْرُوهُ ﴾ . قال الخوارزمي في الترشيح ص ٩٢ : " ذكر النحويون ذلك
ترجيحا لمذهب البصريين " أهد ، وقال الرضي في شرحه للكافية ١٨٠/١ ، ولا شك مع الاستقراء أن إعمال
الثاني أكثر في كلامهم " أهد .

هذا ومما يجدر ذكره ان سيبويه قد استقبح إعمال الأول بينما استحسنه المبرد ، قال سيبويه : " .. ولو لم
تحمل الكلام على الآخر لقلت : ضربت وضربوني قومك ، وإنما كلامهم : ضربت وضربني قومك ، وإذا قلت
: ضربني ، لم يكن سبيل للأول ؛ لأنك لا تقول : ضربني وأنت تجعل المضمر جميعا ، ولو أعملت الأول
لقلت : مررت ومر بي بزيد ، وإنما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى " أهد الكتاب
٧٦/١ وقال المبرد : " ... ولو أعملت الأول لكان جائزا حسنا " أهد المقتضب ٧٤/٤ .

(وَيَظْهَرُ الْخِلَافُ) الواقع بين الفريقين إذا اختلف التنازع ، وذلك (في) مثل قولك : (ضَرْبِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا) فإن الأول هاهنا [يقتضي الفاعل والثاني (٤٤/أ) يقتضي المفعول] ^(١).

وفي مثل هذه الصورة ، أعني صورة اختلاف التنازع مذاهب :

الأول : إعمال انثاني ، والإضمار في الآخر ^(٢) ، وهو مذهب الجمهور ^(٣).

الثاني : إعمال الأول ، والإضمار في الثاني ، وهو مذهب الكوفيين ^(٤).

الثالث : أن الفاعل محذوف من الأول ، والثاني عامل ، وهو مذهب الكسائي حذرا عن الإضمار قبل الذكر ^(٥).

الرابع : إعمال الفعلين ، وهو مذهب الفراء ^(٦).

وكلام المصنف - رحمه الله - هاهنا لا يخلو عن ضعف وإخلال ، وطريق البيان أن يقال : ولا يتقدم ولا يتعدد ولا يحذف ، ثم يعتذر عن باب التنازع بأن الفاعل مضمّر لا محذوف فليتأمل .

(١) في الأصل (يقتضي المفعول والثاني يقتضي الفاعل) وما أثبت أضبط .

(٢) يعني الفعل الأول .

(٣) انظر في ذلك المقتصد في شرح الإيضاح ٣٣٦/١ ، والمساعد ٤٥٢/١ ، وقد سبق بيان هذا المذهب .

(٤) وهذا ما سبق ذكره ، وانظر أيضاً إضافة إلى ما سبق من مراجع : شرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٤ ، وشرح الألفية للأندلسي ١٩٣/١ ، والنكت الحسان لأبي حيان ص ٩٤ .

(٥) وهذا ما قرره الرضوي بقوله : " والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذراً من الإضمار قبل الذكر " أهـ شرح الكافية ١٨٠/١ .

وقد تابع الكسائي في ذلك نل من هشام الضرير ، والسهيلي ، انظر التصريح ٣٢١/١

(٦) لم أعثر على مذهب النراء في معاني القرآن ، إلا أن رأيه في ذلك نقله كثير من النحاة ،

انظر رأيه في : شرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١ ، وارتشذ الضرب ٢١٤١/٤ ، وشفاء العليل ٤٤٥/١ ، والفوائد الضيائية ٢٦٦/١ .

[المبتدأ]

والمُبْتَدَأُ : هُوَ الْاسْمُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ

(والمُبْتَدَأُ : هُوَ الْاسْمُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ) صفة للاسم
فسر المبتدأ ، وقيد تفسيره بقيود .

الأول : كونه اسما ، وهذا القيد هو العمة هاهنا ، وفائدته تحقيق المحدود ،
وتبيين ماهيته ، والتنبيه على أن المبتدأ لا يكون إلا اسما^(١) (٤٤/ب) البتة ، فإن فائدة
القيود في الحدود لا تنحصر في الاحتراز ، بل الأصل أن يكون ذكرها لبيان ماهية
المحدود .

فإن قيل : هو منقوض بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرَ لَكُمْ ﴾^(٢) فإن قوله :
(وَأَنْ تَصْبِرُوا) مبتدأ خبره : ﴿ خَيْرَ لَكُمْ ﴾ وليس باسم ؟ ، وكذا قوله - عز طوله - :
﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾^(٣) ، فإن قوله : ﴿ أُنذِرْتَهُمْ ﴾ مبتدأ خبره :
﴿ سَوَاءٌ ﴾ وهو فعل ، وكذا قولهم : تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ^(٤) ؛ فَإِنَّ "تَسْمَعُ" ،
مبتدأ مع أنه ليس باسم .

قلنا : كل ذلك في التحقيق اسم ، أي : صبركم خير لكم^(٥) ، وإنذارك وعدم
إنذارك سواء^(٦) ، وسماحك بالمعیدی خير من رؤيته^(٧) .

(١) وقد علل ذلك الشيخ عبد القاهر عند شرحه لقول أبي على الفارسي : " الابتداء يختص بالاسم " قائلا :
" الفعل لا يكون مبتدأ ، وإنما لم يجز فيه أن يكون مبتدأ ؛ لأجل أنه خبر والمبتدأ من شأنه أن يكون مخبرا
عنه ، فلا نقول في قولك : لولا خرج زيد : إِنَّ خَرَجَ مَبْتَدَأٌ ، لأنه خبر ولو جاز ذلك لجاز أن نقول : خرج
عندي أو خرج ضحك ، كما نقول : زيد عندي ، وزيد ضحك " أهـ المقتصد في شرح الإيضاح ٢٢٣/١ .
وانظر في تعريف المبتدأ : شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ١٤٨ .

(٢) من الآية رقم (١٨) من سورة النساء .

(٣) من الآية رقم (٦) من سورة البقرة .

(٤) قولهم : تسمع بالمعیدی خير من أن تراه ، من أمثال العرب ، وقد سبق ص ١٦٧

(٥) انظر : ارتشاف الضرب ، ١٠٧٩/٣ ، والمساعد ٢٠٣/١ .

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٧/١ .

(٧) انظر : الوافية في شرح الكافية ص ٥٩ .

.....
الثاني : كونه مجردا عن العوامل اللفظية ، والعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ ،
وغيرها مما يدخل على المبتدأ^(١) ، وهو عامل لفظي ، وفائدة هذا القيد هي التنبيه على
أن المعمول للعامل اللفظي ليس بمبتدأ .

فإن قيل (أ/٤٥) : هو منقوض بقولك : " بحسبك درهم ، فإنهم متفقون على أن
قولهم : "بحسبك" مبتدأ مع أنه ليس بمجرد عن العوامل اللفظية ، وكذا قولهم : "من أحد"
في قولهم : "ما في الدار من أحد " ، فإنهم مصرحون بأن أحداً مبتدأ مع أنه معمول
للعامل اللفظي .

أجيب عن ذلك بأن كلا من " الباء " ، و " من " زائد فكأنه معدوم^(٢) .

وإلى هذا أشار صاحب الباب حيث قال في حد المبتدأ : هو الاسم المجرد عن
ملابسة العوامل اللفظية معنى - من حيث هو اسم - للإسناد إليه^(٣) ، فإن قوله : معنى
متعلق بالتجرد عن الملابسة ، والتجرد عن الملابسة من حيث المعنى ، فلو كان مدخولا
لعامل لفظي صورة لما كان فيه ضرر^(٤) .

(١) فصل ابن يعيش العرامل اللفظية بقوله : " العوامل اللفظية هي أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر ،
فأما الأفعال فنحو : كان وأخواتها ، والحروف نحو : إن ، وأخواتها ، وما الحجازية ، وإنما اشترط أن يكون
مجردا من العوامل اللفظية ؛ لأن المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعا ، وإذا لم يتجرد من العوامل تلعبت به
فرفعته تارة ونصبته أخرى ، نحو : كان زيد قائما ، وإن زيدا قائم ، وما زيد قائما ، وظننت زيدا قائما ، وإن
كان كذلك خرج عن حكم المبتدأ والخبر إلى شبه الفعل والفاعل ... " أهـ شرح المفصل ٨٣/١ ، وانظر :
أسرار العربية ص ٧٨ .

(٢) وهذا ما قرره ابن عقيل بقوله : والذي عدمه حكما هو المبتدأ المجرور بمن أو الباء الزائدتين نحو :
﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ ، وبحسبك درهم . . ف "حسبك" ، و "خالق" في موضع رفع بالابتداء ، وهي عادمة
عاملا لفظيا حكما لا حقيقة ، وذلك أن "من" والباء زائدتان فلا أثر لدخولهما " أهـ المساعد ٢٠٣/١ .

(٣) لباب الإعراب ص ٢٤٢ .

(٤) كالباء في "بحسبك درهم" و "من" في ما في الدار من أحد " فالباء ومن حرفان زائدان في صورة اللفظ وما
دخلا عليه في المعنى مبتدأ فلا تأثير لهما .

وفيه إدراج لمثل : "بحسبك درهم" ، فإن حرف الجر هاهنا لا تأثير له في جانب المعنى بل هو زائد محض فكأنه معدوم ^(١)، وكذا فيه إدراج لمثل قوله :

سَمِعْتُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا (٢).

ونحو ذلك .

القيد الثاني كونه (٤٥/ب) مسندا إليه ، وهو احتراز عن الأسماء المعددة ^(٣) دون المركبة ، فإن هذه أسماء مجردة عن العوامل اللفظية لكنها ليست بمبتدأه ؛ إذ هي ليست مسندا إليها ؛ لأنها ليست بمركبة .

والأوضح أن يقال : المبتدأ اسم أسند إليه ، وجرد عن العوامل اللفظية ، فلو قيل : اسم أسند إليه لدخل فيه الفاعل ، فالتجريد احتراز عنه .

(١) ويوضح ذلك ابن كمال باشا في أسرار النحو ص ١٠٤ : ١٠٥ بقوله : المراد بتجرد المبتدأ عنها عدم ملابسته لفظا ومعنى معا ، فإن ملابسته لفظا فقط لا تضربه نحو : بحسبك زيد ﴿ هل من خالق غير الله ﴾ وبحسبك مبتدأ ، وكذا خالق ، وفيهما عامل لفظا . لكن لا ينافيان الابتداء لزيادتهما فإنهما في حكم العدم . . "أهـ" .

(٢) صدر بيت من الوافر وهو بتمامه :

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدِحَ انْتَجِعِي بِلَالًا .

والبيت لذى الرمة في ديوانه ص ٥٢٨ ، وهو في المقتضب ١٠/٤ ، والكامل ٤١/٢ ، وأسرار العربية ٣٣٥ ، واللسان (ص د ح) والتصريح ٢٨٢/٢ ، وبلا نسبة في الأشموني ١٣١/٤ .

وصيدح : اسم ناقته ، ينتجعون : يطلبون الكلاً والخير بالرحلة إليها ، وبلال : هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، والمعنى : سمعت من يقول : الناس ينتجعون مواطن المطر ، والخصب ، فقلت لناقتي اقصدي بلالا .

واستشهد الشارح بقوله : سمعت الناس ، حيث يدخل في حد المبتدأ ، فهو اسم مجرد عن العوامل اللفظية معنى ؛ لأن معناه إنما هو : سمعت هذه اللفظة أي : قائلا يقول : الناس ينتجعون غيثا ، ويعربه النحاة على الحكاية ، وهي حكاية اللفظ مرفوعا كما سمع .

(٣) الأسماء المعددة ، أو المعدودة مثل : واحد ، اثنان ، لا تتركب مع عاملها لذلك فقوله : (مسندا إليه) احتراز عنها ، وفي ذلك يقول الرضي : لو اقتصر على قوله : الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ، لدخل فيه الأسماء التي لا تتركب مع عاملها ، نحو : واحد ، اثنان ، والخبر ، والمبتدأ الثاني فبقوله : " مسند إليه " خرجت الثلاثة "أهـ شرح الكافية للرضي ١٩٧/١ . وانظر شرح الكافية لابن القواس ٩٤/١ .

.....
واختلف القوم في العامل في المبتدأ إلى مذهبين :

الأول : أن العامل هو الابتداء ، وهو مذهب البصريين ^(١) ، وفسروا الابتداء بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد إليه ، واعترض عليه بأن التجريد أمر عديم فلا يؤثر ، والعوامل عندهم مؤثرات .

وأجيب أولا : بأن العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات ^(٢) ، والعدم المخصوص ، أعني : عدم الشيء المعين يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيته ^(٣) .

وثانيا : بأن الابتداء ليس بمفسر بما ذكر (٤٦/أ) بل معناه جعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا أو تقديرًا للإسناد إليه ^(٤) .

^(١) يرى البصريون : أن الرفع للمبتدأ معنى ، وذلك المعنى هو الابتداء ، والابتداء هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره ، وجعلك له أولًا لئلا يكون الثاني حديثا عنه ، صرح بذلك سيبويه في مواضع كثيرة منها قوله : المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام . ثم قال : فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه " أهـ الكتاب ١٢٦/٢ . وقال أيضا : واعلم أنَّ المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو ، أو يكون في مكان ، أو زمان . وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبتدأ . فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبد الله منطلق ، ارتفع عبد الله ؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق ؛ لأنَّ المبنى على المبتدأ بمنزلته " أهـ الكتاب ١٢٧/٢ .

وانظر مذهب البصريين في أسرار العربية ص ٧٩ ، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم (٥) ٤٤/١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٢٤ وما بعدها : وشرح الألفية لابن الناطم ص ١٠٧ ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكشسي ص ١٠٩ ، وارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣ ، وانتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٣١ .

^(٢) وهذا ما قاله الأنباري ، انظر الإنصاف المسألة الخامسة ٤٦/١ .

^(٣) قال الأنباري : " .. فالعلامة تكون بعدم شيء ، كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر ، لكنت تصبغ أحدهما مثلا وتترك صبغ الآخر ، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر ، فتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللفظية عاملا .. أهـ أسرار العربية ص ٨٠ .

^(٤) هذا الكلام نسبته الرضى إلى الجزولى ، حيث قال في شرح الكافية ١٩٩/١ : " وفسر الجزولى الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا ، تحقيقا أو تقديرًا للإسناد إليه أو لإسناده " أهـ وفي شرح المقدمة الجزولية ٧٤٢/٢ : " الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مسندا إليه الخبر " أهـ وانظر : همع الهوامع ٣٢١/١ .

وهذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضا ، وعليه جار الله^(١) ، والجزولي^(٢) ، ومن تبعها^(٣) ، ونقل الأندلسي^(٤) عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ ، وهو مروي عن الشيخ أبي علي^(٥) ، والإمام أبي الفتح ابن جنى^(٦) .

الثاني : أن المبتدأ يرتفع بإسناد الخبر إليه .

والمصنف - رحمه الله - سكت عن القسم الآخر من المبتدأ اختصارا^(٧) .

(١) قال الزمخشري في المفصل ص ٢٤ : وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما " ، وشرح ابن يعيش هذا الكلام بقوله : وأما العامل في الخبر ، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وهو ظاهر مذهب صاحب الكتاب ألا ترى إلى قوله : وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما " أهـ شرح المفصل ٨٥/١ .

(٢) قال الجزولي بعد أن عرف الابتداء : " وبه يرتفع المبتدأ والخبر بشرط التعرية عن العوامل اللفظية " أهـ شرح المقدمة الجزولية ٧٤٢/٢ .

(٣) كابن يعيش حيث قال : " والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده على ما ذكر ، كما كان عاملا في المبتدأ إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة ، وفي الخبر بواسطة المبتدأ " أهـ شرح المفصل ٨٥/١ .

(٤) الأندلسي : هو القاسم بن أحمد بن الموفق ، أبو القاسم ت ٦٦١ هـ ، إمام في العربية ، وله نصيب وافر من القراءات والحديث والفقه والنحو ، له شرح المفصل ، وشرح الجزولية ، وشرح الشاطبية ، انظر في ترجمته : بغية الوعاة ٢٥٠/٢ ، وغاية النهاية ١٥/٢ ، والأعلام ٢١٩/٢ .

وقد قال في تفصيل المذاهب في رفع الخبر : " وجملة القول فيه أن الرفع : إما أن يكون لفظيا ، أو معنويا ، أو مركبا منهما ، والأول قول الكوفيين ، وفي عبارة سيبويه ما يشعر بذلك أيضا ، وصرح به ابن جنى من المتأخرين ، فإن الرفع عندهم لفظي وهو المبتدأ " أهـ المحصل في شرح المفصل ص ٨٤٦ ، وانظر رأي سيبويه السابق في الكتاب ٨١/١ ، ١٢٦/٢ : ١٢٧ .

(٥) نسب ابن جنى هذا الرأي لأبي علي قال في الخصائص ٣٨٥/٢ : " لكنه على قول أبي الحسن مرفوع بالابتداء وحده " أهـ ، وكذلك العكبري والرضي ، انظر التبيين ص ٢٢٩ ، وشرح الكافية ٢٠٠/١ . ولم أعر على هذا الرأي في الإيضاح ، ولا في كتب أبي علي التي بين يدي .

(٦) ما نسبته الشارح لابن جنى من أن الخبر يرتفع بالمبتدأ هو المشهور عن ابن جنى في كتب النحاة ونسبه كثيرون إليه ، منهم العكبري ، والرضي ، انظر : التبيين مسألة رقم (٢٨) ص ٢٢٩ وشرح الكافية ٢٠٠/١ ، لكن كلام ابن جنى في الخصائص ٣٨٥/٢ يخالف ما نسب إليه حيث قال : " وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه ، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه ؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده ، وإنما الرفع له المبتدأ والابتداء جميعا " أهـ .

(٧) كان الأولى بالبسطامي وهو في مقام شرح لكتاب التفتازاني أن يذكر القسم الآخر من المبتدأ ، وهو : الصفة المعتمدة على أحد حرفي الاستفهام والنفي رافعة لظاهر ، أو ما يجري مجراه ، نحو : أقائم ، أو قائم أخواك ، بخلاف : أقائم أخواك ، فإنهما خبر وفي " أقائم أخوك " ساغ الأمران " أهـ لباب الإعراب ص ٢٤٤ ، وانظر أسرار النحو ص ١٠٥ .

[الْخَبَرُ]

وَالْخَبَرُ هُوَ : الْمُسْنَدُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَالْمُبْتَدَأُ قَدْ يَكُونُ نَكْرَةً ، مِثْلُ : رَجُلٌ فَاضِلٌ فِي الدَّارِ ، وَأَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ ؟ ، وَمَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَفِي الدَّارِ رَجُلٌ

(وَالْخَبَرُ هُوَ : الْمُسْنَدُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ) وإطلاق المسند^(١) تنبيهه على أن الخبر لا يلزم أن يكون اسماً ، ولهذا لم يقل هو الاسم المسند ، وقوله : (هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ) إخراج لمثل : يضرب في : يضرب زيد ، فقيد التجريد كما ذكره ابن الحاجب^(٢) لا حاجة إليه .

(وَالْمُبْتَدَأُ قَدْ يَكُونُ نَكْرَةً) إشارة إلى مذهب الجمهور - وهو المذهب المنصور - وهو أنه يجب أن يكون المبتدأ معرفة^(٣) ، فإن كان نكرة فلا بد فيها من تخصيص ما ، والمصنف - رحمه الله - أشار إلى (٤٦/ب) تفصيل المواضع التي فيها تخصيص ما ، فقال : (مِثْلُ : رَجُلٌ فَاضِلٌ فِي الدَّارِ) فإن المبتدأ هاهنا قد تخصص بالصفة^(٤) (وَأَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ ؟) فإن المبتدأ هاهنا قد تخصص بالعلم بثبوت أحدهما لا على التعيين^(٥) .

(وَمَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ) فإن المبتدأ هاهنا قد تخصص بالعموم والاستغراق ؛ إذ النكرة الواقعة في سياق النفي تفيد ذلك^(٦) .

(١) عرف الجرجاني الخبر بقوله : الخبر : لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه ، لفظاً نحو : زيد قائم ، أو تقديراً نحو : أفائم زيد" أه التعريفات ص ١٢٩ .

وسماه سيبويه والمبرد : المسند ، انظر : الكتاب ٢٣/١ ، والمقتضب ١٢٦/٤ . وأطلق سيبويه عليه أيضاً لفظ : المبنى عليه : أي : على المبتدأ ، انظر : الكتاب ٢٣/١ .

(٢) حيث قال ابن الحاجب معرفاً للخبر : هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة " أه الكافية ص ٧٤ .

(٣) الأصل تعريف المبتدأ ؛ لأنه مسند إليه ، فوجب أن لا يكون مجهولاً ، والأصل فيما يرفع الجهالة التعريف ، وإلا فلا فائدة في الإخبار عنه ، انظر نتائج الفكر في النحو للسهيلى ، تحقيق/عادل أحمد عبد الموجود ، على محمد معوض ط دار الكتب العلمية ص ٣١٥ ، ومثل المقرب لابن عصفور ص ١٢٢ وشرح النسهيل لابن مالك ٢٨٩/١ ، وشرح الألفية لابن الناطم ص ١١٣ والارتشاف ١٠٩٩/٣ ، والمساعد ٢١٦/١ .

(٤) من مسوغات الابتداء بالنكرة الوصف كهذا المثال ، وكقوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ البقرة (٢٢١) ، انظر في ذلك : البسيط في شرح الجمل ٥٣٧/١ ، والارتشاف ١١٠٠/٣ ، والمساعد ٢١٧/١ .

(٥) يقصد بهذا الموضع أن تتقدم أداة استفهام على النكرة . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/١ ، والوافية في شرح الكافية ص ٦٢ .

(٦) أي : تلى النكرة نفياً ، نظر في ذلك المساعد ٢١٨/١ ، والارتشاف ١١٠٠/٣ .

[أَنْوَاعُ الْخَبَرِ]

وَالْخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً ، مِثْلُ : زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ، أَوْ فِعْلِيَّةً ، نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ ، أَوْ شَرْطِيَّةً ، نَحْوُ : زَيْدٌ إِنْ تَعَطَّه يَشْكُرَكَ ، أَوْ ظَرْفِيَّةً ، مِثْلُ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَبُوهُ ، وَلَا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ

(وَفِي الدَّارِ رَجُلٌ) فَإِنَّ الْمَبْتَدَأَ هَاهُنَا قَدْ تَخَصَّصَ بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَيْهِ ، فَلَا يَجُوزُ " رَجُلٌ فِي الدَّارِ " ^(١) .

(وَالْخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً) ، وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهَا اسْمًا (مِثْلُ : زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ) (أَوْ فِعْلِيَّةً) ، وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهَا فِعْلًا (نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) ^(٢) . (أَوْ شَرْطِيَّةً) وَهِيَ الْمُرَكَّبَةُ مِنَ الشَّرْطِ وَالْجُزْءِ (نَحْوُ : زَيْدٌ إِنْ تَعَطَّه يَشْكُرَكَ) ، (أَوْ ظَرْفِيَّةً) وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ ظَرْفًا (مِثْلُ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَبُوهُ) وَإِنَّمَا قَدَّمَ ذِكْرَ الْأَسْمَاءِ عَلَى غَيْرِهَا (٤٧/أ) ؛ إِذْ هِيَ أَشْرَفُ (مِنْ غَيْرِهَا) ^(٣) ، وَقَدْ مَرَّ الْفِعْلِيَّةُ عَلَى الْبُوَافِي ؛ إِذْ هُوَ فِي التَّحْقِيقِ رَاجِعٌ إِلَيْهَا ^(٤) .

(فَلَا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ) أَيُ : إِذَا وَقَعَ الْخَبَرُ جُمْلَةً فَلَا بُدَّ هُنَاكَ مِنْ عَائِدٍ يَعُودُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ ؛ لِتَرْتِيبِ الْخَبَرِ بِالْمَبْتَدَأِ ^(٥) .

(١) وتقدم الخبر مشروط بأن يكون ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً . انظر شرح الجمل لابن خروف الإشبيلي ٣٨٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤١/١ ، والبسيط ٥٤٠/١ ، والارتشاف ١١٠١/٣ ، وأسرار النحو ص ١٠٧ .

هذا وينبغي الإشارة إلى أن مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة عدها ابن أبي الربيع عشرة ، وعدها السيوطي خمسة وعشرين ، انظر البسيط في شرح الجمل ٥٣٧/١ : ٥٤١ ، والهمع ٣٢٦/١ : ٣٢٧ .

(٢) انظر شرح اللمع للخطيب التبريزي ص ٩٢ .

(٣) لو قال : منها لكان أدنى وأضبط .

(٤) انظر أنواع الخبر بالتفصيل السابق في شرح الأنموذج للأردبيلي ٣٠/٢٩ ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ١١٤ ، والوافية في شرح الكافية ص ٦٤ .

(٥) لا بد في الجملة من ضمير يربطها بالمبتدأ لئلا تقع أجنبية منه : " ولأن الجملة في الأصل كلام مستقل ، فإذا قصد جعلها جزء من الكلام ، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر ، وتلك الرابطة هي الضمير ؛ إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض ، انظر بتصريف : شرح المفصل لابن يعيش ٩١/١ ، وشرح الأنموذج للأردبيلي ص ٣١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٠٨/١ .

وَقَدْ يُحَذَفُ ، مِثْلُ : السَّمْنُ مَنْوَانٍ بِدَرِّهِمْ ، والخَبَرُ قَدْ يَتَقَدَّمُ جَوَازاً ، مِثْلُ : تَمِيمِي أَنَا

والمراد بالعائد الرابطة ، فيعم : الضمير ، واللام^(١) ، والظاهر الموضوع موضع الضمير ، ولهذا لم يقل فلا بد من ضمير^(٢) .

(وَقَدْ يُحَذَفُ) ذلك العائد إذا كان هناك قرينة تدل عليه (مِثْلُ :) قولهم (السَّمْنُ مَنْوَانٍ بِدَرِّهِمْ) ، فإن قوله : (السَّمْنُ) مبتدأ ، وقوله : (مَنْوَانٍ) مبتدأ ثان ، وقوله : (بدرهم) خبر للمبتدأ الثاني ، ومجموع هذه الجملة المركبة من المبتدأ الثاني وخبره في موقع الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول ، والعائد في هذه الجملة محذوف ، تقديره : السمن منوان منه بدرهم^(٣) ، والجار والمجرور ؛ أعني : "منه" صفة لمنوان فيكون المبتدأ نكرة مخصصة بالصفة^(٤) ، لا نكرة محضة .

وقوله : (فَلَا بَدَّ مِنْ عَائِدٍ) ينبغي أن يزداد فيه قيد آخر فيقال : فلا بد من عائد (٤٧/ب) ، إذا لم تكن الجملة عين المبتدأ ؛ لئلا ينتقض بمثل : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٥) ، وبقول : زيد قائم مثلاً ؛ فإنه لا حاجة هاهنا إلى العائد .

(١) يقصد الشارح - رحمه الله - باللام : أل الرابطة النائبة عن الضمير على قول الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنه ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ النازعات الآية رقم ٤٠ ، ٤١ والأصل مأواه ، وقال المانعون التقدير : هي المأوى له "أه مغنى اللبيب ٥٧٧/٢ ، وانظر ١/ ٦٥ منه ، وشرح الكافية ٤٠٧/٢ ، ٣٢٥/٣ ، والارتشاف ٢٣٥٣/٥ .

(٢) إذا كان الخبر جملة - اسمية كانت أم فعلية - فلا بد فيها من ضمير ، ملفوظ كان نحو : زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم ، أو منوي ، نحو : زيد قام ، وزيد ضرب ، أو ما يقوم مقام الضمير من إعادة لفظ المبتدأ ، نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ و﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ ، أو الإشارة إليه ، نحو : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ ، إلا أن تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا تنفقر إلى شئ نحو : أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، انظر بتصرف : التوطئة ص ٢٠٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٦٩ ، والمساعد ١/ ٢٣١ ، ٢٣٢ ، وهمع الهوامع ١/ ٣١٨ : ٣٢٠ .

(٣) انظر في حذف العائد من هذه الجملة : الأصول لابن السراج ١/ ٦٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٠ ، والإرتشاف ٣/ ١١٠٠ ، والمساعد ١/ ٢١٧ .

(٤) وهى وإن خصصت بالصفة لكنها صفة مقدرة غير ظاهرة ، انظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمايني ٣/ ٤٩ .

(٥) الآية رقم (١) من سورة الإخلاص ، والمبتدأ ضمير الشأن ، وجملة الخبر هي نفس المبتدأ في المعنى ، انظر في ذلك التوطئة للشلوبيين ٢٠٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٠ .

وَوُجُوبًا، مِثْلُ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وَأَيْنَ زَيْدٌ ؟ ، وَكُلُّ مِنْهُمَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، مِثْلُ : الْهَلَالُ وَاللَّهُ

(وَالْخَبَرُ قَدْ يَتَقَدَّمُ) إشارة إلى أن الأصل أن يكون المبتدأ مقدما على الخبر ، إلا أن الخبر قد يتقدم ^(١) ، (جَوَازًا) أي : تقدما جائزا ، أو ذا جواز ، أو على سبيل الجواز ، ولفظ (قَدْ) إشارة إلى قَلَّتْهُ (مِثْلُ : تَمِيمِيُّ أَنَا) فإن قوله : (تَمِيمِيُّ) خبر لا مبتدأ ؛ لأنه نكرة صرفة ، وقوله : (أَنَا) مبتدأ وقد تقدم الخبر ^(٢) .

(وَوُجُوبًا مِثْلُ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ) وجه الوجوب أنه لو لم يقدم الخبر على المبتدأ لزم الابتداء بالنكرة المحضة وهو غير جائز ^(٣) ، (وَأَيْنَ زَيْدٌ ؟) فـ (أَيْنَ) خبر وجب تقديمه على مبتدأه لتضمنه الاستفهام الطالب لصدر الكلام ^(٤) .

(وَكُلُّ مِنْهُمَا) أي : من المبتدأ والخبر (يَجُوزُ حَذْفُهُ) إذا كان هناك قرينة تدل على المحذوف (مِثْلُ) قول المُسْتَهْلِ : ^(٥) (الْهَلَالُ وَاللَّهُ) ، فقوله : (الْهَلَالُ) مرفوع (٤٨/أ) خبر مبتدأ محذوف ،

(١) في تقديم الخبر على المبتدأ خلاف بين نحاة الكوفة والبصرة ، فالكوفيون لا يجيزون تقدم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة ؛ لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ، أما البصريون فيجيزون تقدم خبر المبتدأ عليه سواء كان مفردا ، أو جملة لمجيئه كثيرا في كلام العرب وأشعارهم ، انظر في هذه المسألة : الإنصاف مسألة رقم (٩) ٦٥/١ ، والتبيين مسألة رقم (٣٢) ، وائتلاف النصرة المسألة رقم (٨) في فصل الأسماء ص ٣٣ ، والكتاب ١٢٧/٢ ، والمحاسب ٣٢١/١ ، والمقتضب ١٢٧/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/١ .

(٢) يتقدم الخبر للاهتمام به كهذا المثال وانظر في ذلك : الكتاب ١٢٧/١ ، والتخمير في شرح المفصل ٢٣٦/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١١٤ ، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٥٧٧/١ ، وشرح الألفية للمرادي ٢٨٢/١ .

(٣) وهذا ما نص عليه ابن السراج حيث قال في الأصول ٥٩/١ : " وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه ، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به " أهـ ، وانظر : الوافية شرح نظم الكافية لابن الحاجب ص ١٧٤ .

(٤) قال ابن عصفور في تقديم الخبر وجوبا : " ... والقسم الذي يلزم فيه تقديم الخبر أن يكون الخبر استفهاما نحو قولك : كيف زيد ؟! " .

أو بكون المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفا أو مجرورا متقدمين عليها نحو : في الدار رجل وعندهك امرأة ... " أهـ شرح الجمل ٣٥٣/١ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٠/١ : ٣٠١ ، وأسرار النحو ص ١١١ .

(٥) المستهل ، طالب الهلال ، كما يقال لطالب الفهم مستفهم ولطالب العلم مستعلم " أهـ ، شرح المفصل ٩٤/١

وَخَرَجَتْ فَإِذَا السَّبْعُ ، وَلَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا ، وَقَدْ تَدَخَّلُ الْفَاءُ

أي : هو الهلال ، أو الأمر بالعكس ، أي : الهلال هذا ، فينطبق هذا المثال لمكان الاحتمال على قوله : (وَكُلُّ مِنْهُمَا يَجُوزُ حَذْفُهُ) ^(١) فافهم .

والقمر يسمى هلالا إلى ثلاث ليال ثم يسمى قمرا ، (وَخَرَجَتْ فَإِذَا السَّبْعُ) ، أي : واقف أو حاضر ، أو بالباب ^(٢) ، فالمحذوف هاهنا هو الخبر ، (وَ) مثل : (لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا) فإن الخبر هاهنا محذوف وجوبا ، أي : لولا زيد موجود ، فإن الاسم الواقع بعد لَوْلَا مبتدأ خبره محذوف وجوبا لدلالة الكلام عليه ^(٣) .

وَسَدَّ الْجَوَابَ مَسَدَهُ ، وهذا مذهب البصريين ، وعليه سيبويه ، والجمهور ^(٤) ، وعند الكوفيين الاسم الواقع بعد لَوْلَا فاعل لفعل محذوف ، أي : لَوْلَا وَجِدَ زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا ^(٥) .

^(١) أي : في هذا المثال يمكن أن يقدر المبتدأ محذوفا ، ويمكن أن يقدر الخبر هو المحذوف فهو محتمل للأمرين .

^(٢) ذكر النحاة في إذا أقوالا ثلاثة :

الأول : إنها حرف معناه المفاجأة ، فعلى هذا لابد للمبتدأ الذي هو "السبع" من خبر ، وتقديره فإذا السبع رابض ، أو واقف ، أو حاضر ، أو موجود .

الثاني : أنها ظرف زمان فلا بد فيها من خبر أيضا ، الثالث : أنها ظرف مكان فلا يفتقر إلى الخبر . انظر في ذلك : الكافي شرح الهادي للزنجاني ص ١٧٩ ، والمقتضب ١٧٨/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢٥٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/١ .

^(٣) وفي ذلك يقول ابن الحاجب : " ... ففي لولا قرينة تدل على الوجود ؛ لأنها تدل على امتناع ما بعدها لو حود ما قبلها ... فوجب الحذف ، فلو قلت : لولا زيد موجود لكان كذا لم يجز " أهـ ، شرح الوافية نظم الكافية ص ١٨٠ ، والفصول الخمسون لابن معطي ص ٢٠٠ ، والجامع الصغير لابن هشام ص ٥١ ، وشرح الألفية للمرادي ٢٤٤/١ .

^(٤) ذهب البصريون إلى أن الاسم بعد "لولا" يرتفع بالابتداء ، قال سيبويه : "هذا باب من الابتداء يضم فيه ما يبنى على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبدالله لكان كذا وكذا ... " أهـ الكتاب ١٢٩/٢ ، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة العاشرة ٧٠/١ ، وما بعدها ، والجنى الداني ص ٥٩٧ ، ومعاني الحروف للرماني ص ١٢٣ ، تحقيق د/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، ط دار نهضة مصر .

^(٥) للكوفيين رأيان في الاسم الواقع بعد لولا ، أحدهما : ما ذكره الشارح - رحمه الله - وهو أنه فاعل لفعل محذوف ، الثاني : أنه يرتفع بنفس لولا كارتفاع الفاعل بالفعل ، انظر في ذلك الإنصاف مسألة رقم (١٠) ٧٠/١ ، والتبيين للعكبري مسألة رقم (٣١) ص ٢٣٩ .

مِثْلُ : الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ

(وَقَدْ تَدَخَّلُ الْفَاءُ) في خبر المبتدأ إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط ، وقوله : (قَدْ تَدَخَّلُ) إشارة إلى أن الأصل أنه لا تدخل الفاء على خبر المبتدأ ؛ إذ الفاء في الأصل للعطف (٤٨/ب) ، والعطف بين المبتدأ والخبر محال ، إلا أن من المبتدأ والخبر ضرباً شبيهاً بالشرط والجزاء ، فهذه المشابهة تدخل الفاء على الخبر ^(١) ، فلهذا لا يجوز دخوله على كل خبر ، بل خبر يكون مبتدأً واسماً موصولاً بفعل ، أو ظرف ، وفي معناه اللام الموصولة ، أو يكون مبتدأه نكرة عامة موصوفة بفعل ، أو ظرف ، والمصنف ذكر مثال الأول بقوله : (مِثْلُ : الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ) فإن المبتدأ هاهنا موصول بالفعل ^(٢) .

وترك مثال الثاني وهو : الذي في الدار فله درهم ، لظهوره ، وأما اللام الموصولة فكقوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ ^(٣) ، وذكر مثال النكرة الموصوفة بفعل حيث قال : (وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ) ^(٤) ، وترك مثال النكرة الموصوفة بالظرف نحو : " كل رجل في الدار فله درهم ؛ لظهوره ، وبالجمله يجب أن يعلم أن الفاء لا يجوز دخوله على خبر (٤٩/أ) المبتدأ الذي ليس كذلك .

^(١) يقول سيبويه : لو قلت : الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرم محمود ، كان حسناً ولو قلت : زيد فله درهم لم يجز " وإنما جاز ذلك ؛ لأن قوله : الذي يأتيني فله درهم ، في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في الجزاء " أهـ الكتاب ١/١٣٩ : ١٤٠ ، وانظر الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٢٥ : ١٢٦ ^(٢) وفي ذلك يقول الفارسي : " ... الأسماء المبتدأة على ضربين : ضرب عار من معنى الشرط والجزاء ، وضرب يتضمن معنى الشرط والجزاء . وما كان متضمناً لمعنى الشرط والجزاء فالأسماء الموصولة ، والنكرات الموصولة . . . ويجوز دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ موصولاً بالفعل أو الظرف ، كقوله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ الخبر فلهم أجرهم عند ربهم ومثال الموصول بالظرف، قولك : الذي في الدار فله درهم ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ ، ولا يجوز : الذي إن يكرمني يكرمك فمحسن ؛ لأن الشرط قد استوفى جزاءه في الصلة فلا يكون له جزاء إن ، وأما النكرات الموصوفة فكقولنا : كل رجل يأتيني فله درهم ، وكل رجل في الدار فمكرم محمود " أهـ الإيضاح العضدي من ص ٥٢ : ٥٦ ، وانظر المقتضب ٣/١٩٥ ، ١٩٦ ، والمفصل ص ٢٧ .

^(٣) من الآية رقم (٢) من سورة النور .

^(٤) في الأصل : (وكل رجل في الدار فله درهم) ، والصحيح ما أثبت ؛ ولذلك مثل مرة أخرى بهذا المثال - أي : مثال الأصل - للنكرة الموصوفة بالظرف .

[خَبَرُ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا]

خَبَرُ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا : هُوَ الْمُسْنَدُ الْمَرْفُوعُ بِهَا ، مِثْلُ : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ ظَرْفًا .

وهذا عند سيبويه^(١) ، وأما الأخفش^(٢) فهو يجوز دخول الفاء في كل خبر مبتدأ ، نحو : زيد "فوجد ، و" عمرو فقتل" ^(٣) .

(خَبَرُ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا : هُوَ الْمُسْنَدُ الْمَرْفُوعُ بِهَا) أي : بهذه الحروف^(٤) (مثل : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ) ، (وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ) أي : تقديم خبر إِنْ على اسمها .

(إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ ظَرْفًا) يعني : أن حكم خبر إِنْ حكم المبتدأ إلا في شئ واحد ، وهو أن خبر المبتدأ يجوز أن يتقدم على المبتدأ وإن لم يكن خبر المبتدأ ظرفاً ، نحو : " تيممي أنا " كما سبق ، بخلاف خبر إِنْ فإنه لا يجوز تقدمه على اسمها في غير الظرف^(٥) ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ ^(٦)

وينبغي أن يعلم أنه إذا كان الخبر ظرفاً ؛ فالتقدم هناك ضربان ، جائز وواجب فالجائز هو : ما كان الاسم معرفة كالمثال المذكور^(٧) ، والواجب هو : ما كان الاسم نكرة

(١) فدخل الفاء عند سيبويه على ما كان فيه معنى الجزاء فقط ، انظر الكتاب ١٣٩/١ : ١٤٠ .

(٢) الأخفش : هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، وهو أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين صنف معاني القرآن ، توفي ٢١٥ هـ .

انظر ترجمته في : بغية الوعاء ٥٩٠/١ ، ٥٩١ ، إنباه الرواه ٣٦/٢ ، ٤٣ ، والمزهر ٤٠٥/٢ .

(٣) أجاز الأخفش دخول الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً ، وروى عن العرب أنهم يقولون : أخوك فوجد ، بل أخوك فجهد . قال : يريدون : أخوك وجد ، بل أخوك جهد "أهـ

ونص قوله هو : " وقوله : ﴿ أَنَّهُ مِنْ عَمَلٍ مِنْكُمْ سُوءٌ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ فيشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة "ما" ، ويكون الذي بعد الفاء بدلاً من "أن" التي قبلها ، وأجوده أن تكسر "إن" وأن تجعل الفاء جواب المجازاة ، وزعموا أنه يقولون : أخوك فوجد ، بل أخوك فجهد "أهـ معاني القرآن للأخفش ٣٠٦/١ تحقيق د/عبد الأمير محمد أمين الورد ، ط عالم الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م ، وانظر منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية ص ١٣٢ تأليف عبد الأمير محمد أمين الورد ، مؤسسة الأعلمي بيروت ، وجمع الهوامع ٣٥٠/١ .

(٤) ما ذهب إليه الشارح من أن خبر " إِنْ " مرفوع بها ، وبأخواتها مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن إِنْ وَأَخَوَاتِهَا لا ترفع الخبر ، بل هو مرتفع بما كان مرتفعاً به قبل دخولها ، انظر في ذلك : مسألة رقم (٢٢) من مسائل الإنصاف ١٧٦/١ .

(٥) وعلل ذلك ابن عقيل بقوله : " لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، فلم يتمتع بتقديمهما على الاسم بعد الأحرف ، ولهذا جاز " إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا "أهـ المساعد ٣٠٩/١ .

(٦) الآية رقم (٢٥) من سورة الغاشية .

(٧) وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ وانظر في ذلك : الفوائد الضيائية ٣٠٠/١ .

نحو : " إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا " (١) ، ووجه الجواز في الظرف أن في الظرف اتساعا ليس في غيره ، فجوزوا فيه مالا (٤٩/ب) يجوزونه في غيره ، فلهذا تراهم يقولون : توسعوا في الظروف مالم يتوسعوا في غيرها " (٢) .

فإن قيل : ما معنى قولهم : "توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها" ؟! قلنا : معناه أن كل حادث في الدنيا فحدوثه يكون في زمان ، وفي مكان ، والانفكاك محال ، ولما كان الزمان والمكان من ضرورات الحادثات ، وكان بينهما شدة الاتصال . وقوة الالتصاق كان الزمان والمكان مع كل شيء كجزئه ، وبعضه لا أجنبيا منه ، فهو -إذن- كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي (٣) .

فإن قيل : حقيقة الظرف هو الزمان والمكان ، فلم يسمى الجار والمجرور ظرفا اصطلاحا ، وإطلاق الظرف عليه شائع حتى إذا ذكر الظرف وأطلق فهو شامل للثلاثة بلا كلفة ؟!

(١) حديث شريف من أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم - أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الطب باب : " إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا " عن عبد الله بن عمر ٢٥٩/٧ ، وأخرجه مسلم في صحيحه ١٣٨/٦ ، كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة برواية : إن من البيان سحرا " .

وأخرجه الترمذي بلفظ "إن من البيان لسحرا" ١٧٦/٦ ، وأخرجه أحمد في مسنده ٢٦٩/١ برواية : "إن من الشعر حكما وإن من البيان سحرا عن ابن عباس ، وفي السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٨/٣ .

ولشهرته وكثرة دورانه على ألسنة الناس أصبح مثلاً تجده في معظم كتب الأمثال ، وأصله أن النبي صلى الله عليه وسلم - قاله بعدما سمع من عمرو بن الأهتم يمدح الزبرقان ، ويذمه في حالة واحدة مع كونه صادقا في مدحه وذمه ، فعجب النبي - صلى الله عليه وسلم - من ذلك كما يعجب من السحر فسماه سحرا .

انظر : جمهرة الأمثال ١٨/١ ، والمستقصى ٤١٤/١ ، ومجمع الأمثال ٧/١ ، واللسان مادة (س ح ر) .
(٢) وسبب ذلك كما قال الأربيلي : " كثرة وقوع الظروف في كلامهم " أهـ شرح الأنموذج ص ٣٧ ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١ ، والمساعد ٣٠٩/١ .

(٣) وهذا الكلام هو نص الرضى في شرحه لكافية ابن الحاجب ٢٥٦/١ ، والشارح ينقل أحيانا نصوصا بعينها من شرح المحقق الرضى .

[خَبَرٌ "لَا" الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ]

خَبَرٌ "لَا" الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ هُوَ : الْمُسْنَدُ الْمَرْفُوعُ بِهَا ، نَحْوُ : لَا غُلَامَ رَجُلٍ قَائِمٍ فِيهَا ، وَقَدْ يُحْذَفُ ، مِثْلُ : لَا بَأْسَ

قلنا : هاهنا وجهان ، الأول : أن في هذه التسمية تنبيهها على أن الجار والمجرور شبيه بالظرف الحقيقي الذي هو الزمان والمكان ، ووجه الشبه شدة الاتصال (٥٠/أ) وقوة الالتصاق^(١) ؛ بعني : كما أن بين كل حادث وزمانه ومكانه اتصالا والتصاقا ، كذلك بين كل جار ومجرور وبين عامله ، حيث لا ينفك عن الفعل ، أو معناه.

الثاني : أن في هذه التسمية تنبيهها على أن كل ظرف فهو في التقدير جار ومجرور ؛ لأن قولنا : صليت يوم الجمعة ، معناه : صليت في يوم الجمعة . وعلى هذا القياس سائر الأزمنة والأمكنة ، فقوله : (إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا) استثناء مفرغ ، والمستثنى منه محذوف تقديره : ولا يجوز تقديمه في جميع الأزمان والأوقات ، إلا إذا كان الخبر ظرفا فإنه يجوز تقديمه عليه .

(خَبَرٌ "لَا" الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ ، هُوَ : الْمُسْنَدُ الْمَرْفُوعُ بِهَا) أي : بـ "لَا" (٢) (نَحْوُ : لَا غُلَامَ رَجُلٍ قَائِمٍ فِيهَا) أي ، في الدار ، فقوله : (قَائِمٌ) مرفوع بأنه خبر (لَا) و(غُلَامٌ) مرفوع المحل بالابتداء .

(وَقَدْ يُحْذَفُ) خبر "لَا" إذا كان هناك قرينة على المحذوف . (مِثْلُ : لَا بَأْسَ) فإن قوله : (٥٠/ب) (بَأْسٌ) اسم (لَا) وخبره محذوف ، أي : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ (٣) ، وبنو تميم لا يثبتون خبر "لَا" التي لنفي الجنس ، فقولهم : لَا أَهْلَ وَلَا مَالَ عِنْدَهُمْ .

(١) وفي التصريح ٣٤٢/١ : "الظرفية والجار والمجرور أخوان " أ هـ .

(٢) لما شابها "لَا" إن الثقل : بلزوم الاسم ، والتناقض والتأكيد ، عملت عملها ، وتحمل "لَا" على "إن" في العمل لأنها لتوكيد النفي ، و "إن" لتوكيد الإيجاب فهي ضدها ، والشئ قد يحمل على ضده كما يحمل على نظيره . وإعمالها عمل "إن" مشروط بأن تكون نافية للجنس ، واسمها نكرة متصلة ، سواء كانت موحدة ، نحو : لَا غُلَامَ رَجُلٍ جَالِسٍ ، أو مكررة ، نحو : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ..

انظر "لَا" إعمالها وشروطها في :

المقتضب ٢٥٧/٤ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٨١ ، والفصول لابن معطي ص ٢٠٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٢ ، وما بعدها ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٨٥ ، والمغني لابن هشام ٢٦٤/١ ، والجامع الصغير ص ٥٧ .

(٣) انظر في حذف خبر "لَا" ، شرح التسهيل لابن مالك ٥٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢٦٦/١ .

[اسم "ما" ، و"لا" المُشَبَّهَتَيْنِ بِـ"لَيْسَ"]

اسم "ما" ، و"لا" المُشَبَّهَتَيْنِ بِـ"لَيْسَ" هُوَ : المُسْنَدُ المَرْفُوعُ بِهِمَا ، مِثْلُ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا ،
وَلَا رَجُلٌ قَاعِدًا

معناه : انتفى الأهل والمال ، فلا حاجة له إلى الخبر ، فالخبر عندهم ليس بثابت ^(١) ،
وإثبات الخبر مذهب أهل الحجاز ، وهي اللغة العليا ^(٢) ، وقد يقال : إن معنى عدم
إثباتهم ، أنهم لا يذكرونه لفظاً بل يحذفونه دائماً ويريدونه معنى .

(اسم "ما" ، و"لا" المُشَبَّهَتَيْنِ بِـ"لَيْسَ") وجه التشابهة أن كلا منهما للنفي كليس ^(٣) ،
وأن كلامهما يدخل على المعرفة والنكرة كليس ^(٤) .

(هُوَ : المُسْنَدُ إِلَيْهِ المَرْفُوعُ بِهِمَا) أي : بـ"ما" و"لا" ^(٥) (مِثْلُ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا)
فـ(زَيْدٌ) مسند إليه بعد دخول (ما) ، وارتفاعه لكونه اسم (ما) ، و(قَائِمًا) منصوبٌ بـأنه
خَبَرُ (ما) .

(وَلَا رَجُلٌ قَاعِدًا) أي : ليس رجلٌ قاعداً، فعمله كعمله .

^(١) وفي ذلك يقول ابن الحاجب : " بنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً ، وإذا قالوا : لا غلام رجل أفضل
منك ، نصبوا "أفضل" على الصفة ، ولا يرفعونه ، لكنهم لو رفعوه تعين للخبر ، وهم لا يثبتون الخبر
فينصبونه على الصفة "أه الوافية شرح نظم الكافية ص ١٨٣ .

^(٢) قال سيبويه : " ... والذي يبنى عليه في زمان ، أو في مكان ، ولكنك تضمه ، وإن شئت أظهرته ،
وكذلك لا رجل ولا شيء ، إنما تريد لا رجل في مكان ، ولا شيء في زمان ، والدليل على أن لا رجل في
موضع اسم مبتدأ ، وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بنى تميم قول العرب من أهل الحجاز : لا
رجل أفضل منك " أه الكتاب ٢/٢٧٥ : ٢٧٦ .

وقال أبوحيان معلقاً على قول سيبويه السابق : وقال أصحابنا في قول سيبويه : ولكنك تضمه يعني في جميع
اللغات ، وقوله : وإن شئت أظهرته ، يعني في لغة الحجاز "أه ارتشاف الضرب ٣/١٣٠٠ .

^(٣) انظر في ذلك : المقرب لابن عصفور ص ١٥٧ ، والجنى الداني للمراي ص ٣٢٣ .

^(٤) "ما" تعمل في النكرة المعرفة ، أما "لا" فبعض العلماء يقول بأنها لا تعمل في المعرفة ، انظر : شرح
الألفية للأندلسي ٣٣٧/١ ، والتصريح ٩٩/١ ، وجمع الهوامع ٣٩٨/١ .

^(٥) تشبيه هذين الحرفين بـ"ليس" وإعمالها مذهب الحجازيين . وأما بنو تميم فإنهم لا يعملونها ، ويقرأون ﴿ مَا
هَذَا بَشَرًا ﴾ بالرفع ، انظر في هذه المسألة :

الكتاب ٥٧/١ ، والمقتضب ١٨٨/٤ ، والمقتصد ٤٢٩/١ ، والمرتل ص ١٧٦ والتخدير في شرح المفصل
٥٢١/١ ، وشرح الألفية للمراي ٣١٣/١ ، وشرح الألفية للأندلسي ٣٢٧/١ ، والجامع الصغير لابن هشام
ص ٥٧ .

[الْمَنْصُوبَاتُ]

الْمَنْصُوبَاتُ وَهِيَ : الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ ، وَبِهِ

قد سبق في المرفوعات وجه الإعراب فالمنصوبات (٥١/أ) كالمرفوعات^(١) ، فَلَا حاجة إلى الإعادة (وَهِيَ) أي : المنصوبات (الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ) قدمه على سائر المنصوبات ؛ إذ هو أشد اتصالاً بالفعل ؛ إذ هو جزء منه وبعضه^(٢) ، ولأنَّ المفعول الحقيقي إنما هو ذلك ؛ إذ هو الذي فعله الفاعل المذكور وأوجده ، وَلَا كذلك سائر المنصوبات فليفهم^(٣) ، ولأنَّه مطلق وما عداه مقيد ، والمطلق مقدم على المقيد ألا ترى أَنَّهُمْ سَمَوْهُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا ، ووجه الإطلاق شيئان :

الأول : أَنَّهُ هو المفعول على الإطلاق كما أشرنا إليه .

الثاني : أَنَّهُ غير مقيد بحرف من حروف الجر بخلاف سائر المفاعيل^(٤) ، وإليه الإشارة بقوله : (وَبِهِ) معطوف على المطلق ، أي : المفعول به
فإن قيل : كيف يصح عطفه عليه والأول صفة دون الثاني ، ولأنَّه عطف على جزء الكلمة ؛ إذ هو اسم بل هو عطف للجزء على الجزء ؟!

قلنا : الثاني -أيضا- وصف وكذا أخواته ، ويجوز في الأسماء ملاحظة (٥١/ب) المعنى الأصلي .

(١) والإعراب كما ذكره هناك ، أن المنصوبات خبر لمبتدأ محذوف تقديره : باب المنصوبات ، أو قسم المنصوبات . انظر ص ٢٠٩ .

(٢) قال ابن السراج في الأصول ١٥٩/١ : " ... والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين ، فمعنى قولك : قام زيد ، وفعل زيد قياما سواء ، وإذا قلت : ضربت فإنما معناه أحدثت ضربا ، وفعلت ضربا فهو المفعول الصحيح " أهـ .

(٣) وفي ذلك يقول ابن الحاجب " ... إنما قدم المفعول المطلق ؛ لأنه الذي فعله الفاعل على التحقيق ، وغيره تعلق الفعل به ، أو وقع فيه ، أو وقع من أجله ، أو وقع معه ... " أهـ شرح الوافية نظم الكافية ص ١٨٥ ، وانظر : الهمع ٧٢/٢ .

(٤) قال القاسم بن الموفق الأندلسي في هذا المعنى : " وإنما سمي المصدر مفعولاً مطلقاً ؛ لأنَّ كل واحد من المفاعيل الأربعة مقيد بحرف ، ألا ترى أنك تقول : مفعول به ، مفعول فيه ، مفعول معه ، مفعول من أجله ، والمصدر لا يقال فيه شيء من ذلك ، بل يقال : مفعول من غير حرف جر فسمى مطلقاً ؛ إذ لم يتقيد بحرف جر ، وإنما لم يتقيد به ؛ لأنه مفعول الفاعل على الحقيقة ، وغيره سمي مفعولاً بسبب فبين بحرف الجر وجه ذلك السبب " أهـ شرح الألفية ٢٠٤/٢ ، وانظر في ذلك : المرتجل ١٥٩ : ١٦٠ ، وشرح الألفية للمرادي ٧٥/٢ ، والمساعد ٤٦٣/١ .

وَفِيهِ ، وَلَهُ ، وَمَعَهُ ، وَالْحَالُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَالْمُسْتَثْنَى ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَاسْمُ
 إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، وَاسْمُ "لَا" الَّتِي لِنَفِي الْجِنْسِ ، وَخَبَرُ "مَا" ، وَ"لَا" الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ .
 فَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ هُوَ : مَصْدَرُ انْتَصَبَ بِفِعْلِ التَّأَكِيدِ ، وَلِلنَّوْعِ ، وَالْعَدَدِ

(وَفِيهِ ، وَلَهُ) وهذه الضمائر كلها راجعة إلى الألف واللام في قوله: (الْمَفْعُولُ)

؛ لأنه موصول ، أي : الذي فعل به ، وفعل فيه ، وفعل لأجله ^(١).

([وَمَعَهُ] ^(٢) ، وَالْحَالُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَالْمُسْتَثْنَى ، [وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَاسْمُ

إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا] ^(٣) ، وَاسْمُ "لَا" الَّتِي لِنَفِي الْجِنْسِ ، وَخَبَرُ "مَا" ، وَ"لَا" الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ) .

[الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ]

(فَالْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ هُوَ مَصْدَرُ انْتَصَبَ بِفِعْلِ التَّأَكِيدِ ، وَلِلنَّوْعِ ، وَالْعَدَدِ) تفسير

للمفعول المطلق ، وليس بتمام ؛ لأنه يصدق على "ضربا" في قولك : أحدثت ضربا ،
 أنه مصدر انتصب بفعل ، فَكَأَنَّهُ جعل قوله للتأكيد ، والنوع ، والعدد من تنمة التعريف ،
 إلا أنه لو أكد ضربا ، وقيل : أحدثت ضربا ، فهذا الثاني يصدق عليه أنه مصدر
 انتصب بفعله للتأكيد ، والنوع ، والعدد ، اللهم إلا أن يجعل التثوين عوضا عن المضاف
 إليه ، أي : بفعله ^(٤) ، أو المراد بالذكرة المعرفة ^(٥) اعتمادا (٥٢/أ) على قرينة المقام ،
 كما يقال : اخفض عينا ، وافتح عينا ، فإنه لا يشتبه على عاقل أن المراد : عينك ، قال
 الإمام المرزوقي ^(٦) - رفع الله درجته - في قوله :

^(١) قال الرضى فى شرح الكافية ٣٠٢/١ فى هذا المعنى : " وقولهم : "المفعول به" الضمير يرجع إلى الألف

واللام ، أي : الذي يفعل به فعل ، أي : يعامل بالفعل ، ويوقع عليه ، يقال : فعلت به فعلا ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾ ، وكذا الضمير فى المفعول فيه ، وله ، ومعه "أهـ" .

^(٢) إضافة بقتضيها السياق من إرشاد الهادي .

^(٣) إضافة يقتضيها السياق من إرشاد الهادي .

^(٤) وذلك لأن الأصل فيما ينتصب على المصدرية أن يجرى المصدر على فعله ، أي : يكون نمط بنائه على نمط بناء فعله .

^(٥) يفصد الشارح بالذكرة هنا عموم الفعل المفهوم من قول المصنف : (بفعل) ومراده بالمعرفة من قرينة المقام هو الفعل الذي يأتي المصدر على نمط بنائه .

^(٦) الإمام المرزوقي : هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المعروف بالإمام المرزوقي من أهل أصبهان ، كان غاية في الذكاء ، والفطنة ، وحسن التصنيف ، وإقامة الحجج ، وحسن الاختيار ، أخذ عن : أبي علي الفارسي ، صنف : شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، وشرح الفضليات ، وشرح أشعار الهذليين ، وشرح =

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذَهْلٍ .: وَقَلَّنا : الْقَوْمَ إِخْوَانُ
عَسَى الْإِيَّامُ أَنْ يَرْجِعَ .: نَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا . (١)

إنما نكر "قوما" ؛ لأنَّ فائدته مثل فائدة المعارف ، ألا ترى أنك لا تفصل بين أنْ تقول : عفوت عن زيد ، فلعل الأيام ترد رجلا مثل الذي كان ، وبين أن تقول : فلعل الأيام ترد الرجل مثل الرجل الذي كان ؛ لأنك تريد في الموضعين رجلا واحدا . انتهى (٢)

وفي كلامه إشارة إلى أن المفعول المطلق أخص من المصدر ؛ إذ المفعول المطلق عندهم مصدر منصوب بفعله قصد به التأكيد ، أو النوع ، أو العدد (٣). فقوله : (مَصْدَرٌ) يشمل جميع المصادر سواء كانت مجرورة ، أو مرفوعة ، أو منصوبة ، فلما قال : (انْتَصَبَ) خرجت المصادر المرفوعة ، والمجرورة ، والمصدر المنصوب (٥٢/ب) -أيضا- يشمل نحو : " رأيت قتلاً " ، و " شاهدت ضرباً " فلما قيل : للتأكيد ، والنوع ، والعدد خرج مثل ذلك .

ومع ذلك لا بد من التقييد بفعله ، كما ذكرناه آنفا ، ومرادهم بالتأكيد : تأكيد المصدر الذي هو مضمون فعله بلا زيادة شئ عليه من وصف ، أو عدد .

= الموجز ، والأزمنة والأمكنة ، وألفاظ العموم والشمول ، وشرح الفصيح لثعلب في اللغة ، توفي ببغداد في ذي الحجة سنة إحدى وعشرين وأربعمائة انظر في ترجمته : بغية الوعاة ٣٦٥/١ ، وإنباه الرواة ١٠٦/١ ، ومعجم الأدباء ٣٤/٥ ، وهديّة العارفين ٧٣/١ ، وروضات الجنات ٢١٢/١ .
(١) البيتان من بحر الهزج وهما للفند البيت للفند الزماني ، واسمه شهل بن شيبان الزماني ، وهو في حماسة المرزوقي ٣٢/١ : ٣٣ ، ومعنى اللبيب لابن هشام ٧٥٦/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٩٤٤/٢ ، وخزانة الأدب ٤٣١/٣ ، والمقاصد النحوية ١٢٢/٣ .

واستشهد به الشارح على : تنكير " قوما " وهو مع مجيئه نكرة يفيد ما يفيد المعارف .

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٢/١ : ٣٣ .

(٣) وفي ذلك يقول القاسم بن محمد الواسطي : وإنما يذكر المصدر لأجل ثلاثة أشياء : بيان النوع كقولك : قمت قياما حسنا ، أو عدد المرات ، قولك : قمت قومتين ، وضربت ثلاث ضربات ، أو تأكيدا للفعل ، كقولك : قمت قياما " أهـ شرح المع ص ٥٨ ، وانظر : التبصرة والتذكرة للصيمري ٢٥٤/١ .

نَحْوُ : جَلَسْتُ جُلُوسًا ، وَجَلَسَةً ، وَجَلَسَةً

وقولهم : تأكيد الفعل ، توسع والمراد تأكيد مصدره ؛ لأنَّ ضربت معناه : أحدثت ضربا فلما قيل : ضربا، فهو بمنزلة قولك : ضربت ضربا ضربا ، فهو -إذن- تأكيد للمضمون الذي هو المصدر وحده ، ومرادهم بالنوع ، مصدر موصوف بوصف الأوصاف^(١)، نحو : ضربت ضرب الأمير ، أي : ضَرَبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ^(٢)، ومنه قولهم : ضريت أنواعا من الضرب ، وضربته أيَّ ضَرْبٍ ، وضربته أشدَّ ضَرْبٍ ، وَقَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ ، إلى غير ذلك .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾^(٣) فالظاهر أنه يحتمل كلا الوجهين على السواء^(٤) ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾^(٥) ومرادهم بالعدد هنا (٥٣/أ) ما يدل على عدد المرات سواء كان العدد معينا ، نحو : ضربت ضربة وضربتين ، أولا ، نحو : ضربت ضربات^(٦) .

(نحو : جَلَسْتُ جُلُوسًا) مثال التأكيد (وَجَلَسَةً) بكسر الجيم ، مثال للنوع .
(وَجَلَسَةً) بفتح الجيم في العدد ، لبيان المرة^(٧) .

(١) وهذا ما وضحه النيلي بقوله : ومعنى قولهم : بيان النوع أن المصدر جنس تحته أنواع فإذا قلت : ضربت ضربا ، احتمل القلة والكثرة ، والشدة والضعف ، فإذا ذكرت أحد هذه المحتملات تبين المراد به قال تعالى : ﴿ لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾ فوصف الثبور - أعنى المصدر - بالوحدة مرة ، وبالكثرة أخرى ؛ لاحتماله إياهما "أهـ- الصفوة الصفية ، القسم الثاني ، ٤٤٦/١ .

(٢) انظر في ذلك : أسرار النحو ص ١١٧ ، والتصريح ٣٢٤/١ .

(٣) من الآية رقم (٤٦) من سورة إبراهيم ، وفي الأصل : ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾ وهو سهو ناسخ .

(٤) أي : التأكيد ، والنوع .

(٥) من الآية رقم (١٦) من سورة الإسراء .

(٦) وقد قرر ذلك الشيخ عبد القاهر بقوله : " قولك : ضربات يصلح لعقود القلة كلها ، ولكنه لا يخرج عن حد البوقية من حيث أنه يدل على عدد ، وهو أنه جمع للثلاثة ، وما فوقها ... " أهـ المقتصد في شرح الإيضاح ٥٨٢/١ .

(٧) انظر : لباب الإعراب للسفراييني ص ٢٧٥ .

وَقَدْ يُحْذَفُ فِعْلُهُ جَوَازًا، مِثْلُ : خَيْرَ مَقْدَمٍ وَوَجُوبًا ، مِثْلُ : حَمْدًا لَهُ ، سَقِيًّا لَهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ

(وَ قَدْ يُحْذَفُ فِعْلُهُ جَوَازًا) أي : حذفًا جائزًا ، و ذا جواز . (مِثْلُ : خَيْرَ مَقْدَمٍ) ، أي : قدمت خير مقدم ، يقال ذلك للقدام من سفره ^(١) فقولُه : (خَيْرٍ) صار مصدرًا بإضافته إلى المصدر ، كأنه اكتسب المصدرية من المضاف إليه كالتأنيث ، والمقدم : القدوم .

(وَوَجُوبًا ، مِثْلُ : حَمْدًا لَهُ) أي : حمدت حمدًا له ، وسَقَاكَ الله ^(٢) (سَقِيًّا لَهُ) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) ، والمراد بالحذف الجائز : أَنَّهُمْ يَظْهَرُونَ المحذوف تارة ، ويحذفونه أخرى يعني : كلاهما ورد في الاستعمال .

وبالحذف الواجب : أَنَّهُمْ لَا يَظْهَرُونَ ناصبه أصلاً ، بل هو محذوف أبداً في استعمال العرب ومحاوراتهم (٥٣/ب) ^(٣) .

(١) أي : عند قيام قرينة ، وهي معنوية هنا ، انظر في ذلك : همع الهوامع ٧٩/٢ . وقال ابن الحاجب في هذا المثال : "... و جاز حذف (قدمت) لدلالة القرينة الحالية عليه " أ هـ شرح الوافية نظم الكافية ١٨٥:١٨٦ ، والجامع الصغير لابن هشام ص ١٠٧ .

وانظر في حذف الفعل جواراً: شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٦٧ ، و الوافية للاستراياضي ص ٨١ .
(٢) قال سيبويه في باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ، وذلك قولك : سقيا ورعيا ، وإنما اختزل الفعل هاهنا ؛ لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل "الحذر" بدلا من "احذر" ، وكذلك هذا ، كأنه بدل من سقاك ، ورعاك الله " أ هـ . الكتاب ٣١١/١ : ٣١٤ ، وانظر المقتضب ٢٢١/٣ ، والتبصرة والتذكرة للصيبري ٢٦١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٧/٢ ، والمساعد ٤٧١/١ .

(٣) ليس لحذف الأفعال ضابط بل السماع هو الذي يعرف به المحذوف ، قال ابن الحاجب في ذلك : وتحذف وجوبا سماعا ، أي : دلريق علمها السماع ، وحاصلها أنها مصادر كثرت في استعمالهم ، فخففوها بحذف فعلها ، وجعلوا المصدر عوضا عنها للكثرة ، فهي في المعنى معللة بالكثرة ، إلا أن الكثرة لما تعذر معرفة ما كثرت فيه بعينه احتيج إلى السماع ؛ إذ لا يقدر ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر " أ هـ شرح المقدمة الكافية ٣٩٥/٢ .

[المفعول به]

المَفْعُولُ بِهِ : مَا اُنْتَصَبَ بِفِعْلِ عَلَيَّ أَنَّهُ وَاِقْعُ عَلَيْهِ

(٥٣/ب) (المَفْعُولُ بِهِ) أي : الذي فعل به ؛ فالضمير راجع إلى الألف واللام ، كما نبهناك عليه . (١) (مَا اُنْتَصَبَ بِفِعْلِ) متعد (٢) (عَلَيَّ أَنَّهُ وَاِقْعُ عَلَيْهِ) تفسير للمفعول به عند الإطلاق ، يعني هو منصوب بفعل متعد انتصابا كائنا على أن هذا الفعل واقع على هذا المفعول ، أي : يكون على طريقة الوقوع وعلى هيئته (٣) ، وهذا كما يقال في تفسير الفاعل : هو ما أسند إليه الفعل على طريقة قيامه به (٤) .

فيندرج فيه نحو : "مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا" ، و "أُوجِدْتُ ضَرْبًا" ، و "أَحْدَثْتُ قَتْلًا" ، وما أشبه ذلك ؛ لأنَّ هيئة الكل هيئة الإيقاع فلا حاجة إلى ما ذكره الرضى الأستراباذي : من أنَّ الوجه في الأول ، كأن القائل أوقع عدم الضرب على زيد ، وكأن الضرب كان شيئاً أوقعت عليه الإيجاد والقتل (٥) .

(١) انظر : ص ٢٣٥ .

(٢) معنى التعدّي : أن المصدر الذي هو مدلول الفعل ، وهو فعل الفاعل على ضربين : ضرب منهما يلاقي شيئاً ويؤثر فيه فيسمى متعدياً ، وضرب منهما لا يلاقي شيئاً فيسمى غير متعد ، فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيره سميت متعدية ، وكل حركة له لم تكن ملاقية لغيره كانت لازمة أي : هي لازمة للفاعل لا تتجاوز نحو : قام وقعد ... "أه شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/١

وعرف ابن الحاجب الفعل المتعدي بقوله : " . الفعل المتعدي هو الذي له متعلق تتوقف عقليته عليه ، فما كان متعدياً إلا باعتبار هذا المتعلق ، وهو الذي يسمى مفعولاً به .. وإنما انقسمت باعتبار أن بعضها له هذا المتعلق ، وبعضها عرى عنه ، فما ثبت له هذا المتعلق ، فهو متعد وما عرى عنه فهو غير متعد " أه الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٤/١ : ٢٤٥ ، وانظر : تعريف ابن الخشاب للفعل المتعدي ، المرتجل ص ١٥١ (٣) أي بمجرد أن يقع عليه أو يتعلق به فعل متعد كان مفعولاً به على الإطلاق .

(٤) أي : ما أسند الفعل إليه يسمى فاعلاً عند النحاة ، وإن لم يكن منه فعل مثل : "لم يخرج عمرو ، وقال الخوارزمي في إسناد الفعل للفاعل : المراد بالإسناد : أن تجعل الاسم أخص مذكور بالفعل أو ما يجري مجراه . ونعني بذلك أن تجعل الاسم مخبراً عنه إذا كان الفعل خبراً سواء في ذلك النفي والإثبات نحو : خرج زيد . ولم يخرج عمرو " أه ترشيح العلل في شرح الجمل ص ٨٩ : ٩٠ .

(٥) قال الرضى في شرحه لقول ابن الحاجب : " المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ، نحو : ضربت زيدا ، وأعطيت عمراً درهماً " : قوله : " ما وقع عليه فعل الفاعل " يريد ما وقع عليه ، أو جرى مجرى الواقع . ليدخل فيه المنصوب في : " ما ضربت زيدا " و " أوجدت ضرباً " ، و " أحدثت قتلاً ، فكأنك أوقعت " عدم الضرب " على زيد ، وكأن الضرب كان شيئاً أوقعت عليه " الإيجاد " . شرح الكافية ٣٠٠/١ وبهذا يظهر ما قاله الشارح من أن تعريف المصنف التفتازاني - رحمة الله - للمفعول به عام ومطلق ؛ فهو عنده : ما =

كذلك قوله : (مَا اُنْتَصَبَ) إخراج للمجرورات في مثل : "مررت بزید ، ونحو ذلك من المجرورات ، فإن الكل وإن كان مفعولا به إلا أنه مفعول به بواسطة حرف الجر^(١) ، والكلام في المفعول به (٥٤ / أ) على الإطلاق ، أي بلا تقييده بهذا القيد ، وهو قولنا : بواسطة حرف الجر ، يعني إذا قيل : " هذا مفعول " يريدون به ماهية المفعول بلا واسطة حرف الجر اصطلاحا ، وإذا أرادوا القسم الآخر يقولون : هذا مفعول به بواسطة حرف الجر .

ولهذه النكتة مسرح المصنف - رحمه الله - بكونه منصوبا بقوله : ما انتصب بفعل متعد على أنه واقع به . ولم يقل : ما وقع عليه فعل الفاعل ، كما قاله ابن الحاجب^(٢) - مع أن مثل ذلك خارج من تعريفه أيضا - ؛ لأنَّ " مَا " في قوله : " مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فَعَلُ الْفَاعِلِ " كناية عن المنصوب والقرينة واضحة ؛ إذ الكلام في المنصوبات ؛ لأنه عد المفعول به من المنصوبات ، فاندفع الاعتراض الذي أورده المحقق الرضی الأستراباذي من أن تفسيره شامل للمجرورات بواسطة حرف الجر^(٣) .

= انتصب بفعل على أنه واقع عليه ، فهو عنده مجرد وقوع فعل على الاسم ونصبه إياه على المفعولية ، فيدخل فيه قول المحقق الرضی : " أو جرى مجرى الواقع " ليدخل فيه عدم الضرب في قوله : " ما ضربت زيدا .. ، وقال السيوطي : المراد بالوقوع التعلق ليدخل فيه نحو : " أوجدت ضربا ، وأحدثت قتلا " ، وما ضربت زيدا " أهـ مع الهوامع ٥/٢ ..

ولقد كان ابن الحاجب أكثر تحديدا للوقوع فقال : أراد بالوقوع : التعلق المعنوي للمفعول به لا الأمر الحى ؛ إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حسا ، كقولك علمت زيدا ، وأردته ، وشافهته ، وخاطبته ، والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه " أهـ . إيضاح المفصل ٢٤٤/١ .

(١) قال الإمام عبد القاهر في مثل هذا المثال وهو قوله : ذهب بزید" إن الباء أوقعت الذهاب على زيد ، كما فعلت الهمزة في قولك : " أذهب زيدا ، إلا أنه لما أتى بعد الفعل دخل على الاسم فكان له فيه عمل وهو الجر .. فالباء في ذهب بزید ، جزء من الفعل وداخل في جملته من وجه ، وهو أنه أوصله إلى زيد ، وأوقعه عليه في المعنى ، ومتصل بالاسم من وجه آخر ، وهو أنه داخل عليه لفظا .. فيكون المعنى أن زيدا مفعول به معنى ، إلا أنه مجرور لفظا .. " أهـ . المقتصد في شرح الإيضاح ٥٩٢/١ .

(٢) عرف ابن الحاجب المفعول به بقوله : " المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ، نحو : " ضربت زيدا " ، و" أعطيت عمرا درهما " . انظر : : الكافية ٨٧ . تحقيق د/ طارق نجم عبد الله ، ط دار الوفاء جدة .

(٣) قال الرضی شارحا تعريف ابن الحاجب للمفعول به : " .. وفسر المصنف وقوع الفعل ، بتعلقه بما لا يعقل إلا به ، فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في : " مررت بزید " ، و " قربت من عمرو " : و " بعدت من بكر " ، و " سرت من البصرة إلى الكوفة " : مفعولا بها ، ولا شك أنه يقال : إنها مفعول بها ، =

مِثْلُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّ مِثْلُ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا ، وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا .

وكلامنا في مطلق المفعول به^(١) فلي تأمل .

فقوله : " عليه ' في قوله : " على أنه واقع عليه " راجع إلى ما انتصب باعتبار مدلوله (٥٤/ب) .

(مِثْلُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا) مما هو على الهيئة الإيقاعية وعلى طَرِيقَتِهَا وَطَرَزِهَا ، (وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّ) المفعول (مِثْلُ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا) ؛ فإن المفعول هاهنا اثنان^(٢) (وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا) ؛ فإن المفعول هاهنا ثلاثة^(٣) .

ويندرج في تعدد المفعول بعد المفعول كما إذا كان الفعل مقتضيا لمفعول واحد فصاعدا ؛ ثم يذكر مفعول آخر على قياس تعدد الخبر .

قال صاحب الكشف في قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾^(٤) : " إن قوله : ﴿ مَنْثُورًا ﴾ : " صفة للهباء ، أو مفعول ثالث لـ " جَعَلْنَاهُ " ؛ أي : فجعلناه جامعا لحقارة الهباء والتناثر على سمط قوله تعالى : ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾^(٥) أي جامعين للمسوخ والخسوء . انتهى^(٦) .

=بواسطة حرف جر ، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم ، وكلامنا في المطلق " انظر : : شرح الكافية للرضي ٣٠٠/١ . تحقيق إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ .

(١) المتأمل لكلام الرضي يتضح له أن كلام الشارح هو نفس كلام الرضي ، فقول الشارح : إذا قيل : " هذا مفعول " يريدون ما هو المفعول بلا واسطة حرف الجر اصطلاحا ، هو نفس كلام الرضي القائل فيه : " ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم ، وكلامنا في المطلق " .

(٢) ومثل " أعطى " في التعدي لمفعولين " ظن " . انظر : : أقسام الفعل المتعدي في ترشيح العلال في شرح الجمل للخوارزمي ص ١١٦ وما بعدها ، وتعدد المفعول به في الهمع ١١/٢ : ١٢ .

(٣) قال الإمام عبد القاهر في باب الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : " ... اعلم أنه قد تقدم أن النقل بالهمزة يزيد مفعولا ، فإذا نقلت علم من قولك : علم زيد عمرا خير الناس ، تعدى إلى ثلاثة مفعولين ، لأن الفاعل يصير مفعولا ، فنقول : أعلم الله زيدا عمرا خير الناس .. المقصد في شرح الإيضاح ٦٢١/١ .

(٤) من الآية (٢٣) من سورة الفرقان .

(٥) من الآية (٦٥) من سورة البقرة .

(٦) ونص الزمخشري هو قوله : " منثورا " صفة للهباء ، . أو مفعول ثالث " لجعلناه " أي : فجعلناه جامعا لحقارة الهباء والتناثر كقوله : ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ أي : جامعين للمسوخ والخسوء " أهب الكشف ٢٧٤/٣ .

ومن هنا يعلم أن خبر كان -أيضا- يتعدد ^(١). فليفهم .

وإنما قدم المصنف - رحمه الله - المفعول به على سائر المفاعيل ؛ إذ هو باب عظيم الشأن ، رفيع المكان كثير الأبحاث ، جم الفوائد ؛ لأنه ذكر فيه (٥٥ / أ) مباحث : النداء ، والتحذير ، والترخيم إلى غير ذلك (وَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ) المفعول به على عامله ،

(١) اختلف النحاة في تعدد خبر كان ، فمنهم من أجازوه ومنهم من منعه ومن الذين أجازوه ، ابن جنى وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ قال : ينبغي أن يكون (خاسئين) خبرا آخر لـ " كونوا " ، والأول " قردة " فهو كقولك : هذا حلو حامض ، وإن جعلته وصفا لـ (قردة) صغر معناه ، ألا ترى أن القرد لذكه وصغاره خاسئ أبدا ، فيكون - إذا - صفة غير مفيدة وإذا جعلت (خاسئين) خبرا ثانيا حسن وأفاد ، حتى كأنه قال : كونوا قردة وكونوا خاسئين . الخصائص ١٥٨/٢ : ١٥٩ .

• وقال ابن عطية : خاسئين ، وموضعه من الإعراب النصب على الحال ، أو على خبر بعد خبر ... ، المحرر الوجيز ١٦٠/١ .

• وكذلك قال أبو حيان : " قردة خاسئين " كلاهما خبر كان ، والمعنى أنهم قد جمعوا بين القردية والخسوء ... " البحر المحيط ٢٤٦/١ .

• وفي حاشية الصبان : " وأوجب الفارسي في " كونوا قردة خاسئين " خبرا ثانيا ؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل " أه حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية ٣٢٥/١ .

• أما الزمخشري فلا يرى تعدد خبر كان ، قال السمين الحلبي : قوله : قردة خاسئين يجوز فيه أربعة أوجه ، أحدها : أن يكونا خبرين ، قال الزمخشري : " أي : كونوا جامعين بين القردية والخسوء " وهذا التقدير بناء منه على أن الخبر لا يتعدد ؛ فلذلك قدرهما بمعنى خبر واحد من باب هذا حلو حامض " . انظر : الدر المصون ٢٥٢/١ ، والكشاف ١٤٧/١ .

• ومن الذين يرون عدم تعدد خبر كان ابن درستويه . انظر : إصلاح الخلل ١٤٩ ، وأيضا ابن أبي الربيع في أحد قوليه حيث قال مضعفا كون كان لها خبران ، ومقويا عدم وجود خبرين لها : " ... والذي يقوى عندي أن كان لا يكون لها خبران ، ومتى جاء لها خبران ، فيقدر حذف حرف العطف ، كما يقدر في (ضرب) . انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٩٠/٢ .

• أما حجة المانعين : فهي أن خبر كان مشبه بالمفعول ، وأنت إذا قلت : كان زيدا منطلقا ، فإنما شبه بقولك : ضرب زيد عمرا ، فكما لا يكون للفعل إلا مفعول واحد لا يكون لكان وأخوتها إلا خبر واحد وإنما لم يجر لـ ضرب أن يكون له إلا مفعول واحد ، لأن الفعل إذا طلب معنى لم يعط منه إلا لفظ واحد ، ولا يعطى منه لفظان إلا على جهة التبعية فتقول : ضرب زيد عمرا وخالدا ، ولا يجوز أن تقول : ضرب زيد عمرا خالدا إلا في الشعر ... البسيط في شرح الجمل ٦٨٩/١ ، وانظر : إصلاح الخلل ١٤٩ .

مِثْلُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ ، وَيَحْذَفُ عَامِلُهُ جَوَازًا ، مِثْلُ : زَيْدًا فِي جَوَابِ مَنْ ضَرَبْتُ ؟
وَوُجُوبًا فِيمَا إِذَا فُسِّرَ ، مِثْلُ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ

(مِثْلُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ) ^(١) (وَيَحْذَفُ عَامِلُهُ) أي : عامل المفعول به (جَوَازًا) .
أي : حذفاً على سبيل الجواز ، أو حذفاً جائزاً ، أو حذفاً ذا جواز . (مِثْلُ : " زَيْدًا " في
جَوَابِ مَنْ ضَرَبْتُ ؟) إن شئت حذفته ، وإن شئت ذكرت . وهذا هو المراد
بالجواز ^(٢) ، (وَوُجُوبًا) وذلك في مواضع :

الأول : باب الإضمار والتفسير وإليه الإشارة بقوله :
(فِيمَا إِذَا فُسِّرَ) ، أي : الفعل المفسر ، (مِثْلُ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) ^(٣) . فإن عامل
المفعول محذوف ، والفعل المذكور بعده مفسر للمحذوف ^(٤) .

^(١) قال سيبويه في تقدم المفعول به على الفعل : " وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد ، كما كان ذلك عربياً
جيداً ، وذلك قولك : زيدا ضربت ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء ، مثله في : ضرب زيد
عمراً ، وضرب عمراً زيد " أهـ الكتاب ٨٠/١ : ٨١ .

وتقدم المفعول به على الفعل جائز ، إلا إذا وجد ما يمنع ، قال ابن جماعة : حقه - أي التقديم - إلا لمانع ،
كما لو دخلت على الفعل لام الابتداء ، فإنه لا يجوز تقديم مفعوله عليه ، فلا يجوز : " زيدا ضرب " أهـ
شرح الكافية لابن جماعة ١٢٤ ، وقال السيوطي : وقد يقدم - أي المفعول به - على الفعل جوازاً نحو : ﴿
فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ الأعراف : (٣٠) و ﴿فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ البقرة ٨٧ ، همع
الهوامع ٧/٢ .

^(٢) يحذف عامل المفعول به جوازاً ، وذلك إذا قامت قرينة تدل عليه ، كالقرينة اللفظية في هذا المثال : " زيدا"
جواباً لمن قال : من ضربت ؟ انظر : همع الهوامع ١٣/٢ .

وكالحالية كما إذا رأيت شخصاً وفي يده خشبة قاصداً ضرب شخص ، فنقول : زيدا ، انظر : شرح الوافية
نظم الكافية لابن الحاجب ١٨٩ .

وقال الكيشي : وينتصب - أي المفعول به - بعامل مضمرة جائز الإضمار وواجبه ، فمن الأول قولك لمن
قطع حديثه : حديثك ، أي : هات حديثك ، ولمن يريد مكة ورب الكعبة ، أي : تقصد " ، الإرشاد إلى علم
الإعراب ٢١٨ ، وانظر : إعراب ٢٩٤ ؛ وشرح الأ نموذج للأردبيلي ٤٢ .

^(٣) في الأصل : " مثل : ضربت زيدا ضربته " وهو سهو من الناسخ - انظر : متن كتاب إرشاد الهادي
ص ٩٦ .

^(٤) هذا ما اصطلاح عليه النحاة باسم (باب الاشتغال) . فـ(زيداً) منصوب بفعل مضمرة وجوباً يفسره
المذكور ، أي : ضربت زيدا ضربته ، قال سيبويه : وإن شئت قلت : زيدا ضربته ، وإنما نصبه على
إضمار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء
بتفسيره فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمرة ، انظر : الكتاب ٨١/١ ، وهذا رأي جمهور البصريين =

.....

وإنما وجب حذفه هاهنا ؛ لأنه لو ذكر لزم الجمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز^(١) ، فإن قيل : ما الفرق بين قولهم : زيدا ضربتُ ، وبين قولهم : زيدا ضربتهُ ، حيث جعل الأول من باب تقديم المفعول وتأخير العامل ، والثاني من باب الإضمار والتفسير؟

قلنا : الفرق بينهما هو : أنه لا (٥٥/ب) مانع في الأول من جعل المنصوب معمولاً للفعل المذكور بعده ، فجعلوه من باب التقديم ، بخلاف الثاني ، فإنه لا يمكن أن يُجْعَلَ المنصوب معمولاً للفعل المذكور بعده ؛ لأنَّ هذا الفعل قد وجد مفعوله وهو الضمير المنصوب المتصل به ، فكان تفسيراً لا عاملاً^(٢).

=-أيضا - ، أما الكوفيون ، فيقولون : إن زيدا ، أي الاسم المشغول عنه : منصوب بالفعل الواقع على الهاء . انظر : الإنصاف ٨٢/١ ، والتصريح ٢٩٦/١

(١) وفي ذلك يقول ابن يعيش : " و لا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل ؛ لأنه قد فسر هذا الظاهر ، فلم يجز أن يجمع بينهما ؛ لأن أحدهما كاف ... انظر : شرح المفصل ٣٠/٢ .

وقال ابن الناطم : " .. ولكن لا يجوز إظهار هذا المقدر ؛ لأن الفعل الظاهر كالبديل من اللفظ به ، ولا يجمع بين البديل والمبديل منه . انظر : شرح الألفية ص ٢٣٧ .

(٢) عرف النحاة الاشتغال - أو ما أضمر عامله على شريطه التفسير بأنه : " هو كل اسم بعده فعل ، أو شبهه ، مشتغل عنه بضميره ، أو متعلقه ، لو سلط عليه هو ، أو مناسبه لنصبه ، نحو : زيدا ضربته ، و زيدا مررت به ، وعليه فإن ما مثل به الشارح بقوله " زيدا ضربت " لا يدخل في هذا الباب ؛ لأن الفعل لم يشتغل عن الاسم المتقدم بضمير ، بل هو عامل مؤخر لهذا الاسم ، وهذا ما ذكره ابن الحاجب حيث قال : " ... وقوله : " مشتغل عنه بضميره " ليخرج عنه ما ليس كذلك مثل قولهم : زيدا ضربت ، فإن ذلك ليس من هذا الباب "أ.هـ شرح المقدمة الكافية ٢٤٨/٢ تحقيق / جمال عبد العاطي مخيمر ، ط مكتبة نزار الباز ، مكة المكرمة الرياض .

[التَّحْذِيرُ]

أَوْ قُصِدَ التَّحْذِيرُ، مِثْلُ : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ

الثاني : من مواضع الحذف على سبيل الوجوب ، باب التحذير وإليه الإشارة بقوله : (أَوْ قُصِدَ التَّحْذِيرُ) معطوف على (فُسِّرَ) في قوله : (فِيمَا إِذَا فُسِّرَ)^(١) ؛ أي يحذف عامل المفعول على سبيل الوجوب فيما إذا قصد التحذير^(٢) . (مِثْلُ : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ) فإن قوله : " إِيَّاكَ " معمول لمحذوف قبله هو بعد^(٣) ، وقوله : " وَالْأَسَدَ " منصوب معطوف عليه أي : تَعَدَّ نَفْسُكَ مِنَ الْأَسَدِ ، أَوْ : بَعْدَ الْأَسَدِ عَنْ نَفْسِكَ .

وتقدير " اتَّقَ " هنا كما ذهب إليه ابن الحاجب^(٤) ، وغيره^(٥) سمح جدا كما لا يخفى على ذي طبع سليم^(٦) وإنما وجب الحذف هاهنا ؛ إذ هو سماعي ، (٥٦/أ) فكان العرب يحذفونه دائما ، ولا يذكرونه لضيق المقام وفقد الفرصة^(٧) .

(١) وذلك في قوله في مواضع حذف عامل المفعول : " ووجوبا فيما إذا فسر ... " ص ٢٤٩ .

(٢) التحذير هو : إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه ، أو ما جرى مجراه ليحذره .. انظر : في تعريف التحذير ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٤٧٧/٣ : ١٤٧٨ ، وشرح الأشموني ٢٧٨/٣ ، والتصريح ص ١٩٢ / ٢ .

(٣) قال سيبويه في باب التحذير : هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير ، وذلك قولك إذا كنت تحذر : إِيَّاكَ " كأنك قلت : إِيَّاكَ "تح" ، وإِيَّاكَ باعد ، وما أشبه ذا ، ومن ذلك أن تقول : نفسك يا فلان ، أي " اتَّقَ نفسك " ، أهد الكتاب ٢٧٣/١ ، وانظر : المقتضب ٢١٢/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٢ ، وارتشاف الضرب ١٤٧٨/٣ ، وشرح الألفية لابن النازم ص ٦٠٧ .

(٤) قال ابن الحاجب : " الرابع : التحذير ، وهو معمول بتقدير : اتَّقَ تحذيرا مما بعده .. الكافية ٩٩ .

(٥) كالإسفرابيئي في لباب الإعراب حيث قال ومنها ، التحذير ، وهو إما منصوب بتقدير (اتَّقَ) تحذيرا مما بعده : نحو : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ أهد الباب ٣١٧ : ٣١٨ .

(٦) تقدير " اتَّقَ " ليس سمحا كما قال الشارح ، قال سيبويه في قول الشاعر :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَسْرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دُعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ .

كأنه قال : إِيَّاكَ ، ثم أضمر بعد إِيَّاكَ فعلا آخر ، فقال : " اتَّقَ " المراء أهد . الكتاب ٢٧٩/١ ،

(٧) قال سيبويه : " وإنما " حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم . واستغناء بما يرون من الحال ... " الكتاب ٢٧٥/١ .

قال الخوارزمي : " فإن سألت : لم لا يجوز إظهار العامل فيه ؟ أجبت : لأن ذلك لا يقال إلا إذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيقا ، فكأن القائل يرى أن الوقت أضيق من أن يتكلم فيه إلا بمثل ذلك " انظر : التخمير في شرح المفصل ٣٧٥/١ .

[الإغراء]

أَوِ الإِغْرَاءُ مِثْلُ :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَالَه . ∴ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

الثالث من تلك المواضع ^(١) : باب الإغراء ، وإليه أشار بقوله : (أَوِ الإِغْرَاءُ)
أي : قصد الإغراء ، والإغراء : الحث على الشيء والتخصيص له والتحريك إليه ^(٢) .
(مِثْلُ) قول الشاعر :

(أَخَاكَ أَخَاكَ) ∴

أي : الزم أخاك ولا تتركه بحال

..... إِنَّ مَنْ لَا أَخَالَه . ∴ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا

أي : الحرب

..... ∴ بِغَيْرِ سِلَاحٍ ^(٣) .

فإن قوله : " أَخَاكَ أَخَاكَ " من باب الإغراء ، والفعل محذوف كما أشرنا إليه حذفاً
واجباً فقوله : " لا أَخَالَه " أصله " لا أخ له " وزيد الألف لإشباع الفتحة لإقامة الوزن

(١) أي : مواضع حذف عامل المفعول به وجوباً .

(٢) الإغراء هو : إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه من صلة رحم ، وحفظ عهد ونحوهما . انظر
تعريف الإغراء في : ارتشاف الضرب ١٤٧٨/٣ ، وهمع الهوامع ٢٠/٢ ، والتصريح ١٩٥/٢ .
وضابط الإغراء : كل اسم مغزى به مكرر . أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه ، فمثال المكرر ما أورده
الشارح ، ومثال المعطوف عليه بالواو مع معطوفه : (المروءة و النجدة) . وحكم الاسم في هذا الباب أنه
منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره : (الزم) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩ ، ومسكين الدرامي هو : ربيعة بن عامر بن
أنيف من بني دارم . ولقب بالمسكين لقوله :

أنا مسكين لمن أنكرني ... ولمن يعرفني جد نطق .

والبيت في الكتاب ٢٥٦/١ ، والخصائص ٤٨٠/٢ ، وأوضح المسالك ٧٩/٤ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٧
، وشرح قطر الندى ٢٨٩ ، الخزائن ٦٥/٣ : ٦٧ ، والمقاصد النحوية ٣٠٥/٤ ، و الدرر ١١/٣ وتحصيل
عين الذهب ص ١٨١ ، والمحلى في وجوه النصب للبغدادى ص ٢٧ ، ط مؤسسة الرسالة ١٩٨٧ . والهجاء ،
بالقصر هنا ، والأكثر فيها الد : الحرب .

والشاهد فيه قوله : (أَخَاكَ أَخَاكَ) ؛ حيث نصب (أَخَاكَ) الأول على الإغراء بفعل مضمر وجوباً ، وذلك
لتكرير المغزى به . والثاني تأكيد .

[الاختصاص]

أَوِ الْاِخْتِصَاصُ ، مِثْلُ : نَحْنُ الْعَرَبُ نُكْرِمُ الضَّيْفَ

على نمط قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ ﴾ ^(١) ، وقوله: ﴿ فَأَصْلَحْنَا السَّبِيلَ ﴾ ^(٢) .

الرابع من تلك المواضع : باب الاختصاص ، وإليه الإشارة بقوله :
(أَوِ الْاِخْتِصَاصُ) أي : قصد الاختصاص ^(٣) (مِثْلُ : نَحْنُ الْعَرَبُ) بنصب العرب ^(٤)
(نُكْرِمُ الضَّيْفَ) فقوله : (نَحْنُ) (٥٦/ب) مبتدأ ، خبره قوله : (نُكْرِمُ الضَّيْفَ) ،
والعرب منصوب على الاختصاص ^(٥) ، وتحقيق معنى الاختصاص على ما ذكره
صاحب المفتاح أنه إذا قيل : إنا معشر العرب نفعل كذا ، ونحن آل فلان كرماء ،

(١) من الآية (٦٦) من سورة الأحزاب .

(٢١) من الآية (٦٧) من سورة الأحزاب ، ألف (لا أبا) حتى لو كانت زائدة ليست كالألف (الرسول) وإنما ألف الإطلاق هي التي كآلف الرسول ، وهذه الألف علامة النصب واللام زائدة ، أو زائدة لضرورة الشعر ، أو على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف و (له) صفة ، قال ابن عصفور في الحديث عن الاتباع للمجاورة : " وقد جاء مثل ذلك أيضا في فواصل القرآن لتتفق ، قال تعالى : ﴿ فَاصْلُوتَا السَّبِيلَا ﴾ (الأحزاب : ٦٧) ، وقال سبحانه : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ (الأحزاب : ١٠) فزيادة الألف في " الظنونا " ، و " السببلا " بمنزلة زيادة الألف في الشعر على جهة الإطلاق ، أهـ ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٧ .

(٣) الاختصاص هو : قصر الحكم على بعض أفراد المذكور . هذه هي حقيقة الاختصاص ، وقد فقد له سييويه بابا قال فيه : " هذا باب من الاختصاص يجرى على ما جرى عليه النداء ، فيجئ لفظه على موضع النداء نصبا ؛ لأنَّ موضع النداء نصبة... وذلك قولك : إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا ، كأنه قال : أعني ، ولكنه فعل لا يظهر ... " أهـ الكتاب ٢/ ٢٣٣ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٧٤/٣ .

(٤) والنصب بفعل واجب الإضمار مقدر بـ "أعني" انظر سيبويه ٢/٢٣٣ ، والنكت الحسان لأبي حيان ، ط مؤسسة الرسالة ص ٩٦ ، والهمع ٢/٢٢ .

(٥) واختصاص الاسم كما قال أبو نصر القيسي : " إنما اختص الاسم هنا ليعرف بما حمل على الكلام الأول ، يعني : أنك إذا قلت : إنا معشر العرب نفعل كذا ، فقد اختصت حين قلت : إنا ، ولكنك أكدت بقولك : معشر العرب ، واختصت ليعرف المختص بقولك : نفعل كذا وكذا " أهـ . شرح عيون كتاب سيبويه تحقيق د عبد ربه عبد اللطيف ، ط مطبعة حسان ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

أَوِ النَّدَاءُ

فكانه لما قيل : " إنا " ففيل : من أنتم ؟ ففيل : معشر العرب ؛ يعني : نعني بقولنا : إنا معشر العرب .

- فهو إذن - نصب بفعل مقدر هو " نعني " ، أو " نريد " وحذفه واجب لاستغنائهم عنه بعلم المخاطب ، وقس عليه غيره ^(١).

الخامس من تلك المواضع ^(٢) : باب النداء ، وإليه الإشارة بقوله : (أَوْ) قصد (النداء^٣) وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب " أدعو " ^(٣) لفظاً ^(٤) أو تقديرأ ^(٥) وترك المصنف تفسيره لوضوحه وشهرة أمره .

^(١) لم أعتز على هذا النص بذاته للإسفرابيني في كتابه الضوء ، وإن كان قد قال في المواضع التي يضمّر فيها العامل وجوباً : " ... ومنها الاختصاص ويكون على طريقة النداء . " أهـ لباب الإعراب ص ٣١٦ هذا وينبغي أن يعلم أن باب الاختصاص جاء على صورة النداء توسعاً انظر : التصريح ١٩٠/٢ .
^(٢) أي : مواضع حذف عامل المفعول به وجوباً .
^(٣) العامل في المنادى عند الجمهور فعل مضمر بعد الأداة تقديره : أنادي أو أدعو ، قال سيبويه : ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله والنداء كله ، كأنه قال : يا ، أريد عبد الله ، فحذف " أريد " وصارت " يا " بدلاً منها ؛ لأنك إذا قلت : " يا فلان " علم أنك تريده أهـ الكتاب ٢٩١/١ ، وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٧٥٣/٢ ، والمساعد ٤٨٠/٢ ، والجامع الصغير لابن هشام ص ٩٣ .

وقيل العامل الأداة لمشابهته الفعل وذلك من وجهين :
أحدهما : أنها تمال كالأفعال بخلاف سائر الحروف .
وثانيها : أنها يتعلّق بها حرف الجر في قولك : يا لزيد كما يتعلّق بالفعل أهـ الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٧١ ونسب هذا الرأي لثمّرد ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١ ، والرضي في شرح الكافية ٣١٢/١ ، وقيل العامل الحرف بنيابته عن الفعل ، وهو مذهب الفارسي . انظر : الارتشاف ٢/٧٩/٤ : ٢١٨٠ .
وانظر في ذلك أيضاً : ترشيح العلل للخوارزمي ص ١٧٠ والتمّير ٣٢٥/١ ، والتبيين مسألة رقم (٨٠) ص ٤٤٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/٣ .

^(٤) لفظاً نحو : يا زيد ، فإن " يا " قائم مقام " أدعو " ؛ لأن أصل " يا زيد " أدعو زيد انظر : شرح الحدود النحوية للفاكهي ط دار النفاس بيروت ص ١٥٥ .

^(٥) تقديرأ مثل : « يَوْسُفُ أُتْرِضُ عَنْ هَذَا » ، أي : يا يوسف أعرض عن هذا فبانابت مناب " أدعو " بقدرأ ، انظر : الحدود النحوية للفاكهي ص ١٥٤ ، وأسرار النحو ص ١٢١ .

مِثْلُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، وَيَا طَالِعاً جَبلاً

ولما كان المنادي أقساماً متعددة ، أشار إلى البعض بذكر الأمثلة فقط ، وإلى البعض ببيان الحكم ، وذكر المثاليين معاً فقال : (مِثْلُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ) مثال للمنادي المضاف وإعرابه النصب فقط ^(١) ، كما يشير إليه مثاله أولاً ، ويدل عليه (١/٥٧) سياق كلامه آخراً .

(وَيَا طَالِعاً جَبلاً) ، مثال للمضارع للمضاف ، والمضارع للمضاف عبارة عن اسم يذكر بعده شيء هو من تنتمته ^(٢) ، ومتعلق به تعلق المفعولية ، نحو : "يا طالعاً جبلاً" ؛ فإن جبلاً ، مفعول "طالعاً" .

أو تعلق الفاعلية نحو : "يا حسناً وجهه" ^(٣) ، أو تعلق الجار بعامله ، نحو : "يا خيراً من زيد" ^(٤) .

أو تعلق العطف ، نحو : "يا ثلاثة وثلاثين" ^(٥) ، أو تعلق النعت بمنعوته ، جملة

(١) قال ابن السراج : " اعلم أن كل اسم مضاف منادى فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه " أهـ .
الأصول ٣٤٠/١

وقال ابن يعيش : فأما المضاف فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه النصب " أهـ . شرح
المفصل ١٢٧/١ ، وانظر : المساعد ٤٨٠/٢ ، وشرح الأنموذج للأردبيلي ص ٤٢ .

(٢) ويوضح ذلك الخوارزمي بقوله : " والمضارع ما يتعلق بشيء هو من تمام معناه نحو : يا خيراً من زيد
ألا ترى أن " من زيد " من تمام خيراً ، كما كان المضاف إليه من تمام معنى المضاف أهـ . التخمير في
شرح المفصل ٣٢٦/١ .

ويسميه الأقدمون موصولاً ؛ لأنه ما اتصل به شيء من تمام معناه انظر : التبصرة والتذكرة للصيمري
٣٣٩/١ ، وشرح الأنموذج للأردبيلي ٤٢ : ٤٣ ، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ١٩٢ .

(٣) قال الخوارزمي : " وجه الأخ " في حسناً وجه الأخ من تمام معنى حسناً " أهـ . التخمير ٣٢٦/١ ،
ومثله هذا المثال الذي ذكره الشارح وإن كان ما ذكره الشارح مضافاً إلى ضمير .

(٤) انظر : المرتجل لابن الخشاب ص ١٩٣ ، وترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي ص ١٦٩ ،
والهمع ٢٨/٢

(٥) هذا المثال قد يكون مسمى لرجل نودي ، وقد يكون نداء لجماعة هذه عدتهم ، قال ابن يعيش : " وأما
قوله : " يا ثلاثة وثلاثين ، فإن سميت بهما وجعلتهما علماً نصبتهما ، كما لو سميت بزيد وعمرو ؛ لأنك
جعلتهما بإزاء حقيقة واحدة ، فانتصب كما ينتصب " يا خيراً من زيد " ... " أهـ شرح المفصل ١٢٨/١
= وانظر : شرح اللمع للقاسم الضرير ص ٤٠ .

كانت هذه كقولنا : " يا حليما لا يعجل . ويا جوادا لا يبخل ، أو ظرفا^(١) نحو :

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ . . . عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(٢)

فإن الكل من قبيل المضارع للمضاف ، وإعرابه النصب والتثوين ، وكان طريق البيان أن ينبه على هذه الأقسام بالمثال .

فإن قيل : فإذا كانت هذه الأقسام كلها من قبيل المضارع للمضاف ، كان حقها أن تكون نصبا بلا تتوين قضاء لحق المضارعة ؛ إذ المضاف غير منون ، فكيف يكون المشابه له منونا ؟ وهل هذا إلا عود (٥٧/ب) على موضوعه بالنقض ؟

= وقال الفاضل الإسفراييني : " ... ويا ثلاثة وثلاثين اسم رجل " أه الباب ص ٢٩٦ ، وهو قول الإمام عبد القاهر في المقتصد ٧٨٣/٢ " ... وأما ثلاثة وثلاثين في اسم رجل ، فإنك نصبتة ؛ لأنه طويل فحكمه حكم المضاف ... " أه .

* أما إذا نودي جماعة هذه عدتهم قلت : يا ثلاثة وثلاثون ، وإن شئت نصبت الثاني : قلت : يا ثلاثة وثلاثين ، كما تقول : يا زيد والحارث ، والحارث فالرفع عطف على اللفظ ، والنصب عطف على المحل ؛ لأنهما اسمان متغايران كل واحد منهما بإزاء حقيقة غير الأخرى ، وليس كذلك إذا سميت بهما وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة .. " أه شرح المفصل ١٣٨/١ ، وانظر : المرتجل ص ١٩٣ ، وشرح اللمع للخطيب التبريزي ، تحقيق / السيد تقي عبد السيد الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م ط دار والى الإسلامية ص ٢٥٨ .

(١) قال صاحب العباب : " . وإنما قلنا : موصوفة بغير الجملة والظرف ؛ لأنها لو كانت موصوفة بأحدهما لكانت مضارعة للمضاف ، نحو : يا جوادا لا يبخل . وكقوله :

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ * * عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

وذلك لاضطرارهم إلى جعل نحو : " يا حليما لا يعجل " مضارعا للمضاف . " العباب في شرح اللباب ٥٧٣/٢ .

(٢) البيت من الوافر . وهو للأخوص في ديوانه ص ١٩٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٦٨٨/٢ ، ولسان العرب مادة (ش ي ع) ، ومعنى اللبيب ٤١٢/٢ ، ٧٦٠ ، والتصريح ٣٤٤/١ ، وشرح شواهد امغنى ٧٧٧/٢ ، والخزانة ١٩٢/٢ ، ١٣١/٣ ، والدرر ٤١٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٢٧/١ .

وذات عرق : اسم مكان بالحجاز وهو أحد مواقيت الحج المكانية ، والمعنى : الشاعر ينادي من يتنزل بها فيقول :

أيتها المرأة المقيمة في ذات عرق ، السلام عليك ورحمة الله .

والشاهد هنا قوله : " يا نخلة من ذات عرق ؛ حيث جاء المنادى شبيها بالمضاف حيث وصف بالظرف والجار والمجرور .

وفيه شاهد آخر وهو قوله : ورحمة الله السَّلامُ ، حيث عطف الواو المقدم على متبوعه وهو غير جائز إلا في الضرورة وعدم التقديم على العامل .

وَيَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي ، وَيُبَيِّنُ عَلَى الضَّمِّ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً

قلنا : نعم كان القياس ذلك إلا أنَّ هاهنا أمرين : نصب وتثوين ، وإضافة وتشبيه^(١) فنفس الإضافة من حيث إنها إضافة قد ترجح جانب الاسمية وتجر الاسم إلى ما كان مستحقا له في الأصل وهو الأمكنية في الإعراب من كونه معرباً منوناً ، ونفس الإضافة بالذات^(٢) ، منافية للتثوين ؛ إذُّ هما ضدان لا يجتمعان كالتثوين واللام ، ورعاية الجهات ، وملاحظة الحثيات واجبة بقدر الإمكان ، فلما امتنع في المضاف التثوين دون النصب نصبوه فقط ؛ إذُّ لا إمكان لما فوق ذلك ، ولما أمكن في المضارع للمضاف النصب والتثوين جميعا جعلوه منونا رعاية لما كان بقدر الإمكان ، فليتأمل .

(وَيَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي) مثال للمفرد النكرة ، وإعرابه النصب والتثوين^(٣) .
(وَيُبَيِّنُ عَلَى الضَّمِّ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا مَعْرِفَةً) ، والمراد بالمفرد هاهنا : ما يقابل المضاف والمضارع له^(٤) ، فحق العبارة (٥٨ / أ) -إذن- أن يقول : ويبين على ما يرفع به ، كما قال : ابن الحاجب^(٥) ، ليندرج فيه نحو : " يا زيدان " ، و " يا زيدون " .

(١) رفع الشارح (نصب ، وإضافة) على أنهما خبران لمبتدأ محذوف ، ويجوز نصبهما على البذل من أمرين .

(٢) أراد الشارح التوكيد ولو قال : والإضافة نفسها منافية لكان أولى ، فالتأكيد تابع للمؤكد وليس مقدما عليه ، قال ابن الحاجب في الكافية ص ١٣٥ : " التأكد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ، وهو لفظي ومعنوي ... والمعنوي بألفاظ محصورة وهي : نفسه وعينه .. " أهـ

وقال الكيشي : التأكد هو تابع يقرر بمعناه معنى لفظ متقدم لإزاحة غفلة موهومة ، أو تجوز محسوب ..
أهـ الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٥٩ وانظر : شرح الكافية للرضي ٣٨٢/٢ ، والهمع ١٣٦/٣ .

(٣) " المنادى المفرد على ضربين : معرفة ونكرة ، فالنكرة جارية على أصل النداء ؛ لأنها منصوبة البتة كقولك : يا رجلا خذ بيدي ، لا تريد رجلا مخصوصا ، وإنما القصد واحد من هذا النوع فكل من أجابك من الأمة فذاك مقصودك .. " أهـ . المقتصد في شرح الإيضاح ٧٥٤/٢ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١

(٤) أي : المراد بالمفرد ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف . انظر : همع الهوامع ٢٩/٢ .

(٥) قال ابن الحاجب : " ويبين على ما يرفع به إن كان مفردا معرفة مثل : يا زيد ، ويا رجل ويا زيدان ، ويا زيدون " أهـ الكافية ص ٨٩ ، وانظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٤١٢/٢ .

وذلك لأن ما يرفع به الاسم ، الضم ، والألف ، والواو ، فقله : (يُبْنَى عَلَى الضَّم) مخصوص بقوله : (يَا زَيْدُ) ^(١)، وقوله : (يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ) يتناول الثلاثة نحو : يا زيد ، ويا زيدان ، ويا زيدون ^(٢)

وقوله : (يُبْنَى) تصريح بأن المفرد المعرفة مبني لا معرب ، وسبب جعله مبني مع أن أصله الإعراب - إذ هو مفعول به - أنه شبيه لكاف الخطاب في الإفراد ^(٣).
والتعريف والخطاب ، ووقوعه موقعه ^(٤) ، وَلَمَّا لَمْ تَكُن النكرة المفردة بهذه المثابة جعلوها معربة غير مبنية .

فإن قيل : فينبغي أن يكون المضاف مبنياً لمكان المشابهة بهذه الوجوه المذكورة؟ قلنا : نعم إلا أن هاهنا مانعا من البناء ؛ إذ تقرر أن المضاف إليه بمنزلة التتوين لمعاقبته إياه ، والتتوين علم التمكن ، فبينه وبين البناء منافاة ، وإنما بنى على الحركة فرقا بين (ب/٥٨) البناء العارض واللازم ^(٥).

(١) قال الأنباري : " ... ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادي المفرد المعرف ، معرب مرفوع بغير تتوين ، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول . وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وموقعه النصب ؛ لأنه مفعول ، انظر : الإنصاف مسألة رقم (٤٥) ١/ ٣٢٣ .

(٢) انظر في ذلك : لباب الإعراب للإسفرابيني ص ٢٩٧ .

(٣) ذكر الأنباري في بناء المفرد المعرفة وجهين :-

أحدهما : أنه أشبه كاف الخطاب ، وذلك من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف والإفراد ؛ لأن كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بنى كما أن كاف الخطاب مبنية .

الوجه الثاني : أنه أشبه الأصوات ؛ لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت ، والأصوات مبنية ، فكذا ما أشبهها " أه أسرار العربية ص ٢٠٤ .

(٤) وانظر في ذلك : أيضا الإنصاف للأنباري ١/ ٣٢٤/ ٣٢٥ .

(٥) قال ابن يعيش : " .. أما تحريكه فلأن له أصلا في التمكن ، فوجب أن يميز عن ما بنى ولا أصل له في التمكن ، فبنى على حركة تمييزا له عن مثل : " من " ، و " كم " ، وغيرها مما لم يكن له سابقة إعراب " أه شرح المفصل ١/ ١٣٠

وقال الأنباري : فإن قيل : فلم بنى على حركة ؟ قيل : لأن له حالة تمكن قبل النداء ، فبنى على حركة تفضيلا له على ما بنى وليس له حالة تمكن . أه اسرار العربية ص ٢٠٤ .

مِثْلُ : يَا زَيْدُ ، وَيَا رَجُلُ
.....

وعلى الضم ؛ إذ لو بنى على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف ياءه ، واكتفى بالكسرة ^(١) ، ولو بنى على الفتح لالتبس بالمضاف الذي حذف منه المضاف إليه إكتفاء بالفتحة في بعض اللغات ^(٢) .

وأراد بالمعرفة ؛ المعرفة المطلقة سواء كانت معرفة قبل النداء ، أو معرفة بعد النداء وإليه الإشارة بقوله : (مِثْلُ : يَا زَيْدُ ، وَيَا رَجُلُ) ؛ فَإِنَّ الأول معرفة قبل النداء - أيضا - ، والثاني معرفة بعد النداء فقط ^(٣) .

فإن قيل : إن " مطر " في قوله :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرَ عَلَيْهِمَا . : وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامُ ^(٤)

علم كزيد مع أنه [مرفوع] ^(٥) منون ، فكيف يصح قوله : " ويبنى على الضم " ؟ قلنا : التثوين مبنى على الضرورة الشعرية ، والكلام في سعة الكلام ^(٦) .

فإن قيل : اجتماع التعريفين في كلمة واحدة ممتنع فكيف يجوز " يا زيد " ، وفيه

تعريفان : التعريف العلمي ، والتعريف الندائي ؟

(١) انظر في ذلك : أسرار العربية للأنباري ص ٢٠٤ .

(٢) قال الصيمري : " وكانت الضمة أولى ؛ لأنه لو بنى على الكسر أشبه المضاف إلى المتكلم كقولك : يا غلام ، ولو بنى على الفتح أشبه المنصوب المضاف والنكرة ، فلم يبق إلا الضم فبنى عليه . أ هـ . التبصرة والتذكرة ٢٣٨/١ وانظر : أسرار العربية للأنباري ص ٢٠٤ .

(٣) يا " رجل " نكرة في الأصل ، وإنما صار معرفة في النداء وذلك أنك لما قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره قال الأعشى :

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ... وَيَلِيَّ عَلَيْكَ وَيُولِيَّ مِنْكَ يَا رَجُلُ

لما أراد رجلا بعينه بناء على الضم . شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/١ : ١٢٩ ، وهناك رأي يقول أن (يا رجل ليس بمعرفة وأن المعارف ستة فقط ، قال ابن مالك : وأكثرهم يغفل المعرف بالنداء أ هـ . شرح التسهيل ١١٦/١ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٨٩ . وانظر : البيت في مجالس ثعلب ٧٤/١ ، والمحتسب ٩٣/٢ ، الأزهية ١٤٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٨٠/١ ، وشرح اللمع للضرير ١٤٩ ، والتصريح ١٧١/٢ ، وهمع الهوامع ٣١/٢ ، وشرح شواهد المغنى ٧٦٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٣/٣ .

والشاهد فيه قوله : " يا مطر " ، والقياس : يا مطر بالبناء على الضم ، لأنه منادى علم مفرد ، ولكن الشاعر نونه ، اضطرارا لإقامة الوزن .

(٥) في الأصل (منصوب) والصحيح ما أثبت .

(٦) يريد : أن تثوين "مطر" جاء لضرورة الشعر ، أما المفرد المعرفة فيبنى على الضم في سعة الكلام وما جرى على القياس .

قلنا : هذه مسألة . اختلف^(١) [فيها] ، فبعضهم (٥٩/أ) على أن العلم ينكر أولاً ثم يدخل عليه حرف النداء ؛ لئلا يلزم اجتماع التعريفين^(٢) ، فزيد إذا أريد نداؤه يؤول بمسمى زيد ، ثم نعتبر دخول حرف النداء عليه وإلا يلزم تعريف المعرف ، وهذا مذهب المبرد^(٣) ، والجمهور على خلافه ؛ فإنهم يقولون : تعريف العلمية باق بعد النداء^(٤) ، ولا مانع من اجتماع التعريفين ، بل الممتنع هو اجتماع أداتيهما والدليل على هذا أنهم يقولون : يا هذا ، يا عبد الله ، يا أبت ، وأعلى من الكل يا الله^(٥) ، والحق مذهب الجمهور ، والله أعلم بحقائق الأمور .

(١) في الأصل [في ذلك] .

(٢) من القائلين بأن الاسم المعرفة قبل النداء إذا نودي ينكر ثم يكون معرفة بعد النداء ، الإمام عبد القاهر حيث قال : "... اختلف الناس في نحو .. زيد وعمر ، هل يكون في حال النداء باقياً على علميته أم لا ، فالذي يدل على أنه نكر حتى جعل جنساً نحو قولك : زيد من الزيد ، كما تقول رجل من الرجال ، ثم خص بالنداء من بين الجنس ، فقيل : يا زيد ، كما تقول : يا رجل ... أنا وجدنا " يا " يمتنع من أن يجتمع مع الألف واللام نحو : الرجال ، كما يمتنع اجتماع حرفي تعريف ، وإذا ثبت أن " يا " في قولك : " يا رجل " جار مجرى الألف واللام ، وجب أن لا يدخل على نحو : زيد وعمر مع بقاء التعريف فيه .. " أهـ . المقتصد في شرح الإيضاح ٧٥٥/٢ .

وكذلك قال ابن يعيش " ... إذا ناديت العلم تنكر ثم جعل فيه ... تعريف آخر قصدي غير التعريف الذي كان فيه ، وصار ذلك كإضافة الأعلام ... " أهـ شرح المفصل ١٢٩/١ .

(٣) قال المبرد : و " زيد " وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف .. " أهـ المقتضب ٢٠٥/٤ .

(٤) قال ابن السراج : " .. فأما : يا زيد : فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء ، وهو في النداء معرفة كما كان ، ولو كان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعريفه أهـ الأصول ٣٣٠/١ ، وانظر : شرح الألفية للمرادي ٢٧٦/٣ تحقيق / عبد الرحمن على سليمان ، ط مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

(٥) الشارح في هذا المثال يسير على مذهب البصريين في تجويزهم لدخول " يا " على لفظ الجلالة ؛ لأنه عندهم مستثنى من جميع الأسماء المعرفة بأداة التعريف وقد علل ابن الأنباري هذا الاستثناء من ثلاثة أوجه : الأول : أن الألف واللام عوض عن همزة "إله" فتتزلت منزلة حرف من نفس الكلمة . الثاني : أن هذه الكلمة كثر استعمالها في كلامهم ، فلا يقاس عليها غيرها . الثالث : أن هذا الاسم علم دبير مشتق أتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يرد إليه ؛ فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام ، انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٤٦ ص ٣٣٩ : ٣٤٠ .

وَيَجُوزُ فِي تَوَابِعِهِ : الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مِثْلُ : يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ وَالْعَاقِلُ ، وَيَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ ،
وَأَجْمَعِينَ ، وَنَحْوُ : يَا زَيْدُ الْحَسَنُ وَالْحَسَنَ

(وَيَجُوزُ فِي تَوَابِعِهِ) شروع في بيان إعراب توابع المفرد المعرفة بعد الفراغ
من بيان إعرابه ، يعني أنه يجوز في توابعه وجهان (الرَّفْعُ) حملا على اللفظ
(وَالنَّصْبُ) حملا على المحل^(١) ؛ إذ نقرر أنه مفعول " أدعو " ^(٢)

وإطلاق التوابع شامل للنعت ، والتأكيد ، وعطف البيان ، والعطف بالحرف
والبدل ، مع أن البديل ليس كذلك (٥٩/ب) بل لا يجوز في البديل إلا الرفع^(٣) نحو : "يا
زيد زيد " ، فإن حكم البديل هاهنا حكم المنادى بعينه ؛ إذ البديل في حكم تكرير العامل
^(٤) . (مِثْلُ : يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ) بالرفع (وَالْعَاقِلُ) بالنصب ، وهذا مثال للنعت ^(٥) .
(وَيَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ) بالرفع (وَأَجْمَعِينَ) بالنصب وهذا مثال للتأكيد ^(٦) .

(وَنَحْوُ : يَا زَيْدُ وَالْحَسَنُ وَالْحَسَنَ) مثال للعطف بالحرف الممتنع دخول "يا"
عليه ، وقوله : (ونحو : يا زَيْدُ) ، دون أن يقول : " يا زيد " ، تنبيه على أن هذا ممتاز
عما سبق بنوع امتياز ؛ لأنه وإن جاز فيه وجهان^(٧) إلا أن هاهنا نزاعا في الاختيار ،

^(١) قال القاسم الضرير : " فأما المفرد ... فإن وصفته بمفرد كان لك فيه وجهان : الرفع ، والنصب ، الرفع على
اللفظ ، والنصب على الموضع أهد . شرح اللمع ١٤١ ، وانظر : الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ١٩٣
^(٢) وفي ذلك يقول ابن أبي الربيع : " والمنادى مفعول به ، ألا ترى أن قولك : يا عبد الله ، انتصب باضممار
فعل تقديره : أنادى ، وأريد وما أشبه ذلك أهد البسيط في شرح جمل الزجاجي ١٦٢/١ ، ١٨١ .

^(٣) لو قال : الضم لكان أولى ؛ لأن المفرد مبنى على الضم في محل نصب ، والكلام في توابع المفرد
المعرفة ، قال الإمام عبد القاهر : " اعلم أن البديل في حكم تكرير العامل ... فقولك : يا زيد زيد إذا أبدلت
بمنزلة يا زيد يا زيد ، وإذا كان كذلك لم يكن إلا الضم " أهد . المقتصد في شرح الإيضاح ٧٧٥/٢ : ٧٧٦ .

^(٤) انظر في ذلك المقتصد في شرح الإيضاح ٧٧٥/٢ ، وقال ابن يعيش في ذلك : " ... ولو أبدلت الثاني من
الأول وهو مفرد لم يكن فيه إلا البناء والضم ، نحو : " يا زيد زيد ، ويا أخانا خالد ؛ لأن عبرة البديل أن يحل
محل الأول ، ولو أحلته مكان الأول لم يكن إلا البناء " أهد شرح المفصل ٣/٢ .

^(٥) قال ابن الخشاب : " فإذا وصفت المفرد المعرفة أجريت صفته على لفظه إن شئت ، فرفعتها رفعا صحيحا
وكانت معربة دونه كقولك : يا زيد العاقل وإن شئت نصبتها حملا على موضعه فقلت : يا زيد العاقل " أهد
المرتجل ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

^(٦) انظر : التخمير في شرح المفصل للخوارزمي ٣٣١/١ ، والتوطئة للشلوبي ص ٢٦٥ .

^(٧) قال أبو بكر الزبيدي : " ... فإن عطف على المنادي المفرد أو المضاف اسما بالآلف واللام كان لك فيه
وجهان : إن شئت رفعته ، فقلت : يا زيد والعباس ، يا عبد الله والحارث ، وإن شئت نصبته ، فقلت :
والحارث والعباس " أهد . الواضح ص ٨٢ ، تحقيق د/ عبد الكريم خليفة ط الجامعة الأردنية سنة ١٩٦٢ م

فالمختار عند الخليل^(١) الرفع^(٢)، وعند أبي عمرو^(٣) النصب، وأما المبرد^(٤) فهو مع الخليل. إن كان ذو اللام مثل: الحسن، في جواز النزاع تارة والإثبات أخرى.

(١) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمن صاحب العربية والعروض، أستاذ سيبويه وعامة الحكاية في كتابه عنه، له من التصانيف: كتاب العين، الجمل، الشواهد، النقط والشكل وغيرها. توفي سنة خمس وسبعين ومائة، وقيل سنة سبعين ومائة، وقيل سنة ستين ومائة. انظر في ترجمته: مراتب النحويين ص ٥٤، ونزهة الألباء ٤٥، وبغية الوعاة ٥٧٧/١، والأعلام ٣٦٣/٢.

(٢) قال سيبويه: وقال الخليل، رحمه الله - من قال: يا زيد والنضر فنصب، فإنما نصب؛ لأن هذا كان من المواقع التي يرد فيها الشيء إلى أصله، أما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر، وقرأ الأعرج «يا جبال أوبى معه والطبر» ، فرفع... الكتاب ١٨٦/٢ : ١٨٧، وقال ابن الحاجب: " . والخليل رأي أن هذا المعطوف منادى في المعنى، فالأولى أن تكون حركته حركة المنادى تنبيهاً على ذلك "أهـ شرح الوافية نظم الكافية ص ١٩٣ وانظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٩٥٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٣/٢ (٣) هو أبو عمرو بن العلاء: واسمه -على الصحيح- زيان بن عمار بن عبد الله بن الحسين المازني التميمي أحد القراء السبعة المشهورين وإمام البصرة في القراءة والنحو واللغة. ولد بمكة سنة سبعين، وأخذ عن جماعة من التابعين، وقرأ على سعيد بن جبير، وروى عن أنس بن مالك، وأبي صالح السمان، وعطاء وطائفة، وقرأ عليه اليزيدي، وأبو عبيدة، والأصمعي، وقيل: إن كتبه ملأت بيتاً، لكنه مع هذا لم يخلف أثراً مكتوباً قيل: إنه لما تنسك أحرقها وتفرّد للعبادة، توفي بالبصرة سنة أربع وقيل: تسع وخمسين ومائة. انظر: في ترجمته: مراتب النحويين ص ٢٣، ونزهة الألباء ص ٢٤، وبغية ٢/ ٢٣١، والأعلام ٤١/٣ • ومذهبه أن النصب أجود؛ لأن الألف واللام يعاقب الإضافة، كما أن المضاف لا يكون إلا منصوباً فكذلك ما فيه الألف واللام. انظر رأيه في: شرح اللمع للقاسم الواسطي ١٤٢، والإملاء رقم ٨ من أمالي ابن الحاجب ٥٠٩/٢ : ٥١٠، وشرح اللمع لابن برهان ٢٧٧/١.

وقال ابن الحاجب: " .. وقال أبو عمرو: النصب أوجه فيهما: فأبو عمرو راعى اعتبار المحل؛ إذ القياس في التوابع اعتبار المحال. والمحل نصب فكان النصب أوجه "أهـ. شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ١٩٣.

(٤) هو: محمد بن يزيد الأزدي البصري، أبو العباس المبرد، إمام العربية في زمانه، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، وروى عنه إسماعيل الصفار، ونفطويه والصولي له من التصانيف: المقتضب، الكامل، معاني القرآن. المقصور والممدود، إعراب القرآن، ضرورة الشعر، العروض والقوافي، شرح شواهد الكتاب، وغيرها، ولد سنة عشر ومائتين، ومات سنة خمس وثمانين ومائتين، انظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين ص ٧٢، مراتب النحويين ١٣٥، وطبقات القراء ٨٠/٢، وبغية ٢٦٩/١، والأعلام ١٥/٨

ومع أبي عمرو في مثل : " النجم والصعق " (١) ، حيث لا يجوز نزع اللام تارة وإثباتها أخرى (٢) ، وهذا ما قاله ابن الحاجب (٣) : " وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل وإلا فكأبي عمرو . فقله : (٦٠ / أ) (وأبو العباس) مبتدأ خبره محذوف ، أي : أبو العباس يختار الرفع إن كان المعرف مثل الحسن .

وقوله : (فكالخليل) تفريع عليه ، أي : هو - إذن - كالخليل ، أو خبر المبتدأ الجملة الشرطية والعائد في صدر الجزاء محذوف ، أي : أبو العباس إن كان المعرف كالحسن فهو كالخليل في اختيار الرفع ، فالجزاء - إذن - جملة اسمية فيظهر - إذن - وجه إيراد الفاء في الجزاء ، والله أعلم بحقائق الأشياء .

(١) نسب ابن يعيش ، وابن الحاجب ، وغيرهما من المتأخرين إلى المبرد القول بأنه يختار الرفع كالخليل .. في المعطوف ذي اللام ، إذا جاز نزع اللام عنه ، نحو : يا زيد والحسن ؛ لإمكان جعله منادى مستقلا . أما إذا كان هذا المعطوف لا يجوز نزع اللام عنه ، نحو : " يا زيد والصعق " ، فإن المبرد يختار فيه النصب كأبي عمرو ؛ لامتناع جعله منادى مستقلا انظر : ابن يعيش ٣/٢ ، والكافية ٩٠ ، ولباب الإعراب ٣٠٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٣/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٧٥ : ٥٧٦ ، والتصريح ١٧٦/٢ . غير أن المبرد لم يورد في كتابه المقتضب هذا التفصيل المذكور ، وإنما حكى الخلاف السابق بين الخليل وأبي عمرو - فيما إذا عطف اسم فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد - من أنه يجوز فيه الرفع والنصب وهذا قوله : " فإن عطفت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد ، فإن فيه اختلافا ، أما الخليل وسبويه والمازني ، فيختارون الرفع ، فيقولون : يا زيد والحارث أقبلا ، وقرأ الأعرج : ﴿ يَا جِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾ .

وأما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرمي ، فيختارون النصب ، وهي قراءة العامة . وحجة من يختار الرفع أن يقول : إذا قلت : يا زيد والحارث ؛ فإنما أريد : يا زيد وحارث وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا : نرد الاسم بالألف واللام إلى الأصل ... وكلا القولين حسن . " أهـ . المقتضب ٢١٣ : ٢١٢/٤

(٢) وبوضح ذلك ابن لخشاب بقوله : " ومن النحويين من يفرق ، فيختار فيما فيه الألف واللام للتعريف المخلص النصب على الرفع ؛ لأنه ينتزل عنده منزله المضاف ... وفيما الألف واللام فيه لغير مجرد التعريف الرفع ؛ لأنه ينتزل عنده منزلة العلم ، وذلك قولك في الأول : يا زيد والرجل ، وفي الثاني : يا زيد والحارث ؛ لأن الحارث يكون معرفة بغير اللام ، كقولك : حارث ، وكذلك عباس والعباس ، وحسين والحسين أهـ . المرتجل ص ١٩٦ .

(٣) الكافية ص ٩٠ .

بِخِلَافٍ إِذَا مَا كَانَتْ مُضَافَةً ، مِثْلُ : يَا زَيْدُ ذَا الْكَرَمِ ، وَيَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ ، وَيَا زَيْدُ ، وَعَبْدُ
 اللَّهِ فَالْتَّصِبُ

وأما مثال عطف البيان فنحو قولنا : " يا غلام بشر ، وبشرا ^(١) ، وتركه
 المصنف لوضوحه . بخلاف المنادي المبني المفرد المعرفة نفسه ؛ فإنه مبني على
 الضم فقط . يعني : يجوز في توابعه وجهان ^(٢) ، بخلاف نفسه فإنه لا يجوز فيه إلا
 الضم ^(٣) .

(بِخِلَافٍ مَا إِذَا كَانَتْ) أي : التوابع (مُضَافَةً مِثْلُ : يَا زَيْدُ ذَا الْكَرَمِ ^(٤) ، وَيَا
 تَمِيمُ كُلَّهُمْ ^(٥)) وَيَا زَيْدُ وَعَبْدُ اللَّهِ (فإنه لا يجوز ههنا -أيضا- وجهان ، بل إعرابه
 النصب فقط ^(٦) . وإليه أشار بقوله : (فَالْتَّصِبُ) .

^(١) قال ابن يعيش : " ... فبشر الأول محمول على اللفظ ، وبشر الثاني محمول على الموضع ... " أهـ شرح
 المفصل ٣١٢ .

^(٢) أي الرفع حملاً على اللفظ والنصب حملاً على المحل .
^(٣) كان حق الشارح أن يسير على ما أخذه على المصنف من أن حق العبارة القول بأنه : " يبنى على ما يرفع
 به " ؛ ليشمل نحو : " يا زيدون " ، و يا زيدان ؛ لأن مما يرفع به الاسم ، الضم ، والألف ، والواو " انظر :
 قول الشارح السابق ص ٢٥٧ : ٢٥٨ .

^(٤) هذا مثال للتابع المضاف الواقع صفة للمنادي ومثله : يا زيد ذا الجمة ، قال ابن السراج : " ... وإذا وصفت
 مفرداً بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوباً ، تقول : يا زيد ذا الجمة " أهـ الأصول ٤١٢/١ ، وانظر :
 شرح الأنموذج للأردبيلي ص ٤٤ .

^(٥) مثال للتابع المضاف الواقع توكيداً للمنادي ، وفي الكتاب ١٨٤/٢ : " وقال الخليل - رحمه الله - وسألته
 عن يا زيد نفسه ، ويا تميم كلكم ، ويا قيس كلهم ، فقال : هذا كله نصب " أهـ ، وقال الإمام عبد القاهر :
 .. وإذا قلت : يا بكر كلكم أو كلهم ، لم يجز إلا النصب ؛ لأنه مضاف " أهـ المقتصد في شرح الإيضاح
 ٧٧٤/٢ .

قال القاسم الضرير : " فمن قال كلهم جاء بلفظ الغيبة ، لأنهم غيب ، ومن قال : كلهم كأنه واجههم بالخطاب " أهـ
 شرح اللمع ص ١٤١ ، وانظر : التخمير شرح المفصل ٣٣٤/١ .

^(٦) قال الصيمري : " فإذا وصفت المفرد باسم مضاف نصبت لا غير ، فنقول : يا زيد أخانا ، ويا عمرو
 صاحب بكر ، قال الشاعر أنشد سيبويه :

أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ بُنْتُ ثَائِرًا ... فَقَدْ عَرَضْتُ أَحْنَاءَ حَقٍّ فَخَاصِمٍ

وإنما لم يحمل على اللفظ ، لأنه لو وقع المنادي لم يكن إلا نصباً ، والصفة المفردة لو وقعت موقع المنادي لم
 تكن إلا مضمومة ؛ فحمل كل واحد منهما على ما يستحقه لو وقع موقع الأول " أهـ التبصرة والتذكرة
 ٣٤١/١ وانظر : شرح المفصل ٤/٢ .

وقال ابن الحاجب مقررأ أن حكم المضاف النصب فقط : " .. لأن الرفع إنما كان في التابع المفرد ؛ لانسحاب
 حكم حرف النداء عليه ، وحكمه في المفرد الضم ، فجعل إعرابه رفعاً لذلك ، والمضاف لو قدر دخول " يا " عليه
 لم يكن إلا منصوباً فلم يكن للرفع فيه وجه " أهـ شرح المقدمة الكافية ٤٢١/٢ .

وَإِذَا كَانَ الْمُنَادِي عِلْمًا مَوْصُوفًا بِابْنٍ أُضِيفَ إِلَى عِلْمٍ آخَرَ ، مِثْلُ : يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو ،
وَيَا هِنْدَ ابْنَةَ عَاصِمٍ ، فَالْمُخْتَارُ فَتَحَهُ

فَقَوْلُهُ : (فَالْإِنْصَابُ) تَقْدِيرُهُ : فَإِنْ إِعْرَابُهُ -إِذَنْ- الْإِنْصَابُ (٦٠/ب) ، فَقَوْلُهُ :
(فَالْإِنْصَابُ) خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ كَمَا قَدَرْنَا ، أَوْ تَقْدِيرُهُ : فَالْإِنْصَابُ -إِذَنْ- وَاجِبٌ .
فَقَوْلُهُ : (فَالْإِنْصَابُ) -إِذَنْ- مَبْتَدَأٌ ، خَبَرُهُ مَحذُوفٌ كَمَا قَدَرْنَا .

وَجَعَلَهُ جَوَابَ " إِذَا كَانَتْ " لَيْسَ بِشَيْءٍ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْعَارِفِ بِفَضَائِلِ
التَّرَاكِيِبِ وَمَعَايِبِهَا ، (وَإِذَا كَانَ الْمُنَادِي [عِلْمًا] ^(١) مَوْصُوفًا بِابْنٍ أُضِيفَ إِلَى عِلْمٍ
آخَرَ مِثْلُ : يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو ^(٢) ، وَيَا هِنْدَ ابْنَةَ عَاصِمٍ ، فَالْمُخْتَارُ فَتَحَهُ) . ذَكَرَ فِي بَيَانِ
الْحُكْمِ " ابْنًا " ، وَفِي التَّمَثِيلِ ذَكَرَ " ابْنَةَ " -أَيْضًا- تَنْبِيْهُهَا عَلَى أَنَّ حُكْمَهُمَا وَاحِدٌ ^(٣) ،
بِخِلَافِ " بِنْتٍ " فَإِنَّ حُكْمَهُ لَيْسَ كَذَلِكَ ^(٤) .

وَضَابِطُ هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُنَادِي عِلْمًا وَكَانَ مَوْصُوفًا بِـ " ابْنٍ " ، وَلَمْ يَقَعْ
بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ فَصَلَّ بِوصفٍ آخَرَ ، وَكَانَ " ابْنٍ " مُضَافًا إِلَى عِلْمٍ آخَرَ ، جَازٍ
فِيهِ وَجْهَانِ : الضَّمُّ وَالْفَتْحُ ، وَالْمُخْتَارُ فَتَحَهُ ^(٥) .
فَهَذَا الضَّابِطُ كَمَا تَرَى مُشْرُوطٌ بِشُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ :

(١) ساقطة من الأصل وهي إضافة من إرشاد الهادي ص ٩٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٠٣/٢ .

(٣) قال ابن الحاجب : " .. وإنما ابن وابنة حكمه في نفسه واحد " أهـ الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٧/١ .
وانظر : شرح الأتموزج للأردبيلي ص ٤٥ . وقال شمس الدين الكيشي " .. وعن الجرمي وابن درستويه أن
لا فرق بين الوصف بابن وابنة وغيرهما " أهـ الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٧٩ ، وانظر : شرح
الأشموني ٢١١/٣ .

(٤) لا أثر للوصف بـ " بنت " عند جمهور العرب فنحو : يا هند بنت عمرو واجب الضم وممتنع الفتح لتعذر
الاتباع؛ لأن بينهما حاجزاً حصيناً .. أهـ التصريح بمضمون التوضيح ١٧٠/٢ .

(٥) قال ابن كيسان : الفتح أكثر في كلامهم ، والضم قياس ، وقال : البصريون كلهم يختارون الفتح ،
ويجيزون الضم .. "أهـ المساعد ٤٩٤/٢ .

كون المنادي علما ، وكونه موصوفا بـ "ابن" ، أو "ابنة" ، وكون الصفة متصلة بموصوف بلا فاصل ، وكون الابن مضافا (أ/٦١) إلى علم آخر ^(١) ، فالأول احتراز عن مثل : " يا رجل ابن عمرو " ^(٢) ، والثاني : احتراز عن نحو : يا زيد ابن عمرو في الدار ^(٣) ؛ فإن قوله : ' ابن عمرو ' مبتدأ لا صفة خبره " في الدار " ، والثالث : احتراز عن مثل : يا زيد الظريف ابن عمرو ^(٤) .

الرابع : احتراز عن مثل : " يا زيد ابن أخينا " ^(٥) .

فلو انتفى شرط من هذه الشروط الأربعة فالحكم ليس كذلك ، والمصنف - رحمه الله - تعرض للشروط الثاني والرابع بذكره صريحا ، وللشروط الأول بطريق الإشارة ضمنا حيث قال " علم آخر " وللثالث بالتمثيل .

وقوله : (فَالْمُخْتَارُ فَتَحَهُ) ، يعني يجوز فيه وجهان : الضم ^(٦) والفتح ، لكن المختار هو الفتح ^(٧) ، وفيه رد على من يقول بوجوب الفتح .

أما الضم فوجهه ظاهر ؛ لأنه منادى مبني معرفة . وأما الفتح فوجهه أن المنادى بهذه الشروط كثير الاستعمال فيناسبه الفتحة . وعلم الحفة الفتحة ^(٨) .

(١) انظر : في هذا الشروط : شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٦٩/٢ ، وجمع الهوامع ٤٠/٢ ، ٤١ ، وشرح الأشموني ٢١١/٣ : ٢١٢ .

(٢) حيث جاء المنادي نكرة وليس علما، ومثله " يا غلام ابن زيد " ، انظر : المساعد ٤٩٥/٢ ، وجمع الهوامع ٤١/٢ .

(٣) أي : أن جملة " ابن عمرو في الدار " ، وهي إخبار لزيد بمضمونها بعد ندائه .

(٤) فالصفة غير متصلة بالموصوف . انظر : جمع الهوامع ٢١٨٨/٤ .

(٥) حيث أضيف الابن - الصفة - إلى غير علم وهو أخينا ، قال سيبويه في هذا المثال : " ... وأما زيد ابن أخينا فلا يكون هكذا ، من قبل أنك تقول : هذا زيدا ابن أخينا ، فلا تجعله اسما واحدا كما تقول هذا زيد أخونا " أه الكتاب ٢٠٥/٢ ، والدقتصب ٢٣١/٤ ، والمرتل ص ١٩٨ ، والملخص لابن أبي الربيع ، ص ٤٦٣ .

(٦) وعليه المبرد حيث قال بد أن ذكر هذا الشاهد .

يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

بفتح الميم ، قال : ولو أنشد :

" يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ " كان أجود ... " أه . المقتضب ٢٣٢/٤ .

(٧) قال ابن كيسان : الأجود الفتح ، لأنه الأكثر في كلام العرب " أه جمع الهوامع ٤١/٢ .

(٨) وفي ذلك يقول القاسم الضرير : " تقول : يا زيد بن عمرو ، فلك في (زيد) وجهان : الضم والفتح ، فالضم على الأصل ، والفتح على أن تتبع حركة الدال حركة النون ، ولا يكون هذا إلا فيما كان صفة بين =

وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ ، مِثْلُ : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾
.....

قال صاحب اللباب : يبنى المنادي على الفتح هاهنا ؛ لأنَّ ابن مع المنادي بمنزلة شئ (٦١/ب) واحد، كـ " حَضَرَمَوْتَ " ، و " بَعْلَبَكَّ " إذَّ الابن لا ينفك من الأب ، كما أنه لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة لازمة له ، والموصوف والصفة من حيث المعنى بمنزلة شئ واحد ، فأتبعت حركة المنادي حركة الابن ولم يعكس ؛ لأن حركة الابن إعرابية [وهي] ^(١) النصب لكونه مضافا ، وحركة المنادي الضم وهي بنائية ، وإتباع البنائية الإعرابية أولى ؛ إذَّ الإعرابية أقوى ^(٢).

هذا هو الوجه المشهور وعليه الجمهور ^(٣) ، (وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ ، مِثْلُ : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾) ^(٤).

=علمين ، وجاز هذا فيها ؛ لأن الصفة والموصوف كالشئ الواحد والإنسان لا يخلو من اسم علم له ولأبيه فكأنك جمعت ثلاثة أشياء ، وجعلته كالشئ الواحد ، فثقل فخفف بالإتباع " أهـ شرح اللع ١٤٤ : ١٤٥ . وانظر : الملخص لابن أبي انربيع ص ٤٦٢ .

ويقول ابن الحاجب : " . والحكم هو تخفيفه وعلته كثرت في اللفظ والاستعمال ، أما اللفظ ؛ فلأنه كلمات متعددة في حكم كلمة واحدة ، وأما الاستعمال ؛ فلأن الإتيان بابن مضافا إلى العلم صفة أكثر من مجيئه مضافا إلى غيره ، فلما كثر من هذين الوجهين خففه بإبدال الضمة فتحه .. " أهـ الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٧/١ : ٢٦٨ .

^(١) في الأصل (وهو) وما أثبت أضبط .
^(٢) ونص الإسفراييني كما ورد في كتابه الضوء : " اعلم أن الابن الموصوف به المنادي المفرد المعرفة إذا وقع بين علمين ، كان حقه أن يبنى مع المنادي على الفتح ؛ لأنهما بمنزلة شئ واحد كـ " حضر موت " وذلك لأن الابن لا ينفك عن الأب ، كما أنه لا ينفك عن كونه ابنا ، فكان صفة لازمة له ، والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شئ واحد ، وإذا تنزلا بمنزلة شئ واحد أتبعت حركة المنادي حركة الابن ، ولم يعكس ؛ لأن الحركة التي استحقها الابن حال الأفراد إعرابية وهي النصب لكونه مضافا ، وحركة المنادي الضم وهي بنائية وإتباع الحركة البنائية الإعرابية أولى لكون الإعرابية أقوى " أهـ . الإسفراييني مع تحقيق كتاب الضوء شرح المصباح رسالة دكتوراه ص ٣٠٤ .

^(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦٨/١ .
^(٤) من الآية (٢٩) من سورة يوسف .

وقرأ الأعمش ﴿يُوسُفُ﴾ بالفتح ، والأشبه أن يكون أخرجه على أصل المنادي كما جاء في الشعر :

..... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي

وقرئ الشاذ أيضا بضم الفاء ، وأَعْرِضْ ، على لفظ الماضي ... انظر : التبيان ٧٢٩/٢ ، ٧٣٠ ، الكشاف ٢/٤٦١ ، وروح المعاني للألوسي ٢٠١/١٢ .

وَأَيَّ ، كَقَوْلِكَ : أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمُنَادَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ ..

أي : "يا يوسف" حذفه لوضوحه بدلالة القرينة الحالية .^(١) ، (وأي) أي : يجوز حذف حرف النداء من العلم ، ومن "أي" فقوله : وأي ، مجرور معطوف على مقدر قبله كما أرشدناك إليه ، (كَقَوْلِكَ : أَيُّهَا الرَّجُلُ) أي : يا أيها الرجل .^(٢)

(وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمُنَادَى) نفسه ؛ إذ قد تقرر أنه مفعول به فيجوز حذفه إذا قامت هناك [قرينة] .^(٣) الحالية ، أو مقالية (كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾) .^(٤) أي : ألا يا قوم (٦٢/أ) اسجدوا ؛ فـ "ألا" هذه بتخفيف اللام حرف تنبيه ، و "يا" حرف نداء .^(٥)

فقوله : (حَذْفُ الْمُنَادَى) مرفوع معطوف على فاعل (يَجُوزُ) ، وأعاد لفظ الحذف ، ولم يقل والمندى ؛ لئلا يتوهم أنه معطوف على (أَيَّ) فإنه فاسد .

(١) انظر : في حذف حرف النداء الكتاب ٢٣٠/٢ : ٢٣١ ، والمقتضب ٢٣٣/٤ ، ٢٣٤ ، ٢٥٨ ، واللباب ٣٠٩ . شرح الزجاجي لابن خروف ٧١١/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨٨/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ص ٢٣٧ .

(٢) قال المبرد : " ... فإذا قلت : يا أيها الرجل ، لم يصلح في الرجل إلا الرفع ؛ لأنه المنادى في الحقيقة (وأي) مبهم متوصل به إليه " أهـ المقتضب ٢١٦/٤ ، ويقول ابن الحاجب عن أي في هذا المثال : " كأنهم كرهوا أن يدخلوا حرف التعريف على حرف تعريف فأتوا باسم مبهم وجعلوه المنادى في اللفظ ثم أتوا بما هو المقصود بعده ... " ، شرح الوافية نظم الكافية ص ٩٤ ، وفي شرح الألفية للمرادي : " ... ويجوز حذف حرف النداء من العلم ، وأي ، نحو : أيها الرجل " ٢٧٥/٣ .

(٣) ما بين المعقوفتين إضافة يقتضيها السياق .

(٤) من الآية (٢٥) من سورة النمل .

(٥) قرأ ابن عباس ، وأبو جعفر ، والزهرى والسلمى ، والحسن ، وحميد الأعرج ، والكسائي ، ورويس "ألا" بالتخفيف فعلى هذا للقارئ أن يقف على : ﴿وَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ ، ويبتدئ بـ ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ وقال الزمخشري : وإن شاء وقف على ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ ، وقرأ السابقون : ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ بالتشديد وعلى هذا يصل قوله : ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ بقوله ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ ، وخرجت قراءة ابن عباس ، ومن وافقه كالكسائي . كما قال مكي بن أبي طالب : علي معنى : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، فـ "ألا" للتنبيه ، و "يا" للنداء ، وحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه ، و "اسجدوا" مبنى على هذه القراءة ، والقرينة في الآية امتناع دخول "يا" على الفعل . قال ابن هشام : " ... وإذا ولي "يا" ما ليس بمنادى كالفعل في ألا يا اسجدوا ... والجملة الاسمية كقوله :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ .. وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ

ف قيل : هي للنداء والمنادى محذوف ، وقيل : هي لمجرد التنبيه ؛ لئلا يلزم الاجفاف بحذف الجملة كلها ، وقال ابن مالك : إن وليها دعاء كهذا البيت ، أو أمر نحو : "ألا يا اسجدوا" فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلها " أ انظر : مغنى اللبيب ٤٢٩/١ : ٤٣٠ ، ومعاني القرآن للزراء ٢٠٠/٢ ، والسبعة لابن مجاهد ص ٤٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٣٨ ، والكشف للقيسي ١٥٦/٢ ، والتهبشير للداني ١٣٦ ، والنبيان ص ٦١٦ ، تحبير التيسير للجزري ٨٣٣ ، وتفسير الكشاف ٣٦٢/٣ ، وتفسير القرطبي ١٩٤/١٣ ، وتفسير البيضاوي ١٩١/٤ .

[الترخيم]

وَمِنْ خَوَاصِّ الْمُنَادَى التَّرْخِيمُ.....

(وَمِنْ خَوَاصِّ الْمُنَادَى التَّرْخِيمُ) ، الترخيم مأخوذ من قولهم : رخم صوته ، أي : رققه (١) ، وكلام رخيم أي : ضعيف ، وعن الأصمعي : (٢) قال لي الخليل : ما اسم الصوت الضعيف ؟ قلت الترخيم (٣) .

أو من قولهم : امرأة رخيم ، وهي التي يكون كلامها محذوف الفضول ، فقله : محذوف الفضول فسروه بتفسيرين :

الأول : أن يكون كلامها محذوف الزوائد .

الثاني : أن كلامها غير مسجع ، أو مأخوذ من قولهم : امرأة رخيم ، أي : لينة الكلام ، خفيفة الصوت ، ناعمة النغمة ، ومن ههنا سمي الحجر اللين رخاما ، فسمى هذا الحذف المشهور عندهم ترخيما ؛ لأنه تخفيف اللفظ وتسهيله (٤) ، كذا ذكره ابن الحاجب في الإيضاح (٥) ، وقال صاحب المفتاح : ومن خواص المنادى عندنا (٦٢/ب) الترخيم .

(١) قال الزمخشري : " ... ومن ذلك رخمه إذا رق له ... وكلام رخيم ، ورخم الحواشي : رقيق " أهـ ، وأساس البلاغة ٣٣١/١ ، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥ ، وانظر : الحدود النحوية للفاكهي ١٥٦ .

(٢) الأصمعي هو : عبد الملك بن قريب (اسمه عاصم غلب عليه لقبه) بن علي بن أصمع الباهلي أبوسعيد ٢١٦هـ ، أحد أئمة العلم بالشعر ، واللغة والنحو ، والأخبار ، أخذ العلم في البصرة عن الخليل ، وأخذ عن الرياشي والسجستاني ، له مؤلفات كثيرة منها : خلق الإنسان ، والمقصود ، والممدود ، والأضداد وغيرها ، انظر : بغية الوعاة ١١٢/٢ ، وشذرات الذهب ٣٦/٢ ، والاعلام ١٦٢/٤ .

(٣) وفي اللسان قال الأصمعي : أخذ عني الخليل معنى الترخيم ، وذلك أنه لقيني فقال لي ما تسمى العرب السهل من الكلام ؟ فقلت له : العرب تقول جارية رخيمة ، إذا كانت سهلة المنطق ، فعمل باب الترخيم على هذا اللسان مادة (رخ م) وانظر :: شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ٢٦٨ .

(٤) قال ابن منظور : " ... ورخمت الجارية رخامة .. فهي رخيمة الصوت ، ورخم إذا كانت سهلة المنطق ، مادة (رخ م) ، وقال ابن عصفور : وهذه التسمية التي أوقعوها على هذا المعنى مناسبة للوضع اللغوي ، ألا ترى أن حذف الآخر من الكلمة تسهيل للنطق بها وتليين له ، ولا يكون هذا الحذف إلا في النداء " أهـ شرح الجمل ١١٣/٢ .

(٥) حيث قال فيه : " الترخيم من قولهم : رخم صوته ؛ إذا رققه ، وكلام رخيم أي : ضعيف ، وعن الأصمعي قال : قال لي الخليل : ما اسم الصوت الضعيف ؟ قلت الترخيم ، فعمل باب الترخيم " أهـ الإيضاح لابن الحاجب ٢٩٤/١ : ٢٩٥ .

.....
ووجه الاختصاص ببدب النداء ؛ أن النداء باب التغيير ؛ إذ المنادى يتغير وينتقل من الإعراب إلى البناء بسبب النداء ، والتغيير يناسب التغيير ، هذا كلامه (١) .

وهو صريح في أن الترقيم مخصوص بباب النداء ، وكأن المصنف - رحمه الله - اقتفاه في ذلك ، ويمثله صرح جار الله في المفصل حيث قال : ومن خصائص النداء الترقيم ، إلا إذا اضطر الشاعر فرخم في غير النداء (٢) هذا كلامه .

وهو صريح في الاختصاص بباب النداء (٣) ، وبأن وقوعه في غيره في سعة الكلام غير واقع (٤) ، وذهب الآخرون إلى أنه كثير في النداء دون غيره (٥) ، وإنماكثر فيه دون غيره لكثرتة ؛ ولأن المقصود في النداء هو المنادي له ، فيقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطا (٦) .

(١) قال الإسفراييني : وقيل : إنما اختص بالنداء ؛ لأن النداء باب تغيير ، فالتغيير يؤنس بالتغيير ، ولأن النداء إنما يكون لأمر مهم ، فالمنادى يؤذن بالترقيم أن ذلك الأمر مما لا يقبل التوقف ريثما يتم الكلام ... " أهـ الضوء شرح المصباح ص ٣٠٩ .

(٢) المفصل للزمخشري ص ٤٧ .

(٣) وهو وإن كان مختصا بالنداء إلا أنه خاصة من خواص النداء جائزة لا واجبة : ولا يكون في كل منادى بل في ضرب من الأسماء مخصوص " أهـ المرتجل لابن الخشاب ص ١٩٨ : ١٩٩ .

(٤) قال ابن السراج : ولا يكون ذلك إلا في النداء إلا أن يضطر الشاعر " أهـ الأصول ٣٥٩ ، وهو قول ابن خروف في شرح الجمل ٧٤٩ / ٢ ، وقال الكيشي : وترقيم غير المنادى شاذ " أهـ الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٩١ وانظر : شرح الجمل لابن هشام ص ٢٥١ .

(٥) عبارة الشارح توهم بأن ترقيم غير المنادى قليل ، وهو في ذلك يسير على ما سار عليه المحقق الرضبي وينقل كلامه ، فهو القائل في شرح الكافية ٣٦٠ / ١ : " إنما كثر الترقيم في المنادى دون غيره لكثرتة ، ولكون المقصود في النداء هو المنادى له ، فقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطا " .

إلا أن النحاة قالوا إن الترقيم خاص بالنداء ، ويأتى في غيره للضرورة ، أو شذوذا قال سيبويه : " واعلم أن الترقيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر " أهـ الكتاب ٢٣٩ / ٢ ، وانظر : في ذلك التبصرة والذكرة للصميري ٣٦٦ / ١ ، وشرح الجمل لابن خروف ٧٤٩ / ٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣ / ٢ .

(٦) قال الإسفراييني : وهو حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط " أهـ لباب الإعراب ص ٣١١ .

وَهُوَ : أَنْ يُحْذَفَ لِلتَّخْفِيفِ حَرْفٌ

وهذا ما قالوه من أن النداء إنما يكون لأمر مهم ، والترخيم إيذان بأن هذا الأمر مما لا يقبل التوقف^(١) ؛ إذ ليس هناك مجال للاشتغال بتطويل المقال (٦٣ / أ) ، فالحذف قطع بالاستعمال ، ودفع للإملال ، والله أعلم بحقيقة الحال^(٢).

(وَهُوَ) أي : الترخيم في الاصطلاح (أَنْ يُحْذَفَ لِلتَّخْفِيفِ حَرْفٌ) من حروف الكلمة ، فسر الترخيم بحذف حرف تخفيفا ، وهذا بظاهره يشمل حذف حرف من أول الكلمة ومن أوسطها ومن آخرها ، ويشمل غير المنادى -أيضا- مع أنه ادعى أولاً : أن الترخيم من خواصه ، ويشمل كل حرف حذف من كل كلمة لعارض من العوارض كالإضافة^(٣) ، والإعلال^(٤) ، والتقاء الساكنين^(٥) ، وغير ذلك من أسباب الحذف ؛ إذ التخفيف في الكل حاصل ، ويشمل -أيضا- مثل " لم يك " ؛ لأنه حذف منه حرف للتخفيف ، ويندرج فيه الحذف في باب " عصى " ، و " قاض " ^(٦) ، وفي باب " يد " ، و " دم " ^(٧).

(١) قال الخوارزمي : " ... وإنما صير إليه إيذانا بأن المنادى لهم مهم ، ولا يمكن تأخير ريثما يتم اسم المنادى ، والإنسان في حالة النداء أكثر انتباهاً لاسمه منه ، لا في حالة النداء ، فيكون إلياسه في حالة النداء أقل .. التخميم في شرح المفصل ٣٦٥/١ .

(٢) يلاحظ على الشارح ولوعه بالسجع في هذا المقام ، وانطلاقه فيه لأدنى مناسبة .

(٣) كقوله تعالى : (وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ) الحج (٣٥) فالنون للإضافة .

(٤) مثل : " إقامة " .

(٥) كقوله تعالى : (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ..) البقرة (١) فالواو محذوفة من " يكن " لالتقاء الساكنين .

(٦) باب (عصى) يقصد به: كل معرب مقصور، فإنه يتعذر إعرابه لفظاً فيحذف حرف الألف منه ويعوض عنه بالتنوين و(قاض) : كل منقوص يستقل فيه الضم والكسر ، على الياء المكسور ما قبلها في آخره فتحذف الياء منه في حالة الرفع والجر ويبقى التنوين ، فنقول : هذا قاض ، ومررت بقاض ، ورأيت قاضياً ، انظر : التبصرة والتذكرة ٨٤/١ .

(٧) "يد" و"دم" من الأسماء الثلاثية المحذوفة اللام ، حذفها العرب للتخفيف ، والأصل في "يد" يدي وفي "دم" "دمو" ، أو دمي ، قال الشاعر :

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبِحْنَا ... جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

إلا أن الحركة استقلت على حرف العلة فحذف طلباً للتخفيف ، وفراراً من الاستتال . فبقيت "يد" و "دم" ، انظر : الإنصاف مسألة رقم (٤٩) ٣٥٧/١ : ٣٥٩ بتصرف .

فتفسيره الصحيح المطابق لما ادعاه أن يقال : هو أن يحذف من آخر المنادي حرف للتخفيف^(١) فقط ، فاندفعت الانتقاضات بأسرها فليتأمل ، (مِثْلُ : يَأْتِبُ أَقْبِلُ) أو أَقْبِلِي ، على اختلاف المعنيين في " ثبة " ، فإن كان اسم رجل يقال : " يا ثَبَّ أَقْبِل " ، وإن كان اسم امرأة يقال : يَأْتِبُ أَقْبِلِي^(٢) ، وأصل " ثَبَّ " (٦٣/ب) ، " ثبة " رخم بحذف التاء تخفيفاً .

فإن قيل : هذا المثال لا يوافق التفسير السابق ؛ إذ المراد بحذف حرف ، حذف حرف من حروف الكلمة ومن أجزائها ، والتاء في الكلمة عارض ليس من أجزائها؟^(٣) أجيب : بأنهم جعلوا التاء حرفاً من حروف الكلمة تجوزاً ، ولا يخفى ضعفه^(٤) .

(١) ما ذهب إليه الشارح من تحديد الحذف في آخر المنادي - للتخفيف - في تعريف الترخيم عليه كثير من العلماء كالأردبيلي حيث قال : " الترخيم : هو حذف في آخر المنادي للتخفيف لا لعلة أخرى " أهـ . شرح الأنموذج ص ٤٦ ، وكالقاسم بن محمد الواسطي الضرير ، وابن كمال باشا . انظر : شرح اللمع ص ١٥٠ ، وأسرار النحو ص ١٢٦

(٢) لا يرخم اسم إلا أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف في قول البصريين ، إلا ما فيه تاء ، نحو : " ثبة " و " عدة " علمين ، قال سيبويه : " واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم تكن آخره الهاء " أهـ الكتاب ٢٥٥/٢ . وانظر : الأصول ٣٦٥/١ ، والتوطئة للشلوبين ٢٦٨ . وإنما أجازوا ترخيمه وإن كان الباقي على حرفين ؛ لأن التاء دخلت على حرفين ، فلما حذفت بقي الاسم على ما كان عليه كـ " يد " و " دم " نظر : شرح الجمل لابن خروف الاشبيلي ٧٥٠/٢ .

وقال ابن جماعة في شرحه للكافية ١٣٢ " .. فكل ذي تاء تأنيث يجوز ترخيمه بحذفها وإن بقي على حرفين ، لأنها كالكلمة الزائدة فأشبهت المركب " أهـ . وأجاز الفراء والكوفيون ترخيم العلم الثلاثي الذي تحرك وسطه انظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٩٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٣/٣ .

(٣) قال الخوارزمي موضحاً أن التاء حرف عارض : " وأما الثلاثي الذي ثالثه تاء التأنيث كـ " ثبة " فإنما يجوز ترخيمه ؛ لأن التأنيث شيء زائد ... " أهـ ترشيح العلل في شرح الجمل ص ١٧٥ .

(٤) وسبب ذلك الضعف ، أن النحاة اتفقوا على أن تاء التأنيث دائماً على نية الانفصال بدليل انفصالها في بعض الصيغ كالتصغير ، وأنها لا تعد من بناء الكلمة قال ابن عصفور : " ... تاء التأنيث غير معتد بها في البناء فسهل حذفها ... " أهـ شرح الجمل ١١٤/٢ ، وحتى وإن قيل إنها من نفس الكلمة تجوزاً ، فكيف تخرج في أحكامها عن باقي الحروف ؟!

(وَيَا حَار) بالكسر (فِي حَارِثٍ) ، أي : أصله : حارث ، رخم بحذف التاء للتخفيف ، وإنما أورد مثالين ، لأن الأول علم غير زائد على ثلاثة أحرف ، والثاني زائد على ثلاثة أحرف ، وفي إعراب " يا حار " وجهان الأول : أن يقال : " يا حار " بضم الراء كأنه اسم بنفسه، ولفظ برأسه^(١)، يجعلونه نسيا منسيا، ويجعلونه على الضم مبنيا .

الثاني : أن يقال : " يا حار " بكسر الراء ؛ فإنهم يحذفون آخر الاسم ، ويجعلون ما قبله باقيا على ما كان عليه من الحركة والسكون^(٢).

وهذان المذهبان يتفقان لفظا إذا كان ما قبل المحذوف مضموما مثل : " بلبل " اسم رجل ، فإن ترخيمة : " يا بُلْبُ " ، إلا أن التقدير يختلف فعند الأولين^(٣) (٦٤/أ) هذه الضمة ، ضمة المنادى في " يازيد " وعند الآخرين^(٤) هذه الضمة هي الضمة التي كانت قبل الحذف فليتأمل .

(١) قرر الشيخ عبد القاهر ذلك بقوله : " وإذا ضمنت فقلت : يا حار ، كنت جعلته بمنزلة اسم لم يدخله الحذف حتى كأنك قلت : يا حار ، فقد قلت : يا زيد ، فالمحذوف هنا ساقط لفظا وحكما ... " أهـ... المقصد في شرح الإيضاح ٧٩٣/٢ ، وهي لغة " من ينتظر " انظر : المساعد ٥٥٤/٢ ، وارتشاف الضرب ٢٢٣٦/٥ ، وأسرار النحو ١٢٧ .

(٢) قال سيبويه : " واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف ، إن كان فتحا ، أو كسرا ، أو ضمّا ، أو وقفا ، وذلك قولك في " حارث " : يا حار ، وفي " سلمة " ، يا " سلم " ، وفي " برثن " يا برث وفي : " هرقل " ، يا " هرقل " أهـ الكتاب ٢٤١/٢ ، وانظر : التبصرة والتذكرة ٣٦٦/١ ، والمساعد ٥٥٣/٢ ، والواضح ١٨٤ .

ويسمى العلماء هذه اللغة " الانتظار " ، وهو نية المحذوف ، وهو الأكثر استعمالا والأقوى في النحو ، وجاءت عليه قراءة من قرأ : ﴿ وَنَادُوا يَا مَلِكُ ﴾ الزخرف (٧٧) وقول زهير :

يَا حَار لَا أُرْمِيَنَّ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ

انظر : الهمع ٦٧/٢ بتصرف .

(٣) أي عند من يجعلونه كأنه اسم بنفسه وهي لغة " من لا ينتظر " .

(٤) أي عند من يحذفون آخر الاسم ويجعلون ما قبله باقيا على ما كان عليه من حركة أو سكون ، وهي لغة " من ينتظر " .

أَوْ حَرْفَانِ مِثْلُ : يَا " أَسْمَ " فِي " أَسْمَاءَ " ، وَمِثْلُ : يَا " مَنْصُ " فِي " مَنْصُورٍ " ، أَوْ
الاسْمُ الْأَخِيرُ مِنَ الْمُرْكَبِ ،

(أَوْ) يَحْذَفُ (حَرْفَانِ) هَذَا مِنْ نَتْمَةِ التَّعْرِيفِ (مِثْلُ : يَا " أَسْمَ " فِي " أَسْمَاءَ ") فَإِنْ
المحذوف هنا حرفان وهما الهمزة والألف (١) ، (وَمِثْلُ : يَا " مَنْصُ " فِي " مَنْصُورٍ ")
فإِنْ المحذوف ههنا أيضاً حرفان وهما الواو والراء (٢) .

(أَوْ) يَحْذَفُ (الاسْمُ الْأَخِيرُ مِنَ الْمُرْكَبِ) هَذَا -أيضاً- مِنْ نَتْمَةِ التَّعْرِيفِ .

وحاصل ما ذكره في هذا المقام ، أن المرخم على ثلاثة أقسام :

الأول : ما يكون المحذوف منه حرفاً واحداً (٣) .

الثاني : ما يكون المحذوف منه حرفين (٤) .

الثالث : ما يكون المحذوف كلمة برأسها كما ترى في معدي كرب (٥) .

فإن قيل : فليكن المحذوف من المضاف والمضاف إليه كالمركب ، وإلا فما الفرق ؟

(١) قال ابن السراج : " فإن كان آخر الاسم حرفين زيدياً معاً حذفتهما ؛ لأنهما بمنزلة زيادة واحدة ، وذلك
قولك في عثمان : يا عثم وفي مروان : يا مروان أقبل ، وفي أسماء : يا أسم أقبلي " أ هـ . الأصول ٣٥٩/١ .
وقال الشاعر :

فَقَفِي فَاَنْظُرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينَهُ .. أَهَذَا الْمُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ ؟

يريد : يا أسماء انظري : مثل المقرب لابن عصفور ٢٥٥ .

(٢) قال سيبويه : " هذا باب يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم ، وما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعاً
، وذلك قولك في منصور : يا منص أقبل ، وفي عمار : يا عم أقبل ... ، وذلك لأنك حذفته الآخر كما حذفته
الزائد " أ هـ . الكتاب ٢/٢٥٩ ، وانظر : لباب الاعراب ٣١٤ ، وشرح الوافية لابن الحاجب ١٩٩ : ٢٠٠ .
هذا فيما إذا كان قبل آخر المنادي الجائز الترخيم حرف لين ساكن ، زائد ، مسبوق بأكثر من حرفين حذف
في الترخيم هو والآخر بإجماع ، إن كان حرف مد كقولك في عمران : يا عمر ، وفي منصور : يا منص ،
بخلاف إن لم يكن كذلك ، نحو : غرنيق وفرعون ، فمذهب الفراء ، والجزمي أنهما في الترخيم بمنزلة
مسكين ومنصوب ، وغيرهما من النحويين : لا يرى ذلك : بل يقول : يا غرني ، ويافرعو ، انظر : شرح
الألفية لابن الناظم ص ٥٩٩ ، والارتشاف ٥/٢٢٣٤ .

(٣) وذلك مثل : يا حار ، في يا " حارث ، وهرق في هرقل ، انظر : التخمير في شرح المفصل ١/٣٦٨ .

(٤) وذلك مثل : أسم ومنص في أسماء ، ومنصور ، وعنتر في عنتريس ، انظر : التبصرة والتذكرة
للصيمري ١/٣٧٠ .

(٥) قال سيبويه : وهذا الترخيم في الأسماء التي كان كل اسم منها من شيتين ، كانا باثنين ، فضم أحدهما إلى
صاحبه ، فجعل اسماً واحداً ... وذلك مثل : حضرموت ، ومعدي كرب ... فزعم الخليل - رحمه الله - أنه
تحذف الكلمة التي ضمت إلى الصدر رأساً وقال : أراه بمنزلة الهاء ... فأقول في معدي كرب : معدي .. " أ هـ .
الكتاب ٢/٢٦٧ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٢٠ .

مِثْلُ : يَا " مَعْدِي " فِي " مَعْدِي كَرِبَ
.....

قلنا : المركب اسم واحد له إعراب واحد بخلاف المضاف والمضاف إليه، قال
الشيخ في الإيضاح : " المضاف والمضاف إليه اسمان معربان بإعرابين مختلفين ،
يظهر فيهما التعدد لفظاً، والترخيم ينافي التعدد اللفظي ؛ إذ هو حكم لفظي
بخلاف المركب ، فإنه لا تعدد فيه (٦٤/ب) لفظاً ، فنزل منزلة : " جعفر " ، و" عمران "
بدليل أن له إعراباً واحداً وحذف منه آخر الاسمين بكماله ؛ لأنه زائد على الكلمة
الأولى، فأشبهه تاء التانيث وألف التانيث " أهـ (١) . (مِثْلُ : يَا مَعْدِي) في
ترخيم (مَعْدِي كَرِبَ) (٢)

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٠٢/١ : ٣٠٣
هذا وقد سار الشارح على مذهب البصريين في عدم ترخيم المنادى المضاف لأن المضاف إليه ليس هو
المنادى ، ولا يرخم إلا المنادى . انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم (٤٨) ٣٤٧/١ .
والتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٤٨ ، والهمع ٥٩/٢ .
وأجازه الكوفيون بحذف آخر المضاف إليه كقول الشاعر :
خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكرَمَ وَاذْكُرُوا

وهو عند سيبويه ضرورة : انظر : الكتاب ٢/٢٧١ ، والتبيين للعبرى ص ٤٥٣ : ٤٥٥ ، والهمع ٥٩/٢ .
(٢) وكذلك " يا " عمر " في " عمرويه " ، ويا " سيب " في " سيبويه " ، ويا " حَضَرَ " في حَضَرَ مَوْتَ " انظر :
شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١ ، ولباب الإعراب للأسفراييني ٣/٤ .
وقد علل ابن خروف الإتيان بحذف الاسم الثاني من المركب بقوله : " والاسم الثاني من الاسمين المركبين
بمنزلة تاء التانيث ، فكما تحذف التاء وحدها فكذلك يحذف الاسم الآخر من الاسمين المركبين " أهـ شرح
جمل الزجاجي ٧٧١/٢ ، والوافية في شرح الكافية ص ١٠١ .

[المفعول فيه]

" المَفْعُولُ فِيهِ : اسْمُ زَمَانٍ ، أَوْ مَكَانٍ اُنْتَصَبَ بِفِعْلٍ عَلَى أَنَّهُ وَاِقْعُ فِيهِ "

(المَفْعُولُ فِيهِ :) قد نبهناك مراراً أن الألف واللام بمعنى " الذي " ، وأن الضمير راجع إليه ؛ أي : الذي فعل فيه^(١) . وإنما عقب المفعول به بالمفعول فيه ، وقدمه على سائر المفاعيل لدقيقة ، وهي أنه يجوز إجراؤه مجرى المفعول به ، نحو : يوم الجمعة خرجته ، فبينهما اتصال واشتباك ليس لغيره .

(اسْمُ زَمَانٍ ، أَوْ مَكَانٍ اُنْتَصَبَ بِفِعْلٍ عَلَى) معنى (أَنَّهُ) أي : ذلك الفعل^(٢) (وَاِقْعُ فِيهِ) أي . في هذا الزمان والمكان ، تحقيقاً لمعنى ظرفيته^(٣) ، فقوله : (اُنْتَصَبَ) تنبيه على أن المفعول فيه عندهم : هو ما كان منصوباً بتقدير "في"^(٤) نحو : سرت يوم الجمعة ، وجلست أمامك . فإذا قلت : " سرت في يوم الجمعة " بإظهار "في" فليس بمفعول فيه ؛ بل القوم لا يجعلونه ظرفاً -أيضاً- بل هو اسم مجرور (١/٦٥) بحرف الجر^(٥) ، وفيه رد على ابن الحاجب حيث جعل المنصوب والمجرور مفعولاً فيه^(٦) ، وليس بذلك فإنه خلاف الاصطلاح^(٧) .

(١) ينظر ص ٢٤١ ، ٢٤٥ .

(٢) قال الجامي ٣٦٨/١ : المقصود بالفعل : الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف . وقد يكون الفعل الناصب لاسم الزمان أو المكان مذكوراً حقيقة نحو : خرجت يوم الجمعة ، أو تقديراً نحو : يوم الجمعة حواها لمن قال : أي يوم خرجت وانظر : أسرار النحو ١٣٣ .

(٣) وسمى الظرف مفعولاً فيه ؛ لوقوع فعل الفاعل فيه " أھـ " . شرح الأنموذج للأردبيلي ص ٤٨ .

(٤) قال الأنباري في تعريف المفعول فيه : " هو الظرف ، وهو : كل اسم من أسماء الزمان ، أو المكان يراد فيه معنى "في" ، وذلك نحو : صمت اليوم ، وقمت الليلة ، وجلست مكانك ، والتقدير فيه : صمت في اليوم ، وقمت في الليلة ، وجلست في مكانك " أھـ أسرار العربية ١٦٦ .

(٥) لا بد في الظرف من تقدير "في" أما إن ظهرت فهو اسم مجرور بها ، قال ابن يعيش : " واعلم أن الظرف في عرف أهل هذه الصناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق ، بل الظرف منها ما كان منتصباً على تقدير "في" ... أھـ شرح المفصل ٤١/٢ . وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٠ .

وفي أسرار النحو ١٣٤ : وشرط انتصابه تقدير "في" ؛ إذ التلظظ بها بوجب الجر " أھـ " .

(٦) عرف ابن الحاجب المفعول فيه بقوله : هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان "الكافية لابن الحاجب ص ١٠٠

(٧) اعترض الرضی ابن الحاجب بأن حد المفعول فيه الذي ذكره غير مانع ، حيث يدخل فيه نحو قولنا : " خرجت في يوم الجمعة " ، ولهذا قال ابن الحاجب بعد : " وشرط نصبه تقديره بـ "في" ، وأما إذا أظهر فلا بد من جره ، ثم قال الرضی : " وهذا خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير "في" فالأولى أن يقال : هو المقدر بـ "في" من زمان ، أو مكان فعل فيه فعل مذكور " أھـ شرح الكافية ١١/٢ ، ولذلك عبر النحاة عنه بقولهم : هو ما انتصب من وقت ، أو مكان على تقدير "في" باطراد : انظر : ارتشاف الضرب ٣/١٣٨٩ ، وھمع الهوامع ٢/١٠٢ .

مِثْلُ : سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَحِينَ مِنَ الدَّهْرِ
.....

وإنما سميت الأزمنة والأمكنة ظروفًا تشبيها لها بالظروف ، وهي الأواني التي هي أوعية الأشياء لحلولها فيها ؛ إذ الأفعال تحدث فيها ^(١).

والكوفيون يسمونها محالًّا ؛ إذ هي محال الأفعال ^(٢).

وقوله : (عَلَى أَنَّهُ وَاقِعٌ فِيهِ) ، تنبيه على أن الوقوع مرجعه المصدر ، والحدث الذي تضمنه الفعل المذكور ، لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف ^(٣) (مِثْلُ : " سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) مثال للزمان المؤقت .

(وَحِينَ مِنَ الدَّهْرِ) مثال للزمان المبهم ، وذكر المثاليين تنبيه على أن ظرف الزمان قسمان : مؤقت ، ومبهم .

فالمبهم من الزمان : ما ليس له حد حاصر كالحين والدهر ، ونحو ذلك ^(٤) والمؤقت : ما له حد حاصر كالיום ، والليل ، والشهر ، ونحو ذلك ^(٥) .

^(١) قال الأنباري : فإن قيل : فلم سمي ظرفًا ؟ قيل : لأنه لما كان محلاً للأفعال سمي ظرفًا تشبيها بالأواني التي تحل الأشياء فيها ؛ ولهذا سمي الكوفيون الظروف محال ؛ لحلول الأفعال فيها " أهـ . أسرار العربية ص ١٦٦ .

وقال ابن يعيش : اعلم أن الظرف ما كان وعاء لشيء ، وتسمى الأواني ظروفًا ؛ لأنها أوعية لما يجعل فيها ، وقبل للأزمنة والأمكنة ظروف ؛ لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها " أهـ شرح المفصل ٤٠/٢

^(٢) الأشياء التي يسميها البصريون ظروفًا يسميها الكسائي صفة ، والفراء يسميها محلاً . انظر : في ذلك الأصول ٢٠٤/١ ، وشرح الرافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٢١٥ ، وارتشاف الضرب ١٣٨٩/٣ .

^(٣) قال الرضي في شرح الكافية ١١/٢ مفسراً لمعنى الفعل : هو الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف ؛ وذلك لأنك إذا قلت : " ضربت أمس " ، فقد فعلت لفظ " ضربت " اليوم ، أي : تكلمت به اليوم ، والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس ، فـ " أمس " ما فعل فيه الضرب لا " ضربت " . أهـ بتصرف .

^(٤) ووضح ذلك الأندلسي بقوله : " المبهم من الزمان : ما لا يتعين كـ (حين) وساعة ووقت ، ويوم وشهر ودهر " أهـ شرح الألفية ٢٢٨/٢ . وانظر : الصفوة الصفية القسم الثاني ٤٦٠/١ .

^(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٦٧٦/٢ .

وقال ابن عقيل في بيان الظرف المختص أو المؤقت : وهو المعدود وغيره ، فالأول ما له مقدار من الزمن معلوم كيومين ، وسنة ، ونهر ، وأسماء الشهور ، كالمحرم ، والصيف والشتاء .

والثاني : أسماء الأيام كالسبت ، وما يختص بإضافة كيوم الجمل ، أو صفة ، نحو جئتكم يوماً جاءك فيه عمرو ، أو كالיום ، وما أضيف إليه شهر من أعلام الشهور ، وهو رمضان ، وربيع الأول ، وربيع الآخر أهـ . المساعد ٤٩٠/١ .

وعلى أن ظروف الزمان كلها مبهما ومؤقتها يقبل النصب بتقدير "في" ^(١)
(وَجَلَسْتُ أَمَامَهُ) مثال لظرف المكان ، وتخصيص التمثيل بالمكان المبهم
(٦٥/ب) تنبيه على أن ظرف المكان إن كان مبهما فهو يقبل النصب بتقدير "في" وإلا
فلا ^(٢) .

والمكان قسمان : مبهم ، ومؤقت ، فالمبهم هو : الجهات الست ^(٣) ، وعند ،
ولدي ^(٤) ووسط ^(٥) الدار ملحق بها ، فانتصبت بالفعل انتصاب الجهات ؛ لمشابتها لها
في الإبهام ، والمؤقت ما سوى ذلك .

^(١) ويقرر ابن الناطم ذلك بقوله : " أسماء الزمان كلها صالحة للظرفية ، لا فرق في ذلك بين المبهم منها ،
نحو : حين ، ومدة ، وبين المختص ، نحو : يوم الخميس ، وساعة كذا ، تقول : انتظرتُه حيناً من الدهر ،
وغبت عنه مدة ، ولقيته يوم الخميس ، وأتيته ساعة الجمعة " أهـ شرح ألفية بن مالك ص ٢٧٤ .

^(٢) قال الإسفراييني في ذلك : " فمظهر الزمان كله مبهمه ومؤقتة يقبل ذلك - أي : تقدير في - كالحين
واليوم والشهر والسنة ومن مظهر المكان المبهم دون المؤقت " أهـ لباب الإعراب ص ٢٨٥ .

^(٣) وهي يمين ، وشمال ، ووراء ، وأمام ، وفوق ، وتحت وما كان بمعناها ، كخلف ، وأمام ، وأسفل ،
وأعلى ، وما أشبه ذلك " أهـ التبصرة والتذكرة للصميري ٣٠٤/١ ، وقال الأندلسي : والمبهم من المكان :
ملا يثبت له اسم إلا باعتبار ما أضيف إليه وهي الجهات الست ... " شرح الألفية ٢٢٨/٢ .

^(٤) قال الإمام عبد القاهر : ' أما عندك ولديك فهما جاريان مجرى الجهات الست في تعدى الفعل غير المتعدى
إليهما ، تقول : جلست عندك ولديك ، كما تقول : جلست خلفك ؛ لأنهما مبهمان غير محصورين ، كما أن
الجهات الست كذلك " أهـ المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٣/١ .

^(٥) قال الخوارزمي : " وأما وسط بالسكون فهي جهة غير معينة ، فإذا قلت : جلست وسط الدار ، يكون
بمنزلة قولك : خلال الدار و (وسط) بتحريك السين : جهة معينة بمنزلة المركز من الدائرة " أهـ . ترشيح
العلل ص ١٢٩ .

وفي ذلك يقول ابن مالك : ومثل " حيث " في ندور التجرد عن الظرفية وسط بالسكون ، كقولك : جلست وسط
القوم ، فهذا كثير أعنى وقوعه ظرفاً ، وأما تجرده عن الظرفية فقليل لا يكاد يعرف .. " أهـ شرح التسهيل
٢٣٣/٢ ، وانظر : همع الهوامع ١١٦/٢ .

وَجَلَسْتُ عِنْدَهُ ، وَدَخَلْتُ الدَّارَ
.....

وكما ذكرنا من أن "عند" ملحق بالجهات ، مثل به المصنف ، فقال : (وَجَلَسْتُ عِنْدَهُ) تنبيهها على أنه أيضا يقبل النصب بتقدير "في" (وَدَخَلْتُ الدَّارَ) مثال للمكان المؤقت ، وفيه تنبيه على أن نحو : " دَخَلْتُ " ، ينصب كل مكان دخل عليه مبهما كان ، أو مؤقتا؛ لكثرة استعماله^(١).

فنحو : " دَخَلْتُ الدَّارَ " من باب انتصاب الظرف بدخلت^(٢) . وهذا هو قول الجمهور وعليه سيبويه^(٣) ومن تبعه ، وهو القول المنصور ، وذهب آخرون إلى أن الدار مفعول به ، وأن " دخلت " ، متعد^(٤) ، والأصح هو الأول ؛ لأن " دخلت " لازم والدار ظرف^(٥).

(١) ذكر الرضی فی شرحه للكافية ١٥/٢ فعلمين آخرين مثل ، دخلت هما : " نزلت " و " سكنت " نحو : " نزلت الحان " ، و " سكنت الغرفة " ، والحن أصله : الحانوت وهو مكان البيع ، وغلب على حانوت الخمار ، والحانة أيضا مثله . انظر : اللسان مادة (ح ن ت) .

(٢) هناك خلاف بين العلماء في لفظة (دخل) هل هو متعد بنفسه أو غير متعد ، قال ابن برهان : فأما دخلت البيت ، فمنهم من يقول إنه مفعول به كـ " ضرب زيد عمرا ، ولا دليل في هذا ... " أهـ . شرح اللمع ١٢٢/١ وانظر : شرح اللمع للقاسم الضرير ٦٦ ومنهم من يقول : إنه ظرف مكان ، والتقدير : دخلت في البيت ، فلما حذف " في " وصل الفعل إليه فنصبه ، كقوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ أي : من قومه ، فلما حذف " من " وصل الفعل إلى قومه فانتصب " انظر : شرح اللمع لابن برهان ١٢٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٢ .

(٣) قال سيبويه : " وقد قال بعضهم : " ذهب الشام ، شبهه بالمبهم ، إذا كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ لأنه ليس في (ذهب) دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل " ذهب الشام دخلت الدار " الكتاب ٣٥/١ .

(٤) نسب الأنباري هذا الرأي لأبي عمر الجرمي حيث قال : فأما دخلت البيت ، فذهب أبو عمر الجرمي إلى أن دخلت فعل متعد تعدى إلى البيت فنصبه كقولك : بنيت البيت " أسرار العربية ص ١٦٩ .

ونسبه الأشموني للأخفش انظر : شرح الأشموني ١٨٥/٢

(٥) الدليل على أن دخلت فعل لازم أمران : أحدهما : أن مصدره يجيء على فعول ، وهو من مصادر الأفعال اللازمة كـ " قعد " قعودا ، و " جلس " جلوسا .

الثاني : أن نظيره " فعل لازم وهو " عُزِنَ " ونقيضه فعل لازم . وهو " خرجت " فيقتضي أن يكون لازما حملا على نظيره ونقيضه " انظر : أسرار العربية ١٦٩ ، وشرح اللمع للقاسم الواسطي ص ٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن الربيع ٤٦١/١ : ٤٦٢ .

ويذهب المبرد إلى أن الفعل " دخلت " من الأفعال التي تتعدى تارة بنفسها ، وتارة بحرف الجر نحو : نصحت زيدا ، ونصحت لزيد ، وشكرته ، وشكرت له ، فكذلك دخلت الدار ، ودخلت فيها . انظر : المقتضب ٣٣٠٧/٤ : ٣٣٨٣ بتصرف .

وَقَدْ يُضْمَرُ عَامِلُهُ مِثْلُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فِي جَوَابِ : مَتَى جِئْتَ ؟

فهاهنا أمور :

الأول : أن ظروف الزمان كلها مبهمها ومؤقتها (٦٦/أ) يقبل النصب بتقدير "في"

الثاني : أن ظرف المكان إن كان مبهما يقبل ذلك وإلا فلا .

الثالث : أن "عند" ملحق بالمكان المبهم .

الرابع : أن "دخلت" وما في معناه مثل : "سكنت" و "نزلت" ينصب كل مكان يدخل عليه ؛ لكثرة الاستعمال ، فلما كان الأمر كذلك ذكر المصنف - رحمه الله - من باب ظرف الزمان مثالين : أحدهما مبهم ، والآخر مؤقت وذكر من باب ظرف المكان مثالا واحدا هو المكان المبهم ، وترك المثال من المكان المؤقت تنبيها على أن الظرف إن كان زمانا فكله مبهمه ومؤقته يقبل النصب بتقدير "في" وإن كان مكانا فمبهمه يقبل ذلك ومؤقته لا يقبله ، وتعرض في التمثيل لـ "عند" تنبيها على أنه ملحق بالمكان المبهم ، وخص التعرض بعده بدخلت الدار ؛ تنبيها على أن الدار ملحق بالمبهم ، وأن "دخلت" ناصبته ، وأطلق القول بذلك بناء منه على القول المنصور الذي عليه الجمهور ،

وهذا الذي فعله المصنف - رحمه الله - من الاختصارات اللطيفة التي لا يفعلها (٦٦/ب) إلا الفحول ولا يفهمها إلا الفحول^(١).

(وَقَدْ يُضْمَرُ عَامِلُهُ) أي : عامل المفعول فيه^(٢)، (مِثْلُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ) بالنصب (فِي جَوَابِ) من سأل عنك، وقال : (مَتَى جِئْتَ ؟) أي:جئت يوم الجمعة^(٣) .

(١) كل ما ذكره الشارح هنا اختصار وتلخيص لما سبق ذكره من أحكام المفعول فيه .

(٢) وذلك جوازا . قال المرادي في شرح الألفية ٩١/٢ : ويكون مقدرا جوازا نحو : يوم الجمعة لمن قال : متى قدمت ؟ ، واشترط ابن الحاجب قيام القرينة الدالة على المحذوف حيث قال : وقد ينتصب الظرف بعامل مضمَر ، أي : محذوف عند قيام قرينة كقول القائل : متى سرت ؟ فنقول : يوم الجمعة ، وكذلك كم سرت ؟ فنقول : يوما أو يومين "أهـ. شرح الوافية نظم الكافية ص ٢١٥ .

(٣) وقد بين ابن يعيش السبب في إضمار المفعول فيه بقوله : " لما كان الظرف أحد المفعولات كان حكمه حكم المفعول ، فكما أن المفعول به ينتصب بعامل مضمَر لدلالة قرينة حالية أو لفظية ... فكذا الظرف قد يضمَر عامله إذا دل الدليل عليه ، فمن ذلك قولك في جواب من قال لك : متى سرت ؟ فنقول : "يوم الجمعة " أهـ. شرح المفصل ٤٧/٢ ، وانظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٤٩٠/٢ ، ولباب الإعراب ٢٨٨ ، وأسرار النحو لابن كمال باننا ص ١٣٤ : ١٣٥ .

[المفعول له]

المَفْعُولُ لَهُ هُوَ : مَا انْتَصَبَ بِفِعْلٍ عَلَى أَنَّهُ فُعْلٌ لِأَجْلِهِ مِثْلُ : ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً ، وَقَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا

(المَفْعُولُ لَهُ هُوَ : مَا انْتَصَبَ بِفِعْلٍ عَلَى) معنى (أَنَّهُ) أي : ذلك الفعل (فُعْلٌ لِأَجْلِهِ)^(١)، المراد بالفعل في قوله : " ما انْتَصَبَ بِفِعْلٍ " : الفعل النحوي الذي هو قسيم الاسم والحرف ، وبضميره الراجع إليه : الفعل الذي هو الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور على طريق الاستخدام .

(مِثْلُ) قولك : (ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً ، وَقَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا) التمثيل بمثالين ؛ تنبيه على أن المفعول له : هو ما يكون حاصلاً وباعثاً على الفعل في الذهن ، سواء كان ثمرة مترتبة عليه في الخارج كقولك : " جئتُك إصلاحاً لك " أَوْ لَا كقولك : " قعدت عن الحرب جُبْنًا " ^(٢) .

والحاصل أن مضمون المفعول له سبب للفعل في الذهن، سواء كان مسبباً في الخارج

(١) عبر سببوه عن المفعول له بقوله : هذا باب ما ينتصب من المصادر ؛ لأنه عذر لوقوع الأمر ، أي : سبب لوقوعه ، فانتصب ، لأنه موقوف له ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ ... وذلك قولك : فعلت ذاك حذار الشر وفعلت ذلك مخافة فلان ... " أه كتاب ٣٦٧/١ ، وانظر : المرتجل ص ٥٨ مكرر ، والتوطئة ص ٣١٠ . وعرفه ابن مالك في شرح التسهيل ١٩٦/٢ بقوله : المفعول له هو ما دل على مراد الفاعل من الفعل كدلالة التأديب من قولك ضربته تأديباً .

ولـه شروط أربعة هي : أن يكون مصدراً ، وأن يكون فعله الذي عمل فيه من غير لفظه ، وأن يكون عذراً لوقوع الفعل ، وأن يكون جواباً لمن سألك ، لم فعلت ، انظر في هذه الشروط : شرح اللمع للقاسم الصريير ص ٦٨ ، وترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي ص ١٣٢ ، وارتشاف الصرب لأبي حيان ١٣٨٣/٣ ، وجمع الهوامع ٩٨/٢ .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ٩٢/٢ شارحاً لسبب ذكر ابن الحاجب لمثالين - فقط - للمفعول له ، وهما ما مثل بهما المصنف التفتازاني هنا : " ... وذكر المصنف مثالين للمفعول له ، ليبين أنه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما في : " ضربته تأديباً " ، وقد يتقدم وجوده عليه ، كما في " قعدت جُبْنًا " ، فالمفعول له هو الحاصل على الفعل ، سواء تقدم وجوده على وجود الفعل ، كما في : " قعدت جُبْنًا " أو تأخر عنه ، كما في : جئتُك إصلاحاً لك " أه .

كالمثال الأول (٦٧/أ) أو لا^(١) كالمثال الثاني ،فاندفع السؤال المشهور من أن التأديب في "ضربته تأديبا" كيف يكون سببا وهو مسبب ، فليفهم^(٢) .

وآثر المصنف - رحمه الله - هذا الترتيب ، فذكر أولاً : المفعول به ، وثانيا : المفعول فيه ، وثالثا : المفعول له ، ورابعا : المفعول معه ؛ إذ المفعول به هو الذي يقتضيه الفعل المذكور لفظا ، ويذكره المتكلم به قصدا ، وأما الزمان والمكان وإن كان لا ينفك الفعل عنه عقلا ، إلا أنه قد لا يكون قصدا فهو من توابعه عقلا .
والمفعول له من توابعه نظرا إلى سيرة العقلاء ، فإن العاقل لا يفعل شيئا بلا باعث له ، فأما المفعول معه فهو في غاية القلة والندرة فأخره ، فليفهم ذلك فإنه دقيق^(٣) .

(١) استخدم الشارح في هذه العبارة (أو) مكان (أم) وهذا الاستعمال لا يرتضيه بعض العلماء ، قال ابن هشام في المغني ٥٣/١ : "إذا عطفت بعد الهمزة بأو ، فإن كانت همزة التسوية لم تجز قياسا ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا : سواء كان كذا أو كذا " وهو نظير قولهم : " يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا " ، والصواب العطف في الأول بأم ، وفي الثاني بالواو ، وفي الصحاح ، تقول : سواء على قمت أو قعدت " انتهى ، ولم يذكر غير ذلك وهو سهو ، وفي كامل الهذلي أن ابن محيصة قرأ من طريق الزعفراني : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ » وهذا من الشذوذ بمكان " أهد ، والذي يظهر من كلام ابن هشام أن القياس في مثل هذا الأسلوب أن يكون العطف فيه بـ " أم " ، وأن العطف بأو ضعيف ، وقد اعتبره من الشاذ ، إلا أنه غير ممنوع بدليل حكاية الجوهري ، وقراءة ابن محيصة ، وعلى هذا فما جاء في نص الشارح من العطف بـ "أو" صحيح وإن كان مرجوحا .

(٢) قال ابن الحاجب في الرد على هذا السؤال : فإذا قلت : ضربته تأديبا ، فالتأديب سبب الضرب ، فإن قلت : كيف يكون الضرب سببا لشيء ، وذلك الشيء سبب له ، ونحن نقطع بأن الضرب للتأديب ؟

فالجواب ، أن التأديب له جهتان : هو باعتبار أحدهما سبب ، وباعتبار الأخرى مسبب ، فباعتبار عقليته ومعلوماته وفائدته سبب للضرب وباعتبار وجوده سبب للضرب ، فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا فكل فعل هو سبب لوجود آخر فإن مفعولية ذلك الأمر سبب للأقدم على الفعل ، كقولك : أسلم تدخل الجنة ، فالإسلام سبب في دخول الجنة ، ومفعولية دخول الجنة ، وفائدته سبب للإقدام على الإسلام ، وكذلك قولهم : ابن بناء نستظل به ، فالبناء سبب للاستئلال ، ومفعولية الاستئلال هو الحامل على البناء " أهد . الإيضاح في شرح المفصل ٢٦٥/١ ، وقال النيلي : " إذا قلت : ضربته تأديبا ، فإن تصور التأديب وتعقله هو الباعث على الضرب ، ووجود التأديب هو الحاصل بالضرب ، فتصور التأديب علة في الفعل ، والفعل علة في حصول التأديب " أهد الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية القسم الثاني ٥١٦ / ١ : ٥١٧ .

(٣) هذا الترتيب الذي سار عليه المصنف سار عليه غيره من العلماء السابقين في ترتيب المفعولات ، قال الصبمري في باب المفعولات : " المفعولات خمسة : مفعول مطلق ، ومفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه " أهد التبصرة والتذكرة ٢٥٤/١ . أما هذا التعليل من الشارح لهذا الترتيب فيرتضيه العقل والمنطق .

[الْمَفْعُولُ مَعَهُ]

الْمَفْعُولُ مَعَهُ : هو اسْمٌ بَعْدَ الْوَائِ بِمَعْنَى مَعَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ لَفْظًا ، مِثْلُ : اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ ، أَوْ مَعْنَى نَحْوُ : مَا لَكَ وَزَيْدًا

(الْمَفْعُولُ مَعَهُ : هُوَ اسْمٌ) مذكور^(١) (بَعْدَ الْوَائِ) التي هذه الواو (بِمَعْنَى مَعَ) وهو احتراز عن نحو : " جاءني زيد وعمرو " ^(٢) ؛ فَإِنَّ [عمرًا]^(٣) مذكور بعد الواو ، ولكن لا بمعنى مع " ، فقولته : بمعنى "مع" حال ، أو وصف ، وهو (مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ لَفْظًا) أي : سواء كان الفعل (٦٧/ب) لفظًا^(٤) (مِثْلُ : " اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ ") أي : مع الخشبة (أو) كان (مَعْنَى نَحْوُ : مَا لَكَ وَزَيْدًا) أي : ما تصنع ؟ ؛ إذ الجار والمجرور لابد له من فعل يتعلق به أو بمعناه^(٥).

وحق العبارة أن يقال في تفسير المفعول معه : هو اسم منصوب بعد الواو بمعنى "مع" ؛ احترازاً عن كُلِّ رَجُلٍ وَضَبِعْتَهُ^(٦) ، وحقيقته أنه : اسم منصوب مذكور بعد الواو بمعنى

(١) عرف ابن عصفور المفعول معه بقوله : هو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى "مع" المضمن معنى المفعول به انظر : المغرب ٢٢٥ ، وعرفه الأندلسي بقوله : هو الاسم الواقع بعد واو بمعنى "مع" دالة على المصاحبة غير مشعرة بالمشاركة " شرح الألفية ٢/٢٤٠ .

(٢) قال ابن الناطم : فاحتزيت بقولي : " بعد واو بمعنى "مع" مما بعد واو غيرها ، كواو العطف نحو : اشترك زيد وعمرو ، فالواو وإن دلت على المصاحبة فهي واو العطف ؛ لأنها أشرت بين زيد ، وعمرو في الفاعلية " ، - ومثال الشارح الذي معنا من هذا القبيل - انظر : شرح الألفية لابن الناطم ص ٢٧٨ .

(٣) في الأصل (عمرو) وهو سهو من الناسخ .

(٤) المراد بالفعل لفظاً : الفعل ، واسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، واسم التفصيل وغيرها " أهب أسرار النحو لابن كمال باشا ص ١٣٦ .

(٥) المراد بالفعل "معنى" أو "تندبراً" : ما يستنبط منه معنى الفعل نحو : مالك وزيدا ، أي : ما تصنع ، وكاسم الإشارة ، وحروف التنبيه ، يستنبط من الأول أشير ومن الثاني أنه " أهب أسرار النحو ص ١٣٦ والتخمين في شرح المفصل ٤٠٩/١ .

(٦) الواو في هذا المثال وإن كانت بمعنى "مع" فليس ما بعدها مفعول معه . انظر : إيضاح المفصل ٣٢٤/١ . وفي تعريف المفعول معه قيل : " هو اسم فضلة تال لواو بمعنى "مع" تالية لجملة ذات فعل ، أو اسم فبه معنى الفعل وحروفه كسرت والنيل ، وبذلك لا يكون ما بعد الواو في هذا المثال مفعولاً معه ؛ لأنه مرفوع معطوف على كل ، انظر في ذلك همع الهوامع ١٨٠/٢ ، وقال الإسفراييني : فإن لم يكن بعد فعل ، أو معناه لم ينصب ، نحو : كل رجل وضيعته " أهب لباب الإعراب ص ٢٨٩ ، وانظر : شرح الألفية للأندلسي ٢٤٢ .

هذا وفد أجاز الصيمري نصب هذا المثال على المفعول معه فقال : وتقول : كل رجل وضيعته ، بمعنى مع ضيعته ، وكل امرئ وشأنه ، أي : مع شأنه " أهب النبصرة والندكرة ٢٥٧/١ ، وانظر : الارتشاف ١٤٨٣/٣ والجامع الصغير لابن هشام ص ١١٥ .

"مع" ، ومعنى "مع" مصاحبة معمول فعل لفظا ، أو معنى ، ومرادهم بالمصاحبة : كونه شريكا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد ؛ لأن هذا هو معنى المعية ^(١) .

فإذا قيل : سرت وزيدا ؛ فمعناه : أن زيدا شريك للمتكلم في السير في وقت واحد ؛ أي : وقع سيرهما معا ، وإذا قيل : سرت أنا وزيد بالعطف فمعناه : أن زيدا شريك للمتكلم في السير فقط ، والشركة في السير لا تقتضي المعية الزمانية ، وهذا ظاهر ، فقولهم : استوى الماء والخشبة معناه أن الخشبة شريك للماء في الاستواء في زمان واحد ^(٢) .

فقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ (٦٨/أ) السَّعْيَ ﴾ ^(٣) إن جعل "مع" فيه متعلقا بـ "بلغ" لغوا له ، فمعناه : أن بلوغ إبراهيم وإسماعيل - عليهما السلام - حد السعي في قضاء الحاجات ، وكفاية المهمات كان معا في زمان واحد .

وليس كذلك ؛ فلا يجوز جعله معمولاً له ، ولا يجوز جعله معمولاً للسعي ؛ لأن صلة المصدر لا يتقدم عليه ، فتعين أن يكون بيانا ، كأنه لما قال : فَلَمَّا بَلَغَ السَّعْيَ ، فقيل : مَعَ مَنْ ؟ فقال : مع أبيه ، كذا في الكشف ^(٤) ، وفيه بحث ، أما أولا ؛ فلأنه يجوز أن يتعلق

(١) ويوضح صاحب العباب هذا المعنى بقوله : والمراد من الواو بمعنى مع هو المصاحبة ، وهي مشاركة ما بعد الواو لمعمول الفعل الذي قبله في ذلك الفعل في زمان واحد نحو : سرت وزيدا ، أو في مكان واحد نحو : لو تركت الناقة وفصلتها أرضعها "أه العباب في شرح الباب ص ٥٥٠ . وقال ابن برهان : واعلم أنه لا بد من اعتبار معنى "مع" في هذا الباب ، ألا ترى أنه لا فرق في المعنى بين قولك : قمت وزيدا ، وقمت مع زيد " وإنما كان كذلك ، لأن الواو في قولك : جاء زيد وعمر ، تحتل أن يكون الذي جاء أولا زيد ، وتحتل أن يكون الذي جاء أولا عمرو ، وتحتل أن يكون مجيئهما معا "أه شرح اللمع ١/١٣٠ : ١٣١ .

(٢) قال ابن يعيش في الفرق بين العطف بالواو ، وهذا الباب : أن الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك الواو التي بمعنى "مع" ؛ لأنها توجب المصاحبة ، فإذا عطف بالواو شيئا على شيء دخل في معناه ، ولا توجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملازمة ومقارنة ، كقولك : "قام زيد وعمر" ، فليس أحدهما ملابسا للآخر ، ولا مصاحبا له ، وإذا قلت : "ما صنعت وأباك" فإنما تريد : "ما صنعت مع أبيك" ، وأين بلغت فيما فعلته ، وفعل بك ، وإذا قلت : استوى الماء والخشبة ، ومازلت أسير والنيل ، فهم منه المصاحبة والمقارنة "أه شرح المفصل ٥٠/٢ .

(٣) من الآية رقم (١٠٢) من سورة الصافات .

(٤) قال الزمخشري : فإن قلت : "مع" بم يتعلق ؟ قلت : لا يخلو ، إما أن يتعلق بـ "بلغ" ، أو بـ "السعي" ، أو بمحذوف ، فلا يصح تعلقه بـ "بلغ" لاقتضائه بلوغهما معا حد السعي . ولا بالسعي لأن صلة المصدر لا تستقدم عليه فبقى أن يكون بيانا ، كأنه لما قال : فلما بلغ السعي أي : الحد الذي يقدر فيه على السعي ، قيل : مع من ؟ فقال مع أبيه "أهـ . الكشف ٥٣/٤ ط دار الريان للتراث .

بمضمرة يفسره المحذوف، أي : "بلغ السعي معه " ، أما ثانيا : فلأن الظاهر أن العامل على تقدير البيان هو "بلغ" كما يقتضيه السوق ، والسياق فيعود الإشكال المذكور -إذن- ، وإن علق بالسعي فالترسيط لا يناسبه وهذا ظاهر لا يخفى على ذي طبع سليم .
واعلم أنهم يختلفون في العامل في المفعول معه ، فالجمهور على أن العامل هو الفعل أو معناه بتوسط الواو الذي هو بمعنى "مع" (١) .

وآخرون على أن العامل هو الواو ، وعليه (٦٨/ب) الشيخ عبد القاهر (٢) .
فإن قيل : لا يخفى أن أصل هذه الواو هو العطف فبأي مناسبة استعملوها في معنى المعية ؟

قلنا : الواو معناه الجمع المطلق والمعية من أفرادها ، فخص به في بعض المواضع لبعض الأغراض .

(١) قال الأنباري في الإنصاف ٢٤٨/١ : اختلف النحويون في ناصب المفعول معه ، فالبصريون على أن العامل فيه هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو " وانظر : الأصول في النحو لابن السراج ٢٠٩/١ ، والمقرب ٢٢٥ ، وذهب أبو إسحق الزجاج إلى أنه منصوب بعامل مقدر ، والتقدير فيه استوى الماء ولابس الخشبة ، وزعم أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو " أهب أسرار العربية ١٧١ .
وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك لأنه إذا قال : استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في " جاء زيد وعمرو " فقد خالف الثاني الأول ، فاننصب على الخلاف .
انظر : أسرار العربية ص ١٧٠ : ١٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٢ : ٤٩ ، وارتشاف الضرب ٣/١٤٨٤ ، وانتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي ص ٣٦ .

(٢) مانسبه الشارح للإمام عبد القاهر من أن العامل في المفعول معه هو الواو نسبه إليه غيره من النحاة كابن مالك حيث يقول : " وزعم الجرجاني أن الواو هي الناصبة بنفسها ، وما ذهب إليه باطل ... " شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/٢ ، وانظر : ارتشاف الضرب ١٤٨٥/٣ ، وكذلك نسبه إليه ابن عقيل حيث قال : " وكأنه لما رأى اختصاصها بالاسم ادعى أن النصب بها كان ، ورد بأنه لو كان كذلك لا تصل الضمير بها كما يتصل بأن فيجوز : قمت و "ك" تريد : "وأياك " ، ولا يجوز ذلك " أهب المساعد ٥٤٠/١ .

إلا أن كلام الإمام عبد القاهر في المقتصد (٦٦٠/١) يفهم منه أن ناصب المفعول معه هو الفعل بوساطة الواو حيث يقول : ... وإنما يعمل الفعل بإعانتها له النصب حتى كأنها بمنزلة الهمزة في قولك : ذهبت وأذهبت زيدا ، في أنها لما دخلت على الفعل صيرته من غير العمل إلى العمل ... " أهب ولقد صرح في كتاب الجمل ص ٧٧ بأن ناصب المفعول معه هو الفعل بوساطة الواو بقوله : " . . . ولا تنصب الواو بمعنى "مع" إلا وقبلها فعل نحو : " استوى " من قولك : استوى الماء والخشبة " أهب .

[الْحَالُ]

الْحَالُ : اسْمٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ

(الْحَالُ) هي : مأخوذة من حال الشيء إذا تغير وتحول^(١) ووجه التسمية أنها متغيرة غالباً (مَنْصُوبٌ) أي : لفظ منصوب^(٢) (بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ) أراد بمعنى الفعل : ما يصلح لكونه عاملاً لو، وجود معنى الفعلية فيه بوجه من الوجوه ، فيتناول شبه الفعل، وما هو بمعنى الفعل .

والمراد بشبه الفعل : ما يعمل عمل الفعل ويكون في تركيبه كاسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، وأفعال التفضيل^(٣) ، والمراد بمعنى الفعل : ما يستتبط منه معنى الفعل ولا يكون في تركيبه^(٤) ، كالظرف المستقر^(٥) ، وهو الجار والمجرور ، وكحرف التنبيه نحو : " ها أنا زيد قائماً " ^(٦)

(١) قال ابن منظور : وحال الشيء نفسه يحول حولاً بمعنيين : يكون تغيراً ، ويكون تحولاً . أهـ . مادة حول ، وقال النيلي : والحال : مشتقة من " حال يحول " إذا تغير ، فعينها واو ، وتذكر وتؤنث تقول : حال حسن ، وحال حسنة . الصفوة الصفة القسم الثاني ٤٨٠/١ .

(٢) وانتصاب الحال على التشبيه بالمفعول فيه، انظر : البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ٤٦٨/١ ، وكذلك لأنها فضله ، والنصب حق الفضلات . انظر : شرح الألفية للأندلسي ٢٩١/٢ .

(٣) قال ابن يعيش : " ومثال ما كان جارياً مجرى الفعل من الأسماء : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك : زيد ضارب عمراً قائماً ، وقائم حال من عمرو / والعامل فيه اسم الفاعل ، وتقول : زيد مضروب قائماً ، فتكون الحال من المضمرة في الصفة وهي العاملة في الحال؛ لأنها مشبهة باسم الفاعل .. " أهـ شرح المفصل ٥٧ .

(٤) ويوضح ذلك ابن كمال باشا بقوله : المراد بمعنى الفعل ، ما يستتبط منه معنى الفعل، ولا يكون من صيغته كالظروف المسقرة والجار والمجرور ، وحرف التنبيه نحو : ها زيد قائماً أي : أنه عليه قائماً ، واسم الإشارة نحو : ذا زيد راكباً أي : أشير إليه وحروف النداء نحو : يا ربنا منعماً ، وحروف التشبيه نحو : زيد كعمرو راكباً ، ومعنى التشبيه من غير لفظ دال عليه نحو : زيد عمرو مقبلاً ، والمنوه نحو : أنا فريشى مفتخراً ، واسم الفعل نحو : عليك زيد راكباً " أهـ أسرار النحو ١٣٧ : ١٣٨ ، وانظر : التخمير في شرح المفصل للخوارزمي ٤٢٦/١ . والمنوه : هو المنسوب كما يفهم من كلام الشارح .

(٥) وهو ما كان العامل فيه مقدراً ، نحو : زيد في الدار " أهـ التعريفات للجرجاني ص ١٨٦ .

(٦) قال أبو حيان : أما حرف التنبيه فنحو : هذا زيد قائماً ، فمذهب الجمهور أنه يجوز أن ينتصب قائماً على الحال ، والعامل فيه حرف التنبيه ، وقال ابن أبي العافية والسهيلي : لا يجوز أن يعمل حرف التنبيه في الحال " أهـ الارتشاف ١٥٨٤/٣ ، وانظر : المساعد ٢٩/٢ .

واسم الإشارة ، نحو : " ذا زيد راكبا ^(١) ، وحرف النداء ، نحو : " يا ربنا منعما " ،
وحرف التشبيه نحو : زيد كعمرو (٦٩ / أ) راكبا ، ومعنى التشبيه بدون لفظ يدل عليه
نحو : زيد عمرو مقبلا ، وكالمنسوب نحو : " أنا قرشي مفتخرا " ، واسم الفعل ، نحو
: عليك زيدا راكبا ؛ فإن كل هذه المذكورات تعمل في الحال ؛ إذ فيها معنى الفعلية ،
فالحال منصوب بمعنى الفعل في الكل ^(٢) .

فإن قيل : المشهور المتعارف أن شبه الفعل قسم مقابل لمعنى الفعل فكيف يعتبر
اندراج فيه ؟

قلنا : إذا ذكر الأمران ، وقول أحدهما بالآخر ، فالمراد ما ذكر . وأما إذا ذكر الثاني
وحده ودلت القرينة على عمومه فالمراد : معناه اللغوي ، لا المصطلح ، فليتأمل
(لِبَيَانِ كَيْفِيَّتِهِ) أي : كيفية الفعل ، وعدل عن العبارة المشهورة وهي قولهم : " الحال
ما يبين هيئة الفاعل والمفعول لفظا ، أو معنى " ^(٣) ؛ لنكتتين ، الأولى : أن هذه العبارة
موهمة لمعنى آخر غير مراد ، وهو أن الحال ما تبين هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا
في حالة الفعل ، نيتوهم أن "راكبا" في قولهم : " جاءني زيد راكبا " بيان لهيئة هذا
(٦٩/ب) الفاعل مطلقا لا في حالة المجيء وهذا غلط ^(٤) .
وقوله : لبيان كيفية الفعل سالم عن هذا التوهم .

(١) قال المبرد : وتقول : هذا زيد راكبا ، وذلك عبد الله قائما ، فإن قال قائل : ما الذي ينصب الحال ، وأنت
لم تذكر فعلا ؟ قيل له : " هذا " إنما هو تنبيه ، كأنك قلت : انتبه له راكبا ، وإذا قلت : ذلك عبد الله قائما ،
"ذاك" للإشارة ، كأنك قلت : أشير لك إليه راكبا ، فلا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى
الفعل ؛ لأنها مفعول فيها " أهـ . المقتضب ١٦٨/٤ .

(٢) قال النيلي : " والحال في هذه الصور كلها من المفعول في المعنى ؛ لأن التقدير في التنبيه : "أنبه" على
زيد قائما ، وفي الإشارة " أنير " إليه قائما وفي التشبيه أشبهه ... " الصفوة الصفية القسم الثاني ٤٨٩/١ .

(٣) وهي عبارة ابن الحاجب في الكافية ص ١٠٣ .

(٤) أخذ الشارح هذا المعنى من قول المحقق الرضوي في شرحه الكافية ٤٦/٢ : ٤٧ : " .. فليس في هذا الحد
تحقيق معنى الحال ، وبيان ماهيته ؛ لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقا ، لا في
حالة الفعل ، فيظن في : " جاءني زيد راكبا " أن "راكبا" هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء ، فيكون
غلطا " أهـ .

مِثْلُ : جَاعَنِي زَيْدٌ رَاكِبًا ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا

الثانية : أن كل حال ليس بياناً لهيئة الفاعل ، أو المفعول ، فإن الجملة قد تقع حالا ، ولا ذا حال لها^(١) ، نحو : جاعني زيد والشمس طالعة " ، فإنه لا يخفي أن طلوع الشمس ليس بياناً لهيئة " زيد " أصلاً ، بل هو لبيان كيفية الفعل ، يعني أن المجيء في هذا الوقت ، قال امرؤ القيس :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا ... بِمَنْجَرٍ قِيدِ الْأَوْبِدِ هَيْكَلٍ^(٢).

فبيان كيفية الفعل كلي مطرد في جميع المواضع ، دون بيان هيئة الفاعل والمفعول .
فإن قيل : تفسير الحال بما ذكر منقوض بالنعت في قوله : " ضربت رجلاً راكباً " ؛
فإن راكباً صفة " رجلاً " ، ويصدق عليه أنه منصوب بفعل لبيان كيفية الفعل .
قلنا : كونه لبيان كيفية الفعل ممنوع ؛ فإن مثله لبيان كيفية الموصوف المسبوق^(٣)
فليتأمل .

(مِثْلُ : جَاعَنِي زَيْدٌ) حال كونه (رَاكِبًا) فإن الفعل المذكور (٧٠/أ) وهو المجيء على هذه الكيفية^(٤) ، (وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا) . ذكر مثالين ؛ إذ الأول : مثال لما يكون الحال منصوباً بالفعل .

(١) أي ليس لها صاحب حال

(٢) البيت من الطويل ، وهو لامرؤ القيس في ديوانه ص ١٩ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٤٣ ، والمسائل العضديات للفراسي ٢١٢ ، والخصائص ٢٢٠/٢ ، والمحتسب ٢٤٣/٢ ، وعمدة الحافظ ٤٨٧ ، ورصف المباني ٣٩٢ ، ولسان العرب مادة (ق ي د) ، و(هـ ك ل) ، ومغنى اللبيب ٥٣٧/٢ ، شرح شواهد المغنى ٨٦٢/٢ ، خزائن الأدب ٢٤٢/٣ ،

ويستشهد به على جعل جملة " والطير في وكُنَاتِهَا " حالا مع خلوها من عائد إلى صاحب الحال اكتفاء بربط الواو .
واستشهد الشارح هنا بجملة " والطير في وكُنَاتِهَا " ؛ حيث خرج الحال في هذا التركيب عن حد بعض العلماء له ، والذي اعتبروا فيه ، أي : في الحال ، تبين الهيئة ، ولم يخرج هذا التركيب على تعريف الذين لم يعتبروا في تعريف الحال تبين الهيئة ،

وتوضيح موطن الشاهد كما أراد الشارح : أن " والطير في و"كُنَاتِهَا" جملة حالية ، وعامل الحال الفعل "أغتنى" ولا صاحب لها ، وأما فاعل "أغتنى" فليس صاحب الحال ؛ لأنها لا تبين هيئته

(٣) قال ابن الحاجب : الصفة تبين هيئة لا باعتبار كونها فاعلاً ، أو مفعولاً لكن باعتبار الذات . انظر . شرح المقدمة الكافية ٥٠١/٢ . تنصرف .

(٤) يقول الخوارزمي ترشيح العلل الواقع في الجمل ص ١٣٦ : ينبغي أن تعلم معنى قولنا في الحال : (إنه لبيان الهيئة) . أنه لا نغنى بالوقت أنه جاء مثلاً في وقت ركوبه ، فإذا قلنا : جاعني راكباً نعني به مجيئه على هيئة الركوب ، والدليل على ذلك أنهم قالوا : الحال جواب (كيف) " أهـ وقال الشيخ عبد القاهر : " فإذا قلت : جاعني زيد راكباً ، فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه ، وكذلك ضربت زيدا قائماً ، الفياض هيئة له عند وقوع الضرب عليه ... أهـ . المنفصل في شرح الإيضاح ٦٧٦/١ .

وَلَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا نَكْرَةً ، غَيْرَ مَخْصُوصَةٍ وَجَبَ تَقْدِيمُهَا ، نَحْوُ : جَاءَ رَاكِبًا رَجُلٌ

والثاني : مثال لما كان منصوباً بمعنى الفعل ، فإن قوله : وفي "الدار" ظرف مستقر ، وهو عامل معنوي كما نبهناك عليه^(١) ، وترك مثال شبه الفعل لظهوره وشهرة أمره .
(وَلَا تَكُونُ) أي : الحال (إِلَّا نَكْرَةً) ؛ إذ النكرة أصل^(٢) . والتعريف أمر زائد ، ولا حاجة بنا إلى ارتكاب الأمر الزائد ؛ إذ المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور فقط والتقييد غير محتاج إلى التعريف ، بل التعريف ضائع^(٣) .

(فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا) أي : صاحب الحال (نَكْرَةً) بالنصب خبر كان (غَيْرَ مَخْصُوصَةٍ وَجَبَ تَقْدِيمُهَا) أي : تقديم الحال على ذي الحال^(٤) (نَحْوُ : جَاءَ رَاكِبًا رَجُلٌ) وفي قوله : غير مخصوصة تنبيه على أنه لو كان نكرة مخصوصة لوصف نحو : مررت

(١) انظر : ص ٢٨٦ . وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٢٠/١ .

(٢) قال الأنباري : فإن قيل : لم يجب أن يكون الحال نكرة ؟ قيل : لأن الحال تجرى مجرى الصفة للفعل ، لهذا سماها سيبويه نعتاً للفعل ، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه ، وإن لم يذكر . ألا ترى أن "جاء" يدل على مجئ ، وإذ قلت : جاء راكباً ، دل على مجئ موصوف بركوب ؟
فإذا كانت الحال تجرى مجرى الصفة للفعل وهو نكرة ، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة "أهـ أسرار العربية ١٧٨ : ١٧٩ ، وقال الصيمري : الحال لا تكون إلا نكرة ؛ لأنها زيادة في الفائدة ، والفائدة في الخبر نكرة . لأنه لو كان معرفة أم يستفد المخاطب ، ألا ترى أنك لو أخبرت الإنسان بما يعلمه لم تكن فيه فائدة ؟ وإنما الفائدة أن تخبره بما لا يعلم "أهـ التبصرة والتذكرة ٢٩٧/١ ، وانظر : الأمالي لابن الحاجب ٤٠٠/١
وكون الحال نكرة هذا مذهب الجمهور ، قال المبرد : " .. لأنه نصب على الحال ، ولا تكون الحال إلا نكرة " أهـ المقتضب ١٥٠/٤ وانظر : الكتاب ٤٤/١ .

ومذهب يونس والبغداديين : جواز مجئ الحال معرفة نحو : جاء زيد الراكب قياساً على الخبر قال سيبويه ٧٦/٢ : " .. وأما يونس فيقول : مررت به المسكين على قوله : مررت به مسكيناً ، وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ، ويدخل فيه الألف واللام ، ولو جاز هذا لجاز مررت بعبد الله الطريف ، تريد طريفاً . ولكنك إن شئت حملته على أحسن من هذا ، كأنه قال : لقيت المسكين " أهـ .

ومذهب الكوفيين أن الحال إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة وهي مع ذلك نكرة نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسمى . انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٢ ، والمساعد ١١/٢ ، وجمع الهوامع ٢٣٠/٢ .

(٣) معنى ضياع التعريف أي : زواله وعدم وجوده من الأساس ؛ لأن المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور .
و"جاء زيد راكباً" الحال فيه يبين هيئة المجئ على أي صورة كان ، ولا حاجة بنا إلى تعريف الحال . انظر : الوافية ص ١٢٣ ، واستخدام لفظ "ضائع" في قوله : " والتعريف ضائع " استخدمه ابن هشام أيضاً في المعنى حيث قال في المعنى ١٢٩/١ : " .. التوكيد هنا ضائع ... " أهـ .

(٤) لأنها لو أتت مؤخرة لانتبست بالصفة ، فقدمت لتتميز . شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٩٥/٢ .

وَقَدْ تَكُونُ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً ، مِثْلُ : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ

برجل ظريف قائماً ، أو بإضافة نحو : نظرت إلى جارية رجلٍ مختالة ؛ فالنقدّم هناك غير واجب .

(وَقَدْ تَكُونُ) (٧٠/ب) الحال (جُمْلَةً اِسْمِيَّةً ، مِثْلُ : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ) فإن قوله : (والشَّمْسُ طَالَعَةٌ) جملة اسمية وقعت حالاً ولا ذا حال لها ^(١) ؛ إذ الطلوع ليس هيئة لزيد قال صاحب اللباب : حقيقة الحال هي الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له واقعاً منه أو عليه . نحو : " جاءني زيد راكباً " ؛ فإن الركوب هيئة " زيد " عند وقوع المجيء منه ، وكذا " ضربت زيداً قائماً " ، فإن القيام هيئة لزيد عند وقوع الضرب عليه ، وبهذا يظهر أن صاحب الحال هو الفاعل أو المفعول ^(٢) ، هذا كلامه .

وبهذا يتبين أن الحال عن الفاعل هيئة له ، وعن المفعول كذلك ، ومعلوم أن طلوع الشمس في المثال المذكور ليست هيئة لزيد فتكون هذه الجملة حالاً بدون ذي الحال ، وهو المدعى . هذا ما ذهب إليه بعض المحققين ^(٣) .

وها هنا بحث ؛ لأن الحال لا بد من أن يكون بياناً لكيفية الفعل ، كما صرح به المصنف في تفسيره ، وقد نص على هذا المعنى ابن الحاجب في الإيضاح فقال : (٧١/أ) قد حد بعضهم الحال بأنه : لفظ يبين كيفية وقوع الفعل ، وهو سديد ، هذا كلامه ^(٤) .

وفيه دليل على أن هذا المعنى - أعني كون الحال بياناً لكيفية الفعل - أمر ضروري لا بد منه ، فإذا ثبت هذا فنقول : طلوع الشمس في المثال المذكور كما أنه ليس هيئة

(١) قال الشلوبيين : " واقع الجملة الاسمية والفعلية موقعها مشتملة على ضمير يعود على ذي الحال نحو : جاء زيد وهو ضاحك ... فإن خلت من الضمير لزمت الواو ، نحو : جاء زيد والشَّمْسُ طَالَعَةٌ .. " أهـ التوطئة ٢٠١ ، وانظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٣٥/٢ ، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٢٢١ .

(٢) انظر : الضوء شرح الصباح ٢٤٢ . رسالة دكتوراه تحقيق د. حسين البدرى النادي بكلية اللغة العربية (٣) وهو المحقق الرضوي فقد قال عن الجملة التي تأتي بعد عامل ليس معه ذي حال بأنها حال مثل قول الشاعر :

وَقَدْ أُغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا

فجملة : " والطير في وكُنَاتِهَا " جملة حالية ، وعامل الحال الفعل " أغتدي " وليس لها صاحب حال ، وفاعل أغتدي ليس الحال ؛ لأنها لا تبين هيئته . وهذا البيت كالمثال الذي معنا . انظر : شرح الكافية ٤٧/٢ .

(٤) وعبارته : " .. وقد حد بعضهم الحال بأن قال : هو اللفظ الذي يبين كيفية وقوع الفعل ، وهو في المعنى أيضاً مستقيم " أهـ الإيضاح في شرح المفصل ٣٢٧/١ .

أَوْ فِعْلِيَّةً ، مِثْلُ : جَاءَ الْأَمِيرُ وَقَدْ رَكِبَ غِلْمَانَهُ
.....

لزيد كذلك ، ليس كيفية للمجئ فلا يكون الحال بيانا لكيفية الفعل ، وهو خلاف المفروض (١).

فإن قيل : المجئ في رقت الطلوع له كيفية وهيئة غير كفيته وهيئته في هذا الوقت ، فلا يتم البرهان ؟ فالحق -عندي- أن كل حال هي هيئة لفاعل أو لمفعول لفظا أو معنى (أَوْ فِعْلِيَّةً ، مِثْلُ : جَاءَ الْأَمِيرُ وَقَدْ رَكِبَ غِلْمَانَهُ) أي : معه فيكون بيانا لهيئة الفاعل وفي الكلام إشارة إلى أن الجملة الاسمية إذا وقعت حالا فلا بد لها من الواو (٢) ، وأن الفعلية المثبتة إذا وقعت حالا فلا بد [من وجود] (٣) لفظ "قَدْ" (٤) فإن (٧١/ب) كان مذكورا فذاك ، وإلا فهو مقدر (٥) .

(١) قال ابن هشام في المغني ٥٣٧/٢ : "ومما يشكل قولهم في نحو " جاء زيد والشمس طالعة " : إن الجملة الاسمية حال مع أنها لا تتحل إلى مفرد ، ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ، ولا هي حال مؤكدة ، فقال ابن جني : تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه ، يعنى فهي كالحال ، والنعت السببي " كمررت بالدار قائما سكانها ، وبرجل قائم غلمانها " وقال ابن عمرون : هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه . أھـ .

(٢) قال الثلوبين : " فإن خلت من الضمير لزمت الواو ، نحو : جاء زيد والشمس طالعة " أھـ التوطئة ص ٢٠١ وانظر : لباب الإعراب ص ٣٢٧ . وقال ابن الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية ص ٢٢١ : " وتلزم الاسمية واو الحال ، كقولك : جاء زيد ويده على رأسه ، وحذف الواو معها استغناء بالضمير شاذ " أھـ . (٣) في الأصل : (هناك من) وما أثبت أضبط للمعنى .

(٤) ما ذهب إليه الشارح من اشتراط وجوب "قد" ظاهرة أو مقدره مع الماضي هو مذهب البصريين ، ووافقهم الفراء من الكوفيين . قال الفراء في بيان قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا ﴾ من الآية (٢٨) من سورة البقرة : " . المعنى - والله أعلم - وقد كنتم ، ولولا إضمار "قد" لم يجز مثله في الكلام .. والحال لا تكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها ، ومثله في كتاب الله : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ أھـ معاني القرآن ٢٣/٢٤ : ٢٨٢/١ من المصدر نفسه .

وذهب الكوفيون ووافقهم الأخفش من البصريين إلى أن الفعل الماضي الواقع حالا لا يحتاج إلى ذلك ، وهو الصحيح ، لكثرة وقوعه بدون "قد" والأصل عدم التقدير ، ولا سيما فيما كثر استعماله ، يؤيد ذلك ما أثبتته أبوحيان من ترجيح لهذا المذهب حيث قال : وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالا بغير "قد" وهو الصحيح ؛ إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويبعد فيها التأويل .. أھـ ، البحر المحيط ٤٩٣٠/٧ . وقد عقد الأنباري المسألة رقم (٣٢) من الإنصاف ٢٥٢/١ : ٢٥٨ لهذا الخلاف ، حيث جهد في تضعيف مذهب الكوفيين والأخفش ، وإن كان مرتكزا على أساس متين من القياس والسماع ، انظر في ذلك أيضا شرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢ ، وانتلاف النصرة ص ١٢٤ .

(٥) حرف "قد" المذكور نحو : جاء زيد قد ركب ، والمقدر نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ الآية ٢٨ من سورة البقرة انظر التوطئة ٢٠٢ .

وفي قوله : (وَقَدْ تَكُونُ الْحَالُ جُمْلَةً) تنبيه على أن الأصل فيها أن تكون مفردة لكن كونها جملة أيضا جائز نظرا إلى المقصود؛ وذلك لأن المقصود من الحال تقييد الحدث. وكما أنه يجوز أن يكون مضمون المفرد قيذا كذلك يجوز أن يكون مضمون الجملة قيذا ، فصح وقوع الجملة -أيضا- حالا ، وبهذا يظهر أن الحال إذا كانت جملة فهي لا [تكون] ^(١) إلا جملة خبرية البتة ^(٢) ؛ إذ الإنشائية قسما بالاستقراء لا ثالث لهما :
الطلبية ، والإيقاعية ، وكل منهما بمعزل عن التقييد ، أما الطلبية فلأن المتكلم بها غير واثق بحصول مضمونها ، فكيف يكون مضمونها قيذا للعامل ؟ وأما الإيقاعية فلأن لافظها لا ينظر إلى واثق يحصل فيه مضمونها ، بل مقصوده مجرد إيقاع مضمونها ، نحو : " بعث " و " اشتريت " ؛ ولأجل هذه النكتة خص المصنف - رحمه الله - كلا من الاسمية والفعلية بالبيان والتعرض ؛ تنبيهها منه على أنها إذن لا تكون إلا جملة ؛ إذ الاسمية (٧٢/أ) والفعلية خبرية لا محالة ، فإن قيل : قد سبق في صدر الكتاب أن الجمل أربع ^(٣) ، فلم خص الاسمية والفعلية ههنا بالذكر ولم يتعرض للظرفية والشرطية قلنا : أما الظرفية فلأنها راجعة إلى الفعلية أو إلى المفرد وأما الشرطية : فإما لرجوعها إلى الفعلية أو إلى الاسمية تحقيقا للارتباط المطلوب في هذا الباب ، والله أعلم بالصواب (أَوْ... تَقَادُ الْجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ) مثال ^(٤) لما يكون الحال جملة مستقلة ، أي : مضارعا مثبتا ، وفيه تنبيه على أن المضارع المثبت لا يحتاج إلا إلى الضمير ، وأن الضمير وحده كاف هاهنا ^(٥) ، والجنائب : جمع جنيبة وهي الفرس ^(٦).

(١) في الأصل (يكون) وما أثبت اضبط .

(٢) وإنما كانت الجملة خبرية لأن الأحكام الخبرية لا تكون إلا لما يحتمل الصدق والكذب فوجب أن تكون كذلك " أهـ شرح المقدمة الكافية ٥١٦/٢ : وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٩/٢ .

(٣) وذلك عند شرحه لقول المصنف : " والخبر قد يكون جملة اسمية مثل : زيد أبوه قائم أو فعلية نحو : " زيد قام أبوه ، أو شرطية نحو : " زيد إن تعطه يشرك " ، أو ظرفية مثل : " زيد في الدار أبوه " انظر : ص ٢٣١

(٤) نمام المثال : " جاء الأمير تقاد الجنائب بين يديه " ، والمعنى : جاء الأمير تقاد أمامه الخيل الجنائب ، وهي النى تقاد فقط ولا تركب ، وقد جاء الحال في هذا المثال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت واشتملت جملة الحال على الضمير وحده.

(٥) وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبندقيه معنى ، فـ " جاءني زيد يركب " بمعنى : " جاءني زيد راكبا " انظر : الوافية في شرح الكافية ص ١٢٦ ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥١٨/٢ .

(٦) قال الزمخشري : فلان تقاد الجنائب بين يديه ، وهو يركب نجبيه ويقود جنيبه ، أساس البلاغة مادة (ج ن ب) وفي المصباح المنير " الجنيبة ، الفرس تقاد ولا تركب ، فجيبة بمعنى مفعولة . مادة (ج ن ب)

[التمييز]

التمييزُ: اسْمٌ مَنْصُوبٌ يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ عَنْ مُفْرَدٍ

(التَّمْيِيزُ: مَا يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ عَنْ مُفْرَدٍ) أي : التمييز^(١) : لفظ منصوب يرفع الإبهام ويزيله، فاعتمد على ما سبق حيث عده من المنصوبات ، وذكر ذلك في سائر حدود المنصوبات فاستغنى عن ذكره ها هنا .

ويجوز أن يقال إنه ترك لفظ المنصوبات ، ليندرج فيه بعض أقسام التمييز (٧٢ / ب) وهو المجرور ، كقولهم : قال الله عز من قائل^(٢) ، وقال امرؤ القيس :
فِيَالِكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجُومَهُ^(٣)

ونحو : " خاتم فضة " فإن قول : " فضة " تمييز مع أنه مضاف إليه ، ويمكن أن يجعل جميع ذلك راجعاً إلى المنصوب ؛ فإن قوله : عز من قائل ، حقيقة عز قائلاً ، وقوله : يالك من ليل ، حقيقته : " يالك ليلاً " ، وقوله : " خاتم فضة "^(٤) . أصله : خاتم من فضة ، كما أن قوله : " بحسبك " في قولك : " بحسبك درهم " مبتدأ مع أنه مجرور ، فليتأمل .

(١) يسميه النحويون التمييز والتبيين ، والمُمَيِّزُ وبعض الكوفيين كالفرء يسميه المُفَسِّرُ ، وسبب تسميته بذلك ؛ أنه يرفع الإبهام ويزيله ، انظر في ذلك :

شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٩/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٣٩/١ ، ومعاني القرآن للفرء ٧٩/١ .
(٢) من التمييز ما يأتي مجروراً ، قال المبرد : " واعلم أن من التمييز ما يكون خفضاً ... ومن ذلك قوله : مائة درهم ، وألف درهم ، وإنما معناه عشرين درهماً ، ولكنك أضفت إلى المميِّز ؛ لأن التثنية غير لازم ، والنون في عشرين لازمة ؛ لأنها تثبت في الوقف ، وتثبت مع الألف واللام ... " أ هـ المقتضب ٣٨/٣ .
(٣) صدر بيت من الطويل وهو بتمامه :

فِيَالِكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجُومَهُ .. بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلُ شُدَّتْ بِبَذْبُلٍ .

والبيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٩ ، وشرح عمدة الحفاظ ٣٠٣/١ ، ورصف المباني ٢٢٠ ، ومغنى اللبيب ٢٤٠/١ ، والخزانة ٤١٢/٢ ، ٢٦٩/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٦٩/٤ ، والهمع ٣٦٩/٢ .
والشاهد فيه قوله : " فيالك من ليل " حيث اعتبر " ليل " بعدها تمييزاً عن مفرد للمخاطب المبهم لك " ، وجاء التمييز مجروراً لفظاً بـ " من " الزائدة وإن كان منصوباً محلاً على أنه تمييز .

(٤) قال الرضي في شرحه الكافية ٩٠/٢ : " ويدخل فيه أيضاً المضاف إليه في نحو " خاتم فضة " .

تَامٌ بِالتَّنْوِينِ ، أَوْ بِنُونِ التَّنْثِيَةِ ، أَوْ بِنُونِ الْجَمْعِ ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ

وقوله : (عَنْ مُفْرَدٍ) متعلق بقوله : (يَرْفَعُ) لأن معناه يزيل الإبهام عن مفرد من قولهم : أزاله عن مكانه ، فلا حاجة إلى جعل "عن" ها هنا بمعنى "بعد" ، ولا إلى جعله من قبيل تولهم : فعلت هذا عن أمرك ، كما ذهب إليه المحقق الرضي الأستراباذي (١).

(تَامٌ بِالتَّنْوِينِ ، أَوْ بِنُونِ التَّنْثِيَةِ ، أَوْ بِنُونِ الْجَمْعِ ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ) يعني : أن المفرد المبهم الطالب للتمييز لإبهامه الناصب له تمامه بأحد هذه الأمور الأربعة (٢) ومعنى تمامه بذلك أن يكون في آخره شيء لا يمكن إضافته مع وجود هذا الشيء (٧٣/أ) ولا يخفي عليك أن هذه المتممات موانع من الإضافة البتة (٣) ؛ فإن التثوين مانع من الإضافة ؛ لأنهما يتعاقبان في آخر الاسم ولا يجتمعان ، وكذا نون التثنية والجمع والإضافة ؛ فإن المضاف مرة لا يضاف مرة أخرى (٤).

فإن قلت : الاسم المفرد الذي تمامه أحد هذه الأشياء ينصب للتمييز فما سره ؟

قلت : دليله الاستعمال والاستقراء ، وإن أردت لذلك نكتة إقناعية فاعلم أنه إذا تم الاسم بهذه الأشياء صار شبيهاً بالفعل إذا تم بفاعله ، وصار التمييز الآتي بعده شبيهاً بالمفعول ؛ لوقوعه بعد تمام الاسم ، كالمفعول الآتي بعد تمام الكلام ، فبعد تحقق الشبهين صار هذا الاسم ناصباً لذلك التمييز (٥) .

(١) وهو قوله في شرح الكافية ٩٢/٢ : "... لفظة "عن" في مثله تفيد أن ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال : " فعلت هذا عن أمرك ، وعن تقدمك " أي : أن أمرك سبب لحصوله " . أ هـ .
(٢) انظر في ذلك : الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٤٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٢/٢ ، ويعمل ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٧٢/٢ بقوله : إن هذه الأشياء تفصل ما تدخل عليه عما بعده وتؤذن بانتهائه " أ هـ .

(٣) قال ابن كمال باشا : " و شرط مضافه تجرده عن التثوين الملفظ أو المقدر ، وعمّا يقوم مقامه كنون التثنية والجمع " أ هـ . أسرار النحو ص ١٥٢ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٤/٣ ، والارتشاف ١٨٠١/٤

(٤) انظر : في ذلك العباب في شرح الباب جـ ٢ ، ص ٦٩٠ .

(٥) قال الخوارزمي في بيان الشبه بين التمييز والمفعول به بعد هذه الأمثلة ، وهي التام بالتثوين ، أو بنون النسبة ، أو بنون الجمع ، أو بالاضافة : " ... تقول : طاب زيد نفساً ، بمنزلة ضرب زيد عمراً ، وراقود خلا بمنزلة : ضارب زيداً ، وكذلك رطل زيتاً بمنزلته ، ومنوان سمناً ، بمنزلة : ضاربون زيداً ، وعشرون =

مِثْلُ :رَطْلُ زَيْتًا ، وَمَنْوَانِ سَمْنًا ، وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَمَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ كَفِّ سَحَابًا

وبهذا يظهر أن المعرف باللام لا ينصب التمييز ، فلا يقال : عندي الراقود خلا^(١) ؛ إذ اللام وإن كان يتم به الاسم ولا يمكن معه إضافته إلا أنه ليس شبيها بالفاعل ؛ إذ الفاعل عقيب الفعل واللام في صدر الاسم لا في آخره فالاسم المبهم باللام ليس شبيها بالفعل التام بفاعله (٧٣/ب) فلا ينصب التمييز ، والمراد بالمفرد هاهنا ، ما يقابل الجملة بقرينة التقابل بقوله : أو عن نسبة فاندرج فيه المثني والمجموع والمضاف (مِثْلُ : رَطْلُ زَيْتًا) شروع في الأمثلة فهذا مثال للمفرد الذي يتم بالتثوين^(٢).

(وَمَنْوَانِ سَمْنًا) مثال لما يتم بنون التنثية .

(وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا) مثال لما يتم بنون الجمع .

(وَمَوْضِعُ كَفِّ سَحَابًا) في قولنا : مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ كَفِّ سَحَابًا ، مثال :

لما يتم بالإضافة^(٣) ؛ إذ المبهم الناصب للتمييز الطالب له هو مجموع المضاف والمضاف إليه ، وفي هذا رد على الشيخ عبد القاهر^(٤).

=درهما بمنزلة : ضاربين زيدا ، وملء الإناء عسلا بمنزلة ضرب زيد عمرا ، ثم ذكر أن هذه تمحلات النحويين ، وأنه يرى أن هذه الأشياء منصوبة بنزع الخافض انظر : الخمير في شرح المفصل ٤٤٩/١ .

وقال في ترشيح العلل : " وإنما نصبت التمييز لأنه مشبه بالمفعول " ص ١٢٣ .

(١) انظر : العباب في شرح اللباب لجمال الدين عبدالله الحسيني المعروف بنقرة كار ، رسالة دكتوراه إعداد / سمير أحمد عبدالجواد ١٤٠٠ هـ - ١٩٨١ م ، ٢ / ٦٧٧ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٠/٢ ، والمساعد ٥٦/٢ ، وأسرار النحو ص ١٤٢ ، والتثوين في هذا المثال لفظا ، وقد يكون تقديرا فيما لا ينصرف نحو : مكاييل ، برا ومثاقيل ذهبا ، ودوانيق درهما " انظر : العباب في شرح اللب ٦٧٥/٢ .

(٣) وفي ذلك يقول ابن يعيش : وقولك : وملء الإناء ماء ومثلها زبدا ، وموضع كف سحابا " بمنزلة المصدر المضاف إلى الفاعل نحو : أعجبنى ضرب زيد عمرا ، فالمضاف إليه حال بينه وبين التمييز فامتنع من الإضافة كما حال التثوين في : رطل زيتا والنون في عشرون درهما فاعرفه أ هـ شرح المفصل ٢/

٧١ ، وانظر : لباب الإعراب ، للإسفرابي ص ٣٣٢ ، والملخص في قوانين العربية لابن أبي الربيع ص ٤١١

(٤) حيث قال الشيخ عبد القاهر : " . . ومعنى تمام الاسم أن يكون ممتنعا عن الإضافة وذلك على ثلاثة أوجه منها أن يكون في الاسم تثوين ، نحو : ما في السماء قدر راحة سحابا " أ هـ الجمل في النحو لأبي بكر

عبدالقاهر الجرجاني ص ١٠٤ ، تحقيق/ يسري عبدالغنى عبدالله ، ط دار الكتب العلمية ، لبنان .

.....
وصاحب المصباح ^(١) ، حيث عدّا هذا المثال من قبيل ما يتم الاسم المفرد بالتثوين ، ووجه الرد أن المنون هو " الكف " ولا إبهام فيه والمبهم هو المضاف ولا تثوين فيه فكيف يصح جعل هذا من قبيل التام بالتثوين ؟!
كذا ذكره **صاحب اللباب** ثم قال : والعجب من الشيخ عبدالقاهر أنه قال : إن سحابا قد انتصب هاهنا من وجهين :

الأول : ثبوت التثوين ، أي : في كف .
الثاني : الإضافة (٧٤ / أ) أي : في موضع كف ، وهذا ظاهر البطلان ؛ لأن أعمال عاملين في معمول واحد باطل عقلا ونقلا ^(٢) . والبرهان النير على ذلك أنهم اختلفوا في صورة التنازع ، فانفقوا على أن العامل أحدهما لا كلاهما .
وصاحب المصباح غره كلام الشيخ فجعل الأقرب عاملا قياسا على التنازع ، وكل ذلك خبط ظاهر ، وخطأ واضح ^(٣) .

(١) صاحب المصباح هو : ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي ، أبو الفتح بن أبي المكارم ، كان عالما باللغة ، والنحو ، والأدب ، وكان حنفيا معتزليا ، من تصانيفه : المغرب ، وشرح مقامات الحريري ، المصباح ، توفي سنة عشرة وستمئة ، انظر في ترجمته : البلغة ص ٢٣١ طبعة مركز المخطوطات والتراث ، الأولى ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م ونص المطرزي هو قوله : " الاسم التام : هو الاسم الذي نصب لأنه قد تم بالتثوين فاستغنى عن الإضافة وهو يقتضي التمييز لإبهامه ، وتامه بأربعة أشياء منها ... التثوين : نحو : ما في السماء قدر راحة سحابا " أ هـ ، المصباح في النحو ص ٧٠ ، تحقيق / ياسين محمود الخطيب . ط دار النفائس .

(٢) الضوء شرح المصباح للأسفراييني ص ٢٦٧ ، رسالة دكتوراه تحقيق د/ حسين البديري النادي ، ونص الاسفراييني في ذلك هو قوله : " ... فاعلم أن تمثيله التام بالتثوين بقولهم : " ما في السماء موضع كف سحابا فيه نظر ؛ لأن الاسم الذي فيه التثوين هنا - أعني كفا - لا إبهام فيه ؛ وإنها الإبهام في قوله : " موضع " مضافا إلى كف ، إذ المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها ... " أ هـ ، وانظر : لباب الإعراب ص ٣٣٢
(٣) وهذا كلام الاسفراييني -أيضا- ، حيث قال بعد ذلك : " ... ولعل كلام الشيخ هو الذي غر المصنف -رحمه الله- فجعل العامل هاهنا اسم المنون ؛ لأن الشيخ لما جوز النصب هاهنا بالوجهين جعل المصنف الأقرب عاملا ، على ما هو المذهب الصحيح في أن المقتضيين إذا ازدحما على مقتض واحد فالعمل لآخرها وجودا ، إلا أن ذلك خبط يظهر بأدنى تأمل " أ هـ ، الضوء شرح المصباح ص ٢٦٨ .
هذا وينبغي أن يشار إلى أن التنازع وهو مجئ فعلين بفاعل واحد مثل : ضربني وأكرمني زيد ، اختلف فيه فالكوفيون على أن العامل هو الفعل الأول ؛ إذ هو الأصل المقدم من الذكر .
والبصريون على أن العامل هو الثاني لقربه ، انظر في ذلك : الإنصاف مسألة رقم ١٣ ص ٨٣ : ٩٦ .

وتشبيهه القوم له بـ "ضرب زيد عمرا ، برهان لامع ؛ لأن مقتضى التشبيه أن يكون العامل مضافا لا منونا . هذا كله كلام صاحب اللباب (١) .

والحق - عندي - أن كلام الشيخ هو الصواب الذي لا عدول عنه ؛ إذ قد تقرر عندهم أن الاسم المفرد إن كان تمامه بالتثوين ، أو بنون التثنية جازت الإضافة ، أي : يجوز ترك التثوين ونون التثنية وإضافة الاسم الى التمييز ، وإن كان تمامه بنون الجمع والاضافة ، فالإضافة ممتعة (٢) ، مثلا يصح أن يقال : عندي رطل زيت ومنوان سمن ، ولا يجوز أن يقال : عندي عشرو درهم ، ولا " ملء عسل (٣) ، أما الأول ؛ فلأن هذه النون ليست بنون حقيقية (٧٤/ب) بل هي شبيهة به (٤) .

وأما المعنى الثاني : فلأنه مع الضمير يمتنع إضافته ، وبدون الضمير يفسر المعنى ، ولا يخفي أن ما نحن فيه تجوز إضافته ؛ لأنه يصح أن يقال : ما في السماء موضع كف سحاب كما يقال : ما في العالم مثل غلام زيد ، وإذا صحت إضافته فكيف يصح أن يقال : إن تمامه بالإضافة كما زعمه المصنف (٥) - رحمه الله - وصاحب اللباب (٦)

(١) انظر : الضوء شرح المصباح ٢٦٧ : ٢٦٨ .

(٢) وفي ذلك يقول الكيشي : " والمراد من التمام كونه على حال لا يضاف معها ، والكمال منه زائل كالذي بالتثوين ونون التثنية ، ومنه لازم كالذي بالباقيين ، فإنك تقول : رطل زيت ، ومنواسمن ، ولا تقول : عشرو درهم وملء عسل " أ هـ الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٤٤ ، وانظر : أسرار النحو ١٤٢ .

(٣) قال الخوارزمي : " أما ملء عسل فلفساء المعنى ؛ وذلك أن الملء يقتضي أن يكون مالنا لما أضيف إليه ، وإنما يكون مالنا لما أضيف إليه أن لو كان المضاف إليه قابلا للإمتلاء ، والمضاف إليه فيما لو أضيف إلى العسل غير قابل له ضرورة أن العسل لا يمتلئ " أ هـ التخمير في شرح المفصل ٤٥٠/١ .

(٤) نون " عشرين " إلى " تسعين " نون لازمة لا تحذف ؛ لأن الصحيح أن هذه صيغ مرتجلة تدل على الجمع ، وليست بجمع ، ولذلك لا تحذف ؛ لأنها من نفس الكلمة ومن بنيتها ، انظر : المباحث الكاملية للأندلسي ٢/٨٠٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥٣/١ : ٣٥٤ .

(٥) وهو قول التفتازاني السابق : وموضع كف سحابا لما يتم بالاضافة ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، وانظر : إرشاد الهادي للتفتازاني ص ١٠٠ .

(٦) انظر : الضوء شرح المصباح ص ٢٦٧ ، وقد سبق ذكر كلامه في الصفحة السابقة .

وهو اعتراض قوي لا [دافع له] ^(١) ، وكذا اعتراضه الآخر من أن إعمال الاسم مشروط باقتضاء التمييز لإبهامه ولا شك أن ما يقتضى التمييز هو المضاف بقيد الإضافة لا المضاف وحده ، ولا المضاف إليه وحده. ^(٢)

وكذا اعتراضه الآخر هو أنهم شبهوا "موضع كف سحابا" بـ "ضرب زيد عمرا" ، فوجب أن يكون العامل هو المضاف لا المضاف إليه .

وكذا اعتراضه على الشيخ ^(٣) حيث قال : (٧٥/أ) إِنَّ سَحَابًا قَدْ انتصب هاهنا من وجهين :

الأول : ثبوت التتوين ، والثاني : الإضافة .

فإن كل ذلك اعتراضات قوية لا [دافع] ^(٤) لها ؛ ولهذا اقتفاه المصنف - رحمه الله - قلنا : قد تقرر أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة في كثير من الأحكام فالشيخ قد جرى على هذه القاعدة ؛ لضرورة داعية إليه هاهنا ، وهي المحافظة على القاعدة القائلة : بأن الاسم التام الناصب للتمييز إن كان تمامه بالتتوين ، أو بنون التنثية جازت الإضافة وإلا فلا ^(٥) .

ولا يخفى على من يوثق بذهنه ، ويعتمد على فهمه أن ما نحن فيه ليس من قبيل منوان سمنا " ولا من قبيل " عشرون درهما " ولا من قبيل : لي ملؤه عسلا " .

(١) في الأصل " مدفع " والقياس ما أثبت ؛ لأن اسم الفاعل من دَفَعَ دَافِعٌ ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ مَا لَهُ مِنْ دَافِعٍ ﴾ (٧ : ٨) الطور .

(٢) حيث قال : " ... فإذا إرادته في تمثيل الإضافة أولا منه في تمثيل التتوين ؛ إذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالإضافة لا الاسم التام بالتتوين ؛ لأن إعمال الاسم التام مشروط باقتضاء التمييز لإبهامه ، ولا شك أن المعنى المقتضى للتمييز هاهنا هو الموضع مضافا إلى الكف لا الكف ... " أهـ الضوء في شرح المصباح ٢٦٨ .

(٣) أي : الشيخ عبدالقاهر واعتراض الإسفراييني هو قوله بعد أن أورد قول الشيخ عبدالقاهر وهذا -أيضا- عجيب منه ؛ لأنه إن أراد أن العامل في التمييز هاهنا هو الاسم التام بالتتوين ، والاسم التام بالإضافة -أيضا- فهذا يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد ، وهذا مع أنه غير معقول مما انعقد الإجماع منهم على رفضه ، ألا ترى أنه لو ازدحم عاملين على معمول واحد فالعمل باتفاق منهم لواحد منهما لا غير ... " أ هـ ، الضوء في شرح . المصباح ص ٢٦٧ .

(٤) في الأصل (مدفع) وما أثبت أضبط .

(٥) انظر في ذلك الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ص ٢٤٤ ، والواقفة في شرح الكافية ص ١٢٩ .

فوجب أن يكون من قبيل " رطل زيتا " ، فوجب - إذن - جعل المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة فيكون تمامه - إذن - بالتثوين ، كما ذكره الشيخ ^(١) ، واقتفاه صاحب المصباح ^(٢) ، فبطل ما ذكره صاحب اللباب ^(٣) واندفعت اعتراضاته بأسرها .

وكلام الشيخ حيث قال : إنَّ " سحابا " (٧٥/ب) قد انتصب ها هنا من وجهين : الأول : ثبوت التثوين ، الثاني : الإضافة ؛ معناه أن انتصاب سحابا أمر لابد فيه من ملاحظة أمرين : الإضافة ، والتثوين .

أو المفرد التام لا ينصب التمييز إلا إذا كان مبهما ، وكل مبهم لا ينصب التمييز بدليل أنه لا يجوز أن يقال : " عندي الراقود خلا " على ما صرحوا به ^(٤) ، ونبهناك عليه فيما سبق ^(٥) ، بل يجب أن يكون المبهم الناصب للتمييز تاما بالتثوين إذا انتقى سائر المتممات ، وقد ثبت بالبرهان النير أن سائر المتممات هاهنا منفية فوجب أن يكون تمامه بالتثوين ، وأما الإضافة فملاحظتها - أيضا - أمر ضروري ؛ إذ لو لم تعتبر الإضافة هاهنا لما وجد هاهنا إبهام فلا يطلب تمييزا ولا ينصبه ، ولو لم يعتبر التثوين لزم خرم ^(٦) قاعدتهم كما ذكرنا ، فانتصاب "سحابا" - إذن - يستقيم إذا اعتبرنا الإبهام والتثوين معا .

(١) وهو قول الشيخ عبدالقاهر بأن تمام هذا المثال بالتثوين ، انظر : الجمل في النحو ص ١٠٤ ، وقد سبق ذكر نص الشيخ عبدالقاهر في هامش رقم (٤) ص ٢٩٥ .

(٢) أي : صدر الأفاضل المطرزي ، وقد سبق ذكر نص كلامه في هامش رقم (١) ص ٢٩٦ من النص المحقق ، وانظر : المصباح في النحو ص ٢٦٧ .

(٣) وهو قوله أن هذا المثال مما يتم بالاضافة ، واعتراضه على أن يجعل هذا المثال من قبيل التثوين ، وسبق ذكر نص كلامه واعتراضه في هامش رقم (٢) ص ٢٩٦ من النص المحقق .

(٤) ممن صرح بذلك المحقق الرضي ، حيث قال في شرحه للكافية ٩٥/٢ : " وهذه الأشياء التي تم بها الاسم ، إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم ، كما كان الفاعل عقب الفعل ، ألا ترى أن لام التعريف ، وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ، لا ينتصب التمييز عنه ، فلا يقال : والراقود خلا " أ هـ .

(٥) انظر : ص ٢٩٥ .

(٦) من معاني الخرم ، الفساد انظر : لسان العرب مادة (خ ر م) .

أَوْ عَنْ نِسْبَةٍ ،

والإبهام ناشئ من الإضافة ^(١) ، فاستقام - إذن - قول الشيخ : أن سحابا قد انتصب هنا من وجهين (٧٦/أ) التتوين والإضافة ، وبطلت الاعتراضات التي أوردها صاحب اللباب كلها ، وظهر أن جميع ما فهمه وبنى عليه خبط ظاهر ، وكلام الشيخ عن الخلل سالم ظاهر ، والعجب من صاحب اللباب كيف طبخ ^(٢) هذه الأفكار الفاسدة ؟! ، وكيف فهم من كلام الشيخ تجويز توارد عاملين على معمول واحد؟! ، وكيف اجترأ بمثل هذه الخيالات الواهية على مثل الشيخ ؟! ، فكيف خفى عليه مكانه في العربية ؟! ، حتى خبط خبطا مريعا ، وزيف لمجرد الخيال قولا صحيحا ^(٣) .

(أَوْ عَنْ نِسْبَةٍ) معطوف على قوله : (عَنْ مُفْرَدٍ) ، أي : التمييز ما يرفع الإبهام عن مفرد ، أو عن نسبة في جملة ، يعني الإبهام لا يخلو من أن يكون في الإسناد أو في أحد طرفيه ، فإن كان الإبهام في الإسناد فالتمييز الرافع لهذا الإبهام يسمى تمييزا عن الجملة تارة ويسمى تمييزا عن ذات مقدرة أخرى .

(١) ما ذهب إليه الشارح من لزوم الإضافة في هذا المثال وضرورة ملاحظتها ، ذهب إليه غيره من النحاة كابن الناظم ، وصاحب العباب .

قال صاحب العباب في هذا المثال : لا نقول : (موضع سحاب) بحذف المضاف إليه فإن الاسم التام الذي ينصب التمييز عنه هو المضاف لا المضاف إليه التام بالتتوين كما قيل ؛ إذ لا إبهام فيه . وإنما لا يجوز حذف المضاف إليه ؛ لأن المعنى الذي كان التمييز لأجله من المساحة إنما يحصل في الموضع بعد إضافته إلى الكف ، فلو حذف لفسد المعنى ، أو لا تجوز إضافته مع وجود المضاف إليه لامتناع أن يضاف الشيء مرتين ... " أه العباب في شرح اللباب ٦٨٩/٢ ، ٦٩٠ ، وانظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٤٨ .

(٢) طبخ : بمعنى أحكم ، وفي اللسان : وفي كلامه طبخ إذا كان محكما ، اللسان مادة (ط . ب . خ) . ذ
(٣) أنصف الشارح الإمام عبد القاهر من صاحب اللباب ، وبين أن ما ذهب إليه الإمام هو الصواب ، إلا أنه يلاحظ عليه أنه قد أشد في لغته مع الفاضل الإسفراييني .

نَحْوُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، أَوْ أَبًا ، أَوْ أَبَوَةً ، أَوْ دَارًا ، أَوْ عِلْمًا

وإن كان في أحد طرفيه فالتمييز الرافع لهذا الإبهام يسمى تمييزاً عن الفرد تارة ، ويسمى تمييزاً عن ذات مذكورة أخرى^(١) .

(نَحْوُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا) فإن (٧٦/ب) هذه الجملة - أعني - طاب زيد ، مشتملة على نسبة مبهمة ، وهي نسبة الطيب إلى زيد وهذه النسبة مبهمة محتملة لاحتمالات شتى ، وقوله : " نفساً " تنصيص^(٢) على بعض هذه الاحتمالات وقطع لباقي الاحتمالات^(٣) .

(أَوْ أَبًا ، أَوْ أَبَوَةً ، أَوْ دَارًا ، أَوْ عِلْمًا) وأصل " طاب زيد نفساً ، طاب نفس زيد ، ففعل به ما فعل تحصيلاً للإبهام ، والتفسير الذي هو شعبة من شعب البلاغة .

فإن كان التمييز عن النسبة الفاعلية وجب أن يكون التمييز فاعلاً في المعنى كالمثال الذي نحن فيه^(٤) ، وإن كان تمييزاً عن النسبة المفعولية وجب أن يكون التمييز مفعولاً في المعنى . قال تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾^(٥) أي : وفجرنا عيون الأرض .

(١) هذا التقسيم من الشارح قال به من قبله من النحاة ، وخلصته أن التمييز يرفع الإبهام عن ذات مذكورة في المفرد وهو المقادير كيلاً ، أو وزناً ، أو غيرهما ، أو يرفع الإبهام عن ذات مقدرة ويكون في الجملة ، أو ما ضاهاها ، انظر في ذلك : الكافية لابن الحاجد ص ١٠٧ ، ولباب الإعراب ص ٣٣٦ .

(٢) في اللسان : النص ، التعيين على شيء ما ، اللسان مادة (ن ص ص)

(٣) وفي ذلك يقول الخوارزمي : " إذا قلت : طاب زيد ، لم تدر إذ نسب الطيب من أي وجه ، فإذا قلت : نفساً ميزت ، وكذلك لو قلت : قلباً ، وكذا إذا قلت : نفقاً لم يعلم أن هذا النفق في أي وجه فإذا قلت : يبساً ، أو شحماً فقد ميزت " أ هـ التخمير في شرح المفصل ٤٤٧/١ : ٤٤٨ ، وانظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٤٧ .

(٤) انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٦٩٦/٢ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبيني ١٠٠٧/٣ .

(٥) من الآية رقم (١٢) من سورة القمر ، قال الألوسي : " وجعلنا الأرض كلها كأنها عيون متفجرة ، وأصله : وفجرنا عيون الأرض ، فغير إلى التمييز للمبالغة بجعل الأرض كلها متفجرة مع الإبهام والتفسير ، فالتمييز محول عن المفعول ، وجعله بعضهم محولاً عن الفاعل بناء على أنه الأكثر ، والأصل : " انفجرت عيون الأرض ، ومنع بعضهم مجيء التمييز من المفعول " أ هـ ، روح المعاني ٧١/٢٧ ، وانظر : شرح الألفية للأندلسي ٤/٣ . ، هذا وقد اختلفت النحاة في نقل التمييز من المفعول ، فذهب أكثر المتأخرين إلى أنه جائز وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ وأنكر نقله من المفعول الأستاذ أبو علي الشلوبيني .

انظر : في ذلك التوطئة ص ٢٨٥ ، والإرشاف ١٦٢٣/٤ ، والمساعد ٦٣/٢ .

وإنما أطلق النسبة ؛ ليندرج فيه نسبة الفاعلية والمفعولية ، ونسبة الجملة ، ونسبة شبه الجملة ، وهو اسم الفاعل مع مرفوعه نحو : البيت مشتعل نارا ، واسم المفعول مع مرفوعه نحو : الأرض مفجرة عينا ^(١) ، وافعل التفضيل معه، نحو : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾ ^(٢) وأكبر منك سنا ، و ﴿ خَيْرُ (٧٧/أ) مُسْتَقَرًّا ﴾ ^(٣) والصفة المشبهة معه، نحو: زيد طيب أبا، وليندرج فيه نسبة الإضافة نحو: أعجبنى طيبة نفسا ^(٤)

والنكته في تكثير التمييز الإشارة إلى أقسامه ؛ فإن نفسا تمثيل للتمييز الذي هو نفس ما انتصب عنه ؛ لأن نفسا هو زيد ، كقولك : " كفى زيد رجلا " ، والله در زيد رجلا ^(٥)؛ فإن رجلا هو زيد ، والمراد بـ " المنتصب عنه " : الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى بقى التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضله، كزيد في " طاب زيد نفسا " ؛ فإن الأصل : طاب نفس زيد " كما ذكرنا .

وقوله : (أَبَا) إشارة إلى التمييز الذي يصلح أن يكون نفس ما انتصب عنه ، وأن يكون صفة متعلقه - أيضا - .

وقوله : (وَأَبُوَّةَ) إشارة إلى التمييز الذي يصح أن يكون صفة نفسه ، ويصح أن يكون صفة متعلقه - أيضا - ^(٦)، وذكر الواو وهنا إشارة إلى تقاربهما في المعنى .

(١) انظر : فيما سبق شرح الكافية للرضي ١٠٠/٢ .

(٢) من الآية رقم (٢٤) من سورة الكهف ، قال الألوسي : ونصب مالا ونفرا على التمييز ، وهو على ما قيل محول من المبتدأ والظاهر أن المراد من أفعل التفضيل معناه الحقيقي " أهـ . روح المعاني ٢٥٣/١٥ .

(٣) من الآية رقم (٢٤) من سورة الفرقان .

(٤) انظر : في ذلك لباب الإعراب ص ٣٣٦ .

(٥) قال الأنباري : " الأصل في هذه الكلمة عند العرب أن الرجل إذا كثر خيرته وعطاؤه ، وإنالته الناس ، قيل : لله دره ، أي : عطاؤه وما يؤخذ منه ، فشبهوا عطاءه بدر الناقة والشاة ، ثم كثر استعمالهم هذا حتى صاروا يقولونه لكل متعجب " ، الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٩١/١ ، تحقيق د / حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

(٦) قال النيلي : " فإذا قلت : طاب زيدا أبا جاز أن يكون الأب هو زيد ، فتكون نسبة الطيب باعتبار أبوته لغيره ، ويجوز أن يكون المراد بأب : الأب الذي لزيد ، فتكون نسبة الطيب إليه باعتبار أبوة أبيه له " أهـ . الصفوة الصفية القسم الثاني ٥٠٩/١ .

وقوله : (أَوْ دَارًا) إشارة إلى التمييز الذي لا يصح أن يكون نفس ما انتصب عنه لا يصح أن يكون صفة نفسه ، وصفة متعلقة - أيضا- (٧٧/ب) .

وقوله : (أَوْ عِلْمًا) إشارة إلى التمييز الذي لا يصح أن يكون نفس ما انتصب ، ولا صفة متعلقة - أيضا- بل هو صفة نفسه (١)، وتخصيص الفعل بالتمثيل مع تعميم النسبة تنبيه على أن الأصل في الإسناد هو الفعل ، والباقي فرع عليه .

(وَلَا يَتَقَدَّمُ) أي : التمييز (عَلَى مُبْهَمِهِ) ؛ لأن حق التفسير أن يكون بعد الابهام (٢) .

ولا يكون التمييز إلا نكرة ، وعليه البصريون ، والكوفيون يجوزون كونه معرفة (٣).

(١) انظر : في ذلك العباب في شرح اللباب ٦٩١/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٠١/٢ .

(٢) ما سار عليه الشارح من عدم تقدم التمييز على مبهمه هو مذهب البصريين، أما الكوفيون والمازني ، والمبرد فمذهبهم الجواز .

انظر : في ذلك : الخصائص لابن جني ٣٨٤/٢ ، والتبصرة والتذكرة ٣١٩/١ . والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم (١٢٠) ٨٢٨/٢ ، وأسرار العربية ١٨١ : ١٨٢ ، واقتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ٣٨ ، أسرار النحو ص ١٤٤ .

(٣) اختلف النحويون في التمييز أيجوز أن يكون معرفة أم لا ؟ ، فذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة .

قال الفراء في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مِنْ سَفَهٍ نَفْسَهُ ﴾ العرب توقع سفه على نفسه ، وهي معرفة ، وكذلك قوله : ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ ، وهي من المعرفة كالنكرة لأنه مفسرٌ ، والمفسر في أكثر الكلام نكرة ... أھ معاني القرآن ٧٩/١ ، وانظر في ذلك : سياق المسألة رقم (٤٣) من الإنصاف ٣١٢/١ ، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١٠٨٣/٢ ، والمساعد ٦٦/٢ ، والارتشاف ١٦٣٣/٤ ، وھمع ھوامع ٢٦٩/٢ .

[الْمُسْتَثْنَى]

الْمُسْتَثْنَى : مَنْصُوبٌ بَعْدَ إِلَّا وَأَخَوَاتِهَا

(الْمُسْتَثْنَى) مأخوذ من ثنيته الأمر ؛ إذا صرفته عنه ^(١) . فسمى استثناء ؛ إذ الاسم المستثنى مصروف عن المستثنى منه ، ثم لَمَّا كان حقيقة المستثنى متصلا كان أو منقطعا ، هو المذكور بعد " إلا " وأخواتها جمعها المصنف - رحمه الله - في حد واحد فقال : (مَنْصُوبٌ بَعْدَ إِلَّا وَأَخَوَاتِهَا) وعدل عن ما فعله ابن الحاجب ؛ لأن فيه تعسفا ^(٢) أي : هو منصوب مذكور بعد " إلا " وأخواتها ، ولو قال : هو مذكور بعد " إلا " وأخواتها لكان أولى .

فإن قيل : الاستثناء أمر لا يقبله العقل ؛ إذ المستثنى لو اعتبر عدم دخوله (٧٨/أ) في المستثنى منه فهو مخالف للإجماع ؛ إذ الإجماع منعقد على أنه في المتصل مخرج ، ولا إخراج إلا بعد الدخول ، فإن اعتبر دخوله لزم التناقض ، مثلا إذا قيل : " جاءني القوم إلا زيدا " ، واعتبر دخوله فمعناه : جاءني زيد مع القوم ، ولم يجئ زيد ، وهو

(١) قال ابن يعيش : اعلم أن الاستثناء ، استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه ، فالاستثناء ، صرف اللفظ عن عمومته بإخراج المستثنى من أن يتأوله الأول ... " أ هـ شرح المفصل ٧٥/٢ : ٧٦ . وفي اللسان : " ثنيته " ، أي : صرفته عن حاجته ، مادة (ث ن ي) .

(٢) قال ابن الحاجب في المستثنى : المستثنى ، متصل ومنقطع ، فالمتصل هو : المخرج عن متعدد لفظا ، أو تقديرا بـ " إلا " وأخواتها ، والمنقطع : هو المذكور بعدها غير مخرج .. إلخ " أ هـ الكافية لابن الحاجب ص ١٠٩ . وقد وصف الشارح ما قاله ابن الحاجب بأن فيه تعسفا ، إلا أن ابن الحاجب فعل ذلك - وهو تقسيمه للمستثنى وعدم جمعه في حد واحد - ؛ لأن المستثنى المطلق لا يمكن تحديده بحسب المعنى ، بأن يحد بما هو وصف لمعناه ؛ ليعرف به مدلول المستثنى ؛ لأن معنى المستثنى مختلف ، فتارة يكون مخرجا ، أو تارة غير مخرج فلا بد لمن أراد التعريف بحسب المعنى أن يقسم المستثنى لثباتي له . فلذا قسمه ابن الحاجب أولا ، ثم اشتغل بالتعريف ، انظر : شرح كافية ابن الحاجب لعصام الدين الإسفراييني ٨٥٢/٢ .

وقد صرح ابن الحاجب نفسه بذلك حيث قال : وأما حده فمشكل ؛ لأن الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع ، ولا يتميز المتصل إلا بالخراج ، ولا إخراج في المنقطع ، وكل أمرين فصل أحدهما مفقود في الآخر يستحيل جمعهما في حد واحد ، فالأولى أن يحد المنفصل على حدته والمنقطع على حدته " أ هـ . الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٠/١ ، ٣٦١ ، وعليه فيكون ما ذهب إليه ابن الحاجب ليس تعسفا - كما قال الشارح - بل له ما يبرره .

تناقض ظاهر مع أنه واقع في كلام الله - عز وعلا - ، وفي كلام الأنبياء - عليهم السلام - ، فكيف وجهه ؟ ! .

قلنا : نعتبر الدخول والإخراج بـ " إلا " ، و أخسواتها قبل إسناد الفعل ونحوه فلا يلزم التناقض ، فقولك : جاءني القوم إلا زيدا ،

بمنزلة قولك : القوم المخرج منهم زيد جاءوني ؛ فالمستثنى منه والمستثنى وإن تأخرا لفظا عن الفعل المنسوب إليه ، إلا أنهما متقدمان اعتبارا بل المنسوب إليه هو المستثنى منه مع " إلا " والمستثنى فلا تناقض (١) .

هذا أحسن ما قيل في التقصي عن إشكال الاستثناء ، وعندني أن الإشكال مضمحل لأن هاهنا اعتبارين :

الأول : شمول اللفظ للمستثنى واندراج فيه بحسب دلالة اللفظ (٧٨/ب) مع قطع النظر عن اعتبار المتكلم .

(١) أورد ابن الحاجب^{هنا} الإشكال ورد عليه فقال : والاستثناء مشكل باعتبار عقليته وحده ، أما بيان إشكال معقوليته فإنك إذا قلت : جاء القوم إلا زيدا ، لم يخل إما أن يكون زيد داخلا في القوم أو لا ، فإن كان غير داخل في القوم لم يستقم ؛ لأن إجماع أهل العربية في الاستثناء المتصل أنه إخراج ما بعد " إلا " مما قبلها ، وإجماع أهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربية ... وإما أن تقول : الإخراج ثابت ، وهو مشكل ، فإن المتكلم إذا قال : جاء القوم ومنهم زيد ، وجب نسبة المجئ إليه ؛ لأنه منهم فإذا أخرج بعد ذلك فقد نفى عنه المجئ فيصير مثبتا باعتبار واحد فيؤدي إلى أن لا يكون الاستثناء في كلام إلا وهو كذب من أحد الطرفين وهو باطل ؛ فإن القرآن مشتمل عليه ، قال تعالى ﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ فلو جعل الألف بكمالها ، وقد نسب اللبث إليها لوجب أن يكون اللبث في جميعها ، ولم يصح بعد هذه النسبة إخراج شيء منها ... والصواب الذي يجمع بين رفع الإشكالين أن تقول : لا نحكم بالنسبة إلا بعد كمال ذكر المفردات في كلام المتكلم ، فإذا قال المتكلم : قام القوم إلا زيدا فهم القيام أولا بمفرده ، وفهم القوم بمفرده ، وإن منهم زيدا ، وفهم إخراج زيد منهم بقوله " إلا زيدا " ثم حكم بنسبة القيام إلى هذا المفرد الذي أخرج منه زيد ، فحصل الجمع بين المسالك المقطوع بها على وجه مستقيم وهو أن الإخراج حاصل بالنسبة إلى المفردات .. " أ هـ الايضاح في شرح المفصل ٣٥٩/١ : ٣٦٠ .

وقال الرضي بعد أن فصل آراء النحاة حول إشكالية الاستثناء باعتبار معقوليته : " فزبدة الكلام أن دخول المستثنى في جنس المستثنى منه ثم إخراج بـ " إلا " وأخواتها ، إنما كان قبل إسناد الفعل أو شبهه إليه فلا يلزم التناقض في نحو : " جاءني القوم إلا زيدا " ؛ لأنه بمنزلة قولك : القوم المخرج منهم زيد جاءوني " شرح الكافية ١١٣/٢ .

وَذَلِكَ حَيْثُ يَكُونُ مُنْقَطِعًا ، مِثْلُ : جَاعَنِي الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا ، أَوْ مُتَّصِلًا فِي كَلَامٍ مُوجِبٍ

الثاني : قصد المتكلم ونيته واعتباره ؛ فالدخول مبنى على الاعتبار الأول ، والخروج مبنى على الاعتبار الثاني فلا تناقض .

فإن قيل : جاعني القوم إلا زيدا " فيه إسناد المجيء إلى القوم ، وإسناد المجيء إلى القوم معناه : أن كل واحد من أحاده جاء البتة ، وإذا قيل : إلا زيدا فمعناه أن زيدا لم يجئ فكأنه قيل : جاعني زيد مع سائر أحاده ، ولم يجئ فالتناقض لازم جزما ؟ .

قلنا : إسناد الفعل إلى جمع قد يكون حقيقة بأن يكون الفعل قائماً بكل واحد من أحاده ، وقد يكون تجوزاً وتسامحاً بأن يكون الفعل قائماً بالبعض دون البعض كقولهم : بني فلان قتلوا ، والقاتل بعضهم دون البعض ، ومدار هذا القسم على القرينة ، فإذا قيل : جاعني القوم فالمجئ مسند إلى الكل بحسب دلالة اللفظ وشموله ، ولكن قصد المتكلم البعض لا الكل تجاوزاً وتسامحاً ، وذكر المستثنى بـ " إلا " ليكون قرينة على (٧٩/أ) نيته وقصده ، فإن قيل : جاعني القوم إلا زيدا ، فكأنه قيل : قصدي ونيتي من إسناد المجئ إلى القوم أن المجئ ثابت للبعض وهو ما سوى زيدا ، غير ثابت لزيد ، فلا تناقض فليتأمل ، فإنه دقيق ، ولدقته بالقبول حقيق .

(وَذَلِكَ) (النصب) (حَيْثُ يَكُونُ) (المستثنى) (مُنْقَطِعًا ، أَوْ مُتَّصِلًا) (١) كائناً (فِي كَلَامٍ مُوجِبٍ) ، وهو كلام لا يكون فيه نفي ، ولا نهى ، ولا استفهام (٢) .

(١) الاستثناء المنقطع هو : ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه ، ويقدر عند البصريين بـ " لكن " المشددة ؛ لأنه في حكم جملة منفصلة عن الأولى فقولك : ما في الدار أحد إلا حماراً في تقدير : لكن فيها حماراً على أنه استدراك مخالف ما بعد " لكن " فيه ما قبلها ، غير أنهم اتسعوا فأجروا " إلا " مجرى لكن ، والمتصل هو ما يكون المستثنى بعض المستثنى منه ، انظر : فيما سبق :

شرح الألفية لابن الناطم ٢٨٨:٢٨٧ ، وارتشاف الضرب ٣/١٥٠٠ ، والمساعد ١/٥٥٠ ، وجمع الهوامع ٢/١٨٥ : ١٨٦

(٢) قال الإمام عبد القاهر : اعلم أن الاستثناء ينقسم قسمين : أحدهما : أن يكون من كلام موجب ، والثاني أن يكون من كلام غير موجب ، وغير الموجب ثلاثة أضرب : النفي ، والنهي ، والاستفهام .

والموجب ما لم يكن واحداً منها كالخبر المثبت نحو : جاعني زيد ، وكذا الأمر نحو : اضرب زيدا ، فالاستثناء من الموجب نحو ما تقدم من قولك :

جاعني القوم إلا زيدا ، ألا ترى أن جاعني كلام موجب وليس بنفي ولا نهى ولا استفهام " أ هـ . المقصد في شرح الإيضاح ٢/٧٠١ ، وانظر : الفوائد الضيائية ١/٤١٤ .

فِي كَلَامٍ مُّوجِبٍ ذِكْرَ فِيهِ الْمُسْتَتَنَّى مِنْهُ ،

وفي المفتاح : إذا كان الكلام عارياً عن النفي ، والنهي ، والاستفهام يسمى موجباً ، وإنما سمي به ؛ لأن عريانه عن ذلك سبب موجب لنصبه ، هذا كلامه (١) .

وهو تصريح بأن الموجب بكسر الجيم لا يفتحه ، وأن الموجب بمعنى السبب ، ويجوز أن يفسر الموجب على تقدير كسر الجيم بالمشتمل على الإيجاب ، أي : لا نفي فيه ولا سلب ، والنهي راجع الى النفي ، وأما الاستفهام وإن لم يكن فيه النفي إلا أنه لا إيجاب فيه ؛ إذ الإيجاب معناه الحكم بالثبوت ، فالكلام المشتمل على النفي ، والنهي ، والاستفهام ليس فيه حكم بالثبوت فسمى به (٧٩/ب) الكلام الخالي عن الثلاثة ، وإن فتح الجيم فمعناه : الكلام الذي اعتبر فيه الإيجاب ، أي : الحكم بالثبوت ، فوجه التسمية - إذن - ظاهر .

وإنما قال : (فِي كَلَامٍ مُّوجِبٍ) ؛ إذ لو كان كلام غير موجب لم يجب النصب نحو : " ما جاءني القوم إلا زيد " فـ " زيد " يجوز رفعه على البدل (٢) ، ونصبه على الاستثناء (ذِكْرُ فِيهِ الْمُسْتَتَنَّى مِنْهُ) ، هذه الجملة صفة لكلام موجب ، أي : كائناً في كلام موجب ذكر فيه المستثنى منه ، والعائد في الجملة محذوف كما أشرنا إليه .

(١) نص الإسفريني في ذلك هو قوله : " اعلم أن المستثنى بـ " إلا " لا يخلو من أن يكون في كلام موجب ، أو غير موجب ، والمعنى بالموجب : ما لم يصدر بأحد الأشياء الثلاثة التي هي : النفي ، والنهي ، والاستفهام ، وبغير الموجب ما يصدر بأحدهما ... " أ هـ الضوء شرح المصباح ص ٣١٣ .

(٢) والبدل هو اختيار سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، وابن الخشاب ، وابن يعيش وغيرهم ، قال سيبويه : هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل ، وذلك قولك : ما أتاني أحد إلا زيد ، وما مررت بأحد إلا زيد ، وما رأيت أحداً إلا زيدا جعلت المستثنى بدلاً من الأول ، فكأنك قلت : ما مررت إلا بزيد ، وما أتاني إلا زيد ... فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله ؛ لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول ، ومن ذلك قولك : ما أتاني القوم إلا عمرو ، وما فيها القوم إلا زيد " أ هـ الكتاب ٣١١/٢ .

وانظر : المقتضب ٣٩٤/٤ ، والأصول لابن السراج ٣٠٣ ، والمرتل ص ١٨٧ .
وأما النصب فهو على أصل الاستثناء ، قال سيبويه : ومن قال : ما أتاني القوم إلا أباك ؛ لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك ، فإنه ينبغي له أن يقول : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴾ أ هـ الكتاب ٣١١/٢ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٢ .

مِثْلُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا أَوْ مُقَدِّمًا عَلَى الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ، مِثْلُ : مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ

(مِثْلُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) وإنما وجب النصب ها هنا إذ يمتنع أن تحمل "إلا" على الصفة ؛ ويمتنع البذل ؛ إذ المبدل - إذن - ساقط فيلزم مجئ جميع العالم سوى زيد وهو باطل (١).

(أَوْ) يكون المستثنى (مُقَدِّمًا عَلَى الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ) نحو :

وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً .. وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ (٢)

(مِثْلُ : مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا [أَحَدٌ]) (٣) ، وإنما وجب النصب ها هنا لامتناع البذل والصفة ؛ إذ كل منهما تابع، فلا يجوز تقدمه على متبوعه (٤).

(١) قال سيبويه : هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً ؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله ، كما عمل العشرون في الدرهم ... وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك " أ هـ الكتاب ٣٣٠/٢ : ٣٣١ .

وقال الأستراباذي في المواضع التي يجب فيها نصب المستثنى : " أن يكون المستثنى بعد إلا التي لغير الصفة في كلام موجب ... نحو : جاءني القوم إلا زيداً .. وإنما وجب النصب ها هنا لامتناع البذل ، وامتناع حمل "إلا" على الصفة، أما الأول فلاقتضاء البذل فساد المعنى ؛ لأن المبدل منه في حكم الساقط ، فيكون تقدير قولنا : جاءني القوم إلا زيداً ، هو : " جاءني إلا زيد " فيلزم منه مجئ جميع العالم إليه إلا زيد، وهو ظاهر الفساد " أ هـ . الوافية في شرح الكافية ص ١٣٥ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للكثير في المقتضب ٣٩٨/٤ ، ومجالس ثعلب ٦٢ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٣٣/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٥/٢ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان ، ط مؤسسة الرسالة ص ٧٣٥ ، وتخليص الشواهد ٨٤ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٧/١ ، والتصريح ٣٥٥/١ ، والاشموني ٢١٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١١١/٣ ، والمشعب : الطريق ، والشعبة : الأعوان والأحزاب .

والشاهد فيه : تقديم المستثنى على المستثنى منه في الشطرين ، والأصل :

ومالي شيعة إلا آل أحمد ، ومالي مشعب إلا مشعب الحق ، فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه

(٣) في الأصل (القوم) وما أثبت نص إرشاد الهادي ص ١٠١ .

(٤) المشهور من لغة العرب أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه وجب نصبه ، وقد ورد عن بعض العرب الرفع ، واختار وجوب النصب البصريون ، وتبعهم ابن عصفور وابن الضائع ، وأجاز الكوفيون والبغداديون الرفع وتبعهم ابن مالك قياساً على ما ورد من ذلك : وهو عند الجمهور قليل لا يقاس عليه . انظر : في ذلك : المساعد ٥٦٧/١ ، وهمع الهوامع ١٩١/٢ : ١٩٢ .

وَأَمَّا فِي غَيْرِ الْمُوجِبِ فَالْمُخْتَارُ الْبَدَلُ ، مِثْلُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ ، أَوْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ ،
بِالرَّفْعِ

(وَأَمَّا) المستثنى (أ/٨٠) الكائن (فِي غَيْرِ) الكلام (الْمُوجِبِ فَالْمُخْتَارُ) في مثله
(الْبَدَلُ) إشارة إلى فائدة التقييد بالكلام الموجب (مِثْلُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ ، [أَوْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا
زَيْدٌ] (١) بِالرَّفْعِ) والنصب كلاهما جائز (٢).

وعليه قوله - عز وعلا - : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ ، و ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (٣) ، وإنما
قال : فالمختار البديل ؛ إذ البديل غير مشتمل على التكلف بخلاف النصب فإنه يحتاج إلى
أن يجعل نصبه من قبيل التشبيه بالمفعول (٤) .
(أَوْ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ) (٥) إشارة إلى أنه إن تعذر البديل على اللفظ
يعتبر إبداله على الموضع (٦) .

- (١) ما بين المعقوفين ساقط من كلام الشارح ، وهي مثبتة في متن إرشاد الهادي ص ١٠١ .
(٢) ويوضح ذلك الخوارزمي بقوله : " إذا كان المستثنى في كلام غير موجب ، وهو من جنس المستثنى منه
مؤخراً عنه والكلام تام فإنه يجوز في المستثنى وجهان ، وهو : النصب على الاستثناء ، وكذلك البديل " أ هـ
التخميم في شرح المفصل ٤٦٣/١ ، وانظر : شرح اللمع للقاسم بن محمد الواسطي ص ٧٩ .
(٣) من الآية رقم (٦٦) من سورة النساء ، وقد اختلف القراء في لفظ ﴿ قَلِيلٌ ﴾ فقرأ ابن عامر ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾
بالنصب على الاستثناء ، وعلى الإتيان لمصاحف أهل الشام ، وقرأ الجمهور بالرفع على البديل من الضمير
المرفوع - الواو في ﴿ فَعَلُوهُ ﴾ - يراجع في ذلك : الكشف ٣٩٢/١ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ص ٢٦ ،
والإملاء ١٨٦/١ ، والنشر ٢٥٠/٢ .
(٤) والسبيل هو اختيار سيبويه ، وابن الخشاب ، وابن يعيش ، وغيرهم ، انظر : الكتاب ٣١١/٢ ، والمرتل
ص ١٨٧ ، وشرح المفصل ٨٢/٢ .
(٥) هذه العبارة جاءت في كلام الشارح على أنها من كلام المصنف ، وليست في متن الإرشاد فالذي هناك ما
أثبت أعلى الصفحة يراجع إرشاد الهادي ص ١٠١ ، والحق أن في هذا الموضع اضطراباً لعل السر فيه أن
الشراح قد اطلع فيه على نسخة لم نقف عليها ، ولم يثبتها محقق كتاب إرشاد الهادي .
(٦) قال الرضي : " أعلم أنه يتعذر البديل على اللفظ في أربعة مواضع : في المجرور بـ "من" الاستغراقية ،
والمجرور بالسبب الزائدة لتأكيد غير الموجب ، نحو : ما زيدا ، أو "ليس زيد" ، أو "هل زيد شيء" ، وفي
اسم "لا" التبرئة ، إذا كان منصوباً ، أو مفتوحاً ، نحو : لا رجل ، ولا غلام رجل ، وفي الخبر المنصوب بـ
"ما الحجازية" أ هـ شرح الكافية ، ١٤٠/٢ .

وَإِذَا لَمْ يُذَكَّرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَهُوَ عَلَى إِعْرَابِهِ ، مِثْلُ : مَا جَاعَنِي إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا

فإنه إذا قيل : ما جاعني. أحد إلا زيد فالإبدال على اللفظ ، وإذا قيل : ما جاعني من أحد ، فهو بدل من موضع "أحد" ^(١) ؛ إذ لو أبدل من لفظه كان " من " مقدرا بعد "إلا" ، أو البديل بتكرير العامل فيكون تقديره - إذن - : " جاعني من زيد ؛ فيلزم زيادة "من" في الإثبات ^(٢) ، وهو غير جائز .

وإذا بطل إيداله من لفظه تعين أن يكون بدلا من محله ، ومحله الرفع على أنه فاعل "جاعني" ، و " من " زائدة لتأكيد النفي .

والنصب - أيضا- (٨٠/ب) جائز على الاستثناء لكن الإبدال أولى ، وإليه أشار بقوله : (فَالْمُخْتَارُ الْبَدَلُ) ^(٣) ، (وَإِذَا لَمْ يُذَكَّرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ) في الكلام (فَهُوَ) معرب على حسب العوامل (عَلَى) حسب (إِعْرَابِهِ) أي : إعراب المستثنى منه ، ويسمى هذا الاستثناء : استثناء مفرغا اصطلاحا ؛ إذ هو فارغ عن المستثنى منه خال منه ^(٤) .

(مِثْلُ : مَا جَاعَنِي إِلَّا زَيْدٌ) فإعراب المستثنى هاهنا هو الرفع ، أي : " ما جاعني أحد إلا زيد " ؛ لأن عامله طالب للرفع ، وإن اقتضى النصب فهو - أيضا- منصوب ^(٥) ، وإليه أشار بقوله : (وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا) .

(١) قال السيوطي : "... وإذا أتبع المجرور بـ "من" ، أو الباء الزائدتين ، أو اسم "لا" الجنسية تعين اعتبار المحل نحو : ما في الدار من أحد إلا زيد ، ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ وليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به ، ولا إلا الله " أ هـ مع الهوامع ١٩٠/٢ ، وانظر : الفوائد للجامي ٤٢٢/١ .

(٢) وفي شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٢ : " وتقول : " لا أحد فيها إلا زيد ... بالرفع على البديل من موضع " لا أحد " ؛ لأنه في موضع اسم مبتدأ ، ولا يجوز حمل ما بعد إلا على النصب الذي توجيهه لا النافية ؛ لأن " لا " إنما تعمل في منفى وما بعد إلا هنا موجب ، ولأن المنفى هاهنا مقدر "بمن" والمعنى : لا من أحد ، ولذلك يجب بناؤه فلم يصح البديل منه ؛ لأنه لا يصح تقدير "من" هذه بعد "الا" أ هـ .

(٣) في الأصل (فالبدل هو المختار) وما أثبت نص إرشاد الهادي ص ١٠١ .

(٤) يسمى النحاة هذا النوع من الاستثناء بالمفرغ ، والمفرغ في الحقيقة الفعل ؛ لأنه لم يشغل بمستثنى منه ، فعمل في المستثنى ، وكل موضع لا تعمل فيه إلا بالاستثناء مفرغ " أ هـ . أسرار النحو ص ١٤٧ .

(٥) فصل ابن عصفور ذلك بقوله : الاسم الواقع بعد " إلا " لا يخلو من أن يكون قبله عامل مفرغ للعمل فيه ، أولا يكون ، فإن كان : فإما أن يكون العامل المفرغ رافعا ، أو ناصبا ، أو خافضا فإن كان رافعا عمل فيه ، وذلك نحو قولك : ما قام إلا زيد ، وإن كان ناصبا أو خافضا : فإما أن يكون معموله محذوفا أو لا يكون ، فإن لم يكن له معمول محذوف ، كان الاسم الذي بعد إلا على حسب ذلك العامل ؛ وذلك نحو =

وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ ، وَمَا سِرْتُ إِلَّا رَاكِبًا ، وَإِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ

وكذا إن اقتضى الجر ، وإليه أشار بقوله : (وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ ، وَمَا سِرْتُ إِلَّا رَاكِبًا) مثال للحال ^(١) ، (أَوْ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ) مثال للظرف .

وفي الكلام إشارة إلى أن التفرغ جار في معمولات الفعل كلها سوى المفعول معه ^(٢) ، ومما يجب أن يعلم وهاهنا أوانه :

الأول : ما عامل النصب في المستثنى في مواضع الانتصاب ؟؟

الثاني : كيف يصح الإبدال والنسبة مختلفة (٨١/أ) الإيجاب والسلب ؟!

فتحقيق الأول : أن هذا مختلف فيه إلى مذاهب :

الأول : وهو مذهب البصريين أن العامل فيه الفعل المتقدم ، أو معنى الفعل بتوسط "إلا" ؛ لأنه شئ يتعلق بالفعل معنى ؛ إذ هو جزء مما نسب إليه الفعل ، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول ^(٣) .

=قولك : ماضربت إلا زيدا وما مررت إلا بزيد ، وإن كان معموله محذوفا ، كان الاسم الذي بعد "إلا" منصوبا على الاستثناء ، ومن ذلك قوله :

نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنُ سَيْفٍ وَمِنْزَرًا

أي : ولم ينج شئ إلا جفن سيف " أ هـ . المقرب ومعه مثل المقرب ص ٢٣٤ ، وانظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٠٠ ، وأسرار النحو ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

^(١) وفي ذلك يقول سيبويه : " فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق "إلا" فهو أن تدخل الاسم في شئ تنفى عنه ما سواه ، وذلك قوله : ما أتاني إلا زيد ، وما لقيت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيد ، تجري الاسم مجراه إذا قلت : ما أتاني زيد ، وما لقيت زيدا ، وما مررت بزيد ... فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق "إلا" " أ هـ الكتاب ٣١٠/٢ .

^(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١٣٥/٢ : " وأما المفعول معه ، فلا يجيء بعد "إلا" لا يقال : لا تمشي إلا وزيدا ، ولعل ذلك لأن ما بعد "إلا" كأنه منفصل من حيث المعنى عما قبله ؛ لمخالفته له نفيا وإثباتا ، و "إلا" مؤنثة من حيث المعنى بنوع من الانفصال ، وكذا الواو ، فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤنثين بالفصل ... " أ هـ .

هذا وينبغي أن يعلم أن بعض النحاة لا يعد هذا القسم - الاستثناء المفرغ - من أنواع الاستثناء ، بل هو من باب الحصر ، قال الكيشي : وعندي أن هذا ليس باستثناء لعدم انطباق حد الاستثناء عليه ، وإنما جئ به "ما" و "إلا" للحصر " أ هـ الارشاد إلى علم الإعراب ص ٢٦٠ .

^(٣) هذا مذهب البصريين وقد عبر عنه الأبارى بقوله : وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط "إلا" أ هـ المسألة رقم ٣٤ من الإنصاف ٢٦١/١ ، وقال في أسرار العربية =

والثاني : وهو قول : المبرد ^(١) ، والزجاج ^(٢) أَنَّ العامل فيه "إلا" ؛ إذ هو نائب مناب "استثنى" ، كحرف النداء نائب مناب "أنادي" .

الثالث : وعليه الكسائي : أَنَّ العامل مضمر بعد "إلا" ، وهو أَنَّ المفتوحة وخبره محذوف ، فمعنى قام القوم إلا زيدا " ، قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ^(٣) ، هذه أقوالهم

= معللا ذلك: وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازما في الأصل إلا أنه قوي بـ "إلا" فتعدي إلى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدية ، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه ، نحو : استوى الماء والخشبة ؛ فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو "أه أسرار العربية ص ١٥٨ ، وانظر : الكتاب ٢ / ١٣٠ : ١٣١ ، والأصول ص ٢٨١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ٦٩٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٦٢ ، والاستغناء في الاستثناء للقرافي ، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ، ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ص ٦٧ ، وما بعدها .

^(١) نسب كل من: ابن جنى ، والأنباري ، وابن يعيش ، وابن الخشاب ، والرضي ، وغيرهم هذا الرأي للمبرد ، وهو أن العامل في الاستثناء ، هو "إلا" .

انظر : الخصائص ٢ / ٢٧٦ ، والإنصاف ١ / ٢٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٦ ، والمرتل لابن الخشاب ص ١٨٦ ، وشرح الكافية ١ / ١١٤ .

والقول بأن المبرد يرى أن عامل النصب في الاستثناء هو "إلا" وحدها يخالف ما ورد عن المبرد ، فقد جاء في المقتضب ما يفيد أن العامل هو الفعل المحذوف و "إلا" بدل من هذا الفعل ودليل عليه ، يفهم ذلك من قوله : " ... وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم ، وقع عند السامع أن "زيدا" فيهم ، فلما قلت : إلا زيدا كانت "إلا" بدلا من قولك : أعنى زيدا ، وأستثنى فيمن جاء زيدا ، فكانت بدلا من الفعل "أه ، المقتضب ٤ / ٣٩٠ .

وقوله في الكامل أيضا ٢ / ٦٨ ط دار الفكر العربي : " ... لم يكن في المستثنى إلا النصب نحو : جاءني إخوانك إلا زيدا ، كما قال تعالى : ﴿ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ ، ونصب هذا على معنى الفعل ، و "إلا" دليل على ذلك ، فإذا قلت : جاءني القوم ، لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيدا أحدهم ، فإذا قال : إلا زيدا ، فالمعنى : لا أعنى فيهم زيدا ، أو استثنى ممن ذكرت زيدا ، وليسبويه فيه تمثيل ، والذي ذكرت أبين منه "أه

وانظر : ما أثبتته الاسناد عزيمة في تعليقه على المقتضب في هامش (١) ٤ / ٣٩٠ .

^(٢) الزجاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري المتوفي سنة ٣١٠ هـ ، له من التصانيف : معاني القرآن ، والاشتقاق ، وخلق الانسان ، وشرح أبيات سيبويه ، والقوافي ، انظر : في ترجمته ، مراتب النحويين ص ١٣٥ ، ونزهة الألباء ص ٢٤٤ ، وإنباه الرواة ١ / ١٥٩ ، ومعجم الألباء ١ / ١٣٠ ، والأعلام ١ / ٤٠ .

أما عن رأيه في عامل النصب في المستثنى فهو يقول بأن العامل أستثنى محذوفا ، قال في معاني القرآن : "فأما رفع ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ فعلى البدل من الواو ، والمعنى : ما فعله إلا قليل منهم ، والنصب جائز في غير القرآن على معنى : ما فعلوه أستثنى قليلا منهم ، وعلى ما فسرنا في نصب الاستثناء "أه ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٧٢ ، تحقيق د/ عبدالجليل شلبي ، ط عالم الكتب .

^(٣) انظر : رأي الكسائي في الإنصاف ١ / ٢٦١ ، والإيضاح في شرح المفصل الحاجب ١ / ٣٦٢ .

وتعقبه الرضي بقوله : وليس بشئ ؛ إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب "إن" مع اسمها وخبرها ؛ لأنها في تقدير المفرد "أه . شرح الكافية ٢ / ١١٥ .

وَبَعْدَ سَوَى ، وَسَوَاءٍ لَا يَكُونُ إِلَّا مَجْرُوراً
.....

ومذاهبهم ، والمختار - عندي - هو القول الثاني ^(١) ؛ إذ هو مطرد في جميع المواقف بلا تكلف في المعنى .

بخلاف القول الأول فإنه لا يستقيم في مثل : القوم إلا زيدا أخوتك ^(٢) ، و التقدير تكلف ، وأما القول الثالث فلا يخفي ضعفه وكلفته ^(٣) .

وأما تحقيق الأمر الثاني ^(٤) ، فهو أن المعتبر في الإسناد (٨١/ب) والإبدال هو المستثنى مع "إلا" على نمط قولهم : مررت برجل لا ظريف ، فإن قوله : " لا ظريف " صفة مع "لا" على نمط قوله تعالى : ﴿ وَظِلٍّ مِّنْ يَحْمُومٍ ، لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾ ^(٥)

ولما كان الجزء الأول غير قابل للإعراب ؛ إذ هو حرف أظهر الإعراب على الجزء الأخير ، وهو ما بعد "إلا" كما إذا كان "إلا" مع ما بعده صفة لما قبله ، فكأنه قيل : ما جاءني غير زيد ، فقوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ ^(٦) في معنى : ما فعله غير قليل ، فاتحدت النسبتان ، فليتأمل .

(و) ما (بَعْدَ سَوَى ، وَسَوَاءٍ) بالقصر والمد (لَا يَكُونُ إِلَّا مَجْرُوراً) ؛ لأنه مضاف إليه ^(٧) ، وفي سوى لغات : فتح السين مع المد ، وكسر السين مع القصر ^(٨) ، وكل ،

(١) وهو أن العامل "إلا" نفسها ؛ لأن معنى "إلا" أستثنى .

(٢) فإن كان العامل هو الفعل ، فليس في هذا المثال عامل ، انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٢ .

(٣) قال ابن الحاجب عن هذا الرأي " وهذا ليس بجيد ؛ لأن " إن " لا تضر ؛ ولأنه كان يجب أن تكون ناصبة أبداً " أ هـ الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٢/١ .

(٤) وهو قوله : كيف يصح الإبدال والنسبة مختلفة إيجاباً وسلباً ، أي : ما قبل إلا منفى وما بعدها موجب ، وهو مسند ومبدل مما قبلها ، هذا مقصد الشارح .

(٥) الواقعة الآيتان رقم (٤٣ : ٤٤) ، وقال الفراء : وقوله : ﴿ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾ وجه الكلام أن يكون خفصاً متبوعاً لما قبله ، ومثله : ﴿ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ معاني القرآن للفراء (١٢٦/٣) .

(٦) من الآية رقم (٦٦) من سورة النساء .

(٧) انظر : في ذلك المقرب لابن عصفور ص ٢٣٩ .

(٨) ذكر هاتين اللغتين كل من : ابن خروف ، والإسفرابيني ، وأبوحيان ، انظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٩٥٩/٢ ، ولباب الإعراب ض ٣٤٤ ، وشرح الزوزني على اللباب ٩٢٨/٣ ، وارتشاف الضرب ١٥١٣/٣ .

مِثْلُ : مَا جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ ، وَحُكْمُ غَيْرٍ فِي الْإِعْرَابِ حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى

منهما لغة مشهورة وكسر السين مع المد ، وضم السين مع القصر^(١) (مِثْلُ : مَا جَاءَنِي غَيْرُ زَيْدٍ) يعني : ما بعد سوى مجرور ، كما أن ما بعد " غير " مجرور مثله .
(وَحُكْمُ غَيْرٍ) وشأنه وأمره (فِي الْإِعْرَابِ حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى) على التفصيل الذي سبق ، قال في الصحاح : وأصل (٨٢/أ) غير الصفة ، والاستثناء عارض لها ، وأصل "إلا" الاستثناء والصفة عارضة لها^(٢) .

ويستثنى بها على خمسة أوجه : بعد الإيجاب ، وبعد النفي ، وفي المفرغ ، والمقدم ، والمنقطع ، وبالجمله فـ "غير" يدخل في جميع المواضع التي يدخل فيها "إلا"^(٣) ، إلا أنه لا يدخل على الجملة كـ "إلا" لتعذر الإضافة هاهنا .^(٤)

(١) وفي هاتين اللغتين يقول ابن عصفور : " ... وأما سوى بضم السين وكسرها وفتحها مع المد ، فلا يمكن أن تكون فعلا ، لخفضها ما بعدها ... " أ هـ ، مثل المقرب ص ٢٣٣ ، وانظر في هاتين اللغتين : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٩٥٩/٢ ، ومغنى اللبيب ١٦١/١ .

(٢) ونص الصحاح في ذلك هو قوله : " ... وغير بمعنى سوى ، والجمع أغيار ، وهي كلمة يوصف بها ويستثنى ، فإن وصفت بها أتبعته إعراب ما قبلها ، وإن استثنيت بها أعربت بالاعراب الذي يجب للإسم الواقع بعد إلا ؛ وذلك أن أصل غير صفة والاستثناء عارض " أ هـ ، الصحاح ٧٧٦/٢ مادة (غ ي ر) ، تحقيق / أحمد عبدالغفور عطا ، ط دار العلم للملايين الأولى (١٣٩٩ - ١٩٧٩ م) .
وأكد هذا المعنى ابن برهان في شرح اللمع ١٥٣/١ بقوله : " وغير أصل في الصفة ، فرع في الاستثناء و "إلا" أصل في الاستثناء ، فرع في الصفة ، نحو : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ؛ إذ لو أردت في هذه الآية الاستثناء لأحلت " أ هـ .

(٣) قال ابن الناطم بعد أن ذكر أن "غير" تدخل في جميع المواضع التي تدخل فيها "إلا" : " ... فتفعل "بغير" ما كنت تفعل بالواقع بعد "إلا" أ هـ شرح الألفية ص ٣٠٤ ، وأكد هذا الكيشي بقوله : و "إلا" و "غير" يتقارضان ما لكل واحد منهما " أ هـ الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٦٠ .
(٤) شرح الكافية للرضي ١٥٦/٢ .

[خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا]

خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا : مَنْصُوبٌ بِهَا ، مِثْلُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ إِلَّا أَنَّهُ يَتَقَدَّمُ مَعْرِفَةً ، مِثْلُ : كَانَ الْقَائِمُ زَيْدٌ

(خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) هو : (مَنْصُوبٌ بِهَا) أي : بكان وأخواتها^(١) (مِثْلُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا) فزيد مرفوع اسمه ، وقائما منصوب خبره .

(وَحُكْمُهُ) أي : حكم خبر كان وأخواتها (حُكْمُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ) أي : فيما يجوز من كونه معرفة ، أو نكره ، وكونه مفردا ، أو جملة ، أو متقدما على المسند إليه ومتأخرا عنه ، وفيما يجب من تقديمه على الاسم إذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو : "كان في الدار رجل " .

ومن اشتماله على الضمير إذا كان جملة أو مشتقا أو ظرفا إلى غير ذلك^(٢) ، (إِلَّا أَنَّهُ) أي : خبر كان (يَتَقَدَّمُ) على الاسم حال كونه (مَعْرِفَةً) ؛ إذ لا يشتبه الخبر هاهنا بالاسم لاختلافهما في الإعراب^(٣) .

(مِثْلُ كَانَ الْقَائِمُ) بالنصب (زَيْدٌ) ، وإذا انتفى الإعراب فيهما (٨٢/ب) لفظا والقربة وجب تقديم الاسم ، نحو : كان هذا ذاك ، أو كان الفتى هذا .

(١) ما ذهب إليه الشارح من انتصاب خبر كان بها هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فينصبون خبر كان على الحال ، انظر : في ذلك الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم (١١٩) ٨٢١/٢ ، وارتشاف الضرب ١١٤٦/٣ .

(٢) انظر : في ذلك البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٨١/٢ ، ٦٨٣ والوافية للأستراباذي ص ١٤٣ .

(٣) وفي قوله : " يتقدم معرفة " تخصيص عن خبر المبتدأ ؛ لأن خبر المبتدأ لا يتقدم معرفة ، وهذا يتقدم ، وسبب ذلك أن الحكم على خبر المبتدأ بالتقدم - إذا كان معرفة - لا وجه له ، وهذا إذا قدر هاهنا متقدما انتصب ، فتبين قصد المتكلم بنصبه " أ هـ . شرح المقدمة الكافية ٥٦٣/٢ .

[اسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا]

اسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا : الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ الْمَنْصُوبُ بِهَا ، مِثْلُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، الْمَنْصُوبُ بِلَا
الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ ، مِثْلُ : لَا غُلَامَ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، وَلَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا لَكَ ، فَالْمُفْرَدُ
مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ،.....

(اسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ، الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ) شامل لكل ما هو مسند إليه ^(١) (الْمَنْصُوبُ
بِهَا) أي : بِنِ وَأَخَوَاتِهَا ، إخراج لما ليس من هذا القبيل [مِثْلُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ] ^(٢)

[الْمَنْصُوبُ بِلَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ]

(الْمَنْصُوبُ بِلَا الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ) لم يقل : اسم "لا" التي لنفي الجنس ،
وأخواتها كما قال فيما سبق ؛ إذ الكلام في المنصوبات ، وجميع ما هو اسم "لا"
المذكورة ليس منصوبا ، بل بعضه مبنى مثل : " لَا رَجُلٌ " ^(٣) و إليه أشار بقوله :
(فَالْمُفْرَدُ مَبْنِيٌّ) ... الخ ، (مِثْلُ : لَا غُلَامَ رَجُلٍ فِي الدَّارِ) مثال لما وقع بعد "لا"
نكرة ، ومضافا ^(٤) ، (وَلَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا لَكَ) مثال لما وقع بعد "لا" مشتبهها
بالمضاف ^(٥) ، (فَالْمُفْرَدُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ) ^(٦) إشارة إلى ما ذكرناه آنفا من نكته
العدول .

^(١) قوله :المسند إليه شامل للمبتدأ ، واسم كان وأخواتها ، واسم ما ، ولا ... وغيرها " شرح الوافية للإستراباذي
ص ١٤٥ .

^(٢) زيادة ليست في الأصل يقتضيها السياق ، وهي موجودة في متن إرشاد الهادي للنفثازاني ص ١٠٢ .

^(٣) نقل الشارح هذه الفقرة عن المحقق الرضي ، إلا أنه لم يذكر ذلك ، انظر : شرح الكافية ٤٣٧/٢ .

^(٤) انظر : الفوائد للجامي ٤٣٧/١ .

^(٥) المراد بالشبيه بالمضاف والمضارع له هو : الاسم الذي يأتي بعده شئ من تمام معناه ، وذلك في باب النداء .
انظر : التخمير في شرح المفصل ٣٢٦/١ ، والمساعد ٣٤٠/١ ، وفيه أنه يسمى المطول ، والممطول من مطلات
الحديدة إذا مددتها .

^(٦) لو قال : يبنى على ما ينصب به لكان أدق ، ليندل فيه المثني ، والجمع الذي على حد التنثية ، نحو : لا
غلامين لك ، ولا مسلمين لك .

قال ابن الحاجب : يبنى على ما ينصب به ، هذا أولى من قولهم : مبنى على الفتح ، فإننا نقول : " لا غلامين لك " ،
وليس مبنيا على الفتح ، وكذلك : لا مسلمين لك ، وإذا قلنا : " مبنى على ما ينصب به " شمل ذلك كله ..
أهـ شرح المقدمة الكافية ٣٥٨/٢ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٥٥/٢ .

* وفي العباب : " وهذا أولى من قول من قال : مبنى على الفتح لكونه شاملا لجميع أنواع علامات النصب من
الفتحة وغيرها ... " العباب في شرح اللباب ٧٤٦/٢ ، وذلك قول كثير من المتقدمين كالفارسي ، وابن جنى ،
والزمخشري . انظر : الإيضاح العضدي ص ٢٣٩ ، واللمع ص ٩٧ ، والمفصل ص ٧٥ .

مِثْلُ: لَا رَجُلَ ، وَيُرْفَعُ مَعَ الْفَصْلِ، مِثْلُ : لَا فِيهَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَيَجُوزُ فِي النَّعْتِ
لِلْمَبْنِيِّ ، وَالْعَطْفِ عَلَى اللَّفْظِ : الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، مِثْلُ : لَا رَجُلَ ظَرِيفًا وَظَرِيفًا ، وَمِثْلُ :
وَلَا أَبَ وَأَبْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ .:

(مِثْلُ : لَا رَجُلَ) أي : في الدار ، فخبيره محذوف ، (وَيُرْفَعُ) اسم "لا" (مَعَ) وجود
(الْفَصْلِ) (١) والتكرير (٢) (مِثْلُ : لَا فِيهَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ) ، و(وَيَجُوزُ فِي النَّعْتِ)
أي : نعت اسم "لا" (لِلْمَبْنِيِّ وَالْعَطْفِ عَلَى اللَّفْظِ : الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ) ، (مِثْلُ : لَا
رَجُلَ ظَرِيفًا) بالرفع حملاً على المحل (٨٣/أ) (وَظَرِيفًا) بالنصب حملاً على
اللفظ (٣).

(مِثْلُ :

وَلَا أَبَ ، وَأَبْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ ، وَأَبْنِهِ) .: إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَ (٤)

(١) يريد أنك إذا فصلت بين " لا " وبين منفيها لم يجز إلا الرفع ، وتكرر "لا" ، قال ابن يعيش : " ... ولا
يجوز أن ينصب بها مع الفصل ؛ لأن "لا" لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها ، وإذا لم يجز إعمالها مع الفصل
تعين أن يرفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولزم تكريرها ... " أ هـ شرح المفصل ١١١/٢ ، وانظر : شرح
التسهيل لابن مالك ٦٥/٢ .

(٢) قال سيبويه : " واعلم أنك إذا فصلت بين " لا " وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد " لا " الثانية ؛ لأنه
جعل جواب إذا عندك أم ذا ؟ ... " لا " لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصية " أ هـ الكتاب ٢/٢
٢٩٨ ، ٢٩٩ ، وانظر : العباب في شرح اللباب ٧٤٧/٢ .

(٣) يريد : أنك إذا وصفت المفرد المبني مع " لا " التي لنفي الجنس ، أو عطفت عليه ، جاز لك الرفع على
موضع " لا " مع اسمها ؛ لأن موضعها رفع بالابتداء عند سيبويه ، انظر : الكتاب ٢٧٤/٢ .

وجاز لك النصب على اللفظ ، ومثل المصنف للصفة بقوله : (لَا رَجُلَ ظَرِيفًا وَظَرِيفًا) - ومثل للعطف
بقوله : (لَا أَبَ وَأَبْنًا) . انظر : سيبويه ٢٨٥/٢٨ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، وابن يعيش ١٠١/٢ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو مدح لمروان بن الحكم ، وابنه عبد الملك .

وقائله غير معروف ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها ، انظر : الكتاب ٢٨٥/٢ ، معاني
القرآن للفراء ١٢٠/١ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، والمقتصد في شرح الايضاح ٨٠٤/٢ ، والتخمين في شرح
المفصل ٥١١/١ ، والخزانة ١٠٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٢ ، والايضاح في شرح المفصل
لابن الحاجب ٣٨٥/١ ، والأمالى لابن الحاجب ٤١٩/١ ، ٥٩٣/٢ ، والأشموني ١٩/٢ .

والمجد : العزة والشرف ، ارتدى : لبس الرداء وهو : ما يستر النصف الأعلى ، تأزر : ليس الإزار ، وهو
: ما يستر النصف الأسفل .

والشاهد فيه : عطف "ابنا" بالإعراب نصبا على "أب" باعتبار لفظه حملاً على الحركة البنائية لمشابتها
للإعرابية ، أو على محله إذا اعتبرنا محله منصوباً .

وَقَدْ يُبْنَى النَّعْتُ ، مِثْلُ : لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ بِالْفَتْحِ ، وَقَدْ يُحذفُ ، مِثْلُ : لَا عَلَيْكَ

هذا مثال للمنصوب حملا على اللفظ ، (وَقَدْ يُبْنَى النَّعْتُ) أي : نعت اسم " لا " ؛
لأنهم يجعلون الموصوف والصفة كشئ واحد (١) .

(مِثْلُ :) بالنصب صفة لمصدر محذوف ، أي : يبني بناء مثل البناء الكائن في
نحو : (لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ بِالْفَتْحِ) متعلق بقوله : (يُبْنَى) ، أي : قد يبني على الفتح .

(وَقَدْ يُحذفُ) أي : اسم "لا" (مِثْلُ : لَا عَلَيْكَ) أي : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ (٢) .

ويجب أن يعلم أنه لا يحذف الاسم إلا إذا كان الخبر مذكورا ، كما أنه لا يحذف
الخبر إلا إذا كان الاسم مذكورا ؛ لئلا يكون إجحافا ، وإضرارا بها (٣) .

(١) يجوز أن تبني الصفة مع موصوفها ، ثم تدخل "لا" عليهما ، فيقال : لا رجل ظريف ، فيبينان على الفتح
كخمس عشرة ، ولا يكونان مبنيين مع "لا" ، ولكن "لا" لما دخلت عليهما مبنيين عملت في موضعهما ، وإنما
لم يجعلها مع "لا" شيئا واحدا ، من أجل أن ثلاثة أشياء لا تجعل شيئا واحدا ، انظر : شرح المفصل لابن
يعيش ١٠٨/٢ .

(٢) قال سيبويه : " ونظير لا كزيد في حذفهم الاسم قولهم : لا عليك ، وإنما يريد : لا بأس عليك ، ولا شيء
عليك ، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه " أ هـ ، الكتاب ٢٩٥/٢ ، وانظر : لباب الاعراب ص ٢٧٣ ،
والمساعد ٣٤١/١ ،

ويرى بعض النحاة أن حذف الاسم في قولهم : " لا عليك " يكون على سبيل الندرة ، انظر : شرح الألفية
لابن الناطم ص ١٩٤ .

(٣) انظر في ذلك : العباب في شرح اللباب ٧٥٤/٢ .

[خَبَرٌ "مَا" وَ "لَا" الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـ "لَيْسَ"]

خَبَرٌ "مَا" ، وَ "لَا" الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـ "لَيْسَ" مَنْصُوبٌ بِهِمَا ، مِثْلُ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا ، وَإِذَا قُدِّمَ عَلَى الْاسْمِ ، أَوْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِـ "لَا" بَطَلَ الْعَمَلُ ، مِثْلُ : مَا قَائِمٌ زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ.....

(خَبَرٌ "مَا" وَ "لَا" الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـ "لَيْسَ") ، قَالَ جَارِ اللَّهِ فِي الْمَفْصَلِ ^(١) : التَّشْبِيهُ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَرْفَعُونَ مَا بَعْدَهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَيَقْرَأُونَ : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ^(٢) هُوَ (مَنْصُوبٌ بِهِمَا ، مِثْلُ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا) ^(٣) .

(وَإِذَا قُدِّمَ) الْخَبَرُ (عَلَى الْاسْمِ ، أَوْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا) ، أَيُ : بَيْنَ الْاسْمِ وَالْخَبَرِ (بِإِلَّا بَطَلَ الْعَمَلُ) أَيُ : عَمَلُ كُلِّ مَنَّهُمَا ^(٤) ، (مِثْلُ : مَا قَائِمٌ زَيْدٌ) مِثَالُ (٨٣/ب) لِلأَوَّلِ أَعْنِي : تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ ، (وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ) مِثَالُ لِلثَّانِي ، أَعْنِي : الْفَصْلُ بِـ " إِلَّا " وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) المفصل ص ٨٢ .

(٢) من الآية رقم (٣١) من سورة يوسف ، وقراءة الجمهور النصب على لغة الحجاز .. ولغة تميم الرفع . قال ابن عطية : ولم يقرأ به ، وقال الزمخشري : ومن قرأ على سلفيته من بني تميم قرأ : ﴿ بشر ﴾ بالرفع ، وهي قراءة ابن مسعود .

انظر : البحر المحيط ٢٧٠/٦ ، والمحزر الوجيز ٢٩٣/٩ ، والكشاف ٤٦٦/٢ .

(٣) " ما " ، و " لا " تعملان عمل ليس ، فتتصبان الخبر ، ووجه التشبه بينهما وبين ليس هو النفي ، وهذا التشبه هو علة إعمال العرب لها ، وهو لغة أهل الحجاز ، يقول سيبويه في إعمال " ما " إعمال ليس : " هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله ، وذلك الحرف " ما " تقول : ما عبدالله أخاك ، وما زيد منطلقا ، وأما بنمو تميم فيجرونها مجرى " أما " و " هل " ، أي : لا يعلمونها في شيء ... وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ " ليس " ؛ إذ كان معناها كمعناها ... " أ هـ الكتاب ٥٧/١ .

وانظر : المسائل البغداديات ص ٢٨٣ ، ط مطبعة العاني ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٩٧/١ .

(٤) بشيرُ الشارح إلى بعض من شروط عمل " ما " عمل ليس ، وهي كما ذكرها النحاة .

١- أن لا يليها " إن " ٢- ألا ينتقض نفيها ، وعن يونس نقل جواز إعمالها مع انتقاض النفي .

٣- ألا يتقدم خبرها على اسمها .

٤- أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا ، وفي الشروط الثلاثة الأخيرة خلاف .

انظر : تفاصيل الإعمال في الكتاب ٥٧/١ وما بعدها ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٤٢٩/١ وما بعدها ، والتبصرة والتذكرة للصميري ١٩٨/١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٩/١ ، وشرح الأنموذج للأردبيلي ص ٦٠ ، والحنى الداني ٢٩٢ ، ٣٢٣ ، وهمع الهوامع ٣٨٩/١ ، والمخلص في علم العربية ص ٥٠٤ ، وأسرار النحو ص ١٥١ .

الخاتمة

الحمد لله الذي ليس في الوجود من هو أولى بالحمد منه ، حمدا يليق بكماله وجلاله ، وصلاة وسلاما دائمين بدوامه ، على النبي محمد صلى الله عليه وسلم - وآله .

وبعد ...

فإن هذا الشرح قد استطاع أن يجد لنفسه مكانا متميزا بين شروح "الإرشاد" ، فهو أوفى الشروح التي قامت حول هذا الكتاب ، ولا أقول هذا تأثرا ولا ذاتية بل موضوعية ووضعنا للحق في نصابه ، وبعد معاشيتي هذا البحث معاشة طويلة تراءت لي نتائج يمكن إيجازها فيما يلي :

أولا : يبرز هذا الكتاب أهمية كتاب " الإرشاد " حيث إنه أحد " أحد عشر شرحا " قامت على هذا المصنف كان من أهمها وأوفاهها هذا الشرح الذي بين أيدينا .

ثانيا : أن مؤلف هذا الكتاب " الرشاد في شرح الإرشاد " عالم في اللغة عموما ، وفي علم العربية خصوصا ، بجانب علمه في العلوم الأخرى من فقه ، ومنطق وبلاغة ، و أصول وغيرها ؛ يظهر ذلك من إسهاماته بالتصنيف في هذه العلوم .

ثالثا : هذا الكتاب أول تصنيفه حيث ألفه في سن العشرين وهو يظهر بجلاء ثقافته ، وشخصيته اللغوية ، وهو يضعه على قدم المساواة مع علماء أجلاء تناولوا هذا الكتاب بالشرح والتحليل ، بل إن شرحه يعد أغنى الشروح وأوفاهها ؛ لغزارة مادته ، وكثرة شواهد .

رابعا : اتضح من خلال معاشة كتاب " الرشاد في شرح الإرشاد " تأثر الشيخ البساطامي بشرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، وقد تبين ذلك بصورة واضحة من خلال مواضع كثيرة من البحث ، لدرجة أن الشارح قد ينقل - أحيانا - عبارات بنصها من شرح الرضي مما يعكس شهرته ، وإعجاب العلماء غير العرب بهذا الشرح .

خامسا : اتضح من خلال دراسة هذا الجزء من الكتاب مذهب الشيخ البساطامي النحوي ؛ فهو بصري المذهب ، ويؤيد البصريين في آرائهم ومذهبهم .

سادسا : ظهور شخصية الشارح ، فلم يكن الشيخ البسطامي ناقلا وعارضا فقط ، بل كان المرجح والمختار ، والمحلل و المناقش والمجيب عما قد يعرض في نفس القارئ أو السامع .

سابعا : ظهور ثقافة الشيخ الفقهية ، والأصولية خلال الشرح فقد ربط المسائل النحوية بالأحكام الفقهية ، والأصولية ، وقد ظهر تأثره بهذه الثقافة في عرض موضوعات الشرح ، فكان يفرض الافتراضات والاعتراضات التي قد ترد على الذهن ويجيب عليها ، و في بعض المواضع يطلب التأمل من القارئ أو السامع ، تشغيلا لذهنه وتطبيقا على ما بين له من موضع مشروح .

ثامنا : وجه هذا البحث إلى الشيخ البسطامي بعض الملاحظات كان من أهمها :

أ- نسبته إلى بعض العلماء كابن جنى ، والمبرد ، والشيخ عبدالقاهر الجرجاني ، أراء هي في الحقيقة لا ترجع إليهم بل لقد صرحوا بغيرها في بعض كتبهم .

ب- استطراده في شرحه لجزئية صغيرة من كلام المصنف إلى الحد الذي يجعله يأتي بكلام كثير ، لو أوجزه ؛ لكان أنسب .

ج- : اشتداده في لغته عند نقده لأراء من سبقوه من العلماء كما فعل مع عصام الدين الإسفراييني.

تاسعا : أظهر البحث أن للشيخ البسطامي مصنفات متنوعة أسهم بها في التراث الإنساني من علوم عربية ، وإسلامية تحتاج إلى من يسلط الضوء عليها ، ويضيفها إلى المكتبة العربية .

وبعد ...

فإني أناشد من وقع على خطأ في عملي هذا أن يرشدني إليه مشكورا ، فهذا جهد المقل ، وإني لأعترف بقصر الباع ، وقلة الزاد ، فإن وفقت فهو بفضل من الله ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني أخلصت النية وبذلت الجهد ، والله أعلى وأعلم .

والحمد لله أولا وآخرا